جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

الجهود النحوية لأبي علي الشلوبين
من خلال كتابيه (التوطئة وشرح المقدمة الجزولية)

مذكرة من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في اللغة والأدب العربي

تخصص: النحو العربي

نوقشت هذه المذكرة يوم 05/ 05/ 2014م، ونالت درجة مشرّف جداً من قِبَلِ أعضاء اللجنة الآتية أسماؤهم:

أ.د أبو بكر حسيني، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، رئيساً

أ.د عبد المجيد عيساني، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مقرراً

أ.د لبوخ بوجملين، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، مناقشاً

أ.د جودي مرداسي، جامعة باتنة، مناقشاً

أ.د عمار شلواي، جامعة بسكرة، مناقشاً

أ.د عبد القادر قصاصي، جامعة أدرار، مناقشاً

إعداد الطالب:

بلخير شنين

إشراف :

الأستاذ الدكتور:عبد المجيد عيساني

السنة الجامعية : 2013 / 2014 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أشرقت له أنوار السموات والأراضين، وخضع له كلّ مَن في الكون، ورفع قدر مَن اشتغل بالعلم وزيّن مجلسه بالحلم، والصلاة والسلام على مَن لا نبيَّ بعده سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

لقد شرّف الله اللغة العربية فأنزل بها كلامه المعجز القرآن الكريم، وبه حفظها من الاضمحلال، وأعلى من شأنها بتضمينها أحكام دينه الخالد وتشريعات عباده المؤمنين، فأقبل عليها المسلمون يتنافسون على تحصيلها، ويفتخرون بالانتساب إليها لأنّها تمكّنهم من فكّ رموز كتاب الله وأحاديث نبيّه واستخراج أسرارهما، وبها يتعرفون على إسلامهم، ويعبدون ربَّهم عن دراية وإخلاص، فهبّ العلماء العاملون ينشرونها في بقاع المعمورة مع انتشار الإسلام فتلقفها الأعاجم قبل العرب لحاجتهم الماسّة إليها أكثر من العرب الذين كانوا يرضعونها في حليب أمهاتهم قبل فساد الألسنة، وهكذا تحمّس الأعاجم وأقبلوا على تعلّم علوم اللغة العربية وخاصة علمها الأساس الذي هو النحو، واجتهدوا في تحصيله وتعليمه حتّى وصل إلى بلاد الأندلس فانكب أبناؤها على تعلّمه، وتفنّنوا في تعليمه، فاستوعبه الموهوبون منهم، وأصبحوا نحاة كباراً يضاهون المشارقة، وبدأوا يؤلفون الكتب النحوية التي تحمل آراءهم واجتهاداتهم ومعارضاتهم للنحو المشرقي، وفي المقابل نحاة يؤيدون المشارقة في آرائهم، ويقلدون كلّ ما يأتي من عندهم، وبهذا التنافس والتنوع في علم النحو ذاع صيت نحاة الأندلس وانتشرت آراؤهم في الأمصار والكتب النحوية، ومنها آراء الشلوبين. وأثناء دراستنا في مرحلة الماجستير في مقياس مصادر النحو العربي القديم شدّ انتباهنا أثناء مطالعتنا لمصادر النحو بعد القرن السابع الهجري اسم نحوي يتردّد كثيراً في تلك الكتب ألا وهو أبو علي الشلوبين فحاولنا أن نبحث عن آرائه النحوية، ونجعلها مذكرة تلك المرحلة إلاّ أنّنا لم نتحصّل على كتبه، فأجلنا هذه الدراسة إلى وقت آخر، وبعد أن أسعفنا الحظ، وتمكّنا من اقتناء كتبه، استخرنا الله أن يكون بحثنا في رسالة الدكتوراه

حول هذا العالم الكبير والنحوي الأندلسي المذكور في كتب النحو ، فاستقرّ الرأي على أن يكون أبو علي الشلوبين هو موضوع الدراسة. فاخترنا لبحثنا عنواناً موسوماً بـ(الجهود النحوية لأبي علي الشلوبين من خلال كتابيه التوطئة وشرح المقدمة الجزولية)، وكأي بحث أكاديمي يهدف إلى تقديم نتائج مفيدة كان لا بدّ أن ينطلق من الإجابة عن تساؤلات وإشكالات، تمثلت في هذا البحث كالآتي:

1- مَن هو أبو علي الشلوبين؟ وكيف كانت حياته الشخصية والعلمية؟

2- ما هي أهمّ كتبه؟ ولماذا انصبت الدراسة على كتابين فقط؟

3- كيف كانت منهجيته في تأليف الكتابين المذكورين في العنوان؟

4- ما علاقة الشلوبين بالمدارس النحوية؟

5- كيف تعامل أبو علي مع أدلة النحو العربي(أصول النحو)؟

6- ما الجهود النحوية التي قدمها الشلوبين؟ وما أنواعها؟

7- هل قدّم آراء نحوية خاصة به؟ وما طبيعة هذه الآراء إن وجدت؟

8- وما جهوده في تيسير النحو العربي؟

وغيرها من التساؤلات المحيطة بالموضوع والتي تمّ التطرق إليها في حينها.

وللإجابة عن هذه الإشكالات كلّها اقتضت طبيعة الموضوع أن تكون الخطة على النحو الآتي:

بدأنا المذكرة بتمهيد أشرنا فيه إلى نبذة عن نشأة النحو العربي وتطوره إلى منتصف القرن السابع الهجري بالأندلس. قسمنا بحثنا على خمسة فصول .

الفصل الأوّل: والموسوم(ترجمة أبي علي الشلوبين) وتحدثنا فيه عن حياة الشلوبين الشخصية والعلمية، وتنقلاته في الأندلس، وأشهر شيوخه، وتلاميذه، وأهم مؤلفاته،

ودرسنا فيه أيضاً مدونة البحث(كتاب التوطئة وشرح المقدمة الجزولية) فتطرقنا إلى منهجية الشلوبين في تأليف الكتابين، وآثارهما في النحاة الذين جاءوا بعده.

أما الفصل الثاني فعنوناه بـ(الشلوبين والمدارس النحوية)، وتضمّن علاقة الشلوبين بمختلف المدارس النحوية(البصرية- الكوفية- البغدادية- الأندلسية) وآراء بعض الباحثين الآخرين.

الفصل الثالث: عُنوِن بـ(الشلوبين وأدلة النحو العربي) درسنا فيه موقف الشلوبين من السماع، والقياس، والعلّة، واستصحاب الحال، وكيفية توظيفها في كتبه.

أما الفصل الرابع فخصصناه للآراء النحوية التي انفرد بها، وكانت على النهج الآتي:

نعرض المسألة النحوية التي انفرد بها، ثمّ نذكر آراء النحاة الذين سبقوه إليها، ونقارنها برأيه فيها، ثمّ نختم المسألة بأقوال النحاة الذين نسبوا هذا الرأي إليه، وأقوال النحاة الذين جاءوا بعده.

أما الفصل الخامس: تطرقنا فيه إلى جهود الشلوبين في تيسير النحو العربي، فتحدثنا عن تيسيره في كتاب التوطئة الذي يُعدّ من الكتب المختصرة، وكذلك تيسيره في كتاب شرح المقدمة الجزولية الكبير الذي يُعد من الكتب الكبيرة.

وختمت الدراسة بأهم النتائج التي توصل إليها البحث.

وقد فرضت طبيعة الموضوع أن نتبّع المنهج المناسب له، فكان المنهج الوصفي والتاريخي هما المناسبان.

الوصفي: لأنّه يُجسَّد من خلاله عرض الآراء النحوية ووصفها وتحليلها وتبيين الأسس العلمية لها.

التاريخي الذي نحاول في ضوئه أن نتتبع آراء النحاة عبر التسلسل الزمني منذ نشأة هذه الآراء إلى ما بعد آراء النحوي الذي قامت الدراسة حوله.

وتهدف الدراسة إلى: – بيان أهمية الجهود النحوية في حياة المجتمعات باعتبارها تساعد في تحقيق أغراض تعليم قواعد اللغة.

- التعرف على منهج نحاة الأندلس في تأليف كتب النحو العربي.
- الكشف عن مساهمة نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي.
- التأكيد على وجوب الاستفادة من جهود التيسير في تعليم النحو في مدارس العصر الحالي.
- محاولة إضافة دراسة في جهود نحاة الأندلس إلى المكتبة العربية.

أما أهم المصادر والمراجع التي اعتمدناها لإنجاز هذا البحث بعد المدونة الممثلة في(كتاب التوطئة وشرح المقدمة الجزولية)، نذكر كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرّد، والأصول في النحو لابن السراج، واللمع في النحو لابن جني، ولمع الأدلة للأنباري، والإنصاف في مسائل الخلاف للانباري، والمفصل للزمخشري، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، والاقتراح للسيوطي، وهمع الهوامع للسيوطي، والأشباه والنظائر للسيوطي، وشرح المفصل لابن يعيش، وشرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستربادي، والذيل والتكملة للمراكشي، وإنباه الرواة للقفطي، وبغية الوعاة للسيوطي، ووفيات الأعيان لابن خلكان، ونفح الطيب للمقري، وغيرها من الكتب القديمة، أما عن الكتب الحديثة فقد استعنا بالمدارس النحوية لشوقي ضيف، والمدارس النحوية لعبود إبراهيم السامرائي، وتدريس فنون اللغة العربية لعلي أحمد مدكور، وتيسير النحو التعليمي قديما وحديثا لشوقي ضيف، والنحو العربي بين الأصالة والتجديد لعبد المجيد عيساني، وغيرها.

وأما عن أبرز الصعوبات التي واجهت هذا البحث نذكر منها تناثر آراء الشلوبين في كتب النحاة الكثيرة، ومقارنتها بآراء النحاة الذين سبقوه، وكذلك قلّة المراجع التي تتحدّث عن الجهود النحوية حتّى نستفيد من تجاربهم.

ولا يسعنا في نهاية هذه المقدمة إلاّ أن نتقدّم بجزيل الشكر والعرفان بالفضل إلى الأستاذ الدكتور عبد المجيد عيساني الذي تعهّد هذا البحث من بدايته، ولم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه وتصويباته وكتبه إلى أن بلغ البحث ما هو عليه الآن ، دون أن ننسى شكر المشرف المساعد الأستاذ الدكتور الصادق قسومة الذي تفضل بالإشراف عن البحث في الشقيقة تونس التي فتحت لنا أبواب مكتبات جامعاتها، كما لا ننسى أن نشكر كلّ أساتذة قسم اللغة والأدب العربي بجامعة ورقلة الذين لم يبخلوا علينا بتشجيعاتهم المحفزة التي كانت بمثابة الدافع لنا، كما نتقدم بالشكر للأستاذين مسعود غريب وإبراهيم طبشي اللذين كانا سندا لنا في بحثنا في الخارج. وكذلك كلّ من أسهم في إتمام هذا العمل ولو بكلمة شجيع أو إسداء نصيحة، والله نسأل أن يوفقنا إلى ما يخدم لغة القرآن، والله من وراء القصد وهو ولي التوفيق.

ورقلة في 28 اكتوبر 2013

بلخير شنين

تمهيد

نشأة النحو وتطوره

نبذة عن نشأة النحو العربي و تطوره إلى منتصف القرن السادس الهجري بالأندلس .

كان الإنسان العربي في أحضان الجزيرة العربية متلهّفاً لسماع اللغة العربية من أفواه الشعراء والناثرين الذين كانوا يتنافسون على تحسينها حتّى غدت لغة أدبية تمثّل كل القبائل العربية المنتشرة في أصقاع الجزيرة ، وبهذا التباري تخلّصت اللغة العربية من أدرانها، وشوائبها، وأصبحت لغة متماسكة البنيان يفخر بها أهلها، ويُلقبونها بلغة البيان والسحر، وبقيت نقيّة في أفواه مستعمليها خالصة لهم إلى أن سطع نور الإسلام يحمل كتاب الله الذي زادها بياناً على بيانها، وبلاغة تحدّى الله بها القبائل العربية التي كانت تفخر ببيانها وبلاغتها، وبالقرآن أصبحت لغة عالمية.

ولما انتشر الإسلام في أطراف الجزيرة العربية، ودخل الأعاجم في دين الله أفواجاً، واختلط العرب بغيرهم في المساجد، والمناسك، والأسواق، وتصاهروا معهم عن طريق تزويجهم، والزواج منهم، متحدثين بلغة القرآن الكريم بدأ اللحن يتسرّب إلى اللسان العربي، يُقال أنّ ناقوس خطر اللحن دقّ في عهد الرسول(صلى الله عليه وسلم) « فقد روينا أنّ رجلا لحن بحضرته فقال:(أَرْشِدُوا أَخاكُمْ فَقَدْ ضَلّ)»[1].

وبهذا عَدَّ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) اللحن في اللغة العربية ضلالاً يجب أن يرشد، ويروى أيضا أنّ أعرابياً قدم المدينة في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، فقال مَن يُقرئني شيئا ممّا أنزل الله تعالى على محمد(صلى الله عليه وسلم) فأقرأه رجل سورة براءة، فقال:﴿**أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ**﴾ [2]، بجرّ رسوله، فقال الأعرابي: أو قد برئ الله من رسوله، إن يكن الله تعالى بريء من رسوله فأنا

[1]– المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، سنة1418هـ –1998م ،ج2 ، ص341.

[2] - سورة التوبة ، الآية 3، وتمامها: ﴿ **فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ** ﴾.

أبرأ منه، فبلغ عمر(رضي الله عنه) مقاله الأعرابي فدعاه وقال: يا أعرابي أتبرأ من رسول الله(صلى الله عليه وسلم)؟، فقال: يا أمير المؤمنين إنّي قدمتُ المدينة، وعلم لي بالقران فسألت مَن يُقرئني شيئاً منه ؟، فأقرأني هذا سورة براءة، فقلت ما قلت ، فقال عمر(رضي الله عنه): ليس هكذا يا أعرابي، فقال: كيف هي يا أمير المؤمنين؟، فقال:﴿ **أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ**﴾، فقال الأعرابي: وأنا والله أبرأ ممَّن برئ الله ورسوله منهم، فأصدر أمير المؤمنين(رضي الله عنه) مرسوماً: أن لا يقرئ القرآن إلاّ عالم باللغة، وأمر أبا الأسود الدولي أن يضع النحو[1].

ما نفهمه من هذه الرواية أنّ اللحن انتقل من الحديث العادي إلى قراءة القرآن الكريم، فاستوجب استنفار الهمم للبحث عن ضوابط تعصم اللسان من اللحن، خاصة قراءة القرآن الكريم، فطالب خليفة المسلمين أحد العلماء بوضع ما يؤدي الهدف المنشود، ولكن ما يُشكّك في صحة هذه الرواية هو ذكر كلمة(النحو)، فكيف يُسمى العلم منذ التفكير في وضعه؟، فربّما طالب أمير المؤمنين أبا الأسود بوضع نقط المصحف(حركات الإعراب)، ولكن ناقل الرواية اختلط عليه الأمر فذكر النحو، لأنّ نقط المصحف بحركات الإعراب يُنسب إلى أبي الأسود الدؤلي بالإجماع، و يوافق رواية اللحن في قراءة القرآن.

وتذكر لنا رواية أخرى« أنّ أبا الأسود الدؤلي دخل على ابنته بالبصرة، فقالت له: ما أشدّ الحرّ(رفعت أشدّ) فظنّها تسأله وتستفهم منه،أيُّ زمان الحرّ أشدّ؟ فقال لها شهر ناجرٍ، يريد شهر صفر،الجاهلية كانت تسمي شهور السنة بهذه الأسماء، فقالت يا أبتِ إنّما أخبرتك و لم أسألك . فأتى أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب (رضي الله عنه) فقال: يا أمير المؤمنين ذهبتْ لغة العرب لمّا خالطت العجم، وأوشك بأن تطاول عليها زمان أن

[1]- ينظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد الطنطاوي، دار المنار، د ط، سنة1412هـ - 1991م، ص12-13.

تضمحلّ، فقال له: وما ذلك؟ فأخبره بخبر ابنته، فأمره فاشترى صحفاً بدرهم وأملى عليه: الكلام كلّه لا يخرج عن اسم وفعل وحرف جاء لمعنى»[1] .

لقد أضافت لنا هذه الرواية اسم الإمام عليّ(رضي الله عنه) بأنّه هو الذي وضع أوليات النحو العربي، ولكن هل يمكن لأمير المؤمنين في وقت الفتنة الكبرى بين المسلمين أن يجد الوقت الكافي ليفكّر في تأسيس علم كبير كالنحو؟

وتصادفنا أثناء مطالعتنا لكتب نشأة النحو رواية أخرى فحواها، أنّ« السبب في ذلك ما حكي عن أبي الأسود الدؤلي أنّه لمّا سمع كلام المولدين بالبصرة من أبناء العرب، أنكر ما يأتون من اللحن لمشاهدتهم الحاضرة وأبناء العجم،...وهمّ أن يضع كتاباً يجمع فيه أصول العربية، فمنعه من ذلك زياد، وقال: لا نؤمن أن يتكّل الناس عليه ويتركوا اللغة، وأخذ الفصاحة من أفواه العرب، إلى أن فشا اللحن وكثر وقبح، فأمره أن يفعل ما كان نهاه عنه، فوضع كتاباً فيه جمل العربية، ثمّ قال لهم: انحوا هذا النحو»[2].

كما نقلت لنا المصادر حكاية أخرى مفادها« وروى عاصم قال جاء أبو الأسود الدؤلي إلى زياد وهو أمير البصرة فقال إني أرى العرب قد خالطت هذه الأعاجم وفسدت ألسنتها أفتأذن لي أن أضع للعرب ما يعرفون به كلامهم ؟ فقال له زياد لا تفعل ، قال فجاء رجل إلى زياد فقال أصلح الله الأمير: توفي أبانا وترك بنونا فقال له زياد توفي أبانا وترك بنونا، أدع لي أبا الأسود فلما جاءه قال له ضع للناس ما كنت نهيتك عنه ففعل»[3].

ما يُستنتج من هذه الروايات المختلفة: أنّ اللحن هو السبب الرئيس الذي جعل علماء العربية يفكّرون في وضع ضوابط تعصم اللسان العربي من الزلل، خاصة عند قراءة القرآن الكريم، وترجح هذه الروايات أيضا أنّ الواضع الأول لحركات إعراب المصحف الشريف هو أبو الأسود الدؤلي، وقد يكون هو الواضع الأوّل للقواعد النحو، وما يؤكد هذا

[1]– كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني ، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، سنة1959م، ج12، ص302.

[2]– الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس بيروت، ط3، سنة1399هـ – 1979م ، ص89.

[3]– نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للطنطاوي ، ص 13.

الترجيح أن أقدم نص تناول نشأة النحو العربي، قال أبو سلام الجمحي:« وكان لأهل البصرة في العربية قُدْمَةٌ وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية، وكان أول مَن أسّس العربية ، وفتح بابها وأنهج سبيلها، ووضع قياسها: أبو الأسود الدؤلي...وإنّما قال ذلك حين اضطرب كلام العرب فغلبت السليقية، ولم تكن نحوية، فكان سواة الناس يلحنون ووجوه الناس، فوضع باب الفاعل والمفعول وحروف الجرّ والرفع والنصب والجزم »[1].

هذا عن الواضع الأول لعلم النحو، ففي أي إقليم كان هذا الوضع ؟

إذا كان العلماء قد اختلفوا في الواضع الأول، فإنّهم لم يختلفوا في نسبة الوضع إلى مدينة البصرة ، فلماذا كانت هذه المدينة بالذات؟

يذكر المؤرخون عدّة أسباب للإجابة عن هذا التساؤل. منها أنّها مدينة الواضع الأول. وأنّها من أوّل مدن العراق التي مصّرت في الإسلام، ولأنّها كانت مسكناً لعدة أجناس غير عربية زادت من انتشار اللحن، ولكونها بوابة الجزيرة العربية من ناحية الفرس خاصة، ولموقعها الاقتصادي المميّز المحاذي للبحر الذي تُنقل فيه الموارد التجارية إلى العرب، وكذلك لقربها من بوادي القبائل العربية الفصيحة التي أخذت عنهم العربية، ولقربها من سوق المربد الاقتصادي والثقافي، وأيضاً لأنّ الأعاجم يريدون أن يندمجوا في المجتمع العربي، ولا يتمّ لهم ذلك إلاّ بتعلّم العربية التي هي لغة المجتمع والدولة، ولا يتحقق لهم ذلك إلاّ بالنحو، فأقبلوا عليه أكثر من العرب الذين هم في غني عنه بالسليقة[2].

فهذه العوامل مجتمعة جعلت سكان البصرة يُقبلون على النحو العربي، ويتنافسون في تطويره زهاء قرن من الزمان، فبعد أبي الأسود الدؤلي (ت– 69هـ) الذي كان له شرف إنشاء هذا العلم، حسب الفئة المرجح لذلك، تعهّد تلاميذُه ما بدأه أستاذهم، وأخلصوا في إذاعته بين الناس، وبهذا أصبحت مدينتهم(البصرة) تعجّ بطلاب النحو، ومن تلاميذ أبي

[1]– طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي، شرح محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة المؤسسة السعودية بمصر القاهرة،د ،ط ،د، ت، ج3، ص12.

[2]– ينظر الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري لمحمد حسين آل ياسين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1، سنة1400هـ– 1980م، ص46 – 47، ونشأة النحو للطنطاوي ص10– 25.

الأسود: نصر بن عاصم الليثي(ت- 89هـ) الذي كان له شرف وضع نقط الإعجام للمصحف الشريف، وعنبسة بن معدان الفيل(ت- 100هـ)، وعبد الرحمن بن هرمز (ت117 هـ)، ثم تسلمت الراية طبقة ثانية أسست لعلم النحو، وأرست قواعده: أمثال عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت- 117هـ) الذي يعتبره شوقي ضيف هو أوّل النحاة البصريين بالمعنى الدقيق[1]، لأنّه أوّل مَن استعمل القياس النحوي السماعي بانتقاده لبعض أبيات الفرزدق« ويذكر الرواة أنّه حين سمعه يُنشد قوله في مديحه لبعض بني مروان:

وَعَضُّ زَمانٍ يا ابْنَ مَرْوانَ لَمْ يَدَعْ مَنَ المَالِ إلاَّ مُسْحَتاً أَوْ مُجَرَّفُ

اعترضه لرفعه قافية البيت، وكان حقها النصب لأنّها معطوفة- يتبادر- على كلمة (مسحتاً) المنصوبة»[2]. وقيل عنه:« هو الذي مدّ للقياس، وشرح العلل»[3]. وقيل عنه:« كان أوّل مَن بعّج النحو، ومدّ القياس والعلل»[4]. وعيسى بن عمر الثقفي(ت- 149هـ) الذي« صنف في النحو: الإكمال والجامع ؛ وفيهما يقول تلميذه الخليل:

بَطَلَ النَّحْوُ جَمِيعاً كُلّـهُ غَيْرَ مَا أَحْدَثَ عِيسَى بْنُ عُمَر
ذاكَ إكْمَالٌ وَهَذا جَامِعٌ فَهُمـا لِلنَّـاسِ شَمْسٌ وَقَمَــر»[5].

وأبو عمرو بن العلاء(ت- 154هـ) الذي« كان أمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة»[6]. وقيل عنه:« كان أبو عمرو أعلم النّاس بالأدب والعربية والقرآن والشعر»[7]. ثم جاءت من بعدهم طائفة ثالثة زادت النحو العربي نضوجا، ووضوحا يترأسها الأخفش الأكبر(ت- 177هـ)، والخليل بن أحمد الفراهيدي(ت-175هـ) الذي قيل فيه:« كان الغاية

[1] – ينظر المدارس النحوية لشوقي ضيف ، دار المعارف، القاهرة، ط4، د، سنة، ص22.
[2] – نفسه ، ص23. والبيت للفرزدق في ديوانه، ص386.
[3] – بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر بيروت، ط2، سنة 1399هـ – 1979م ، ج2 ، ص42.
[4]– طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي ،ج1، ص14.
[5]– بغية الوعاة للسيوطي ،ج2،ص237 . 238.
[6] – نفسه ،ج2،ص231.
[7]– وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د، ط ، ج3، ص466.

في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه»[1].« واستنبط أيضاً من علم النحو ما لم يُسبَق إليه، وحصر علم اللغة بحروف المعجم وسماه(العين)»[2]. و« كان إماماً في علم النحو، وهو الذي استنبط علم العَروض وأخرجه إلى الوجود»[3]. ويونس بن حبيب الضبي(ت– 182هـ) قيل فيه:« بارع في النحو، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، سمع من العرب، وروى عنه سيبويه فأكثر، وله قياس في النحو، ومذاهب يتفرّد بها»[4]. ولكن هؤلاء النجاة لم يتركوا لنا مؤلفات مكتوبة عن آرائهم إلاّ ما ذكره سيبويه في كتابه. ثم جاءت طبقة رابعة من نجاة البصرة يتزعّمها سيبويه(ت – 180هـ)الذي خلّد نحو المدرسة البصرية بكتابه الخالد الذي قيل عنه:« لم يكتب النّاس في النحو كتاباً مثله، وجميع كتب النّاس عليه عيال»[5]. الذي دوّن فيه ما قاله أساتذته، وأبو محمد اليزيدي(ت– 202هـ) الذي« نشأ في البصرة، وتلقى عن أبي عمرو بن العلاء، وابن أبي إسحاق، والخليل ويونس وغيرهم، ثمّ اشتهر فضله فيها وعُرف باللغة والنحو، وأخبار النّاس»[6]. ثمّ ظهرت في البصرة طبقة خامسة واصلت ما بدأه أسلافها من علم أمثال محمد بن المستنير قطرب(ت– 206هـ)الذي« أخذ النحو عن سيبويه، وهو الذي لقّبه؛ لبكوره في الطلب»[7]. و«أخذ عن عيسى بن عمر،...وله من التصانيف:المثلث، النوادر، الصفات، الأصوات، العلل في النحو»[8]. وترأس هذه الطبقة الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة(ت– 215،أو 221هـ)الذي نشر كتاب سيبويه، و« أخذ النحو عن سيبويه، وكان يقول: ما وضع

[1] – بغية الوعاة للسيوطي، ج1، ص557.

[2] – إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي القاهرة ، ط1، سنة 1406هـ – 1986م ، ج1، ص 378.

[3] – وفيات الأعيان لابن خلكان ، ج2، ص244.

[4] – بغية الوعاة للسيوطي ، ج2، ص 365.

[5] – وفيات الأعيان لابن خلكان ، ج3، ص 463.

[6] – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد الطنطاوي ، ص 62.

[7] – البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز أبادي ، تحقيق محمد المصري، دار سعد الدين دمشق، ط1، سنة 1421هـ – 2000م ، ص284.

[8] – بغية الوعاة للسيوطي ، ج1، ص242– 243.

سيبويه شيئاً إلاّ وعرضه عليّ»[1]. وقيل عنه:« أعلم النّاس بالكلام ، وأحذقهم بالجدل»[2]. ثمّ خلفتهم طبقة سادسة من نحاة البصرة أمثال صالح بن إسحاق الجرمي(ت- 225هـ)« لزم الأخفش وأخذ عنه كلّ ما عنده، وبالأخص كتاب سيبويه»[3]. وقيل عنه« إمام في النحو، ناظر الفراء ببغداد»[4]. و« له من التصانيف التنبيه،...ومختصر في النحو، وغريب سيبويه»[5]. وعبد الله بن محمد التوَّزي(ت- 233، أو 238هـ) قرأ كتاب سيبويه عن الجرمي، وكان أعلم أهل زمانه بالشعر[6]. وأبو عثمان المازني(ت- 248، أو 249هـ)« كان إمام عصره في النحو والآداب، أخذ الأدب عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري وغيرهم»[7]، و« له من التصانيف: كتاب في القرآن، علل النحو، تفاسير كتاب سيبويه،...التصريف،العروض»[8].وعاصرهم أبو حاتم السجستاني(ت- 250هـ، أو 255هـ) الذي لقب بـ« إمام في النحو واللغة وعلوم القرآن والشعر»[9]. وكان« أعلم النّاس بالعروض، واستخراج المعمّى، وكان يُعدّ من الشعراء المتوسطين،...صنف: إعراب القرآن، لحن العامة،المقصور والممدود»[10]. وأبو الفضل العباس بن الفرج، المعروف بالرياشي(ت- 257هـ) الذي قرأ على المازني النحو، وقرأ المازني عليه اللغة، من مصنفاته: كتاب الخيل، وكتاب الإبل، وما اختلفت أسماؤه من كلام العرب[11]. أمّا

---

[1] – وفيات الأعيان لابن خلكان ، ج2، ص381.

[2] – بغية الوعاة للسيوطي ، ج1، ص590.

[3] – المدارس النحوية لإبراهيم السامرائي ، دار المسيرة عمان الأردن، ط1، سنة 1427هـ - 2007م ، ص 67.

[4] – البلغة للفيروز أبادي ، ص 155.

[5] – بغية الوعاة للسيوطي ، ج2، ص 09.

[6] – يُنظر أخبار النحويين البصريين للسيرافي ، تحقيق نخبة من العلماء ، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة ، ط2، سنة 1428هـ - 2007مً، ص66.

[7] – وفيات الأعيان لابن خلكان ، ج1، ص 283.

[8] – بغية الوعاة للسيوطي ، ج1، ص465.

[9] – البلغة للفيروز أبادي ، ص 151.

[10] – بغية الوعاة للسيوطي ، ج1، ص606.

[11] – ينظر بغية الوعاة للسيوطي، ج2، ص 27.

الطبقة السابعة البصرية فيُمثّلها أبو العباس المبرّد(ت-285هـ)« إمام العربية ببغداد في زمانه، أخذ عن المازني، وأبي حاتم السجستاني،...وكان فصيحاً بليغاً مفوّهاً،...وله من التصانيف: معاني القرآن، الكامل، المقتضب، الروضة، المقصور والممدود، الاشتقاق، القوافي، إعراب القرآن»[1]. وبعد هذه المدة الحافلة بالاجتهادات النحوية في مدينة البصرة التحق بهم علماء الكوفة الذين كانوا منشغلين برواية أشعار العرب،- وإن لم يتثبّتوا من قائليها-، ويقال« الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى مَن لم يقله، وذلك بيّن في دواوينهم»[2]، وبالدراسات القرآنية حتّى اشتهر منهم ثلاثة من القراء هم عاصم وحمزة والكسائي، كما اعتنوا بالفقه حيث كان منهم الفقيه الأكبر أبو حنيفة النعمان، وانكبوا على دراسة النحو بزعامة الرؤاسي الذي أخذ النحو عن علماء البصرة« أخذ عن عيسى بن عمر، وله كتاب في الجمع والإفراد»[3] ، وعاد إلى مدينته ليؤسس النحو الكوفي بكتابه المسمى(الفيصل في النحو)[4] ، ويؤازه عمّه معاذ بن مسلم الهراء(ت- 187هـ)« وهو أوّل من وضع التصريف»[5]، متزعمين الطبقة الكوفية الأولى في النحو، بعدها يشتدّ التنافس بين المدرستين بالطبقة الكوفية الثانية بزعامة الكسنائي(ت-182هـ) الذي قيل عنه:« كان الكسائي أعلم الناس، ضابطا عالما بالعربية قارئاً صدوقاً»[6]. ويزداد التنافس بدخول الفراء(ت-207هـ) وأبي جعفر الضرير(ت-231هـ) وثعلب(ت-291هـ)المنافسة الفكرية، هذا ما جعل الدراسات النحوية تكتمل حتى قيل عنها: إنّها تكاد تحترق.

[1] - بغية الوعاة للسيوطي، ج1، ص 269- 270.

[2] - مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق محمد أبو الفضل ، دار نهضة مصر للطبع القاهرة،د ،ط، د ، ت، ص 74.

[3] - طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف مصر،د ، ط، د،ت،ص125.

[4] - ينظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد الطنطاوي ، ص69.

[5] - المزهر للسيوطي، ج2 ، ص 343.

[6] - بغية الوعاة للسيوطي ،ج2، ص 163.

وبعد أن اكتمل النحو ونضج، بدأ يتوسع ويخرج من حدود المدينتين (البصرة والكوفة) ليجد أرضية مدينة بغداد ممهّدة بعد أن صارت عاصمة الخلافة الإسلامية، ووفد عليها نحاة المدينتين لتعليم أبناء الخلفاء والأمراء، ويبدأ مزج المذهبين لينتج مذهب ثالث سمي مذهب بغداد، الذي ظهر بظهور النحاة الذين تتلمذوا عن المبرّد البصري وثعلب الكوفي ، يتقدّمهم ابن كيسان(ت- 299هـ)الذي« أخذ عن المبرّد وثعلب، وكان مائلاً إلى مذهب البصريين، وكان أبوبكر بن الأنباري ينتقصه ويقول: خلط المذهبين»[1]، و« من تصانيفه المهذّب في النحو، غلط أدب الكاتب، اللامات، البرهان، غريب الحديث، معاني القرآن، علل النحو »[2]، وقيل عنه « وهو يُعدّ أوّل أئمة المدرسة البغدادية »[3]، وعاصره الأخفش الصغير(ت- 315هـ)الذي« قرأ على ثعلب والمبرّد واليزيدي وأبي العيناء »[4]، وابن شقير(شقير(ت- 317هـ)« بغدادي في طبقة ابن السراج،...وألف مختصراً في النحو، المذكر والمؤنث، والمقصور والممدود»[5]، وينسب إلى هذه الطبقة أيضاً ابن الخياط (ت- 320هـ) 320هـ) قيل عنه:« وكان يخلط المذهبين، وله تصانيف منها: كتاب معاني القرآن، وكتاب النحو الكبير،وكتاب المقنع»[6]، وإبراهيم بن محمد المهلبي المعروف بنفطويه(ت – –323هـ)الذي« أخذ عن المبرّد وثعلب وغيرهما، ثمّ انتفع النّاس بدراسته،... وله تصانيف حسان، منها في النحو المقنع»[7]، وقيل عنه:« فقيه، صدوق، ظاهري. وكان يُنكر الاشتقاق، وصنّف في إبطاله مصنّفاً»[8]. ثمّ جاءت بعدهم طبقة ثانية ذاع صيتها في الأمصار، وزادت النحو البغدادي شيوعاً، أمثال أبو علي الفارسي(ت- 377هـ)« الإمام

[1] – البلغة للفيروز أبادي، ص249.

[2] – بغية الوعاة للسيوطي ، ج1، ص 19.

[3] – المدارس النحوية لشوقي ضيف ، ص 248.

[4] – بغية الوعاة للسيوطي، ج2، ص 167.

[5] – نفسه ، ج1 ، ص 302.

[6] – البلغة للفيروز أبادي ، ص 252.

[7] – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد الطنطاوي ، ص 107.

[8] – البلغة للفيروز أبادي ، ص 61.

العلاّمة، قرأ النحو على أبي إسحاق الزجاجي، ثمّ نافره ، فقرأ على أبي بكر محمد بن السري الزجاج، وأخذ عنه كتاب سيبويه ، وبرع في النحو، وانتهت إليه رئاسته»[1]، وقيل عنه « الذي كانت تعليلاته تمتدّ إلى آراء سيبويه وغيره من النحاة السابقين، وكان واحداً ممّن خلطوا بين آراء المدرستين، وانتخب منها ما يراه أولى بالإتّباع »[2]، ثمّ تبعه أبو الفتح الفتح عثمان بن جنّي(ت- 392هـ)« الموصلي النحوي المشهور؛ كان إماماً في علم العربية، قرأ الأدب على الشيخ أبي علي الفارسي»[3]، وقيل عنه« الإمام الأوحد، البارع المقدّم، ذو التصانيف المشهورة الجليلة، والاختراعات العجيبة»[4]، و« مؤلفاته تُبهر الأفكار الأفكار فإنّها مع كثرتها غاية في الإتقان، منها في النحو الخصائص ، وسرّ الصناعة، والمحتسب، واللمع»[5]. لقد فتح باب المذهب البغدادي الإمامان أبو علي الفارسي وابن جنّي على مصراعيه ، ومهّدا الطريق لنحاة المذهب بعدهما:« ممّا جعلهم يسيرون في نفس الطريق الذي نهجاه، وذللاه،... وفي رأينا أنّ أنبههم وأوسعهم شهرة الزمخشري وابن الشجري وأبو البركات الأنباري»[6]. ومن أبرز نحاة بغداد المتأخرين محمود بن عمر الزمخشري(ت- 438هـ)« العلاّمة إمام اللغة والنحو والبيان بالاتّفاق، برع فيها في بلده، ثمّ رحل إلى الحجاز وجاور مكّة»[7]، وقيل عنه:« كان إمام عصره من غير مدافع، تُشَد إليه الرحال في فنونه، أخذ النحو عن أبي مضر منصور»[8]، من مصنفاته« الكشاف في تفسير القرآن، ومعجم أساس البلاغة، وكتاب النموذج في النحو، وكتاب المفصّل في

[1] – البلغة للفيروز أبادي، ص 108.

[2] – النحو والنحاة المدارس والخصائص لخضر موسى محمد محمود، دار عالم الكتب ، ط1، سنة 2003م ، ص 130.

[3] – وفيات الأعيان لابن خلكان ، ج3، ص 246.

[4] – البلغة للفيروز أبادي ، ص 194.

[5] – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد الطنطاوي ، ص 121.

[6] – المدارس النحوية لشوقي ضيف ، ص 277.

[7] – البلغة للفيروز أبادي ، ص 291.

[8] – وفيات الأعيان لابن خلكان ، ج5، ص 168.

النحو،وكتاب الفائق في غريب الحديث»[1]. وجاراه في الشهرة هبة الله بن علي الشريف البغدادي المعروف بابن الشجري(ت- 542هـ)« كان إماماً في النحو واللغة وأشعار العرب وأيامها وأحوالها، كامل الفضائل، متضلّعاً من الآداب»[2]، وقيل عنه:« هو أحد أئمة النحاة في عصره ، وقد درس النحو على أئمة النحو في بغداد ومن أشهرهم ابن طباطبا»[3]، ووُصف بأنّه« نقيب الطالبين بالكرخ، أحد الأئمة النحاة، وله معرفة تامّة باللغة والنحو، وصنّف في النحو تصانيف، وكان فصيحاً حلو الكلام، حسن البيان والإفهام»[4]، صنّف:« شرح كتابي اللمع والتصريف لابن جنّي، وكتاب الأمالي في النحو واللغة والأدب»[5]. ثمّ جاء بعدهم عبد الرحمن بن محمد كمال الدين أبو البركات الأنباري(ت- 577هـ)الذي« قرأ اللغة على أبي منصور ابن الجواليقي، وصحب الشريف أبا السعادات هبة الله بن الشجري»[6]، و« قرأ الفقه على سعد الرزاز»[7]، و« كان من الأئمة المشار إليهم في علم النحو»[8]، وقيل عنه:« ثمّ تبحّر في علوم اللغة العربية، وتيمّن النّاس به فتخرّج على يده الكثير، وكان محمود السيرة»[9]، له مؤلفات كثيرة، من أشهرها في النحو: كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، وكتاب أسرار العربية، وكتاب حواشي الإيضاح، وكتاب الإغراب في جدل الأعراب، وكتاب عقود الإعراب، وكتاب البيان في غريب إعراب القرآن، وغيرها[10].

---

1 – المدارس النحوية لإبراهيم السامرائي، ص 149.

2 – وفيات الأعيان لابن خلكان، ج6 ، ص 45.

3 – المدارس النحوية لإبراهيم السامرائي ، ص 150.

4 – النحو والنحاة لخضر موسى محمد محمود ، ص 142.

5 – المدارس النحوية لإبراهيم السامرائي ، ص 150.

6 – وفيات الأعيان لابن خلكان ، ج3، ص 139.

7 – المدارس النحوية لإبراهيم السامرائي ، ص 151.

8 – وفيات الأعيان لابن خلكان ، ج3 ، ص 139.

9 – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد الطنطاوي ، ص 124.

10 – ينظر المدارس النحوية لإبراهيم السامرائي، ص 152.

النحو في الأندلس

بعدما فُتحت الأندلس سنة اثنين وتسعين للهجرة(92هـ) على يد طارق بن زياد وموسى ابن نصير دخل العرب إلى هذه البلاد بأعداد كبيرة، من قبائل شتّى، عندها تنافست هذه القبائل على حكم الأندلس- خاصة القبائل القيسية واليمنية- أدت هذه المنافسة إلى انتشار الفوضى، وكثرة القتل، وإبعاد الاستقرار، ودامت هذه الحالة أكثر من أربعين سنة[1]. سنة[1]. هذا ما أخر إنشاء الحركة العلمية في هذه البقاع طيلة هذه المدة ، إلى أن استلم الحكم عبد الرحمن الداخل(صقر قريش) كما كان يلقب سنة 138هـ، وعمل على استتباب الأمور، وبعد ما تحقق له ذلك استقلّ بالأندلس عن الخلافة العباسية، وأرجع الحكم إلى بني أموية من جديد. بعدها شرع الخليفة الأموي في تشييد دعائم إمارته الجديدة بالعلم والصناعة، لقد قيل:إنّ« جذع الشجرة هو الخلافة الأموية من عهد عبد الرحمن الداخل إلى سقوط الأمويين،...إذا أرّخنا الحياة الفكرية في الأندلس وجب أن نسند الفضل الأكبر إلى الأمويين. فالحقّ أنّ ازدهار العلم أيام ملوك الطوائف يرجع إلى سببين هامين:

1)- أنّ البذرة الأولى التي وضعها الأمويون نضجت في ما بعد في عهد الطوائف.

2)- أنّ انقسام الدولة في عهد ملوك الطوائف جعل الأمراء يتنافسون على تزيين إماراتهم بالعلم والأدب »[2]، ويقول آخر:« لمّا استقلت بنو أمية بالأندلس على يد عبد الرحمن الداخل صقر قريش سنة 138هـ ، وتوطد فيها الملك له ، ولعقبه من بعده استقبلت الأندلس عهداً جديداً، وبدأت الحركة العلمية فيه بفضل مناصرة بني أمية اللغة جرياً على دأب بني أبيهم في المشرق، فأرغبوا العلماء في العلم، وكافئوهم على دراستهم

[1] – يُنظر الدولة العربية في اسبانية من الفتح حتّى سقوط الخلافة لإبراهيم بيضون ، دار النهضة العربية بيروت ، ط3، سنة 1406هـ- 1986م ، ص 74- 156.

[2] – ظهر الإسلام لأحمد أمين ، دار الكتاب العربي بيروت لبنان ، ط5 ، د ، سنة ، ج3، ص 41- 43.

وتصنيفهم»[1] . بهذا الاهتمام المتزايد والمناصرة للعلم من طرف أمراء الأندلس بدأ طلاب العلم يتنافسون على تحصيله، فسافر بعضهم إلى المشرق من أجل التبحّر في علومها، والعودة بها إلى بلادهم، قال أحد الباحثين عن هذا:« لذلك تجشم أفراد من الأندلس والمغرب الأسفار إلى المشرق، ورووا عن علمائه واقتبسوا من معارفهم إذ لم يكن في مقدورهم الرحلات إلى البوادي، ومشافهة الأعراب فيها كما صنع المشارقة، وقفلوا إلى المغرب والأندلس مزودين بعلوم المشارقة زيادة على ما جلبوا معهم من مؤلفاتهم»[2].

بعد استقرار الأندلس بالحكم الأموي، ومناصرة أمرائها للعلم والعلماء تشجع علماء المشرق لذهاب إلى تلك البلاد« وممّن ورد الأندلس أبو علي القالي الذي رعاه أحسن رعاية(الحكم المستنصر) ولي عهد أمير المؤمنين عبد الرحمن الناصر سنة 330هـ ، وأحسن مثواه حتّى لقي ربّه في الأندلس وتوفي بقرطبة سنة 356هـ ، فتولد من هذين العاملين حركة في علم النحو في ظلّ الأمويين والأغالبة والفاطميين»[3]. بالهجرة إلى المشرق ، وقدوم العلماء إلى الأندلس يجد أهل الأندلس الفرصة مواتية للنبوغ في علوم العربية لحاجتهم إليها لأنّها اللغة الرسمية للدولة، فيتنافسون على طلبها، خاصة علم النحو الذي يعصم اللسان من اللحن، ويحدث ما حدث في البصرة لتشابه الظروف كاختلاط الأجناس، والحاجة الملحة للغة العربية، غير أنّ الأندلسيين بدأوا النحو بالتقليد والبصريين اخترعوه .

رغم أنّ علم النحو اختراع بصري إلاّ أنّ الأندلسيين بدأوا بالنحو الكوفي، لأنّ أوّل كتاب نحوي دخل بلادهم هو كتاب يحمل الآراء الكوفية، وهو كتاب الكسائي(ت-189هـ)الذي نقله جودي بن عثمان المورورى(ت- 198هـ)الذي« رحل إلى المشرق،

[1] – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد الطنطاوي ، ص 130.

[2] – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمجمد الطنطاوي ، ص 130.

[3] – نفسه ، ص 130- 131.

فلقي الكسائي والفراء وغيرهما، وهو أوّل مَن أدخل كتاب الكسائي»[1]، وقيل عنه:« وأوّل نحاة الأندلس بالمعنى الدقيق لكلمة نحوي جودي بن عثمان المؤروري الذي رحل إلى المشرق، وتتلمذ للكسائي والفراء ، وهو أوّل من أدخل إلى موطنه كتب الكوفيين، وأوّل من صنّف به في النحو»[2]. وهذا يدلّ على أنّ الأندلس عرفت النحو الكوفي أوّلاً قبل أن تعرف المذهب البصري، وتبقى سيطرة المذهب الكوفي حتّى أواخر القرن الثالث الهجري يرتحل محمد بن موسى بن هاشم المعروف بالأُفْشنيق(ت– 307هـ) إلى المشرق، ويلتقي بالعلماء هناك، ويأخذ عنهم كتاب سيبويه، ثمّ يعود به إلى الأندلس، قيل عنه:« الأفشنيق(محمد بن موسى) الأندلسي رحل إلى المشرق، فأخذ بمصر عن أبي علي الدينوري كتاب سيبويه وانتسخه، وبالبصرة عن المازني، ثمّ عاد إلى الأندلس ومعه الكتاب، ويغلب على الظنّ أنّه أوّل من أدخل الكتاب ألأندلس»[3]، وقيل عنه:« كان متصرفاً في علم الأدب والخبر، ورحل إلى المشرق فلقي أبا جعفر الدينوري، وانتسخ(كتاب سيبويه) من نسخة واحدة ، وأخذه عنه رواية ، وروى كتب ابن قتيبة عن إبراهيم بن جميل الأندلسي، أخذها عنه بمصر. وله كتب في الأدب منها كتاب(شواهد الحكم) وكتاب(طبقات الكتاب)»[4].

بعد دخول كتاب سيبويه إلى بلاد الأندلس أقبل عليه طلاب العربية، يتدارسونه مع معلّميهم من أمثال أحمد بن يوسف بن حجاج(ت– 336هـ) الذي« كان يضع دائماً كتاب سيبويه بين يديه ولا يني عن مطالعته في حال فراغه وشغله وصحته وسقمه»[5]. ومنهم من انتقل إلى موطن الكتاب ليدرسه هناك أمثال محمد بن يحيى بن عبد السلام المهلبي المعروف بالرّباحي(ت– 353هـ)الذي« رحل إلى المشرق فلقي بمصر نحويّها النابه أبا

---

[1] – طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، ص 256.

[2] – المدارس النحوية لشوقي ضيف ، ص 288– 289.

[3] – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد الطنطاوي ، ص 135.

[4] – إنباه الرواة للقفطي ، ج3 ، ص 216.

[5] – المدارس النحوية لشوقي ضيف ، ص 289.

جعفر النحاس ابن النحاس، وأخذ عنه كتاب سيبويه رواية، وعاد إلى قرطبة يفرغ له ولقراءته على الطلاب»[1].

وعاصره في قرطبة أبو علي القالي البغدادي(ت- 356هـ)الذي« نشأ في بغداد، وتعلّم على شيوخها، وأخذ النحو عن ابن درستويه والزجاج والأخفش الصغير ونفطويه وابن السراج... ثمّ نزل إلى الأندلس في سنة(330هـ) لعهد عبد الرحمن الناصر، وقاد فيها نهضة لغوية ونحوية خصبة...، وكان مما حمله كتاب سيبويه أخذه عن ابن درستويه عن المبرّد، وكان يجنح إلى المذهب البصري وينافح عنه مناظرة مجادلاً»[2].

لقد خلّف الرباحي والقالي جيلاً من التلاميذ يتنافسون على مدارسة كتاب سيبويه، وبهذا بدأ الأندلسيون يميلون إلى مناصرة المذهب البصري« فتأثر النحو الأندلسي تأثراً بالغاً بالنحو البصري لدرجة أنّه طغى على النحو الكوفي الذي سبق ظهوره هناك»[3]. ومن أهم هؤلاء التلاميذ محمد بن عمر بن عبد العزيز المعروف بابن القوطية أبو بكر(ت- 367هـ)« أصله من إشبيلية، وكان إماماً في اللغة والعربية، حافظاً لهما، مقدّماً فيها على أهل عصره، لا يُشقّ غباره، ولا يحلق شأوه»[4]. ومحمد بن الحسن الزبيدي(ت- 379هـ) الذي« أخذ العربية عن أبي علي القالي، وأبي عبد الله الرباحي،...وصنّف مختصر والعين، وأبنية سيبويه، وما يلحن فيه عوامّ الأندلس، وطبقات النحويين»[5]. وأبو عبد الله محمد بن عاصم العاصمي(ت- 382هـ)« تلميذ الرباحي وحامل روايته لكتاب سيبويه، وكان لا يقلّ عن أصحاب المبرّد بصراً بالعربية ودقائقها الخفية»[6].

---

[1] – المدارس النحوية لشوقي ضيف، ص290.

[2] – المدارس النحوية لإبراهيم عبود السامرائي، ص 165- 166.

[3] – خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري لعبد القادر رحيم الهيتي، منشورات جامعة قار يونس بنغازي ليبيا، ط1، سنة 1993م ، ص 36.

[4] – النحو والنحاة لخضر موسى محمد محمود ، ص 172.

[5] – بغية الوعاة للسيوطي ، ج1، ص85.

[6] – المدارس النحوية لشوقي ضيف، ص291.

بهؤلاء العلماء أصبح النحو في الأندلس متاحاً لطلابه برؤيتين مختلفتين في المبادئ، وفي الفلسفة، هذا الذي سمح للعلماء بالتعمّق فيه – كلّ ذلك حدث في أطوار الحكم الأموي– وبعد سقوط عهد الأمويين سنة 428هـ، تقسمت أرض الأندلس على ملوك الطوائف، وأصبح كلّ ملك يشجّع العلماء، ويفتخر بتقديره للعلم، فانتعشت الحركة العلمية من جديد، وانتشرت الدراسات النحوية في المدن الأندلسية، الأمر الذي جعل النحاة يؤلفون الكتب، ويقدمون آراء خاصة بهم، قيل عن هذه الفترة« في عصر ملوك الطوائف الذين قاموا على أنقاض الأمويين وتقاسموا بلاد الأندلس بينهم من سنة 428هـ فإنّهم كانوا يتبارون في تقدير العلم وأهله حتّى كان منهم العلماء والمؤلفون، وفي خلال تلك الحقبة هبت نسمة من الأندلس على بلاد المغرب انتعشت فيها، فظهرت في الأندلس والمغرب علماء ضارعوا علماء المشرق وانتشرت دراسة النحو في سائر المدن، وكادت الأندلس تحكي صورة العراق في عصره الزاهر... وهكذا ما كان من الأندلسيين بعد استغنائهم عن المشارقة واعتمادهم على أنفسهم فإنّهم عدلوا عن بعض آراء المشارقة في النحو وخالفوهم في منهاج تعليمه وتدوينه واستدركوا عليهم مسائل فاتتهم، وبذلك استحدثوا مذهباً رابعا عرف بمذهب المغاربة أو الأندلسيين، ظهرت مبادئه من أوائل القرن الخامس الهجري»[1].

وتتواصل الدراسات النحوية إلى أن تظهر شخصيات نحوية ترسخ المذهب الأندلسي أمثال إبراهيم بن محمد المعروف بابن الإفليلي(ت–441هـ)الذي« كان متصدّراً بالأندلس، يُقرئ علم الأدب، ويُقرَأ عليه، ويُختلف فيه إليه. وكان مع علمه بالنحو واللغة يتكلّم في معاني الشعر وأقسام البلاغة والنقد لها، وله كتاب شرَحَ فيه معاني شعر المتنبي، وهو كتاب حسن»[2]. وأشهر منه ابن سيّده(ت–458هـ)الذي« كان حافظاً لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار، وأيام العرب،... صنّف:المحكم والمحيط الأعظم في

[1] – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للطنطاوي، ص131.

[2] – إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، ج1، ص218.

اللغة، شرح إصلاح المنطق، شرح الحماسة، وشرح كتاب الأخفش»[1]. وهو الذي استعمل النحو البغدادي، قيل عنه:« لا نصل إلى ابن سيده حتّى ينغمس نحاة الأندلس في النحو البغدادي بجانب انغماسهم في النحو البصري والكوفي»[2]. وعاصره الأعلم الشنتمري(ت-476هـ)الذي« كان عالماً بالعربية واللغة ومعاني الأشعار، حافظاً لها، حسن الضبط لها، مشهوراً بإتقانها»[3]. وقيل عنه« وكانت تغلب عليه النزعة الأدبية كما ترى في مؤلفاته، فله شرح الجمل للزجاجي، وشرح شواهد سيبويه، وشواهد الجمل»[4]. وفي عصره أنجبت البيئة الأندلسية نحاة ذاع صيتهم في مشارق الأرض ومغاربها أمثال ابن الأخضر الإشبيلي(ت -514هـ)الذي« كان مقدّماً في العربية، واللغة أديباً ذكياً، ثقةً،... وكان أكثر أخذه عن أبي الحجاج الأعلم،... شرح الحماسة، وشرح شعر خبيب، وغير ذلك من تآليفه»[5]. وعبد الله بن طلحة(ت-518هـ)الذي قدم إلى مكة المكرمة فسمع به الزمخشري فاجتمع به ، وقرأ عليه كتاب سيبويه[6]. وابن السيد البطليوسي(ت- 521هـ)الذي« كان عالماً باللغات والآداب، متبحّراً فيهما، انتصب لإقراء علوم النحو، واجتمع له الناس،... صنّف: شرح أدب الكاتب، شرح الموطأ... إصلاح الخلل الواقع في الجمل، الحلل في شرح أبيات الجمل، المثلث، المسائل المنثورة في النحو»[7]. وابن الباذش(ت-528هـ)الذي كان ذا معرفة واسعة بعلم العربية، ومزج في شروحه بين آراء البصريين والبغداديين، حيث شرح كتاب سيبويه، وكتاب الجمل، وإيضاح الفارسي[8]. وابن الطراوة(ت-528هـ)الذي« أخذ

[1] – بغية الوعاة للسيوطي، ج2، ص143.
[2] – المدارس النحوية لشوقي ضيف، ص292.
[3] – بغية الوعاة للسيوطي ،ج2، ص356.
[4] – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد الطنطاوي، ص136.
[5] – بغية الوعاة للسيوطي، ج2، ص174.
[6] – يُنظر البلغلة للفيروز أبادي، ص 171- 172.
[7] – بغية الوعاة للسيوطي، ج2، ص55-56.
[8] – ينظر المدارس النحوية لشوقي ضيف، ص295.

النحو عن أبي الحجاج الأعلم،... وكان أعلم أهل عصره بالأدب والعربية. له مصنفات منها: الإفصاح على الإيضاح، والترشيح، والمقدمات على كتاب سيبويه»[1].

ثمّ خلفتهم طبقة أخرى من النحاة على رأسها ابن الرمّاك(ت-541هـ)الذي« كان أستاذاً في العربية، مدقّقاً قيّماً بكتاب سيبويه، أخذ عن ابن الطراوة وابن الأخضر»[2]. وابن طاهر طاهر المعروف بالخدبّ(ت-580هـ)الذي كان مواظباً على تدريس الكتاب والإيضاح ومعاني الفراء، له تعليق على كتاب سيبويه سماه الطرر[3]. هذا يعني أنّه كان يمزج بين آراء البصريين والكوفيين والبغداديين. وخلفه تلميذه السهيلي(ت-581هـ)الذي كان بارعاً في العربية، والتفسير، ومن أشهر كتبه: نتائج الفكر[4].

لم يتوقف نحاة الأندلس عند هذا الحدّ بل أوجدوا أعلاماً يعتزون بأنفسهم، ويعارضون المبادئ الأساسية للنحو المشرقي مثل نظرية العامل، والعلل الثواني والثوالث، والقياس وغيرها أمثال ابن مضاء القرطبي(ت-592هـ)، الذي قيل عنه أنّه كان« يهاجم نظرية العامل التي أسس النحاة عليها أصول النحو وسننه، وهو هجوم أراد به أن يلغيها إلغاءً ويهدمها هدماً»[5]. كما رفض ابن مضاء القرطبي العلل القياسية والعلل الجدلية، فقال:« ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن(زيد) من قولنا(قام زيد) لمَ رُفعَ؟ فيقال له: لأنّه فاعل، وكلّ فاعل مرفوع، فيقول ولمَ رُفعَ الفاعل؟ فالصواب أن يُقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر. ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أنّ شيئاً ما حرام بالنص، ولا يُحتاج فيه إلى استنباط علّة، لينقل حكمه إلى غيره، فسأل لَمَ حُرّمَ ؟ فإنّ الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه. ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول فلمْ يقنعه، وقال: فلِمَ لمْ

[1] – البلغة للفيروز أبادي، ص149- 150.

[2] – بغية الوعاة للسيوطي، ج2، ص86.

[3] – ينظر البلغة للفيروز أبادي، ص253.

[4] – ينظر المدارس النحوية لشوقي ضيف، ص299.

[5] – مقدمة الردّ على النحاة لابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، ط2، د، ت ، ص24.

تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأنّ الفاعل قليل لأنّه لا يكون للفعل إلاّ فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأعطي الأثقل الذي هو الرفع للفاعل، وأعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول، لأنّ الفاعل واحد، والمفعولات كثيرة، ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون، فلا يزيدنا ذلك علماً بأنّ الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لمْ يضرنا جهله؛ إذ قد صحّ عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم»[1].

كما خالف نحاة الأندلس المشارقة في كثرة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، إذ قيل عنهم:« وكانت كثرة الاستشهاد بالحديث في النحو إحدى سمات النحو في الأندلس، ولم يكن نحاة الأندلس قد ابتدعوا الاستشهاد بالحديث، لكنّهم أكثروا منه، وهو الأمر الجديد في نحوهم، وقد ظهرت هذه السمة واضحة عند كلّ من: ابن خروف وابن مالك»[2].

هذه الاستقلالية التي ظهرت في نحو الأندلسيين كانت نتيجة لتشجيع أمراء الموحدين للعلم وحرية الرأي:« وفي رأي الباحثين المحدثين أنّ الفلسفة والاستقلال الفكري في الأندلس لم يبلغا أوج نموهما إلاّ في عهد الموحدين، وأنّ المغرب الإسلامي في عصر الموحدين يبدوا عليه طابع فكري غربي الخصائص والسمات، وأنّ العلوم في الأندلس الموحدة كانت في عصرها الذهبي»[3]. وقيل عن التجديد في ذلك العصر:« وفي الواقع أنّ روح التجديد في هذا العصر كانت قوية متأججة شملت كلّ نواحي العلوم، بالإضافة إلى التجديد في الفلسفة والنحو والعمارة، فإنّ هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأنّ البارود قد اخترع في هذا العصر»[4].

في هذه الفترة الزمنية الخصبة التي دامت قرابة القرن– وهي مدة حكم الموحدين– ظهر في الأندلس أشهر نحاتها أمثال: السهيلي(ت–581هـ)، وابن مضاء القرطبي(ت–

[1] – الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ، ص130– 131.
[2] – خصائص مذهب الأندلس النحوي لعبد القادر رحيم الهيتي، ص156.
[3] – الأدب الأندلسي في عصر الموحدين لحكمة علي الأوسي، مكتبة الخانجي القاهرة، د، ط ، ص38.
[4] – نفسه ، ص39.

592هـ)،وابن خروف(ت–610هـ)، وأبو علي الشلوبين(ت– 645هـ)، وابن عصفور(ت– 669هـ)، وابن مالك(ت– 672هـ)الذين يمثلون ذروة النحو الأندلسي، وبعدها يبدأ النحو في التراجع والذبول إلى أن تسقط الدولة الأندلسية على أيدي المسيحيين سنة ثمانية وتسعين وثمانمئة(898هـ).

بعد هذه الإطلالة على مسار النحو منذ نشأته حتّى منتصف القرن السابع الهجري في الأندلس، سنتعرف عن أحد نحاة الأندلس المشهورين ألا وهو أبي علي الشلوبين.

الفصل الأول

أبوعلي الشلوبين وكتاباه التوطئة
وشرح المقدمة الجزولية

ترجمة أبي علي الشلوبين

اسمه ونسبه

عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي الإشبيلي الأندلسي المعروف بأبي علي الشلوبين[1].

ولد بإشبيلية، سنة اثنتين وستين وخمسمئة للهجرة(562هـ)[2]، وأقام بها، من عائلة عربية تنتمي إلى قبيلة قحطانية قادمة من اليمن، يُنسب إلى قبيلة أزد[3]، فهو عربي خالص أبا عن جدّ، ولهذا افتخر بنسبه قائلا:

لَوْ لَمْ تَكُنْ لِي أَعْراقٌ لَها كَـرَمٌ   وَلَمْ يَكُنْ فِي رِجَالِ الْأَزْدِ لِي سَلَفُ

لَكانَ فِي سِيبَوَيْهِ الْفَخْرُ لِي وَكَفَى   بِذاكَ فَخْراً فَكَيْفَ الْعِلْمُ وَالشَّـرَفُ

فَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْداً لاَ انْصِرَامَ لَـهُ   فَكُلُّ ذِي حَسَدٍ فِي مِثْلِ ذا يَقِـفُ[4].

لقبه

لقد ذكرت مصادر التراجم أكثر من لقب لأبي علي، حيث لقب بالشلوبين وبالشلوبيني،

---

[1]– ينظر المصادر الآتية: إنباه الرواة للقفطي،ج2، ص 332 – 335، ووفيات الأعيان لابن خلكان، ج3، ص 451، وسيّر أعلام النبلاء للذهبي، ج2، ص2928، البداية والنهاية لابن كثير، ج15، ص262، وبغية الوعاة للسيوطي، ج2، ص 224 – 225، البلغة للفيروز أبادي، ص 221.

[2]– لم تختلف المصادر في ولادته، ينظر بغية الوعاة، ج2، ص 225.ووفيات الأعيان لابن خلكان،ج3، ص452. وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير دمشق، ط1، سنة1408هـ–1988م،ج7،ص402. والذيل والتكملة للمراكشي،السفر 5،ص464.

[3]– ينظر جمهرة أنساب العرب لأبي محمد علي بن سعيد، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف القاهرة، ط5، د، تاريخ، ج2، ص375– 376، وفيات الأعيان، ج3 ، ص 452

[4]– ينظر اختصار القدح المعلي في التاريخ المحلى لابن سعيد أبي الحسن، تحقيق إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية القاهرة، سنة1959م، ص 153.

وبابن الشلوبين[1] . والشلوبين تعني بلغة أهل الأندلس الأبيض الأشقر[2]، وقيل معناه: الأشقر الأزرق[3].

أما الشلوبيني: فيقال إنّها نسبة إلى مدينة(شلوبينة)« قرية من قرى إشبيلية، اسمها شلوبينيه»[4]. وللترجيح بين اللقبين نورد نصا ذكره المراكشي: « أنّ أبا محمد الحرار سأل أبا علي عن هذه النسبة:(أهي إلى شلوبين الذي بلسان روم الأندلس الأشقر الأزرق، أم إلى شلوبانية بلد بساحل غرناطة؟ فقال: كان أبي أشقر أزرق»[5].

من هذا النص نستنتج أنّ الشلوبين صرح بأنّه لا يُنسب إلى مدينة (شلوبينة). أما أبو حيان، فقال:« الشلوبين لقب لأبيه ثم غلب على الأستاذ أبي علي»[6]. فأبو حيان هنا أثبت لنا أمرين: أحدهما: أنّه ذكر الشلوبين من دون ياء النسبة، والثاني: أنّه لقب لأبيه، لهذا نرجح أن يكون لقبه الحقيقي هو الشلوبين، وكذلك أغلب كتب النحو تسميه بالشلوبين هذا ما يتضح لنا أكثر عندما نسرد آراءه من أفواه النحاة.

وقد رجّح تركي العتيبي اسم الشلوبين بأدلة استنتجها من آراء العلماء الذين ترجموا للشلوبين مفادها: 1- أنّ أبا علي ليس من مدينة (شلوبينة) وأنّه يميل إلى أنّ لقب الشلوبين هو لقب لوالده، لأنّ قصة سؤال أبي الحرّار الذي يعرف معنى الشلوبين بلغة روم الأندلس، فلو كان أبو علي أشقر أزرق لما احتاج أن يذكر أنّ أباه بهذه الصفة .

[1] - الشلوبين: بفتح اللام وسكون الواو وكسر الباء الموحدة وبعدها تحتانية ونون،ينظر بغية الوعاة،ج2،ص224.

[2]- ينظر بغية الوعاة للسيوطي،ج2، ص224. والبلغة للفيروز أبادي، ص 221 .

[3] - ينظر الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة للمراكشي، تحقيق محمد بن شريفة وإحسان عباس، أكاديمية المملكة المغربية الرباط دار الثقافة بيروت، د ،ط ، د ، ت، السفر5، ص 461.

[4]- إنباه الرواة للقفطي، ج2، ص 332

[5]- الذيل والتكملة للمراكشي،السفر5 ،461.

[6]- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، د ، ط، ج4 ، ص156.

2ـ أنّ المراكشي الذي هو تلميذ لتلاميذ أبي علي الشلوبين– نص في مواضع كثيرة تجاوزت الخمسين على أنّه ابن الشلوبين.

3– أنّ هذا لقب لأبيه، ولكنّه بمرور الزمن غلب على أبي علي، وقد نص على هذا أبو حيان الأندلسي . فلكثرة تردّد اسم أبي علي في المصنفات يسهل وصفه بالشلوبين، لأنّه أخفّ من ابن الشلوبين[1].

وفي الأخير يمكن أن نقول بأنّ لقب الشلوبين هو لقب لوالد أبي علي لكنّ أبا علي اشتهر به لسهولته على النطق أكثر من ابن الشلوبين، ولأنّ الابن يأخذ من أبيه الصفات الخَلقية، وكذلك لأنّ أبا علي اشتهر أكثر مما اشتهر والده بعلمه وكذلك لأنّ معظم المصادر التي ترجمت له لقبوه بهذا اللقب.

نشأته وحياته العلمية

لقد أثبتت المصادر أنّ الشلوبين ولد في مدينة إشبيلية لعائلة متواضعة الحال في معيشتها ففتح عينية على الدنيا، ووجد والده يعمل خَبَّازاً: ذكر هذا هو بلسانه حيث أجاب أبا محمد الحرار عن سؤاله، فقال: « أهي إلى شلوبين الذي بلسان روم الأندلس، الأشقر الأزرق أم إلى شلوبانية، بلد بساحل غرناطة؟ فقال: كان أبي أشقر أزرق، وكان خبّازاً »[2]، فإجابة الشلوبين على مهنة والده دون السؤال عنها دليل على أنّه كان غير راض عنها، وهذا الذي جعله يجتهد في طلب العلم:« كان والده خبّازاً بإشبيلية فأنفت نفسه من صنعته، وانحرفت همته عن حرفته »[3] .

[1] – ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، مقدمة التحقيق، ص 13.

[2]– الذيل والتكملة للمراكشي، السفر الخامس، ج2، ص 461.

[3]– اختصار القدح المعلى، لابن سعيد، ص 152.

وقد ذُكرت لوالده مهنة أخرى ربّما أجبرته الظروف عليها، فقيل إنّ أباه عمل خادماً عند أحد العلماء:« اختص بابن الجدّ، ورُبِّي في حجره، لأنّ أباه كان خادماً لابن الجد»[1]. ورُوي بطريقة أخرى: « كان مختصا بابن الجد، ورُبّي في حجره لأنّ والده كان يخدم ابن الجد »[2].

من هذه النصوص يتّضح لنا أنّ الشلوبين كان يعيش مع والده عند سيد والده الذي اعتنى بتربيته وتعليمه في بداية حياته. وتلقى تعليمه الأول من هذا السيد، وبعد أن رأى فيه حرصا على التحصيل العملي أرشده بطلب العلم عند علماء عصره حيث لزم الشلوبين: « أبا بكر محمد بن صاف النحوي حتى أحكم الفن »[3]. الفن المقصود هنا هو علم النحو. ثم واصل طلب العلم من علماء مدينته حتى يُقال إنّه تتلمذ على أكثر من خمسين عالما. إلى أنّ تحصّل على الأستاذية، قال ابن عبد الملك: « وظهرت نجابته – يعني أبا علي– قديما، فقد وقفت على خطي الحافظ أبي بكر ابن الجد، وأبي الحسن بن نجبة مجيزين له(كتاب سيبويه) بعد أخذه عنهما بين سماع وقراءة، وقد وصفاه بالأستاذية، وما يناسبها من أوصاف نبلاء أهل العلم وطلابه، وهو ابن اثنين وعشرين عاما أو دونها، حسبك بهذا شهادة له بالإدراك ولاسيما من الحافظ »[4].

مرحلة الجلوس للتدريس

بعدما تحصل أبو علي الشلوبين على درجة الأستاذية من قِبَل علماء بلده، وإجازتهم له، تصدّر مجالس التدريس في مدينته إشبيلية لأنّه: « كان ذا معرفة بالقراءات، حاملا

[1]– سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي، عناية حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، لبنان، د ، ط، سنة2004م، ج23، ص 208.

[2]– تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام لشمس الدين الذهبي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط1، سنة1423هـ– 2003م،المجلد14، ص529.

[3]– نفسه، ص529 .

[4]– الذيل والتكملة للمراكشي، السفر الخامس، ج2، ص 463.

للآداب واللغات آخذا بطرف صالح من رواية الحديث، متقدما في العربية، كبير أستاذيها بإشبيلية مبرزا في تحصيلها، ومستبحرا في معرفتها، متحقّقا بها، حسن الإلقاء لها والتعبير عن أغراضها»[1]. وقيل عنه: « وكان مع إمامته في النحو مقرئاً لمصنفات الأدب الجليلة، قائما بمعرفتها وضبطها وروايتها،عاملا بذلك غُدوة وأصيلة، قرأت عليه منها الكامل للمبرد، وديوان أبي الطيب، وسمعت غيري يقرأ لديه غير ذلك، وهو في جميعها كالعارض الطيب»[2]. وقال عنه أبو حيان:« وكان في وقته عَلَماً في العربية، إليه يرحل من بلاد المغرب، لا يُجارى، ولا يُبارى، قياماً عليها واستبحاراً، وهو شيخ شيوخنا أبي الحسن الأبذي وأبي الحسن بن الضائع وأبي الحسين بن أبي الربيع وأبي جعفر اللبلي وغيرهم من شيوخنا... ولم يُنجب أحد فيما علمناه من أهل النحو إنجابه »[3].

ونَقل لنا السيوطي عن أحدهم: « وقلّما تأدب بالأندلس أحدٌ من أهل وقتنا إلاّ وقرأ عليه أو استند ولو بواسطة إليه »[4].

وقال عنه تلميذه أيضاً:« والشيخ الفقيه الأستاذ الجليل اللغوي الأديب الحافظ العلم الأوحد العلاّمة إمام النحاة في عصره، أبو علي...المعروف بالشلوبين»[5].

وما يمكن أن نستخلصه من هذه الأقوال: أنّ الشلوبين كان علماً من أعلام العربية في الأندلس، وكان صاحب ثقافة واسعة في علوم العربية، وما يتصل بها، وكان مدرِّساً بارعاً فهو يعلِّم العلوم بأسلوب العارض المتمكِّن هذا ما قاله تلاميذه الذين عرضنا أقوالهم.

1- الذيل والتكملة للمراكشي: السفر الخامس، ج2، ص 463.

2- اختصار القدح المعلى في التاريخ المحلي لابن سعيد، ص53.

3- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، ج4، ص155- 156.

4- بغية الوعاة للسيوطي، ج2، ص225.

5- نص برنامج ابن أبي الربيع، تحقيق عبد العزيز الأهواني، ص258.ينظر مركز ودود للمخطوطات،موقع شيخة المري WWW . WADOD . COM . يوم 03/ 02/ 2013.

وبهذه الأوصاف شاع صيته، وانتشر خبره حتى وصل إلى المشرق الإسلامي كما عبّر

عن ذلك تلميذه قائلا:« شهدت مجلساً أقرأ به بإشبيلية غاصّاً بالبلديين والغرباء في الآفاق، ثمّ رحلتُ فوجدت ذكره قد ملأ مسامع الشام والعراق»[1]. هذه الشهرة هي التي تركت الطلاب يتوافدون عليه من كل حدب وصوب وخاصة من أبناء الأندلس، وهذا الذي أدّى إلى حصوله على الثروة، حيث نقل لنا المراكشي على لسان أحدهم قائلا:« إنّه كان يبلغ أحياناً مستفاده من الطلبة أربعة آلاف درهم في الشهر الواحد»[2].

ومن هذه الشهرة حصل أبو علي الشلوبين على جاهٍ كبيرٍ، ومالٍ وفيرٍ حتّى أصبح مقرَّباً من القادة والأمراء في عصره، فمنهم بنو زهو الذين: « كانوا كلّهم أعيانا علماء ورؤساء حكماء وزراء»[3]. وبنو عبد المؤمن الذين كانوا يحكمون، فخطب بين يدي المأمون يوما خطبته المشهورة في مرسية[4] . وأبي العلاء بن المنصور[5].

وبقي ملازماً للتعليم حتى كبُر سنه، وعجز عن الحركة، وكان انقطاعه عن التعليم سنة أربعين وستمئة[6](640هـ)، أي حتّى جاوز الثمانين من عمره، حيث:« أقرأ نحو ستين سنة »[7].

---

[1]– اختصار القدح المعلى لابن سعيد، ص 152.

[2]– الذيل والتكملة للمراكشي، السفر 5، ص 463.

[3]– نفح الطبيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر بيروت، د، ط، سنة1408هـ– 1988م، ج2، ص 247.

[4]– ينظر الذيل والتكملة للمراكشي، السفر، ص 463. ونفح الطيب للمقري،ج2، ص247.

[5]– ينظر اختصار القدح المعلى، ص 153.

[6] – ينظر الذيل والتكملة للمراكشي، السفر 5، ص 463. وكتاب الوافي بالوفيات للصفدي، تحقيق أحمد الأرناووط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، ط1، سنة1420هـ– 2000م،ج23، ص29ـ 30.

[7]– بغية الوعاة للسيوطي، ج 2، ص 225. وينظر الذيل والتكملة للمراكشي،السفر5، ص462.

ومن هذا نقول: إنّ الشلوبين أمضى حياته كلّها في العلم والتعليم، ولم تذكر المصادر حياته الشخصية حيث لم يذكروا له عائلة ولا أولاداً، ولا نعلم من أين كُنّي بأبي علي؟، أهي كنية على سبيل التفاؤل؟ أم هذه عادة عصرهم: أنّ العلماء يكنون وإن لم يتزوجوا ويُنجبوا أولادا ؟ .

أخلاقه وصفاته

فبعدما تعرفنا على قدرة أبي علي الشلوبين على تحصيل العلم، وبراعته في التعليم، والشهرة التي حظي بها في أوساط العلماء والأمراء، فكيف كانت أخلاقه وصفاته في التعامل مع هذه الفئات وغيرهم من العامة والطلاب؟ .

لقد تحدثت التراجم عن جانب آخر من شخصيته، فوصفتها بعض المصادر بأنّها عيوب لا تليق بمَن كان في مكانة الشلوبين، وتصدّت للردّ على هذه التّهم كتب أخرى، وللحديث عنها يمكن تقسيمها على نوعين: عيوب خَلْقية، وعيوب خُلُقية.

العيوب الخَلْقية

1- **لثغة في لسانه:** واللثغة مصدر للفعل(لثغ) والألثغ: «هو الذي يتحوَّل لسانه عن السين إلى الثاء»[1]. فقد كان أبو علي الشلوبين يلثغ فيقلب السين والصاد ثاء، وقد نقلت المصادر قصة دُعائه إلى المأمون بالنصر، فقيل:« ولمّا أراد مأمون بني عبد المؤمن التوجه إلى مرسية، وقد ثار بها ابن هود وأنشده الشعراء وتكلّم في مجلسه الخطباء، قام الشلوبين وقال – دعاء منه – ثلمك اللهُ ونثرك، يريد سلمك الله ونصرك لأنّه بلكنته يردّ السين والصاد ثاء، فكان كما قال: عاد المأمون وقد ثلم عسكره ونثره »[2].

[1] – لسان العرب لابن منظور، مادة (ل–ث–غ)

[2]– نفح الطبيب للمقري، ج3، ص 491.

وقد استند ابن سعيد إلى هذه القصة ووصف الشلوبين بالشؤم على المأمون وجيشه وعدّها سبباً من أسباب الهزيمة[1]، وهذا ظُلْمٌ لشخص الشلوبين إذ لا دخل لأبي علي فيما لا يملك أن يعدّل ما خلق الله، ولهذا من المفروض أن لا تعدّ اللثغة عيباً لأنّ الشلوبين ليس هو الذي اختار فصاحة لسانه من عدمه.

2 – **عدم فصاحته:** لقد كان أبو علي ذا معرفة واسعة بعلم النحو، ولكنّه لم ينفعه ذلك في فصاحة لسانه، وبلاغة كلامه، وهذا ربّما لأنّه لم ينشأ في بيئة عربية خالصة إذ اكتسب العربية صناعة، فكان كلامه يمتزج بركاكة في الأسلوب هذا ما جعل المتربّصين به يجدون مدخلا للتشهير به، هذا ما صرح به القفطي، قائلا:« وهذا الشلوبيني له في بلاده ذكر كثير، وهو متصدّر هناك، وسألت عنه من رآه من أهل النحو فقال لي: لم تكن عبارته بليغة، وإنّ قلَمَه في التصنيف لأجود من عبارته »[2]. وقال المقرّي معلّقا على فصاحة لسانه:« مع أنّ كلام أهل الأندلس الشائع في الخواص والعوام كثير الانحراف عما تقتضيه أوضاع العربية، حتّى لو أنّ شخصاً من العرب سمع كلام الشلوبيني أبي علي المشار إليه بعلم النحو في عصرنا الذي غرّبت تصانيفه وشرّقت وهو يُقرئ درسه لضحك بملء فيه من شدّة التحريف الذي في لسانه »[3]. ولكنّ هذا الوصف يُرَدُّ عليه بقول المراكشي:« ومستبحرا في معرفتها، متحققا بها، حسن الإلقاء لها والتعبير عن أغراضها»[4].

3– **غفلته:** وُصف أبو علي بالغفلة:« حيث نقلت لنا المصادر هذه الصفة في ثلاثة مواقف أوّلها مع عنقود العنب الذي وضعه في نهر إشبيلية، وهو في القارب حتى يبرد،

[1]– ينظر اختصار القدح المعلى لابن سعيد، ص 153.

[2]– إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، ج2، ص 333.

[3]– نفح الطيب للمقري التلمساني، ج1، ص 221.

[4]– الذيل التكملة للمراكشي، السفر 5، ج2، ص 463.

ثمّ مدّ يده ليأخذه »[1]. والثاني:« منها أنّه كان ينسخ والشعير إلى جانبه، فينشر الورقة بالشعير فتسود جميعها»[2]. أما الثالث: فيُقال أنّ الشلوبين كان جالساً يوما بجانب نهر وبيده كراسة يقرأ فيها فسقطت في الماء، وبعدت عليه فلم تصلها يده، فأخذ كراسة أخرى وجذبها بها فتبللت هي الأخرى[3].

ويردُّ عن هذه المواقف قول المقري:« ووقف أبو أمية ابن حمدون بباب الأستاذ الشلوبين، فكتب في ورقة:(أبو أمية بالباب)، ودفع الورقة لخادم الأستاذ، فلما نظر إليها الأستاذ نوَّن تاء أمية، ولم يزد على ذلك، وأمر الخادم بدفع الورقة إليه فلما نظر فيها ابن أمية انصرف علماً منه أنّ الأستاذ صرفه، فانظر إلى فطنة الشيخ والتلميذ، ومع أنّ الشيخ منسوب إلى التغفل في غير العلم»[4]. فالمقري في هذا النص ينفي الغفلة عن الشلوبين وخاصة في العلم وحتّى إن صحّت هذه الغفلة قد تكون حدثت له عندما كان مستغرقا في التفكير عن مسألة نحوية، أو حدثت له عند كبر سنة وانقطاعه عن التعليم، فهي حالة عارضة، وليست دائمة. أما العيوب الخُلُقية التي وُصف بها الشلوبين فهي:

العيوب الخُلُقية

1 – **حدّة الطبع والطعن في الغير:** لقد وصفت المصادر أبا علي الشلوبين بحدّة طبعه وسلاطة لسانه:« واشتهر في أقرانه بحّدة الخُلق والسب لأئمة النحو وغيرهم ممن يعرض له ذكر، ولا يبالي من وضع فيه لسانه شانَه ذلك أم زانَه، وفي هذا الشأن يقول ابن عتبة الطبيب، وكان ربّما ألم بمجلس إخوانه إلمام الرقيب:

تَجَنَّبْ إنْ رَشُدْتَ أبَا عَلِـيٍّ وَلاَ تَقْرَبْه مَا بَيْنَ الأَنَــامِ

---

[1]– اختصار القدح المعلى لابن سعيد، ص 154.
[2]– نفسه، ص 154.
[3]– ينظر وفيات الأعيان لابن خلكان، ج 3، ص 451.
[4]– نفح الطيب للمقري، ج4، ص 09.

وَنَكِّبْ نَحْوَهُ إنْ كُنْتَ تَأْبَى وَتَأْنَفُ هِمَّةَ سَقْطِ الكَــلامِ

يَمُدُّ الرِّجْلَ فِي الإقْراءِ جَهْلاً وَيَلْعَنُ سيبويه بِلاَ اِحْتِشامِ

وَإنْ بَاراهُ مُعْتَرِضٌ مُحِّــقٌ سَمِعْتَ لَدَيْهِ غَوْغاءَ الطَّغَامِ[1]»[2].

ويُقال إنّه وصف ابن عصفور بالجاهل وهو تلميذه النجيب، إذ نقل لنا هذه القصة المقري قائلا: لما جلس ابن عصفور للتدريس بإشبيلية، واغتاظ منه الشلوبين سأل طلبته يوماً عن العامل في(إذ) في قول امرئ القيس:

حَيِّ الحُمُولَ بِجَانِبِ العَزْلِ إذْ لاَ يُلاَئِمُ شَكْلُهَا شَكْلِي.

فتنازعوا القول فيه، فعندما عَجزوا قال لهم: إذا خرجتم فاسألوا ذلك الجاهل، يعني ابن عصفور[3].

وهناك حكاية أخرى حدثت له مع الشاعر ابن الصابوني عندما كان تلميذا عنده، ذلك أنّ هذا الشاعر كان يلقب بالحمار، وذات يوم كان يقرأ على الأستاذ كتاب الإيضاح، فمرت عليه مسألة(السمن منوان بدرهم)، وتشعبت المذاكرة على التلميذ فاغتاظ الأستاذ أبو علي، وقال: يا حماراً، يا حمارين، وجعل يصعد هكذا حتّى قال له: يا مئة ألف حمار، يا ملء الأرض حميراً، ثم جعل إصبعه في أذنه ونهق وهو يزحف إليه، واجتمعت الطلبة على باب المسجد، وكانت حالة مضحكة[4]. ويحكى أيضا:« وكان أبو العلاء ابن المنصور قد جعله يحضر مجلس المذاكرة في المذاهب، فوضع لسانه في أئمة الفقه،

---

[1]– الطغام: الطغام: أرذال الطير والسباع، والعرب تقول للرجل الأحمق: طغامة، ينظر لسان العرب لابن منظور مادة (ط–غ–م)

[2] – اختصار القدح المعلى لابن سعيد، ص51.

[3]– ينظر نفح الطيب للمقري، ج2، ص 209 – 210. والبيت لامرئ القيس في ديوانه، ص142.

[4]– ينظر اختصار القدح المعلى، ص 151 – 152.

فمُنع الحضور من حينئذ، وقيل له: أنت رجل لا تترك عادتك وأئمة الفقه ليسوا كأئمة النحو، ويُخشى عليك من أن تتعرض لسفك دمك »[1].

رغم أنّ أغلب الحكايات التي ذكرت حدة طبعه ، وسلاطة لسانه حدثت مع تلاميذه، إلاّ أنّ المتصفح لشروحه يجد هذا واضحاً فها هو يصف بعض العلماء بالجنون[2]. كما وصف ابن طلحة بالتخلّف في موضعين من كتابه[3]، ودعا على الجزولي بألاّ تُقال عثرته[4]. قد يكون هذا الطبع الحاد ناتج عن الجانب النفسي المتأثر باللثغة التي في لسانه، وعن عدم رضاه بالحياة المعيشية التي وجد فيها وهي فقر والده وعمله عند الأغنياء.

2- بيعه للكتب المهمة

هذه الصفة لم يذكرها إلاّ القفطي:« والذي وقع لي أنّه غير عاشق في هذه الصناعة وإنّما يريدها للارتزاق؛ وذلك أنّه لما قدم علينا أبو العباس أحمد بن مفرج بن الرومية العشّاب الإشبيلي، وهو أثبت مَن رأيت وأسكن، وهو أحد القائلين بمذهب ابن حزم الظاهري الأندلسي. أخبرني أنّه لما عزم على الخروج إلى المشرق للحج ابتاع من عمر الشلوبيني الأندلسي كتاب (العالم في اللغة) لأحمد بن أبان بن سيِّد الأشبيلي الأندلسي في اللغة في أربعين مجلدا، وهو كتاب غريب عجيب لا يسوغ لعالم عاشق في علم العربية أن يخرج عن يده واستدللت بهذا على ما قلت»[5]. ولكنّ هذه التهمة الخطيرة تصدّى لها ابن مكتوم وبرَّأ أبا علي منها بالدليل قائلا: « لم يعرف القفطي شيئا من أحوال الأستاذ أبي علي، وجهل مكانته في علم العربية، فلذلك ذكر عنه ما كتبناه، وقول القفطي إنّه باع

---

[1]- اختصار القدح المعلى لابن سعيد، ص 153.

[2]- ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1، ص 229.

[3]- ينظر نفسه، ج2، ص 852-859 و860.

[4]- ينظر نفسه، ج3، ص 1018.

[5]- إنباه الرواة للقطفي، ج2، ص 333- 334.

لأبي العباس النباتي، المعروف بابن الرومية (كتاب العالم) لابن أبان، أنّه استدل بذلك على أنّ الأستاذ أبا علي غير عاشق في علم العربية، وأنّه إنما يريده للارتزاق به ليس بشيء، وهو دليل على جهله بوجوه الاستدلال، وذلك أنّ خروج (كتاب العالم)عن يد أبي علي لا يدلّ على ما ذكره القفطي، لأنّ (كتاب العالم) وإن كان جليلا كبيراً ففي غيره من أمهات كتب اللغة ما يغني عنه، وكم من إمام في العربية بل في علم اللغة: لا يدافع، ليس عنده (كتاب العالم)، بل ربّما لم يقف عليه، وهذا لا ينكره أحد، وعلى أنّه يحتمل أن يكون الأستاذ أبو علي إنّما أخرجه عن يده، لأنّ عنده منه غير نسخة، لأنّه كان كثير الكتب جدا، وقد أرسل إليه بعض ملوك المغرب، من بني عبد المؤمن بن علي، يستهديه شيئاً من كتب العربية، فأرسل إليه نحواً من عشرة أحمال، وكتب إليه: لم أرسل إلى الأمير كتابا إلاّ وعندي منه النسختان والثلاث، فهذا من أدلّ الأشياء على ما ذكرته، وكان الأليق بالقفطي، إذا لم يعرف أبا علي، ولا طبقته في العلم، أن ينبه على اسمه ويسكت عما ذكره من ترهات القول »[1].

وما يمكن أن يُستنتج من هذه النصوص: أنّ المؤرخين في كل زمان منقسمون في تصنيفاتهم للرجال ففيهم الموالي المحب، وفيهم المعادي المبغض، وكل فريق يبحث عما يخدم فكرته في ذلك الشخص وتلك الفئة، ومع هذا تعدّ اختلافاتهم تنويراً للباحثين وكشفاً للحقيقة، لأنّ العالم مهما بلغ من العلم تبقى فيه النوازع البشرية لا يستطيع أن يتخلّص منها إلاّ بتوقيف من الله عز وجل.

رحلات الشلوبين

لقد وجد الشلوبين في بلده ما يروي ظمأه من طلب العلم، لأنّ الأجواء كانت مهيأة لطلب العلم في إشبيلية التي أصبحت في عصره عاصمة الأندلس، وتعجّ بشيوخ العلوم

[1]– تلخيص أخبار النحويين واللغويين لابن مكتوم، ص 162 – 163، نقلاً عن التوطئة للشلوبين، ص 43.

المختلفة، وخاصة علم العربية، ولكنّه بعد ما أجيز في التدريس، وأصبح أستاذاً في مدينته بقي حبُّ الاطلاع والتعرف على علماء المدن المجاورة للأندلس في باله فسافر إلى مراكش أيام الخليفة المنصور من بني عبد المؤمن، وفي هذه الرحلة التقى بأبي موسى الجزولي، ذكر هذا المراكشي:« حدثني غير واحد ممن لقيته أنّ الشيخ النحوي الحافل أبا علي ابن الشلوبين قدم على مراكش أول قدماته عليها وصيته بعيد وذكره عتيد، وهو مستعد بما عنده للظهور على من اشتملت عليه الحضرة من المرتسمين بالعربية، فدخل إليها من باب دكالة أحد أبوابها الشمالية، وكان أبو موسى في ذلك الوقت يدرس في مسجد على الطريق بمقربة من ذلك الباب الذي اجتاز به الأستاذ أبو علي،وسمع أصوات طلبة العلم قد علت بالمذاكرة والمباحثة، فسأل عن ذلك فأخبر أنّه مجلس بعض أساتيذ العربية ...وبينما هو يستطرف مأخذهم في المناظرة، دخل أبو موسى وكان رجلا رقيق الأدمة تعلوه صفرة... ولما استقر بأبي موسى المجلس أخذ يتكلّم في بعض أبواب العربية بضبط قوانينها وتقييد مسائلها، وإحكام أصولها بما لا عهد لأبي علي بمثله، فبهت عند ذلك... وقال: إذا كان مثل هذا الموضع الخامل الذي لا يكاد يؤبه له، ولا يعدّ من كبار مجالس العلم لكونه في أخريات البلد ينتصب للتدريس فيه مثل هذا البربري البعيد في بادي الرأي عن التكلّم فضلاً عن مثل هذا الاستبحار في النحو فما الظنّ بالمجالس المختلفة؟ ... هذا بلد لا أسود فيه بعلمي »[1].

وقد ذكر السيوطي أنّ أبا علي الشلوبين أخذ عن الجزولي العربية[2]. لكنّ المصادر لم تذكر لنا أنّ الشلوبين تناظر مع الجزولي، أو تناقش معه في بعض القضايا النحوية، واستفاد منه هذا الذي يُعدّ تلميذه.

ما يستنتج مما رواه المراكشي في رحلة الشلوبين إلى مراكش.

[1]- الذيل والتكملة للمراكشي، السفر 8، ص 249.

[2]- ينظر بغية الوعاة للسيوطي، ج2، ص 236.

ـ أنّ الشلوبين قد يكون تردد على مراكش عدة مرات ولكنّ المصادر لم تذكر هذه الرحلات، هذا يُستنتج من:« قدم على مراكش أول قدماته عليها وصيته بعيد وذكره عتيد». لأنّه لم يقل: الرحلة الوحيدة.

ـ أنّ أبا علي وهو أستاذ في العربية ولم يأت إليها تلميذاً، ولكنّه عندما وجد العلم يلقى على الطلبة جلسة للاستزادة، ولم يتكبّر عن المعرفة.

ـ أن الشلوبين الأستاذ المعروف في الأندلس عجب من نضج الدراسة النحوية في مراكش، وبهرته طريقة الجزولي في التدريس وأسلوبه في تبسيط المسائل النحوية لطلبته. هذا الذي تركه يقبل على شرح المقدمة الجزولية فيما بعد.

ـ أن الشلوبين لم يكن يعرف الجزولي قبل الرحلة. وقد يكون تناقش معه في هذه الرحلة أو في رحلات أخرى، واستفاد من علمه .

مذهبه الديني

لم تتحدّث المصادر عن مذهبه الديني لأنّ المذهب المشهور في الأندلس هو المذهب المالكي، والشلوبين لم يخرج عن الإجماع ، ولهذا هو مالكي المذهب. والوحيد الذي أشار إلى هذا هو صاحب هدية العارفين، حيث قال:« الشلوبيني:عمر بن محمد بن عمر...أبو علي المالكي »[1] . كما سماه تلميذه ابن أبي الربيع بالشيخ الفقيه[2] . وهذا ناتج عن وراثته للمذهب المالكي الذي كان سائداً في الأندلس في ذلك العصر.

1- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي،دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان،د، ط ، ج1، ص786.

2 – ينظر برنامج ابن أبي الربيع، ص258.

مذهبه النحوي

لا شكّ أنّ المتصفّح لكتب الشلوبين يلمس تأثره بالمذهب البصري فهو يعتمد على آراء البصريين كثيراً، وينسب نفسه إليهم في بعض الأحيان:« هذا مذهب البصريين،...ودليلنا: أنّه لو كان مثنى لكان في الرفع بالألف، وفي النصب والخفض بالياء»[1]. فاستعماله لنون الجماعة يدلّ على انتمائه للمذهب البصري. ومنه نقول: بأن الشلوبين بصري المذهب النحوي، وسنعرف هذا أكثر عندها نتطرق إلى علاقته مع مدرسة البصرة .

شيوخ الشلوبين

بعد تعرفنا على تحصيل الشلوبين للعلوم المختلفة، وخاصة علم العربية حريٌّ بنا أن نتعرف على الشيوخ الذين أخذ عنهم هذا العلم، وسنذكرهم حسب ترتيب وفياتهم.

1 – محمد بن خير بن عمر بن خليفة أبو بكر الأموي الإشبيلي (ت ، 575 هـ) كان حافظا مقرئا نحويا لغويا متقنا أدبيا، أخذ عن أبي بكر بن العربي وأبي القاسم الرماك، وأقرأ بإشبيلية وقرطبة[2]، أخذ عنه أبو علي الشلوبين مقامات الحريري، وأشعار الستة الجاهليين[3].

2 – أحمد بن محمد بن سلفة الأصبهاني الحافظ أبو الطاهر السلفي(ت، 576هـ) صدر الدين أحد الحفاظ المكثرين، أخذ عن الكَيَّا أبي الحسن الفقه، وعن الخطيب أبي زكرياء اللغوي اللغة، وعن أبي محمد جعفر بن السراج وغيرهم، أجاز أبا علي الشلوبين[4].

[1] - شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين،ج1، ص412.

[2]– ينظر بغية الوعاة للسيوطي، ج1، ص102 .

[3]– ينظر الذيل والتكملة للمراكشي، السفر 5، ص 461.

[4]– ينظر نفسه، ص 461. وينظر هدية العارفين للبغدادي، ج1، ص87.

3 – أحمد بن علي بن محمد بن عبد الملك بن سليمان أبو العباس المعروف باللص(ت، 577 هـ) روى عن أبي يحيى الأسدي، وأبي بكر بن عبد الغني بن فندلة، والأبيض المذكور، وأبي الحسن بن سريح، وأخذ عنه أبو بكر بن عبد الله بن قسوم، وأبو علي الشلوبين[1].

4 – خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال بن يوسف الخزرجي الأنصاري القرطبي (ت ، 578 هـ) مؤرخ عالم بحاثة ولي القضاء في بعض جهات إشبيلية أخذ عنه الشلوبين[2]، روى عنه الشلوبين[3].

5– مرجي بن عبد الملك بن مرجي الأنصاري أبو عمرو(ت ، 578 هـ) أخذ عن مشيخة بلده، وهو من أهل(شلب)، وأخذ عنه أبو الحسن بن عظيمة وأبو علي الشلوبين وغيرهما[4].

6– سليمان بن أحمد بن سليمان بن يحي اللخمي الإشبيلي أبو الحسين(ت بعد 580هـ) أخذ عن ابن الرماك وعبد السلام بن المؤذن وشريح وأبي بكر بن العربي، وأخذ عنه أبو علي الشلوبين[5] .

7 – إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي(ت ، 581هـ) روي عن أبي الحسن بن شريح وأبي مروان بن محمد والقاسم بن بقي، له شرح على الحماسة، أخذ عنه أبو علي الشلوبين[6].

---

[1]– ينظر الذيل و التكملة للمراكشي السفر الأول، ص 316. وبغية الوعاة للسيوطي ج1، ص 344 – 345.

[2]– ينظر الذيل والتكملة للمراكشي،السفر 5 ، ص 461.

[3]– ينظر بغية الوعاة للسيوطي، ج2، ص 225.

[4]– ينظر الذيل والتكملة للمراكشي ،السفر 5 ، ص 461.

[5]– ينظر بغية الوعاة للسيوطي، ج1، ص 596.

[6]– ينظر بغية الوعاة للسيوطي، ج1، ص 431، وينظر البلغة للفيروز أبادي، ص 63 – 64.

8- أحمد بن خليل بن إسماعيل بن عبد الملك بن خلف بن محمد بن عبد الله السكوني أبو العباس(ت،581هـ) روى عن أبيه وعمّه الحاج أبي محمد بن عبد الغفور، وأبي الحكم بن بطال، وأبي عبد الله بن أحمد المجاهد، وأبي الفضل عياض، أخذ عنه الشلوبين، وأبو القاسم الملاحي[1].

9- عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حبيش بن سعدون السهيلي الخثعمي الأندلسي المالقي(ت، 581هـ) نحويا متقدما، أدبيا، حافظا للتاريخ، روى عن ابن العربي، وأبي طاهر، وابن الطراوة، وصنّف الروض الأنف في شرح السيرة، وشرح الجمل، والتعريف والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعمال[2]. وروى عنه أبو إسحاق الزوالي، وابن أبي العافية وأبو علي الشلوبين[3].

10 – يحيى بن عيسى بن عبد الرحمن بن يحيى بن أزهر الحجري أبو بكر الشريشي (ت ، 581هـ) روى عن الحاج أبي القاسم عيسى بن جهور القيسي، وأبي محمد بن الخزاز، وروى عنه أبو العباس بن عبد المؤمن، وأبو بكر بن رفاعة، وأبو بكر محمد بن علي الغزال، وأبو علي الشلوبين وغيرهم[4].

11- علي بن أحمد بن علي بن فتح بن لبّال الأموي الشريشي أبو الحسن(ت، 583هـ) روى عن أبي بكر بن طاهر، وابن العربي، وابن فندلة، وروى عنه ابن الغزال وابن الفخار وأبو علي الشلوبين وغيرهم[5].

[1]- ينظر الذيل والتكملة للمراكشي،السفر 1، ص 111.
[2]- ينظر بغية الوعاة للسيوطي، ج 2، ص 81.
[3]- ينظر الذيل والتكملة للمراكشي، السفر، 05، ص 461.
[4]- ينظر نفسه، ص 461.
[5]- ينظر الذيل والتكملة للمراكشي، السفر، 05 ، ص 169 – 171.

12- عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن يوسف بن أبي عيسى الأنصاري الأندلسي أبو القاسم بن حبيش(ت، 584هـ) برع في النحو وكان أحد الأئمة بالأندلس في الحديث وغريبه ولغته، وأخذ عنه أبو علي الشلوبين[1].

13- عياش بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن الطفيل العبدي الإشبيلي أبو عمرو(ت، 585هـ) روى عن أبيه وأبي الحسن شريح وابن الطاهر السلفي، وروى عنه البهراني وابن قسوم وابن بملول، وأبو الحسن وأبو علي الشلوبين وغيرهم[2].

14- محمد بن خلف بن محمد بن عبد الله بن صاف اللخمي الإشبيلي، أبو بكر(ت ، 586هـ) روى عن أبي الحسن شريح، وأبي محمد شعيب ابن عيسى، وأبي بكر بن أبي ركب وأبي الحسن عبد الرحيم الحجاري، وعلى ابن مسلم، وابن بقي وابن الرماك، وروى عنه أبو الحسن الزهري والدباج والشلوبين[3].

15- محمد بن سعيد بن أحمد بن سعيد عبد البر بن مجاهد الأنصاري الإشبيلي أبو عبد الله (ت ، 586هـ) أخذ عن أبي الحسن شريح، وأبي عبد الله أحمد الخولاني وابن الحاج وابن شبرين، وأخذ عنه ابنه محمد وابن السراج وابن عاصم الدائري وابن يعيش وأبو علي الشلوبين[4].

16- محمد بن عبد الله بن يحيى بن فرج بن الجد الفهري الإشبيلي اللبلي أبو بكر بن الجد(ت ، 586هـ) أخذ عن ابن منظور الهوزني وأبي محمد بن عتاب ومالك بن وهيب، وأبي الوليد بن رشد وغيرهم، روى عنه أبو إسحاق بن قسوم، وأبو بكر بن طلحة، وأبو

[1]- ينظر بغية الوعاة للسيوطي، ج2، ص 85. وينظر الذيل والتكملة، السفر 05، ص 461.
[2]- ينظر الذيل والتكملة للمراكشي،السفر 6، ص 188 .
[3]- ينظر نفسه،السفر6، ص188، وبغية الوعاة، ج1، ص 100 .
[4]- ينظر الذيل والتكملة للمراكشي، السفر6، ص 203 – 204 .

الحسن بن قطرال، وأبو الحسن بن عظيمة، وهمام بن إبراهيم، وأبو علي الشلوبين وغيرهم[1].

17- عبد الحق بن عبد الملك بن بونة العبدري أبو محمد بن البيطار من أهل مالقة(ت،587هـ) أخذ عنه الشلوبين[2].

18- أحمد بن محمد بن خلف بن عبد العزيز الكلاعي الإشبيلي أبو القاسم الحوفي(ت ، 588هـ) روى عن أبي بكر بن العربي، وأبي الحسن بن خليل، وعبد الرحمن بن أحمد بن بقي وأبي الطاهر السلفي، وأخذ عنه أبو إسحاق بن محمد بن زغلل، وأبو الحسين عبيد الله بن عاصم، وأبو علي الشلوبين وغيرهم[3].

19- يحيى بن عبد الجليل بن عبد الرحمن بن مجير الفهري أبو بكر(ت، 588هـ) شاعر المغرب في وقته، حدّث عنه أبو بكر محمد بن محمد بن جمهور، وأبو الحسن بن الفضل، وأبو عبد الله بن عياش وأبو علي الشلوبين، وأبو القاسم بن أحمد بن حسان، وأبو المتوكل الهيثم وغيرهم[4].

20- علي بن احمد بن محمد بن أحمد بن كوثر المحاربي أبو الحسن بن كوثر(ت ، 589هـ) أخذ عن أبيه وعن أبي بكر بن أبي الحسن الطوسي، وأبي الحسن بن خلف بن رضا الأنصاري البلنسي، وأبي حفص الميانجي، وأخذ عنه أبو جعفر بن عبد المجيد الجبار، وابن يوسف الراشري، وابن قطرال وأبو علي الشلوبين وغيرهم[5].

---

[1]- ينظر الذيل والتكملة للمراكشي،السفر6، ص 323 ، وبغية الوعاة للسيوطي، ج1، ص 128.

[2]- ينظر الذيل والتكملة للمراكشي، السفر 05 ، ص 461.

[3]- ينظر الذيل والتكملة للمراكشي السفر 05 ، ص 461.

[4]- ينظر الإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين بن الخطيب، تحقيق محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، سنة1397هـ- 1977 م، ج4، ص 418 – 421.

[5]- ينظر الذيل والتكملة للمراكشي، السفر 05 ، ص 461.

21 – عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عبيد الله بن سعيد الحجري أبو محمد ابن عبيد الله (ت، 591هـ) أخذ عن أبي عبد الله بن زغيبة، وأبي القاسم بن ورد، وأبي الحجاج بن يسعون، وأبي الحسن بن اللوان، أخذ عنه أبو علي الشلوبين وغيره[1].

22– محمد بن عبد الملك بن زهر بن الحاج عبد الملك بن محمد بن مروان الإشبيلي أبو بكر الحفيد(ت ، 591هـ) روى عن أبي بكر عاصم النحوي، وعن ابن أبي العلاء، وأخذ عنه أبو علي الشلوبين وغيره[2].

23– نجبة بن يحيى بن خلف بن نجبة الرعيني الإشبيلي أبو الحسن(ت، 591هـ) كان نحويا مقرئا متحققا، بعيد الصيت عظيم الجاه، تلا على شريح، وأبي العباس بن عيشون وروى عنهما، وعن ابن العربي وابن طاهر وجمع وأقرأ بإشبيلية ومراكش وتونس، وروى عنه الدباج[3]، وأخذ عنه أبو علي الشلوبين[4].

24– أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم بن مضاء اللخمي المعروف بابن مضاء القرطبي(ت، 592هـ) أخذ عن أبي بكر بن عبد الله، وابن العربي، وأبي بكر بن محمد المرخي، والبطروخي، وابن الرماك، وأخذ عنه أبو علي الشلوبين، والحسن بن الحجاج، وابن الحاج ، له مصنفات منها: الرد على النحاة، والمشرق، وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان[5].

---

[1]– ينظر الذيل والتكملة للمراكشي،السفر 5 ، ص 462.

[2]– ينظر نفسه،السفر5،ص461 .

[3]– ينظر بغية الواعة للسيوطي، ج2، ص 312.

[4]– ينظر الذيل والتكملة للمراكشي، السفر 05 ، ص 461.

[5]– ينظر الذيل والتكملة للمراكشي السفر الأول، ص 212، وبغية الوعاة للسيوطي، ج1، ص 323، والبلغة للفيروز أبادي، ص 74.

25- عبد الله بن أحمد بن جمهور بن سعيد بن يحي بن جمهور القيسي أبو محمد بن جمهور (ت،592هـ) أخذ عن ابن حبيش، وابن فرقد، وابن قرقول، وابن ملكون وغيرهم، وأخذ عنه أبو علي الشلوبين[1].

26- جابر بن محمد بن نام بن سليمان الحضرمي الإشبيلي أبو الوليد (ت،596هـ) أخذ القراءات والحديث عن أبي الحسن بن شريح، والنحو عن أبي القاسم الرماك، وأخذ عنه الشلوبين، وابنا حوط الله[2].

27- عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم بن محمد بن فرج الخزرجي الغرناطي، أبو محمد المعروف بابن الفرس(ت، 597هـ) إمام في العربية والتفسير، وتفقه من كتب أصول الدين والفقه، وألف كتابا في أحكام القرآن، والمسائل التي اختلف فيها النحويون من أهل البصرة والكوفة، أخذ عن أبي الحسن بن هذيل، وأبي بكر بن الخلوف وابن الدباغ، وابن فندلة وابن ليلى، وأخذ عنه أبو عبد الله التجيبي، وابن عبد الحق، وابن الرومية، وابن هارون، وأبو علي الشلوبين، وغيرهم[3].

28- أحمد بن علي بن حكم بن عبد العزيز بن محمد القيسي الحصار (ت، 598هـ) سمع أبا إسحاق بن مروان بن حبيش، وأبا بكر بن الخلف ، وابن العربي، وابن الباذش، وابن معدان، وأبا سليمان السعدي، وروى عنه أبو جعفر يوسف بن الدلال، وأبو الحسن بن محمد بن بقي، والشلوبين[4].

---

[1]- ينظر الذيل والتكملة للمراكشي ، السفر05 ، ص 461.

[2]- ينظر بغية الوعاة للسيوطي، ج1، ص 484.

[3]- ينظر الذيل والتكملة للمراكشي، السفر 05 ، ص 63، وبغية الوعاة للسيوطي، ج2، ص 116، وبرنامج ابن أبي الربيع، ص258 .

[4]- ينظر الذيل والتكملة للمراكشي السفر5، ص461 .

29- يحي بن عبد الرحمن بن عيسى بن عبد الرحمن بن عيسى بن الحاج المجريطي أبو العباس(ت،598هـ) روى عن أبيه وعن أبي محمد عبد الرحمن بن علي الخزرجي، وأبي الوليد بن الدباغ، وأبي جعفر البطروجي وغيرهم، وأخذ عنه القاضيان ابنا حوط الله، والحافظ أبو محمد القرطبي، وأبو الربيع بن سالم، وأبو علي الشلوبين وغيرهم[1].

30- الطفيل بن أبي الحسن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن طفيل العبدي الإشبيلي أبو نصر بن عظيمة(ت، 599هـ)، أخذ عن أبيه، وشريح، وأخذ عنه أبو بكر بن سيد الناس، وأبو العباس بن هارون، وأبو علي الشلوبين، وأبو القاسم بن الطيلسان[2].

31- أحمد بن محمد بن مقدام الرعيني الإشبيلي أبو العباس، وقيل أبو القاسم(ت، 604هـ) أخذ عن أبي الحسن شريح، ومحمد بن عبد الرحمن بن عظيمة، وأبي بكر بن العربي وابن الرماك، وأبي الطاهر السلفي، روى عنه أبو إسحاق بن أحمد اللخمي، وابن علي بن المنذر، وابن أحمد بن سيد الناس وأبو علي الشلوبين، وغيرهم[3].

32- عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت بن عيسى بن يوماريلي البربري المراكشي أبو موسى الجزولي(ت، 607هـ)،لزم ابن بري بمصر فلازمه وأخذ عنه النحو واللغة والأدب، وتصدر للإقراء بالمرية وغيرها، انتهت إليه رئاسة العربية ببلده، أخذ عنه ابن معط، والشلوبين[4].

33- علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين أبو الحسن الحضرمي المعروف بابن خروف(ت، 609هـ) إمام النحو واللغة كان محققا مدققا ماهرا مشاركا في الأصول، أخذ

---

[1]- ينظر الذيل والتكملة للمراكشي، السفر 05، ص 461.

[2]- ينظر نفسه، ص 461.

[3]- ينظر نفسه السفر الأول، ص 384 – 385.

[4]- ينظر بغية الوعاة للسيوطي، ج2، ص 236، والبلغة للفيروز أبادي، ص 226- 227.

النحو عن ابن طاهر المعروف بالخدب، وأخذ كتاب سيبويه عن أبي إسحاق بن ملكون، أقرأ النحو بعدة بلاد، وأقام بحلب مدة، له مصنفات مفيدة، منها: شرح الكتاب، سماه، تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، وشرح جمل الزجاجي، وكتاب في الفرائض، وله ردود في العربية على السهيلي وابن ملكون وابن مضاء القرطبي[1]، ذكر محمد مخلوف أنّ الشلوبين أخذ عنه[2].

34- أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي هارون الإشبيلي أبو القاسم (ت، 610هـ)، أخذ عن أبي إسحاق بن علي بن طلحة، وأبي بكر بن خير، وأبي محمد بن أحمد بن موجوال، وغيرهم، وأخذ عنه أبو إسحاق بن محمد المفرج، والشلوبين، وأبو عمران الجزيري، وأبو القاسم بن الطيلسان، وغيرهم[3].

35- محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن أحمد بن خلف بن الأسعد الأموي أبو بكر المعروف بابن طلحة(ت، 618هـ) إمام في العربية، لقي السهيلي، وسمع عليه بعض الروض الأنف، غلب عليه تحقيق العربية والقيام عليها، وأخذ عن أبي بكر بن صاف وأبي إسحاق بن ملكون، وأبي بكر بن الجد، وأبي جابر بن أيوب، كان أستاذ حاضرة إشبيلية، في عصره، يميل إلى مذهب ابن الطراوة في العربية، قرأ عنه خلق كثير كابن عبد النور وأبو بكر بن جابر السقطي وابن عاصم وابن يعيش، وأبو علي الشلوبين، وغيرهم[4].

---

[1]- ينظر البلغة للفيروز أبادي، ص 214، وبغية الوعاة للسيوطي، ج2، ص 203 – 204.

[2]- ينظر شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف، المطبعة السلفية القاهرة، د، ط، سنة1349هـ، ص 182.

[3]- ينظر الذيل والتكملة للمراكشي، السفر الأول، ص 365_366 .

[4]- ينظر البلغة للفيروز أبادي، ص 267 . والذيل والتكملة،السفر 6 ، ص 235_236. وبغية الوعاة للسيوطي، ج1، ص 121– 122.

36- أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن احمد بن أحمد بن رشد القرطبي أبو القاسم، وقيل أبو الوليد (ت، 622 هـ)، أخذ عنه أبو علي الشلوبين[1].

وهناك شيوخ آخرون للشلوبين لم تذكر المصادر تاريخ وفاتهم لذا سنرتبهم حسب الترتيب الهجائي لأسمائهم، وهم كالآتي.

37- جابر بن أيوب أبو الوليد من شيوخ الشلوبين، نص على ذلك ابن عبد الملك[2]. وابن أبي الربيع[3] .

38- أبو جعفر بن يحيى، وهو من شيوخ أبي علي الشلوبين[4]

39- الحسن بن عيسى بن أصبغ بن محمد أبو الوليد الأزدي، من شيوخ أبي علي الشلوبين نص على ذلك الرعيني[5].

40- أبو خالد بن يزيد بن محمد بن رفاعة، من الذين أخذ عنهم أبو علي الشلوبين، ذكره المراكشي[6].

41- أبو الربيع بن محمد المقوقي، أخذ عنه الشلوبين، ذكر هذا المراكشي[7].

42- عبد الحق بن الخراط، من شيوخ الشلوبين[8].

---

[1]- ينظر الذيل والتكملة للمراكشي، السفر 05 ، ص 461.

[2]- ينظر الذيل والتكملة للمراكشي، الصفر 05 ، ص 462.

3- ينظر برنامج ابن أبي الربيع، ص258.

[4]- ينظر الذيل والتكملة للمراكشي،السفر5، ص 461.

[5]- ينظر برنامج شيوخ الرعيني للرعيني، ص 85، عن شرح المقدمة الجزولية الكثير للشلوبين، مقدمة التحقيق، ج1، ص 24.

[6]- ينظر الذيل والتكملة للمراكشي، السفر 05 ، ص 461.

[7]- ينظر نفسه، ص 461.

[8]- ينظر نفسه، ص 462.

43 – عبد الرحمن بن يحيى بن الحسن القرشي، صاحب كتاب الاستذكار لمشهور قراءات القراء السبعة بالأمصار، حدّث بهذا الكتاب الشلوبين[1] .

44– أبو عبد الله بن حميد، أخذ عنه الشلوبين. نص على هذا المراكشي[2].

45– عبد الولي بن محمد بن أصبغ الأزدي القرطبي، روى عن أبي الحسن بن عقاب، وأبي عبد الله بن الفرس، وأبي القاسم بن حبيش، وروى عنه أبو إسحاق بن إبراهيم العشاب، وابن الحداد، وأبو علي الشلوبين وغيرهم[3].

46– أبو القاسم بن غالب الشراط، من شيوخ الشلوبين. نص على هذا المراكشي[4].

47– محمد بن يحيى بن الحذاء التميمي، لقي الشلوبين وشافهه وأجازه. نص على هذا المراكشي[5].

48– محمد بن يحيى بن محمد الجذامي أبو بكر، أخذ عنه الشلوبين. نص على هذا الرعيني[6].

49– ابن ملك أبو بكر، وقيل ابن مالك، أخذ عنه الشلوبين . ذكر هذا المراكشي[7].

50 _ النيَّار أبو بكر ، أخذ عنه الشلوبين. ذكر هذا المراكشي[8] .

1– ينظر الذيل والتكملة للمراكشي،السفر5 ، ص 461.

2– ينظر نفسه، ص461 .

3– ينظر برنامج شيوخ الرعيني،ص85،عن شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين،ص27

4– ينظر الذيل والتكملة للمراكشي، السفر 05 ، ص 461.

5– ينظر نفسه، ص 461.

6– ينظر برنامج شيوخ الرعيني للرعيني، ص 84، عن شرح المقدمة الجزولية، الكبير للشلوبين، مقدمة التحقيق، ج1، ص 30.

7– ينظر الذيل والتكملة للمراكشي، السفر 05 ، ص 461.

8- ينظر نفسه،السفر5، ص461.

51- أبو الوليد يزيد بن بقي، تلقى عنه الشلوبين و أجازه، ذكره المراكشي[1].

تلاميذه

إن المتصفح لكتب تراجم اللغويين والنحاة يعجب من كثرة ذكر اسم الشلوبين فيها، وهذا لارتباط اسمه مع تلاميذه أو مع شيوخه فما ذكر نحوي من نحاة القرن السادس أو القرن السابع في الأندلس إلاّ وذكر الشلوبين معه، فقد نقل لنا السيوطي قول ابن الزبير:« وقلّما تأدّب بالأندلس أحد من أهل وقتنا إلاّ وقرأ عليه، واستند ولو بواسطة إليه»[2]. فإذا كان الأمر هكذا فإنّ عدد تلاميذ أبي علي الشلوبين كُثُر لا يستطيع الدارس أن يحصيهم كلّهم، ولهذا سنكتفي بسرد أسماء مَن تمكّنا من استخراج تراجمهم من مصادرها مرتبيهم حسب تواريخ وفياتهم، وهم على النحو الآتي:

1 – محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد الأنصاري الإشبيلي أبو بكر القرطبي(ت، 628هـ) روى عن أبي إسحاق الشاطبي، وابن الجد وابن صاف وابن طلحة، وأبي القاسم بن بقي، وأبي علي الشلوبين[3].

2 – القاسم عن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي، أبو القاسم المعروف بالصفار(ت، 630هـ) صحب أبا علي الشلوبين وابن عصفور، وأخذ عنهما، شرح كتاب سيبويه شرحا حسنا. يردّ كثيرا على أستاذه الشلوبين بأقبح ردّ[4].

[1]- ينظر الذيل والتكملة،السفر5 ، ص 461.

[2]- بغية الوعاة للسيوطي، ج2، ص 225.

[3]- ينظر الذيل والتكملة، السفر6، ص 239 – 241.

[4]- ينظر بغية الوعاة للسيوطي، ج2 ص 256، والبلغة للفيروز أبادي، ص 235.

3 – يحيى بن ذي النون بن يحيى الإشبيلي أبو زكرياء(ت، 633هـ) أخذ عن أبي الحسن الدباج والشلوبين وغيرهما، وقرأ القرآن والعربية والفقه ببلده مدة، ثم انتقل إلى العدوة فسكن مراكش، وكان من أهل الفضل والدين[1].

4 – عبد الواحد بن محمد بن بقي بن محمد بن إبراهيم بن تقي الجذامي المالقي أبو عمر بن تقي(ت، 637هـ)، روى عن الجيار، والرندي، والشلوبين، والملاحي[2].

5– أحمد بن علي بن أحمد بن زيد الله بن علي بن محمد بن احمد بن عمريل الحضرمي الإشبيلي أبو عمرو، وقيل: أبو العباس(ت،640هـ)، روى عن ابن زرقون والنباتي والشلوبين[3].

6– علي بن لجترون اللورقي(ت، 640هـ)، قرأ على الشلوبين، وأقرأ العربية والأدب[4].

7– محمد بن علي بن محمد بن سالم الأنصاري الجياني، أبو بكر يعرف بابن سالم، وبابن الخياط (ت، 640هـ)، قرأ ببلده ثم انتقل إلى إشبيلية، ولازم بها الشلوبين، وروى عن أبي الحسين بن زرقون، واستقر بغرناطة وكان من أهل الفضل والدين، وانتفع به من قرأ عليه[5].

8– طلحة بن محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الأموي اليابري الإشبيلي أبو محمد(ت، 643هـ)، كان نحويا ماهرا، ومقرئا متقنا، ذا حظ وافرا من الأدب، أخذ عن

---

[1]– ينظر بغية الوعاة للسيوطي، ج2، ص 332.

[2] – ينظر الذيل والتكملة للمراكشي، السفر 05 ، ص 68 .

[3]– ينظر نفسه، السفر الأول ، 288 – 289.

[4]– ينظر بغية الوعاة للسيوطي، ج2، ص 184.

[5]– ينظر الذيل والتكملة للمراكشي، السفر 6 ، ص 485 .

جمع غفير، منهم أبوه، والدباج، والشلوبين، وأبو القاسم بن الطيلسان، وأجاز له من المشرق أبو البقاء العكبري، انتصب للإقراء وتدريس العربية[1].

9- يحيى بن محمد بن يحيى بن محمد بن أحمد بن أبي القاسم بن سلمة السكوني(ت، 643هـ) روى عن أبي الحجاج بن غصن، وأبي الحجاج بن وهبون الكلاعي، وأخذ في كبره عن أبي علي الشلوبين[2].

10 – عبد الحق بن يوسف بن تونارت الصنهاجي العدوي الجياني أبو محمد(ت ، عشر الأربعين وستمئة)، أخذ القراءات بجيان عن أبي عبد الله بن يربوع، ثم انتقل إلى إشبيلية وأخذ فيها القراءات عن أبي الحسن بن زرقون، وقرأ العربية على الشلوبين، وابن الدباج، ثم رجع إلى بلده فأقرأ بها القرآن و العربية، وكان يوصف بنباهة وتصرّف[3].

11- محمد بن محمد بن محمد بن أبي صالح التجيبي أبو عبد الله، وقيل، أبو صالح (ت، 644هـ) أخذ عن القرطبي، والرندي، وأبي علي الشلوبين[4].

12- سليمان بن يحيى بن سليمان بن يدّر القيسي الإشبيلي، أبو عمرو(ت، 646هـ) روى عن ابن حوط الله، وأبي الحجاج بن نموي، وأخذ العربية عن الشلوبين، وأجازه القسطلي[5].

[1]- ينظر الذيل والتكملة،السفر4 ، ص 161، وبغية الوعاة، ج2، 19 – 20.

[2]- ينظر كتاب الصلة لابن بشكوال ومعه كتاب صلة الصلة لأبي جعفر الغرناطي، تحقيق شريف أبو العلاء العدوي، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة، ط1، سنة1429هـ- 2008م،المجلد 3، ص415- 416.

[3]- ينظر بغية الوعاة للسيوطي، ج2، ص 74.

[4]- ينظر التكملة لأبي على الحسن، ج2، ص 657،

[5]- ينظر الذيل والتكملة للمراكشي، السفر4 ، ص 97.

13- محمد بن أحمد بن عبد الرحمن العبيدي الإشبيلي أبو بكر بن البناء(ت،646هـ) روى عن ابن طلحة، وأبي الحسن بن عظيمة، وابن جابر الدباج، وأبي علي الشلوبين، وأبي المجد بن هذيل[1].

14- محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد أبي هارون التميمي الإشبيلي أبو عمر بن أبي هارون(ت، 647هـ) روى عن ابن خروف، وابن خيار والشلوبين، وأبي محمد بن الباجي، وابن حوط الله[2].

15- يحيى بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أرقم التميري أبو بكر(ت، 648هـ) من بيت علم وحسب، كان صدرا مبرّزاً من أهل العلم والفضل، اعتنى بعلم العربية، وأخذ عن أبي علي الرندي، وابن خروف، والشلوبين، وأقرأ ببلده مدة[3].

16- إبراهيم بن سهل الإسرائيلي(ت، 649هـ) شاعر إشبيلية المعروف، كان يهوديا فأسلم، قرأ على الشلوبين، وابن الدباج[4].

17- محمد بن محمد بن أحمد الأنصاري المرسي أبو عبد الله بن الجنان(ت، 650هـ) روى عن ابن خطاب، وابن قطرال، وأبي الربيع بن سالم، والشلوبين[5].

18- أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي أبو العباس المعروف بابن الحاج(ت، 651هـ)، مقرئ وأصولي، وأديب ومحدّث، قرأ على أبي علي الشلوبين، وكان من أنجب تلاميذه، وله على كتاب سيبويه إملاء غريب، ومصنف في الإمالة، ومصنف في حكم

---

[1]- ينظر الذيل والتكملة للمراكشي، السفر 05 ، ص 681.

[2]- ينظر نفسه،السفر 6 ، ص 32.

[3]- ينظر بغية الوعاة للسيوطي، ج2، ص 340.

[4]- ينظر نفح الطيب للمقري، ج3، ص 522 – 523 .

[5]- ينظر نفسه، ج7، ص 416.

السماع، ومصنف في علم القوافي، ومختصر خصائص ابن جني، وله على سر الصناعة، وله على الإيضاح مشكلات، وله إيرادات على مقرب ابن عصفور[1].

19- محمد بن عيسى المالقي المالكي، أبو بكر الخزرجي(ت، 651هـ) اشتغل بالعربية على أبي علي الشلوبين[2].

20- أحمد بن عبد الله بن الحسن بن أحمد بن يحيى بن عبد الله الأنصاري المالقي، المشهور بأبي بكر حميد(ت، 652هـ)، أجازه أبو سليمان بن حو، وأبو علي الشلوبين، وأبو القاسم بن بقي[3].

21- محمد بن أحمد بن عيسى بن محمد بن عيسى بن إسماعيل بن حجاج اللخمي الإشبيلي(ت، 654هـ)، روى عن محمد بن يوسف، وأبي العافية، وابن الدباج، وابن قطرال، والشلوبين، وأبي بكر بن هشام[4].

22- محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل السلمي، أبو عبد الله شرف الدين(ت، 655هـ)، سمع الكثير بالمغرب والمشرق، أخذ العربية عن ابن شريك الداني، وابن الطيب النحوي، والشلوبين، والتاج الكندي، وله مصنفات في النحو والتفسير[5].

23- أحمد بن عبد الله بن محمد بن الحسن بن عميرة المخزومي البلنسي الشقوري أبو مطرف(ت،656هـ) روى عن أبي الخطاب بن واجب، وأبي الربيع بن سالم، وأبي علي

---

[1] - ينظر البلغة للفيروز أبادي، ص 83 – 84، وبغية الوعاة للسيوطي، ج1، ص 359. والذيل والتكملة،السفر1، ص386.

[2]- يُنظر نفح الطيب للمقري ، ج2، ص212–213 .

[3]- ينظر الذيل والتكملة للمراكشي، السفر الأول، ج1، ص 138– 139 .

[4]- ينظر نفسه،السفر6، ص 18 .

[5]- ينظر البلغة للفيروز أبادي، ص 269، وبغية الوعاة للسيوطي، ج1، ص 144 – 146.

الشلوبين، وابن حوط الله[1].

24- أبو بكر بن يحي بن عبد الله الجذامي المالقي النحوي(ت، 657هـ) المعروف بالخفاف، كان نحويا بارعا، ورجلا صالحا مباركا، قرأ النحو على الشلوبين، وصنف شرح سيبويه، وشرح إيضاح الفارسي، وشرح (لمع) ابن جني[2].

25- محمد بن أحمد بن محمد بن سلمة الخزرجي الإشبيلي، أبو بكر بن الحصار(ت، 658هـ)، روى عن ابن عفير، وأبي الحسن بن الدباج، والنباتي، والشلوبين[3].

26- محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن يحيى بن محمد بن محمد بن أبي القاسم سيد الناس(ت، 659هـ) غلبت عليه كنيته حتى صارت كالاسم، روى عن ابن قسوم، وابن النيار، وابن خروف، وأبي علي الشلوبين[4].

27- محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي ابن الأبار(ت، 659هـ)، أخذ عن أبي علي الشلوبين[5].

28- إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن خلف السلمي أبو إسحاق(ت،661هـ)، كان أديبا، ونحويا، وقارئا متقنا، ذاكرا للتاريخ، وله حظ وافر في الفقه، فاضلا وَرِعاً زاهدا، لازم الدباج والشلوبين في العربية والأدب سنين، وأخذ القراءة عن الدباج[6].

[1]- ينظر نفح الطيب للمقري، ج1، ص 313 – 314.

[2]- ينظر بغية الوعاة للسيوطي، ج1، ص 473.

[3]- ينظر الذيل والتكملة للمراكشي، السفر 6، ص 39.

[4]- ينظر نفسه السفر الخامس، ج2، ص 653 – 662.

[5]- ينظر شجرة النور الزكية لمحمد بن محمد مخلوف، ص182 .

[6]- ينظر بغية الوعاة للسيوطي، ج 1، ص 423- 424.

29- محمد بن حسن بن عمر الفهري، أبو عبد الله بن المحلي(ت، 661هـ) روى عن ابن خروف، وأبي علي الشلوبين، وابن معزوز، وغيرهم[1].

30- علي بن محمد بن حسن الأنصاري الإشبيلي، أبو الحسن الجياني(ت ، 663هـ)، أخذ العربية والأدب عن أبي علي الشلوبين، والدباج[2].

31- محمد بن إبراهيم الغساني التلمسيني، أبو عبد الله(ت، 663هـ) أخذ عن التجيبي، وابن عبد الحق، والعزفي، وابن طلحة، والشلوبين[3].

32- محمد بن يوسف بن موسى بن يوسف بن موسى بن يوسف بن مسدي المهلبي، المعروف بابن مسدي(ت، 663هـ)، وروى عن ابن صلتان، وأبي البقاء بن العديم، والشلوبين وغيرهم[4].

33- أحمد بن محمد بن سليمان بن شنيف العقيلي البلنسي، وأبو جعفر(ت، 664هـ)، روى عن أبي الربيع بن موسى بن سالم، وابن الأبار، والشلوبين، وابن عميرة[5].

34- أحمد بن علي بن أحمد بن عبد الله بن ثابت الأنصاري الإشبيلي أبو العباس الماردي(ت، 666هـ)، كان متحققا بالفقه والعربية، درسهما بغرناطة، أخذ النحو عن الدباج ، والشلوبين، تلا على أبي الحسين محمد بن عياش بن عظيمة ، وروى عن أبي

[1]- ينظر الذيل والتكملة للمراكشي، السفر 08 ، ص 289 .

[2]- ينظر نفسه، السفر 05 ، ص 287- 288.

[3]- ينظر نفسه، السفر 08 ، ص 270.

[4]- ينظر الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث القاهرة، د ، ط، د، ت، ج2، ص79.

[5]- ينظر الذيل والتكملة للمراكشي، السفر الأول، ج2، ص 430 – 432.

الحسين محمد بن عياش بن عظيمة، وروى عن أبي الحسن الشاري ، وأجازه ابن عبيديس[1] .

35- علي بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن هيصم الرعيني الإشبيلي، أبو الحسن بن الفخار(ت، 666هـ)، أخذ عن أبي علي الشلوبين كثيرا، وحضر مجالس إقرائه، وسمع عليه جملة من الكتاب، ثم قرأه عليه وختمته عليه[2].

36- محمد بن إسماعيل بن سعد السعود بن أحمد بن هشام بن إدريس الأموي، أبو الوليد(ت، 667هـ)،روى عن أبي بكر بن طلحة، وابن زرقون، وابن عظيمة، والشلوبين، والبهراني[3].

37- أحمد بن أبي الحسن نبيل الرومي، مولى أبي القاسم بن محمد بن أبي بكر(ت،669هـ) أجازه الدباج وأبو علي الشلوبين، وغيرهما[4].

38- علي بن مؤمن بن محمد بن علي، أبو الحسن بن عصفور الحضرمي الإشبيلي (ت، 669هـ)، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، أخذ عن الدباج ، والشلوبين ولازمه مدة، وانتفع به كثيراً، ثم كانت بينهما منافرة ومقاطعة، تصدر للاشتغال مدة بعدة بلاد، وجال الأندلس، وأقبل عليه الطلبة، صنف الممتع في التصريف، وثلاثة شروح على جمل الزجاجي، وشرح الأشعار الستة، والمقرب[5].

[1]- يُنظر بغية الوعاة للسيوطي ،ج1، ص338.
[2] – ينظر الذيل و التكملة للمراكشي، السفر 05 ، ص 323 – 324.
[3]– ينظر الذيل والتكملة للمراكشي، ج 6، ص 119 .
[4]– ينظر نفسه، السفر الأول، ص 553 – 554.
[5]– ينظر بغية الوعاة للسيوطي، ج2، ص 210. والبلغة للفيروز أبادي، ص 218 – 219.

39- محمد بن إبراهيم بن أحمد بن حسن الطائي الغرناطي، أبو عبد الله(ت، 670هـ)، أخذ العربية عن الشلوبين، والدباج[1].

40- محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، جمال الدين المعروف بابن مالك (ت ، 672هـ)، ولد بجيان بالأندلس، قرأ العربية على ثابت بن محمد بن جيان الكلاعي، وحضر مجلس أبي علي الشلوبين ثلاثة عشر يوما، ثم انتقل إلى المشرق حاجًّا، ثم استوطن الشام فسمع بدمشق من السخاوي، وبحلب من ابن يعيش الحلبي ثم تصدر لإقراء العربية في حلب مدة، وفي دمشق، له مصنفات منها: التسهيل والخلاصة الألفية، والكافية الشافية، وشواهد التوضيح[2].

41- أحمد بن عثمان بن عجلان القيسي الإشبيلي أبو العباس(ت،678هـ)، كان محدّثا، وفقيها، ونحويا، مشورا بالورع والزهد، أخذ العربية عن الشلوبين، والدباج، وروى عن أبي بكر بن سيد الناس، وغيره[3].

42- الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز بن محمد، أبو علي المعروف بابن الناظر: القرشي القهري الغرناطي الموطن(ت، 679هـ) أخذ القراءات عن ابن الكواب ولازمه، وعن الدباج وغيرهما، ولازم في العربية والأدب الشلوبين، كان من أهل الضبط والإتقان في الرواية، ومعرفة الأسانيد، حافظا للتفسير والحديث. ذاكرا للأدب واللغات والتواريخ، ألّف في القراءات، وله برنامج ومسلسلات، وله أشعار[4].

43 – سعيد بن حكم بن عمر بن أحمد بن حكم بن عبد العزيز بن حكم القرشي الطبيري أبو عثمان(ت، 680هـ) كان نحويا وأديبا، مشاركا في الفقه، والحديث، أخذ النحو عن

[1]- ينظر الذيل و التكملة للمراكشي، السفر6، ص 83 – 84.
[2]- ينظر بغية الوعاة للسيوطي، ج1، ص 130- 131، والبلغة للفيروز أبادي، ص 269 – 270.
[3]- ينظر بغية الوعاة للسيوطي، ج1، ص 335.
[4]- ينظر بغية الوعاة للسيوطي، ج1، ص 535.

الدباج، والشلوبين، وابن عصفور، وروى عنهم، وأخذ عن ابن زرقون، وابن خلفون، وأبي القاسم بن بقي[1].

44- علي بن عبد الرحمن بن علي بن عبد الرحمن الخشني الأبذي أبو الحسن(ت، 680هـ)، روى عن الشلوبين، والدباج[2].

45 – علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن الضائع(ت، 680هـ) لازم الشلوبين، وعبد الله بن العراقي القارئ، وأخذ عنه علم الكلام، بلغ الغاية في فن النحو، له مشاركة في المنطق والفقه واللغة، له من المؤلفات: تعليق على الكتاب، وشرح الجمل للزجاجي: واختصار شرح الإرشاد لابن المرأة[3].

46- علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخشني، أبو الحسن المعروف بالأبذي(ت، 680هـ)لازم الشلوبين، وأبا الحسن الدباج سنين، فصار إماما في اللغة والنحو والشعر، له إملاء على كتاب سيبويه، وعلى الإيضاح، والجمل، ومشكل الأشعار الستة الجاهلية، والجزولية وكان يقرئ كتاب سيبويه[4].

47- علي بن موسى بن عبد الملك بن سعيد بن خلف بن سعيد الغرناطي القلعي، أبو الحسن بن سعيد(ت،680هـ)أخذ عن أعلام إشبيلية كالشلوبين والدباج وابن عصفور[5].

48- عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله الإمام، أبو الحسن بن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي(ت، 688هـ) إمام أهل النحو في زمانه، قرأ النحو على الدباج والشلوبين، وأذن له أن يتصدر لإشغاله، وصار يرسل إليه الطلبة

[1]- ينظر بغية الوعاة للسيوطي ، ج1، ص 583 – 584.

[2]- ينظر الذيل والتكملة للمراكشي، السفر 05 ، ص 249.

[3]- ينظر بغية الوعاة للسيوطي، ج2، ص 204، والبلغة للفيروز أبادي، ص 218.

[4]- ينظر البلغة للفيروز أبادي، ص 217 – 218، وبغية الوعاة للسيوطي، ج2، ص 199.

[5]- ينظر نفح الطيب للمقري، ج2، ص 270 – 271 .

الصغار، وأخذ القراءات عن محمد بن أبي هارون التيمي، وسمع من القاسم بن بقي وغيره، وصنف: شرح الإيضاح، وشرح سيبويه، وشرح الجمل[1].

49- أحمد بن محمد بن عامر بن فرقد بن خلف القرشي الأندلسي(ت، 689 هـ)، معدود في أصحاب الشلوبين، سكن مصر مدة، ثم بالشام، ثم بحلب، ثم عاد إلى القاهرة، وشرح الفصول لابن معط، كان في خلقه حدة[2].

50- إبراهيم بن أبي بكر بن عبد الله بن موسى الأنصاري التلمساني، أبو إسحاق التلمساني(ت، 690هـ)، كان فقيهاً، عارفاً بعقد الشروط، مبرزاً في العدد والفرائض، أديباً، شاعراً لقي أبا علي الشلوبين، وأجازه[3].

51- أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهري القرشي، أبو جعفر المعروف باللبلي (ت، 691هـ)أحد مشاهير أصحاب الشلوبين، أخذ عنه، وعن الدباج، أبي إسحاق البطليوسي، والأعلم، سمع الحديث من ابن خروف، وأبي القاسم بن رحمون، وجماعة بمصر ودمشق والمغرب، وصنف: شرح الفصيح، وشي الحلل في شرح أبيات الجمل، وشرح المفصل، وبغية الآمال في كيفية النطق بجميع مستقبلات الأفعال[4].

52- مالك بن عبد الرحمن بن علي بن عبد الرحمن بن الفرج، أبو الحكم بن المرحل المالقي(ت، 699هـ)، كان ذاكرا للآداب واللغة، وشاعرا رقيقا، أخذ النحو عن الشلوبين،

---

[1]- ينظر بغية الوعاة للسيوطي، ج2، ص 125 – 126، والبلغة للفيروز أبادي، ص 176.

[2]- ينظر بغية الوعاة للسيوطي، ج1، ص 367، والبلغة للفيروز أبادي، ص 84 – 85.

[3]- ينظر الديباج المذهب لابن فرحون، ج1، ص 274.

[4]- ينظر بغية الوعاة للسيوطي، ج1، ص 402- 403، والبلغة للفيروز أبادي، ص 87.

والدباج، وأجازه أبو القاسم بن بقي، وتحرّف بصناعة التوثيق، وولي القضاء بجهات غرناطة، وصنف في المنع مصنفا[1].

53- عبد الله بن محمد بن هارون بن محمد بن عبد العزيز بن إسماعيل الطائي الأندلسي المالكي، أبو محمد(ت، 702هـ)، أخذ النحو عن الدباج والشلوبين، ولازم ابن خلصة، وقرأ القرآن على جده لأمه محمد بن قادم المعافري، وسمع من أبي القاسم بن بقي، برع في النحو واللغة وسائر علوم الآداب والتواريخ، وله نظم ونثر كثير[2].

54- محمد بن حجاج بن إبراهيم الحضرمي الإشبيلي، أبو عبد الله، وأبو بكر الوزير المعروف بابن مطرف(ت ، 706هـ)، قرأ النحو على الشلوبين. وكان يحفظ كتاب سيبويه وله تقييد على جمل الزجاجي،[3].

55- محمد بن يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري المالقي شيخ مالقة(ت،717هـ) وقيل سنة 719هـ، أخذ عن الشلوبين والكبار[4].

وهناك من تلاميذ الشلوبين لم تذكر المصادر تاريخ وفاتهم، ولهذا سنرتبهم حسب ترتيب الحروف الهجائية، وهم كالآتي:

56- أحمد بن علي بن أبي القاسم أحمد بن عبد الرحمن الأموي الإشبيلي أبو العباس بن الناظر، روى عن ابن جابر السقطي، والشلوبين، وابن الطيلسان[5]

---

[1]- ينظر بغية الوعاة للسيوطي، ج2، ص 271.

[2]- ينظر نفسه، ج2، ص 60-61.

[3]- ينظر بغية الوعاة للسيوطي، ج1، ص 74-75.

[4]- ينظر شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد، ج8 ، ص 95 .

[5]- ينظر الذيل والتكملة للمراكشي، السفر الأول، ص 293.

57- أحمد بن محمد بن أحمد بن ثعلبة العبدري الإشبيلي، أبو القاسم بن ثعلبة، روى عن الرعيني، والفزاري، وأبي بكر بن هشام، وأبي علي الشلوبين[1].

58- طاهر بن علي بن محمد بن عبد الرحمن السلمي الشقري، أبو الحسن، أجاره ابن زرقون، والعزفي، والشلوبين، والباجي،[2]

59- محمد بن أحمد بن إبراهيم الصدفي الإشبيلي، أبو بكر، الأديب البارع، قرأ على الأستاذ أبي علي الشلوبين، وكان من النجباء في النحو وغيره[3].

60- محمد بن أحمد بن عبد الله بن أحمد الأنصاري الإشبيلي، أبو بكر الخفاف، أخذ عن أبي محمد بن فضيل، وابن قسوم، والدبّاج، والشلوبين، وأبي عبد الله بن الفخار[4].

وفاته:

بعد عمر طويل مليء بالعلم والمعرفة يناهز الثمانين سنة، وبعد أكثر من ستين سنة في تعليم الطلاب العربية غادر الشلوبين الدنيا، وذهب إلى مولاه. تكاد تجمع تراجم النحاة على أنّ أبا علي الشلوبين قد توفي في شهر صفر سنة خمس وأربعين وستمئة للهجرة(645هـ)[5]. إلاّ أنّ ابن سعيد خالف الإجماع وذكر أنّ الشيخ أبا علي توفي ببلده سنة ست وأربعين وستمئة(646هـ)[6].

1- ينظر بغية الوعاة للسيوطي، ج1، ص 357.

2- ينظر الذيل والتكملة للمراكشي،السفر 4 ، ص 155 .

3- ينظر نفخ الطيب للمقري، ج 2، ص 631.

4- ينظر الذيل والتكملة للمراكشي، السفر 05 ، ص 651.

5- ينظر بغية الوعاة للسيوطي، ج2، ص 225، والبلغة للفيروز أبادي، ص 221، .

6- ينظر اختصار القدح المعلى لابن سعيد، ص 154.

أما صاحب وفيات الأعيان فقد نقل لنا خلافا في شهر وفاته، فقال:« توفي في أحد الربيعين، وقيل بصفر في إشبيليه »[1]. أي ربيع الأوّل أو ربيع الثاني.

وقد حدّد المراكشي وفاته، فقال:« وتوفي بها في حصار الروم إيّاها عشيّ يوم الأربعاء لثمان أو تسع بقين من صفر خمس وأربعين وستمائة، وصلى عليه بظاهر جامع العدّبس القاضي أبو جعفر بن منظور ودفن عصر الخميس بمقبرة مشكة »[2].

ولكن المرجّح هو ما أكدّته أكثر المراجع، من أنّ أبا علي الشلوبين توفي في شهر صفر سنة خمس وأربعين وستمئة(645هـ).

منزلته العلمية وآراء العلماء فيه.

استطاع أبو علي الشلوبين أن يكتب اسمه في سجل التاريخ، وأن يحفر لنفسه مكاناً بين علماء الأندلس، في القرن الذي عُدّ من أنضج القرون ثماراً للدراسات اللغوية، وهو القرن السابع، وهذا نتيجة لتنافس الإمارات الأندلسية على العلوم المختلفة، وكذلك لوفرة الحلقات العلمية المنتشرة في تلك الربوع التي أصبحت قبلة لطلاب العلوم من الأمم المجاورة، في هذا الجوّ العلمي كان الشلوبين يعدّ « إمام عصره في العربية بلا مدافع، آخر أئمة هذا الشأن بالمشرق والمغرب »[3]، ولقد غالوا في مكانته حتى وصفوه بأنّه يوازي أبا علي الفارسي، خاصة على لسان تلاميذه حيث قال أحدهم:« ولقد رأيت جماعة من أصحابه، وكلهم فضلاء، وكل منهم يقول: ما يتقاصر الشيخ أبو علي الشلوبيني عن الشيخ أبي علي الفارسي، يُغالون فيه مغالاة زائدة »[4].

[1]– ينظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، ج3 ص 452.

[2]- الذيل والتكملة للمراكشي ،السفر5، ص 464.

[3]– بغية الوعاة للسيوطي، ج2، ص 224.

[4]– وفيات الأعيان لابن خلكان، ج3، ص 451.

كما قيل عنه:« وكان ذا معرفة بالقراءات، حاملا للآداب واللغات آخذا بطرف صالح من رواية الحديث، متقدما في العربية كبير أساتذيها بإشبيلية، مبرزاً في تحصيلها، مستبحراً في معرفتها، متحقّقاً بها، حسن الإلقاء لها والتعبير عن أغراضها »[1].

وقال عنه الذهبي: « وكان إماماً في العربية لا يشقّ غباره، ولا يُجاري، تصدّر لإقرائها سنتين سنة »[2].

وقيل عنه: « وكان في العربية بحراً لا يُجاري، وحبراً لا يُبارى، قياماً عليها، واستبحاراً فيها، تصدّر لإقراء النحو نحواً من ستين عاما »[3]. كما قال عنه ابن خلكان: « كان إماماً في علم النحو مستحضراً له غاية الاستحضار»[4].

ووصف برئاسة النحاة في الأندلس، فقيل:« أبو علي الشلوبيني رئيس النحاة بالأندلس، وكان في وقته عليما بالعربية لا يجارى ولا يبارى، قياما عليها واستبحارا فيها »[5].

وقد نَقل لنا المقري مناظرة بين نحوي من الأندلس يفتخر فيها عن نحوي من المغرب، فقال الأندلسي:« وهل لكم في النحو مثل أبي محمد بن السيد وتصانيفه؟ ومثل ابن الطراوة، ومثل أبي علي الشلوبين الذي بين أظهرنا الآن، وقد سار في المغارب والمشارق ذكره »[6].

[1]- الذيل والتكملة للمراكشي، السفر 05 ، ص 462.

[2]- سير أعلام النبلاء للذهبي، ج 3، ص2928 .

[3]- شذرات الذهب لابن العماد، ج7، ص 402.

[4]- وفيات الأعيان لابن خلكان، ج 3، ص451 .

[5]- التكملة لأبي علي الحسن بن أحمد الفاسي، ص 58. عن التوطئة للشلوبين، ص 58.

[6] - نفح الطيب للمقري، ج3 ، ص451.

ومما يدل على مكانة الشلوبين العملية أيضاً زيادة على هذه الأقوال التي نقلناها، أنّ النحاة الذين جاءوا بعده معظمهم يلقبونه بالأستاذ، ويزيّنون كتبهم بأقواله في النحو فهذا ابن عصفور رغم أنّه كانت بينه وبين الشلوبين منافرة كما ذكرت المصادر إلاّ أنّه لا يذكر اسمه إلا بالمدح والثناء، إذ يقول: « قال الأستاذ: وللعرب فيما وجد منه وجهان »[1].

ويقول في مكان آخر: « قال الأستاذ: والحروف المذكورة تنقسم قسمين »[2]. ويدعو له في مكان آخر قائلا:« قال رضي الله عنه: ولا تخلو الصفة من أن تكون اسما، أو ما في تقديره »[3]. هذا على سبيل التمثيل لا على سبيل الإحصاء.

وكذلك ابن أبي الربيع كان يلقبه بالأستاذ، ولا يذكر اسمه إلا متوّجاً بالأستاذية فها هو يقول: « وكان الأستاذ أبو علي ينشد في هذا الموضع :

إذا انْصَرَفتْ نَفسي عَنْ الشَّيْءِ لَمْ تَكَدْ إلَيْهِ بِوَجْهٍ آخِرَ الدَّهْرِ تُقْبِلُ »[4].

وفي مكان آخر يقول:« وبهذا كان الأستاذ أبو علي ينفصل عن هذا الاعتراض، وهو حسن»[5]. ويصفه بالأستاذية في موضع آخر قائلا: « وكان الأستاذ أبو علي ينفصل عن هذا، ويقول: إنّ الكلام لا يقع إلا جوابا لمن قال: قام زيد، فتريد أن تثبت القيام، وتنفيه عن زيد، وتوجبه لغيره »[6].

[1]- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق فواز الشعار، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، سنة1419هـ- 1998م، ج1، ص 165.

[2]- نفسه، ص 178.

[3]- نفسه، ص 167.

[4]- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق عياد بن عيد الشبيتي، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، ط1، سنة1407هـ- 1986م، ج1، ص 317. والبيت لمعن بن أوس في ديوانه، ص60.

[5]- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، ص 321.

[6]- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، ص321.

أما ابن مالك فكان يلقبه بالشيخ، جاء هذا في قوله:« وزعم الشيخ أبو علي الشلوبين أن مذهب البصريين التزام تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان، ولم أجد هذا النقل من غير جهته »[1].

وإذا تساهلنا مع هذه الآراء، وقلنا بأن هذه أقوال لتلاميذه، فهم يصفونه بالأستاذية لأنّهم تتلمذوا على يديه، ولكننا نجد أبا حيان في كلّ كتبه يصفه بالأستاذ رغم أنّه لم يدرس عنده، ولم يعش في عصره، ففي كتابه الارتشاف ذكر الشلوبين كثيراً، ولكنّه لم يذكر اسمه إلا مقرونا بصفة الأستاذ فنأخذ الجزء الثالث من هذا الكتاب على سبيل المثال، فها هو يقول: « وهذه مسألة خلاف أجازها الأستاذ أبو علي »[2].

قال أيضا: « وذهب الرماني، والشجري، والأستاذ أبو علي إلى التفصيل فقالوا: إن كان كونا مطلقا وجب حذفه »[3]. ووصفه في مكان آخر بقوله: « ولا يجوز أين ليس زيد خلافا للأستاذ أبي علي »[4].

وإذا أجرينا عملية إحصائية لهذا الجزء فإننا نجده ذكره في عدة مواضع بلقب الأستاذ منها، الصفحات الآتية: 1151 – 1157 – 1172 – 1190 – 1230 – 1258 – 1272 – 1315 – 1316 – 1348 – 1349 – 1358 – 1367 – 1380 – 1386 – 1404 – 1405 – 1412– 1413 – 1428 – 1430 – 1484 – 1485 – 1488 – 1489 – 1493 – 1512 – 1543 –1551 – 1617.

[1]– شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، سنة1410هـ– 1990م، ج3، 326.

[2]– ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج3، ص 1050.

[3]– نفسه، ص 1089.

[4]– نفسه، ص 1150.

فإذا كان أبو حيان استشهد بآراء الشلوبين أكثر من ثلاثين مرة في جزء واحد من كتابه الارتشاف ذاكراً إياه باسم الأستاذ فهذا دليل على مكانة الشلوبين الكبيرة عند النحاة الذين خلفوه وخاصة نحاة الأندلس، ولم نقف على مَن يطعن في علمه ألاّ ما قاله القفطي على أنّه غير عاشق في العلم، وإنما يريدها للارتزاق، وهذا العيب الذي ذكره القفطي لم يطعن في علمه وقد ردّ عليه ابن مكتوم كما ذكرنا هذا في العيوب، وسنقدم هنا أبياتا شعرية قالها ابن مكتوم في مدح الشلوبين ردّا على القفطي:

« إنَّ الشَّلُوبينَ أَبا عَلِـــيٍّ　　أُسْتاذُ كُلَّ عَالِمِ نَحْـوِيٍّ

عَلاَّمَةٌ في فَنِّهَ إمَـــامٌ　　وَقَدْرُهُ في النَّحْوِ لاَ يُرامُ

قَدْ شَهِدَتْ بِفَضْلِهِ الدَّفاتِــر　　وَاعْتَرَفَتْ بِنُبْلِهِ الأَكابِر

وَضُرِبَتْ بِمَجْدِهِ الأَمْثَـالُ　　وَهَجَرَتْ لِقَصْدِهِ الأَطْلال

وَلَمْ يَدَعْ في عَصْرِهِ لِمُغْتَرِب　　في النَّحْوِ ذاكِراً لاَ وَلاَ في الأَدَب

فَكَمْ وَكَمْ لَهُ عَلى الكِتَـاب　　وَغَيْرِهِ مِنْ كُتُبِ الإعْراب

مِنْ طُرَرٍ كَثيرَةِ الفَوائِـــد　　وَغُرَرٍ تَزَهى عَلى القَلاَئِد

وَكَمْ وَكائِنٍ حَلَّ مِنْ إِشْكـال　　وَأَتْحَفَ الطُّلاَّبَ بِالآلي

وَكَمْ لَهُ شَرْحٌ وَكَمْ إِمْــلاَءِ　　عَلى عُلُومِ الْعُرْبِ الْعَرْبَاء

وَكَمْ لَهُ مِنْ صَاحِبٍ شَهيـر　　عَلاَّمَةٍ فَي فَنِّهِ نِحْرَير

قَدْ طَبَقوا بِذِكْرِهِ الآفَـاقَـا　　وَنَمَّقُوا بِدُرِّهِ الْأَوْرَاقَـا

وَنقَلُوا عَنْهُ علُوماً جَمَّة		جَليلَةً بَدِيعَةً مُهِمَّة

أَنْتَجَها عكُوفُهُمْ عَلَيْه		وَحِرْصُهُمْ فِي أَخْذِ مَا لَدَيْه

وَبَحْثُهُمْ عَنْ سِرِّ مَا فِي الْكُتُب		بَيْنَ يَدَيْ مُؤَدَّبٍ مُهَذَّب

فَرَحْمَةُ اللهِ مَعْ السَّلاَم		عَلَيْهِ مِنْ عَلاَّمٍ إِمَام

مَا مُلِئَتْ بِعِلْمِهِ الطُّرُوسُ		وَابْتَهَجَتْ بِذِكْرِهِ النُّفُوس »[1]

مؤلفات الشلوبين

تعدّدت مؤلفات الشلوبين ولكنّها كلّها تصبّ في ميدان واحد، وهو النحو العربي، وقد استفاد منها العلماء الذين عاصروه، والذين جاءوا بعد، وقد ذكرت ممن ترجموا له، وسنعرض لها بالترتيب الآتي: المؤلفات المطبوعة – والمخطوطة المحققة – والمخطوطة غير المحققة – والمؤلفات المفقودة.

المؤلفات المطبوعة

1- التوطئة

هذا الكتاب ذكره السيوطي قائلا:« وصنف تعليقا على كتاب سيبويه، وشرحين على الجزولية، وله كتاب في النحو سماه التوطئة»[2].

وذكره الزركلي قائلا:« من كتبه: القوانين في علم العربية، ومختصره التوطئة، وشرح المقدمة الجزولية في النحو، كبير وصغير، وحواش على كتاب المفصل للزمخشري،

1- تلخيص أخبار النحويين واللغويين لابن مكتوم، ص 163-164، عن التوطئة لأبي علي الشلوبين، ص44.

2- بغية الوعاة للسيوطي، ج2، ص 225 .

وتعليق على كتاب سيبويه»[1] . وذكره صاحب الديباج المذهب، قائلا:« له كتاب في النحو سماه التوطئة »[2].

كتاب التوطئة: قام بتحقيقه يوسف أحمد المطوع لنيل شهادة الماجستير من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة بإشراف تمام حسان، وقد صرح المحقق بأنّه: « اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسخة وحيدة، وهي الموجودة في دار الكتب القومية بالقاهرة، تحت رقم 668 نحو تيمور، فلم أعثر على غيرها »[3]. وقد وصف هذه النسخة بأنها الوحيدة في العالم، وأنها تقع في 208 صفحة، وتتراوح عدد الكلمات بين سبع أو أربع عشر كلمة في السطر الواحد.

وطبع هذا الكتاب مرتين حسب تصريح المحقق قائلا:« سبقت هذه الطبعة طبعة أولى منذ سنوات قليلة تقرب من السبعة،وهأنذا أطبعه طبعته الثانية بعد أن نظرت فيه ثانية»[4]. ومن كلامه نفهم أنّه طبع الكتاب أولا في سنة 1973م، والطبعة الثانية طبعت سنة 1981م. وهذه الطبعة هي التي تحصلنا عليها واستعملناها للدراسة.

2- شرح المقدمة الجزولية الكبير

وقد سبق ذكره ونسبته إلى الشلوبين، كما نسبه إلى الشلوبين:« شرح المقدمة الجزولية، شرحين كبيراً وصغيراً »[5]. وقد حقق هذا الكتاب تركي بن سهو بن نزال العتيبي لنيل شهادة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة

1- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين للزركلي، دار العلم للملايين بيروت لبنان، ط15، سنة2002م ،ج5، ص62.

2- الديباج المذهب لابن فرحون، ص 80.

3- التوطئة للشلوبين، ص 105.

4- نفسه ، ص 05.

5- وفيات الأعيان لابن خلكان، ج3، ص 452.

1408هـ بإشراف توفيق محمد الجوهري سبع، وطبع هذا الكتاب الطبعة الثانية سنة 1994م وهذه هي النسخة المتوفرة لدينا ، وهي في بيروت من طرف مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، وقد اعتمد المحقق على ثلاث نسخ: النسخة أ وهي النسخة التونسية ورقمها 5775، وخطها مغربي عدد أوراقها(205) ورقة، وكل صفحة فيها عشرون سطرا. والنسخة ب، هي النسخة المغربية ورقمها 1202، وخطها مغربي، وعدد صفحاتها (389)، في كل صفحة واحد وعشرون سطرا. والنسخة ج، وهي نسخة برلين، ورقمها (64626459) عدد أوراقها 128 ورقة في كل ورقة سبعة عشرا سطرا[1].

مؤلفاته المخطوطة المحققة

1- الشرح الصغير للمقدمة الجزولية

نسبه المترجمون للشلوبين مقرونا بالشرح الكبير كما مرّ بنا، وقد حققه ناصر بن عبد الله الطريم لنيل شهادة الماجستير من كلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة 1402هـ بإشراف أمين علي السيد، وقد صرح المحقق بأنّه اعتمد على النسخة الموجودة في معهد المخطوطات بالقاهرة تحت رقم (103) وعدد أوراقها (104)،[2] وقد تحصلنا على نسخة مصورة من هذه الرسالة، وهي الآن بين أيدينا[3].

[1]- ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، منهج التحقيق، ج1، ص 159 – 160.

[2]- الشرح الصغير للمقدمة الجزولية لأبي علي الشلوبين، ص 149.

[3]- لقد ساعدنا الدكتور عبد الحميد هيمة على اقتناء هذه الرسالة جزاه الله عنا كلّ خير.

2- حواش على كتاب المفصل للزمخشري

لقد نسب صاحب كشف الظنون هذا الكتاب للشلوبين عندما تحدث عن كتاب المفصل قائلا:« وعليه تعليقة لأبي علي الشلوبين عمر بن محمد الأشبيلي الأندلسي »[1]. كما نسبه له المرادي: « ووافق ابن مالك يونس، على إجازة ذلك ... من النصب بـ (ما) هو مذهب الشلوبين، ذكر ذلك في تنكيته على المفصل »[2]. وكذلك البغدادي ذكره قائلا: « وقال الشلوبين في حاشيته على المفصل: كثر هؤلاء في كلامهم حتى خففوه فقالوا: هؤلاء »[3].

من هذه النصوص يتضح لنا أن هذا الكتاب نقل بعدة تسميات منها: حاشية المفصل، وتعليقه على المفصل، وتنكيته على المفصل وحقق باسم، حواشي المفصل، من طرف حماد محمد الثمالي لنيل درجة الماجستير من كلية اللغة بجامعة أم القرى بإشراف يوسف الضبع سنة 1402هـ[4] . كما حققه عبد الفتاح علي عبد الغني لنيل درجة الماجستير من جامعة اليرموك بإشراف فارس بطاينة سنة 2004م، وقد تحصلنا على نسخة الكترونية منها[5]. واعتمد المحقق على نسخة مصورة على (ميكرو فيلم) في مكتبة الجامعة الأردنية، فلم رقم (5026)، وهي نسخة وحيدة[6].

1- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، تحقيق محمد شرف الدين يالتقايا، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، د، ط، د، ت، ج2، ص 1774.

2- الجني الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، سنة 1413 هـ - 1992م، ص 325.

3- خزانة الأدب للبغدادي ، ج5، ص 437.

4- ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1، ص 46.

5- تحصلنا عليها من جامعة الأردنية.

6- ينظر حواش على المفصل للزمخشري للشلوبين، تحقيق الكتاب، ص 76.

3- حواشي الإفصاح

الإفصاح كتاب لابن الطراوة، بعنوان:(الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح)، قال العتيبي: إن كتاب: حواشي الإفصاح منسوب للشلوبين، ومحقق من طرف: عياد بن عيد الثبيتي، والحواشي موجودة على نسخة الإسكوريال في مدريد عاصمة اسبانية، رقم (1830)[1]. ولم تتوفر لدنا نسخة منه.

مؤلفاته المخطوطة(غير المحققة)

1-أمثلة الجزولية

قيل عنها:« مخطوطة محفوظة في (نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا) برقم (212773)، وعدد أوراقها تسع وستون ورقة، كتب على غلافها: أمثلة الجزولية مما جمعه الشيخ الفقيه الأوحد الرئيس أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي الشلوبين»[2]. وذكر العتيبي بأنّه حققها وعن قريب يطبعها.

2- حواشي إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج

لهذه المخطوطة ثلاث نسخ: الأولى محفوظة في اللورنزيانه بإيطاليا، والثانية في الإسكوريال[3] تحت رقم(313)، والثالثة في الزاوية الحمزاوية[4] تحت رقم(23)، ذكرها العتيبي[5].

---

[1]- ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين مقدمة التحقيق، ج1، ص 45.

[2]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين،ج1 ، ص 44.

[3]- تقع هذه المكتبة في مدريد عاصمة اسبانيا، وتضم عدد كبير من المخطوطات الأندلسية.

[4]- تقع الزاوية الحمزاوية بإقليم الراشيدية بالمغرب.

[5]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين،ج1، ص 45 – 46.

3- حواشي المسائل العسكريات

المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، والمخطوطة محفوظة في المكتبة الحمزاوية برقم (43)، ومنها صورة في مركز البحث العلمي بجماعة أم القرى تحت رقم (555)[1].

مؤلفاته المفقودة

1- الاعتراض والانفصال فيما نسب فيه صاحب الجمل من كلامه إلى الاختلال

هذا الكتاب ذكره الشلوبين بنفسه في شرح المقدمة الجزولية الكبير، قائلا:« وقد ذكرت في تقييدي على كتاب الجمل المعروف بكتاب: الاعتراض والانفصال فيما نسب فيه صاحب الجمل من كلامه إلى الاختلال ما يدفع الاعتراض بهذا كله عن أبي القاسم، ويرفع عنه الفساد الذي زعمه هذا المؤلف »[2]. ولم ينسب هذا الكتاب للشلوبين أحد ممَن ترجموا له ممَن اطلعنا عليهم.

2- تعليق على كتاب سيبويه

ذكر هذا السيوطي،[3] وسمي: « صنف شرحا لكتاب سيبويه، لم يظهر بعد»[4]

3- شرح الإيضاح

وقد أحال عليه الشلوبين قائلا:« فلا بدّ مع(نعم) من ذكر الاسم، ... وقد ذكرناه في

1- ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1، ص 46.

2- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين،ج1، ص 321.

3- ينظر بغية الوعاة للسيوطي،ج2، ص225.

4- إنباه الرواة للقفطي ، ج2، ص333.

شرح الإيضاح [1]». كما ذكره في الشرح الصغير في الباب نفسه[2] .

4- **كتاب القوانين**

ذكره ابن فرحون قائلا: من كتبه:« القوانين في علم العربية»[3] .

5- شرح الحماسة

ذكر هذا الكتاب ابن هشام قائلا: « وذكر الشلوبين فيما كتبه على الحماسة أنّ بعض الناس أجاز أن يكون(جعل) بمعنى(صير) وحذف من(جعلت) ضمير الشأن» [4]. كما ذكر هذا البغدادي[5] .

هذه هي أهم مؤلفات الشلوبين التي ذكرتها المصادر التي ترجمت له أو التي أشار إليها هو بنفسه، ومنه يمكننا أن نتساءل عن تأثير هذه المؤلفات في النحاة الذين خلفوه في الحياة العلمية، فنقول: ما هو تأثير الشلوبين في النحاة الذين جاءوا بعده؟.

[1] – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ، ج3 ، ص 906.

[2] - ينظر الشرح الصغير للمقدة الجزولية للشلوبين، ص251.

[3] – الدباج المذهب لابن فرحون ، ص80.

[4] – تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري، تحقيق عباس مصطفى صالحي، دار الكتاب العربي بيروت، ط1، سنة1406هـ- 1986م، ص321.

[5] – ينظر خزانة الأدب للبغدادي، ج9، ص354.

تأثير الشلوبين في النحاة الذين جاءوا بعده .

مما لا شكّ فيه أنّ الشلوبين إمام من أئمة العربية في عصره حتّى مدح بـ « وكان في العربية بحراً لا يجارى وحبراً لا يبارى، قياما عليها، واستبحاراً فيها»[1]. وقيل عنه: « كان إماما في علم النحو مستحضرا له غاية الاستحضار»[2].

لهذا أقبل النحاة يأخذون من آرائه، ويتأثرون به، ويذكرون ذلك في كتبهم، فأغلب النحاة الذين عاصروه أو جاءوا بعده نقلوا عنه ابتداء من ابن عصفور (ت– 669هـ) فقد ذكره عدة مرات في كتبه نذكر منها: « قال الأستاذ: والحروف المذكورة تنقسم قسمين: قسم يشترك في اللفظ والمعنى، وقسم يشترك في اللفظ والمعنى هو الواو، والفاء، وثمّ، ... والحروف المشتركة في اللفظ لا في المعنى ما بقي »[3]. ونقل عنه في باب آخر قائلا:« قال رضي الله عنه، وما عدا ذلك لا تقام الصفة فيه مقام الموصوف إلا في ضرورة شعر نحو قوله:

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِها لَمْ تَيْثَمْ   يَفْضُلُها فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمَ

يريد أحد يفضلها »[4]. وذكره كذلك، فقال: « قال الأستاذ: فأما الواو فللجمع بين الشيئين من غير ترتيب ولا مهلة »[5]. لقد وصفه ابن عصفور بالأستاذية وهو دليل على تأثره به، واحترامه له.

[1]– شذرات الذهب لابن العماد، ج7، ص 402.

[2]– وفيات الأعيان لابن خلكان، ج3، ص 451.

[3]– شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، ج1، ص 178.

[4]– نفسه، ص 167. والبيت لحكيم بن معية الربعي، في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، سنة1404هـ– 1984م، ج5، ص62– 64.

[5]– شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،ج1، ص 179.

كما تأثر به ابن مالك(ت- 672هـ) فنقل عنه بعض آرائه، مستشهداً بها، قائلا:« وممن قال إنّ الطريق حقيق بالطرفية القياسية ابن الطرواة،... وقال أبو علي الشلوبين والرد عليه تكذيبه »[1]. ونقل عنه أيضا فقال: « قال الشلوبين: لا يتصور البدل في هذا لأنّه يؤول إلى التفريغ وذلك فاسد، ألا ترى أنّه لم يُرِد أن يقول ما بها إلاّ بغامُها»[2]. وذكر رأيه في مكان آخر قائلا:« وقال الشلوبين: الدليل على أنّ الألف واللام حرف قولك: جاء القائم، فلو كانت اسما لكانت فاعلا واستحق قائم البناء، لأنّه على هذا التقدير مهمل، لأنّه صلة، والصلة لا يتسلط عليها عامل الموصول »[3].

ولقد تأثر به أبو حيان(ت- 745هـ) كثيرا ونقل عنه، وخلّد آراءه في كتبه فها هو يقول:« وزعم الأستاذ أبو علي: أنّه لا يكون في هذه اللغة إلاّ مفرداً لا جمعا، وتبعه ابن هشام»[4]. واستشهد برأيه في كتاب آخر كثيراً، منها قوله:« وأجاز أبو علي الشلوبين أن يُقال: أين ليس زيدٌ؟ بناء على اعتقاد جواز تقديم خبر ليس، وقد تقدمت الدلالة على أنّ الصحيح منع تقديم خبرها، فالحقّ أحق أن يُتّبع، ولا مبالاة بمَن منع»[5] ونقل عنه أيضا فقال:« قال الأستاذ أبو علي: ليس في هذا قَسَمٌ لا ملفوظ به، ولا مقدّر، لكنّه لما أشبه القَسَم من جهةّ أنّه تأكيد للخبر الذي بعده أُجيب بجوابه»[6]. ونقل آراءه في كتاب آخر فقال:« قال الأستاذ: وإنما أراد أنّ(عَلُ) في تأويل القطع عن الإضافة إلى معرفة ضُمِّنَ إيّاها، فكان حقّه البناء على الضم » [7].

---

[1]- شرح التسهيل لابن مالك، ج2، ص 228.

[2]- نفسه، ص 300.

[3]- شرح التسهيل لابن مالك، ج1، ص 203.

[4]- ارتشاف الضرب لأبي حبان الأندلسي، ج2، ص 782.

[5] – التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي، ج4، ص154.

[6] - ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ،ج3، ص1764.

[7]- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط 1، سنة 1406هـ – 1986 م، ص93.

كما تأثر به المرادي(ت– 749هـ) فنقل عنه، وقال: « واختلف في هذه اللام الفارقة فذهب قوم إلى أنّها قسم برأسه غير لام الابتداء، منهم الفارسي، وذهب قوم إلى أنّها هي لام الابتداء الداخلة على خبر(إن) لزمت للفرق، وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن مالك، واستدل الشلوبين على أنّها لام أخرى بعمل الفعل قبلها فيما بعدها»[1]. ونقل عنه أيضا فقال:« ويُحتمل أن يكون شبّه آخر النصف بآخر البيت فنوّن تنوين الترنُّم.وهو لا يختص بالأسماء، بل يلحق الفعل والحرف. قلتُ: أشار الشلوبين إلى هذا الاحتمال الثاني. وهو أقرب من الذي قبله »[2] . وذكر رأيه في مكان آخر فقال: « فقد أجاب الشلوبين عن ذلك بما معناه: أن لمجرور (ربَّ)، في تلك المواضع نسبتين مختلفتين نسبة كثرة إلى المفتخر، ونسبة قلّة إلى غيره»[3].

كما تأثر به ابن هشام الأنصاري(ت– 761هـ) ونقل بعض آرائه فقال: « قال الشلوبين وابن الضائع: ولا يصح المعنى حتى تكون إلاّ بمعنى غير، والتي يراد بها البدل والعوض، قالا: وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئة للمسألة، وهو:(لو كان معنا رجل إلاّ زيد لغلبنا)»[4] . ونقل عنه أيضا، فقال: « وقد صرّح الشلوبين وابن مالك في بيت أبي النجم بأنّه لا فرق في المعنى بين رفع كلّ ونصبه، وردّ الشلوبين على ابن أبي العافية إذ زعم أنّ بينهما فرقا »[5]. كما ذكر رأيه بقوله: « وقال الشلوبين: لما كانت أنْ للسبب في (جئت أنْ أعطي) أي للإعطاء أفادت هنا أنْ الإساءة كانت لأجل

---

[1]– الجني الداني في حروف المعاني للمرادي، 134.

[2]– الجني الداني في حروف المعاني للمرادي ، ص 435.

[3]– نفسه، ص 446.

[4]– مغي اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د، ط ، ج1، ص 93.

[5]– نفسه، ص 219.

المجيء وتعقبه، وكذلك في قولهم:(أما والله أن لو فعلتَ) أكدت أنْ ما بعد لو وهو السبب في الجواب »[1].

وتأثر به ابن عقيل(ت– 761هـ)، ونقل عنه قائلا: « فإن وليه نحو(عسى أن يقوم زيد) فذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين إلى أنّه يجب أنْ يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذي بعد(أنْ)، وما بعدها فاعل لعسى، وهي تامة ولا خبر لها»[2]. ونقل عنه أيضا فقال:« الثالث: وهو مذهب بعض البصريين، واختاره الجزولي، والشلوبين: أنّه لا يجوز تقديم المحصور بـ(إلاّ): فاعلا كان، أو مفعولا»[3]. وذكر رأيه أيضا فقال:« وظاهر كلام سيبوية أنّه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياسا،بل يُقتصر فيه على السماع، وهذا اختيار الشلوبين»[4].

كما تأثر به خالد الأزهري(ت– 905هـ) ونقل عنه قائلا:« وأدخل(إذا) الظرفية على المضارع بدل الماضي وهو نادر و بقاء الحرفين على معنييهما قليل، حتّى توهّم أبو علي الشلوبين أنّه غير واقع في كلام العرب »[5]. وذكره أيضا بقوله:« وأما حذفهما اقتصاراً، أي لغير دليل فعن سيبويه فيما نقل ابن مالك، وعن الأخفش والجرمي،....والشلوبين المنع مطلقا، سواء في ذلك أفعال الظنّ والعلم »[6]. ونقل عنه أيضا فقال:« نحو: ما زاد هذا المال إلاّ ما نقص،... ومثله في القياس(ما نفع زيد إلاّ ما ضرّ، إذ لا يقال: نفع

[1]– مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري،ج1 ، ص 56 – 57.

[2]– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة، ط 2، سنة 1400 هـ – 1980 م، ج1، ص 341.

[3]– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لابن عقيل، ج2، ص 104.

[4]– نفسه، ج2، ص 175.

[5]– شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو لخالد الزهري تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1، سنة1421 هـ – 2000م، ج1، ص 353.

[6]– نفسه، ص 377.

الضرّ،... وزعم الشلوبين أنّ المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره: ما زاد المال شيئا إلاّ النقصان، ثمّ فرّغة له، وجعله متصلا »[1].

ولقد تأثر به السيوطي(ت– 911هـ) ونقل عنه الكثير من آرائه نذكر منها قوله:« ولم يشرطْهُ الشلوبين في ليس بناء على اعتقاده جواز تقديم خبرها، ولا يشترط ذلك في المنفى بغير(ما) »[2]. ونقل عنه كذلك فقال:« وعُلم من ذلك أنّ في مسألة:(إنْ خيراً فخير) أربعة أوجه: أحسنها نصب الأول، ورفع الثاني. وأضعفها عكسه ، وبينهما نصبهما، ورفعهما. ثمّ قال الشلوبين: إنّهما متكافئان، لأنّ ما في نصب الأول من الحسن يقابله قبح رفعه، وما في نصب الثاني من القبح يقابله حسن رفعه »[3]. وذكر رأيه أيضا فقال:« أي ولات الحين حين مناص. أو ولات حين مناص لهم. وهل تعمل في(هنا) كسائر مرادف الحين؟. قولان: أحدهما، نعم، وعليه الشلوبين وابن عصفور »[4].

كما تأثر به الأشموني(ت– 629هـ) ونقل عنه فقال:« وقال الشلوبين: الدليل على أن الألف واللام حرف قولك:(جاء القائم) فلو كانت اسما لكانت فاعلا، واستحق (قائم) البناء، لأنّه على هذا التقدير مهمل؛ لأنّه صلة، والصلة لا يسلط عليها عامل الموصول»[5]. ونقل عنه أيضا، قائلا:« فإن كان نحو(عسى أن يقوم زيد) فذهب الشلوبين إلى أنّه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بيقوم، و(أن يقوم) فاعل عسى، وهي تامة لا خبر لها»[6].

[1]– شرح التصريح على التوضيح للأزهري ،ج1 ، ص 546.

[2]– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط 1، سنة 1418، هـ 1998 م، ج1، ص 360.

[3]– نفسه، ص 385.

[4]– نفسه، ص 401.

[5]– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) للأشموني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي بيروت لبنان، ط 1، سنة 1375 هـ – 1855 م، ج1، ص 72.

[6]– نفسه، ص 132.

وذكر رأيه أيضا فقال:« نحو(لا صاحبَ برّ ممقوت) أو مضارعه، أي مشابهه، نحو(لا طالعاً جبلاً ظاهر)... وأما الرافع له فقال الشلوبين:لا خلاف في أنّ(لا) هي الرافعة له عند عدم تركيبها »[1].

وقد تأثر به البغدادي(ت – 1093هـ) وأورد له رأياً، فقال: « والمصادر تُستعمل في معنى الأزمنة نحو مقدم الحاج، وخلافة المقتدر، وصلاة العصر. وهذا رأي الشلوبين، وأبن أبي غالب: قال ابن مالك: وعندي أن تقدير أنّ مستغنى عنها كما يستغنى عنها بعد مذ »[2]. كما نقل له رأيا قائلا: « وللاستفهام عن النفي كقوله:

أَلاَ اِصْطِبارَ لِسَلْمى أَمْ لَها جَلَدٌ ... ...

وفي هذا البيت ردّ على من أنكر وجود هذا القسم وهو الشلوبين»[3]. وذكر له رأيا آخر فقال:« قال الشلوبين: إذا كان قبل النفي استفهام فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرد ، وإن كان مراداً به التقرير فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفي ، رعيا للفظة » [4].

لقد أوضحنا تأثير الشلوبين في النحاة الذين خلفوه بسرد أقوالهم في آرائه، وهذه الآراء التي ذكرناها هي من باب التمثيل وليست على سبيل الإحصاء لأنّ آراءه مذكورة بكثرة في كتبهم فلا يمكن إحصاؤها كلّها.

---

[1]– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك للأشموني،ج1 ، ص 150.

[2]– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط4، سنة 1418 هـ – 1997 م، ج4، ص 26.

[3]– نفسه، ج4، ص 70. والبيت لقيس بن الملوح في ديوانه، ص178، وعجزه:

... ... **إذاً أُلاقي الذي لاقاه أمْثالي.**

[4]– نفسه ، ج11 – ص 203.

التعريف بالمدونة، ومنهجية المؤلف فيها

كتاباه: التوطئة وشرح المقدمة الجزولية

لقد ألف الشلوبين كتبا كثيرة، لكن ما وصل إلينا منها قليل كما مرّ بنا في آثاره، ومن أهمّ الكتب التي طبعت كتاب التوطئة وشرح المقدمة الجزولية الكبير، ولهذا انصبّت الدراسة عليهما، ومن أجل أن نستعرض لجهوده النحوية كان من الواجب أن نعرّف القارئ بالكتابين. ولكن قبل أن نتطرق إلى ما يحتوي عليه كل كتاب لا بدّ أن نقارن بين الكتابين، أي بين كتاب التوطئة وشرحي الشلوبين للمقدمة الجزولية(الصغير والكبير) بدءاً بمقارنة شرحي المقدمة الجزولية. وقبل أن نشرع في المقارنة نحبّ أن نورد نبذة وجيزة عن هذه المقدمة.

فقد ذكرها صاحب كشف الظنون، وقال عنها: « المقدمة الجزولية في النحو، وهي المسماة بالقانون صنّفها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي البربري المُتوفى سنة 607هـ[1]، وأغرب فيها، وأتى فيها بالعجائب وهي في غاية الإيجاز مع الاشتمال على شيء كثير من النحو لم يُسبق إلى مثلها فشرحها جماعة من الفضلاء»[2]. وقيل عنها: « المقدمة فيها كلام غامض، وعقود لطيفة وإشارات إلى أصول صناعة النحو غريبة، فنقلها الناس عنه، واستفادوها منه»[3]. وقال عنها صاحب شذرات الذهب: « وصنّف فيه المقدمة التي سماها(القانون)، ولقد أتى فيها بالعجائب، وهي غاية في الإيجاز مع الاشتمال على

---

[1]- سبقت ترجمته ضمن شيوخ الشلوبين، ينظر هناك .

[2]- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة صححه محمد شرف الدين بالتقايا، ورفعت بيلكه الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، د، ط، ج2، ص 1800.

[3]- وفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، ج3، ص 489.

شيء كثير من النحو»[1]. وقيل عنها: « وقال بعضهم: ليس فيها نحو إنما هي منطق لحسن حدودها وصناعتها العقلية»[2] ولقد شرحها أكثر من عشرة شراح، من بينهم الشلوبين[3].

مقارنة بين شرحي الجزولية الصغير والكبير.

لقد ألّف الشلوبين الشرح الصغير أوّلا ثم الكبير، وهذا الذي صرّح به أبو علي في مقدمة الشرح الكبير، فقال: « وبعد ما خرج هذا الكتاب عني بهذه الزيادة التي زدتها فيه سألني سائلون أن أشبع لهم المسائل المذكورة فيه من العربية، وأمدّ أطنابها وأذكر أسبابها، وأن أستأنف لهذا المعنى نسخة أخرى غير الأولى، إذ كانت المسائل في النسخة التي استقرت آخرا من هذا الشرح غير مشبعة، ولا ممتدة الأطناب ولا مذكورة الأسباب في الغالب، وإنما كان المهم فيها شرح مراد مؤلف هذه المقدمة لا استيفاء المسائل المذكورة فيه بالشرح ومد الأطناب بذكر التوجيهات والأسباب »[4].

يفهم من تقديم الشلوبين هذا أنّه بدأ التأليف بالشرح الصغير للمقدمة الجزولية، ولكنّ هذا الشرح لم يف بالغرض فأعقبه بالشرح الكبير بعد مدة، ولهذا جاء الشرح الكبير بأفكار كثيرة ومادة غزيرة، وتعليلات وافية مقارنة بالشرح الصغير، ولنثبت هذا هاك نماذج من الكتابين: جاء في الشرح الصغير:« وكتب على قوله: وإذا استثقلت الضمة لم تستثقل

[1]– شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير – دمشق – بيروت، ط1، سنة 1410 هـ – 1989 م، ج7، ص 50.

[2]– الوافي بالوفيات للصفدي، تحقيق أحمد الأرناووط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، ط 1، سنة 1422 هـ – 2001 م، ج23، ص 147.

[3]– ينظر كشف الظنون لحاجي خليفة، ج2، ص 1800.

[4]– شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ص 192.

الفتحة. رأيت القاضي، ولن يغزو ولن يرمي »[1]، وقد أسهب في شرحها في الكبير، واستشهد لها ومثّل لها، وتحدّث عن سبب ثقل الضمة، والكسرة وخفّة الفتحة، وقدّم الدليل على ثقل الضمة والكسرة، وخفة الفتحة، واستشهد لها بأحد عشر شاهداً، منها :

تَراهُ وَقَدْ فاتَ الرُّماةُ كَأَنَّهُ أَمامَ الكِّلابِ مُصْغِي الخَدِّ أَصْلَمُ

وقوله: ... ... **كَجَواري يَلْعَبْنَ بِالصَّحْراءِ**

فأخذت منه أكثر من ثماني صفحات[2].

فالعبارة التي قدمها في سطر في الشرح الصغير شرحها في الكبير بتوّسع فاق تسع صفحات، وفي مثال ثان جاء في الصغير: « وقوله: وللاثنين(كلاهما) فقط، هذا مذهب البصريين، والكوفيون يقولون كلاهما أجمعان أكتعان أبصعان أبتعان، والصواب الأول»[3]. جاءت العبارة في الشرح الكبير، ثمّ بيّن تأييده للبصريين وردّ قول الكوفيين بعدم سماعه من العرب وعدم قياسه، ثم علّل لوجه تركهم هذا – أي العرب– واستعنائهم عنه، وقاسه عن وذر بترك، وختم قوله بـ:« وإنّما أشبعت القول في هذه المسألة، لأنّي رأيت بعض أصحابنا، وهو ابن خروف لم يلق لها بالا، ورأى أنّ قول البصريين في ذلك لا معنى له، فقال بالمسألة بقول الكوفيين»[4]. هذا عن المادة العلمية الموجودة في الشرحين. زيادة على

---

[1]– الشرح الصغير للمقدمة الجزولية لأبي علي الشلوبين، رسالة ماجستير، مقدمة من ناصر بن عبد الله الطريم، إشراف: أمين علي السيد، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، سنة 1401 هـ – 1402 هـ.

[2]– ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1، ص 418 – 427. والبيت الأول لأبي الخراش الهذلي في ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة، ط سنة1385هـ– 1965م، ج2،ص146. والبيت الثاني مجهول القائل في خزانة الأدب للبغدادي، ج8، ص341– 343.

[3]– الشرح الصغير للمقدمة الجزولية لأبي علي الشلوبين، ص 144.

[4]– شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2 ، ص 678 – 681.

الفرق بين حجم الكتابين فالصغير حقق في جزء واحد صغير الحجم، أما الكبير فقد حقق في ثلاثة أجزاء كبيرة.

أسلوبه في الشرحين

لقد صرّح الشلوبين في مقدمة الشرح الكبير أنّه يريد أن يشبع المسائل التي ذكرها في الشرح الصغير، ولهذا كان من الطبيعي أن يختلف أسلوبه عن ما قدمه في الصغير، وسنذكر ذلك عندما نتكلم عنه في منهجيته في الشرح الكبير.

المقارنة بين كتاب التوطئة وكتاب شرح المقدمة الجزولية الكبير

سنتطرق في المقارنة إلى كلّ كتاب على حده، ونقدّم منهجية الشلوبين في تأليف الكتابين مبتدئين بالكتاب السابق في التأليف كتاب التوطئة.

كتاب التوطئة

يعدّ كتاب التوطئة من أشهر مصنفات الشلوبين، ويحتلّ المرتبة الثانية من حيث التأليف لأنّه ألفه بعد الشرح الصغير للمقدمة الجزولية، وقبل الشرح الكبير، فقد أحال عليه في الكبير قائلا: « والآخر: أنّها لم تخالف سائر الماضي، ولم تدخل أداة الشرط في ذلك على كان، وإنّما دخلت على فعل مستقبل محذوف، وذلك مذكور في التوطئة»[1]. إحالة الشلوبين على كتاب التوطئة في الشرح الكبير دليل على أنّ التوطئة ألفه قبل الشرح الكبير.

[1]– شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص 459.

عنوان الكتاب:

أما تسمية الكتاب بالتوطئة فقد وضّح ذلك الشلوبين في المقدمة بعد الحمد والصلاة على النبي الأكرم(صلى الله عليه وسلم) قال:« وهذه الجملة التي رسمت هنا توطئة قوانين المقدمة، وإحكام ما فيها من الأصول غير المحكمة»[1]. لقد ذكر الشلوبين في مقدمة كتابه معنى تسمية كتابه، واعتبره مدخلا يدخل به المتعلم لأبواب قانون الجزولي والتي طُلب منه أن يشرح ما فيها من النحو. حيث أردف قائلا في المقدمة:« موصولا فرع ذلك بأصله في اللفظ، ميسرا بنظم ذلك كلّه كلاما واحدا للحفظ »[2]. ومن كلامه هذا الذي قاله في مقدمة التوطئة المختصرة نفهم أن تأليفه لهذا الكتاب هو مواصلة لشرح المقدمة الجزولية التي صعبت على المتعلمين فأراد أن ييسرها لهم فبدأها بالشرح الصغير الذي يقول في مقدمته:« سألني بعض من يكرم عليّ أن أكتب له على المقدمة المضافة إلى أبي موسى الجزولي، لأنّه الذي أتى بها،...حواشي تبيّن ما انبهم منها، وتستدرك ما عوّل صاحبُها عليه من إسقاط مثلها، وننبّه على ما تيسر مما اختلّ وضعه منها، فأسعفته فيما سأل،ثمّ إنّ بعض الطلبة جمع ذلك وعقله بمواضعه من المقدمة المذكورة»[3]. لقد ذكر الشلوبين سبب تأليفه لكتاب التوطئة بالمقدمة التي ذكرها في الشرح الصغير لأنّ التوطئة تتممة لشرح المقدمة الجزولية من خلال ذكره في مقدمة التوطئة بأنّها توطئة لقانون الجزولي. هذا عن سبب التأليف، أما مادة الكتاب.

---

[1]- كتاب التوطئة لأبي علي الشلوبين، ص 111.

[2]- التوطئة لأبي علي الشلوبين، ص 111.

[3]- الشرح الصغير للمقدمة الجزولية لأبي علي الشلوبين، ص 2.

مادة الكتاب:

لقد أودع الشلوبين كتابه أبواب النحو والصرف التي ذكرت في المقدمة الجزولية. ولا تختلف مادة التوطئة إلاّ قليلا عن مادة المقدمة الجزولية، إذ إنّ الشلوبين لم يذكر باب الحكاية وباب الهجاء الذين ذكرهما الجزولي، وكذلك أسماء الزمان والمكان فهما مستقلان بباب في المقدمة بينما الشلوبين لم يفرد لهما بابا كما أنّ باب الإدغام كان في المقدمة بعد باب الإمالة في حين هو في التوطئة الباب الأخير بعد باب حروف العربية.

أما ترتيب الأبواب فكانت، كالآتي: باب الكلام وما يتألف منه، والمعرب والمبني، وباب معرفه علامات الإعراب، وباب الأفعال بالنسبة إلى الزمان، وباب المثنى، وباب الفاعل والمفعول، وباب النعت، وباب المضمر، وباب العلم، وباب العطف، وباب التوكيد، وباب البدل، وباب الفعل المتعدي وغير المتعدي، وباب تعدي الفعل، وباب الظرف، وباب الحال، وباب المبتدأ والخبر، وباب الاسم وضميره، وباب كان وأخواتها، وباب إن وأخواتها، وباب فتح أن وكسرها، وباب حروف الجر، وباب القسم، وباب اسم ما لم يسم فاعله، وباب اسم الفاعل، وباب الصفة المشبهة، وباب التعجب، وباب ما ولا المشبهتين بليس، وباب نعم وبئس، وباب حبذا، وباب التنازع، وباب المصدر يعمل عمل فعله، وباب اسم الفاعل المشتق من اسم العدد، وباب ما يحمل من العدد على اللفظ لا على المعنى، وباب كم، وباب الفصل، وباب حروف النداء، وباب إذا ضممت الأول من الاسمين، وباب المرخم، وباب المندوب، وباب المقاربة، وباب الممنوع من الصرف، وباب اسم فعل الأمر، وباب الاستثناء، وباب عمل لا أخت ليس، وباب التمييز، وباب اسم الفعل، وباب التصغير، وباب همزة الوصل، وباب النسب، وباب الممدود، وباب المؤنث الذي لا علامة فيه، وباب المفعول معه، وباب المفعول له، وباب الوقف، وباب التحذير، وباب حروف التصديق، وباب نوني التوكيد، وباب الاسم الذي يخبر عنه، وباب جمع القلة، وباب جمع الثلاثي صفة فعل في القلة على أفعال وعلى أفعل، وباب جاء فعال في

القلة على أفعلة، وباب أفعل اسما يجمع على فاعل، وباب فاعل اسما يجمع على فواعل، وباب أبنية مصادر الثلاثي، وباب المصدر الميمي، وباب الإمالة، وباب إذا وقعت الواو والياء طرفا بعد الألف وباب حروف العربية، وباب الإدغام.

طريقته في عرض المادة:

لقد قدّم الشلوبين المادة النحوية في كتابه، دون أن يصرح بقول الجزولي، وكأنّه يؤلف كلاماً جديداً، وليس في شرح كلام غيره، وفي كثير من الأحيان بنقل كلام الجزولي حرفياً دون زيادة، وهذا عند ما يجد المادة مفهومة لا تحتاج إلى زيادة، ولكنّه لا ينسبه إلى الجزولي كما فعل في الشرح الكبير والصغير، ولعلنا نمثل لهذا النقل الحرفي بباب حروف التصديق، لقد نقل الكلام نفسه، قال الجزولي: « من حروف التصديق والإيجاب: نعم وهي لتصديق ما قبلها مطلقا، ومنها بلى وهي إيجاب بعد النفي عاريا من حروف الاستفهام كان أو مقرونا بها. الجوهري: بلى إيجاب لما يُقال لك ؛ لأنّها ترك للنفي، وربّما ناقضتها نعم، فإذا قال لك القائل: أليس لي عندك وديعة؟ فقولك نعم تصديق له، وبلى تكذيب له. ومنها أجل: وهي تصديق لما قبلها. قال الأخفش: نَعَمْ أحسن منها في الاستخبار. وهي أحسن من نعم في الخبر حكاه الجوهري. ومنها إنّ بمعنى نعم قال أبو عبيدة: وقول الأخفش: إن إنّ بمعنى نعم في قوله:

... ... فَقُلْتُ إنّه

إنما يريد تأويله، لا أنّه موضوع لذلك، وأصل الكلام، إنّه قد كان ما يقلن فاقتصر واكتفى بالضمير. ومنها إي: تقول إذا قال المستخبر: هل كان كذا؟ إي وربي و إي والله. ومنها جير عند بعضهم، الجوهري: هي قَسَمُ العرب، ومعناها حقّاً، وقال لنا أبو محمد: الدليل على أنّها اسم التنوين و أنشدنا:

وَقائِلَةٍ أَسِيتَ فَقُلْتُ جَيْرِ   أَسِيٌّ إنَّني مِنْ ذاكَ إنّهْ »[1].

وإذا نقلنا قول الشلوبين وجدناه يقول: « من حروف التصديق، نعم، وهي لتصديق ما قبلها. ومنها: بلى، وهي إيجاب النفي عاريا من حروف الاستفهام، كان أو مقرونا بها. قال الجوهري: بلى، إيجاب لما يقال لك، لأنها ترك للنفي، وربما ناقضتها (نعم)، فإذا قيل لك: أليس لي عندك وديعة؟ فقولك له: نعم، تصديقا له، وبلى، تكذيبا له. ومنها: أجل، وهي تصديق لما قبلها. قال الأخفش: نعم، أحسن منها في الاستخبار، وهي أحسن من (نعم) في الخبر، حكاه الجوهري. ومنها: إن، بمعنى: نعم. قال أبو عبيدة، قول الأخفش (إن) بمعنى نعم، في قوله: فقلت إنه. إنما يريد تأويله فاختصر، واكتفى بالضمير. ومنها: إي، تقول إذا قال المستخبر: هل كان كذا؟ إي وربي، و إي والله. ومنها: جير، عند بعضهم. وعند الجوهري: هي قَسَمٌ، ومعناها حقاً. قال لنا أبو محمد: والدليل على أنّها اسم: التنوين، وأنشدوا:

وَقائِلَةٍ أَسِيتَ فَقُلْتُ جَيْرٍ   أَسِيٌّ إنَّني مِنْ ذاكَ إنّهْ »[2]

فالملاحظ أنّ الشلوبين اكتفى بما قاله الجزولي، ولم يشرح منه أية كلمة، ولم يقل. قال الجزولي. بل اكتفى بسرد الكلام في المسألة كأنّه كلامه كلّه .

ولكنه في بعض الأبواب يتوسع قليلا فيضرب الأمثلة بجانب النقل، فمثلا في باب الأفعال: يقول الجزولي: « الأفعال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام: ماض بالوضع كفعل، ومستقبل بالوضع كافعل، ومبهم بالوضع كيفعل. فالمستقبل بالوضع لا قرينة تزيله كما وضع له. والمبهم بالوضع له قرينتان تصرفان معناه إلى المضي دون لفظه، وهما لو

---

[1]- المقدمة الجزولية في النحو للجزولي، تحقيق شعبان عبد الوهاب محمد، دار أم القرى للطبع والنشر والتوزيع، ط1، سنة1408هـ- 1988م، ص 321 – 323. والبيت مجهول القائل في خزانة الأدب للبغدادي، ج10، ص111.

[2]- التوطئة للشلوبين، ص 335 – 356.

وربّما، وقرينة تخلّصه للحال، وهي الآن أو ما في معناها، وقرائن تخلصه للاستقبال وهي لام الأمر والدعاء ولا في النهي والدعاء، ولام القسم، ولا في النفي، ونونا التوكيد وحرفا التنفيس»[1]. فيأت الشلوبين ويشرح بعض العبارات بالتمثيل لها، فبعد ما يذكر مقدمة الباب التي ذكرها الجزولي يقول: « والمستقبل بالوضع لا قرينة تزيله عما وُضع له، من ذلك ما بقي على معناه من الأمر استظهاراً على مثل قولك: أحْسِن بريد، إذ معناه كمعنى قولك: حَسُنَ زيدٌ جدّاً. والمبهم بالوضع له قرائن تصرف معناه إلى المضي، وهي: ربّما، نحو: ربّما يقوم زيد، ولو، نحو: لو يقوم زيد. ولم، ولما، الجازمتان، نحو: لم يقم زيد، ولما يقم زيد، في النفي أيضا. وقرائن تخلّصه إلى الحال، وهي: الآن، وما في معناها، من نحو: هذا الوقت، وهذه الساعة، ما بقيت أوضاعُها ولم يتجوّز فيها. بأن يُراد بها تقريب المستقبل من الحال، كقوله:

سَأَسْعى الآنَ إذا بَلَغَتْ أناها.

ويجري مجراها في تخليصها للحال: لام الابتداء في الإيجاب، نحو: إن زيداً ليقوم، في الأكثر من كلام العرب، في ظاهر كلام سيبويه. وأبداً في مذهب أبي علي. ويمكن أن يُتأوّل كلام سيبويه على مذهب أبي علي، ويجري مجراها أيضا في التخليص للحال: ما في النفي، نحو: والله ما يقوم زيد، إذا لم يقيّد الفعل بزمان، فقولهم: لإنْ زُرْتَهُ ما يُقبِل منك، لأنّ هناك ما يقوم مقام مُقيّده بالزمان، وهو(إن) التي هي شرط في الاستقبال، وقرائن تخلصه إلى الاستقبال، وهي: لام طلب إيجاد الفعل، نحو: ليخرج زيد، إذا كان المطلوب منه فوق الطالب، إذا لم يكن الله تعالى، أو دونه أو مساويا له، نحو: ليخرجْ زيد، ونحو: ليغفر الله لفلان، إذا كان المطلوب منه الله تعالى. و(لا) التي لطلب إعدام الفعل، نحو: لا يَقُمْ زيداً، ولا يعذبنا الله على الوجوه المتقدمة. ولام القسم، نحو: والله

[1]- المقدمة الجزولية للجزولي، ص 33.

ليقومنّ زيد، ولقومن زيد. ونونا التوكيد، نحو قولك: هل يضربنّ زيد، وهل يضربن و(لا) في النفي، نحو: والله لا يقوم زيد، وقولهم: مَرِضَ حتّى لا يرجونه، إذا كان معناه، حتّى هو الآن لا يُرْجى، ممّا وضعت(لا) فيه موضع(ما) كما وضعت(ما) موضعها في قولهم، لإنْ زرته ما يقبل منك. وحرفا التنفيس، نحو: سيقوم، وسوف يقوم، وقوله:

سَأَسْعى الآنَ إذا بَلَغَتْ أناها

قد تقدّم على أنّه على التجوّز»[1]. فالشلوبين توسع في الشرح بإعطاء الأمثلة لكل عبارة، ومثّل لها ببيت من الشعر، ومن كلام العرب، وهذا هو ديدنه في كثير من العبارات.

وفي أحيان كثيرة يطنب في الشرح. فمثلا في نواصب المضارع يقول الجزولي: عن إذن« لها ثلاثة أحوال: أن تتقدم وأن تتوسط وأن تتأخر فإذا تقدمت وأريد بالفعل الذي بعدها الحال ألغيت، وإذا أريد به الاستقبال أعملت وإذا توسطت وافتقر ما بعدها إلى ما قبلها – مثل أن تتوسط بين المبتدأ والخبر، وبين الشرط والجزاء، وبين القسم والجواب – ألغيت، وإذا تقدمها واو العطف جاز فيه الأمران على اختلاف التأويلين، وإذا تأخرت ألغيت »[2].

فيشرح الشلوبين هذا النص قائلا:« وإذن، حرف جواب وجزاء، كقولك: إذن أكرمك، لمن قال: أنا أزورك، وقولك: إذن أكرمك، جواب لقوله: أزورك، ومعناه معنى قولك: إن تزرني أكرمك، فلذلك قيل فيه: جواب وجزاء. ولها ثلاثة أحوال: أن تتقدم، وأن توسط ، وإن تتأخر. فإذا تقدّمت، وأريد بالفعل الذي بعدها الحال ألغيت، نحو قولك، لمن يحدّث، وقد ظننت أنّه كاذب: إذن أظنك كاذبا. وإن أريد به الاستقبال أعملت في الغالب، نحو

[1]– التوطئة للشلوبين، ص 136 –137. والبيت لعنترة بن شداد في ديوانه، ص94، وصدره:

وَإنِّي غَيْرَ خاذِلُكُمْ وَلَكِنْ ... ...

[2]– المقدمة الجزولية للجزولي، ص 39.

قولك: إذن أكرمك، جوابا لمن قال: أزورك. وقد حكي إلغاؤها هنا، والأوّل أكثر. وإذا توسطت وافتقر ما قبلها لما بعدها، مثل: أن تتوسط بين الخبر و ذوي الخبر، نحو: أنا إذن أزورك. وبين الشرط والجزاء، نحو: إن تزرني إذن أزرك. وبين القسم والجواب، نحو: والله إذن لا أفعل. ألغيت: ونحو قوله:

لاَ تَتْرُكِني فيهُم شَطيراً   إنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أو أَطِيرَا

ضرورة، أو على حذف، كأنّه قال: إني لا أحتمل ذلك، ثم ابتدأ فقال: إذن أهلك. وإذا تقدّمها حرف العطف جاز فيه الأمران، نحو:﴿ **وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا**﴾ و﴿ **فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا**﴾على مراعاة التصدّر قبل الربط أو التوسط معه. وإذا تأخرت ألغيت، نحو: قولك: أكرمك إذن، في جواب من قال: أزورك»[1]. فالشلوبين مثّل لكل عبارة واستشهد للنص بالشعر والقرآن، وهذا كثير في الكتاب، فهو يأت بالأمثلة و الاستشهادات كلّ ما رأى بأنّ النص يحتاج إلى توضيح، هذا باختصار هو أسلوبه في عرض المادة في كل الكتاب.

أسلوبه في الشرح:

لقد مرّ بنا أنّ الشلوبين صرّح في مقدمة كتاب التوطئة أنّه توطئة لقانون الجزولي، هذا يدلّ على أنّه يعتمد على مادة كتاب المقدمة الجزولية في تأليف هذا الكتاب، ولكنّ هذا الاعتماد جعله الشلوبين أرضيّة لتقديم كتابه هذا. إذ هو في شرحه لا يذكر اسم الجزولي ولا يحيل عليه، ولا يذكر حتّى: قال أو يقول، أو قوله، مثل ما فعل في شرحه للصغير والكبير رغم أنّه يذكر أقوال الجزولي في كلّ قضية نحوية، وهذا عمله في كلّ الكتاب، ولهذا سنذكر أمثلة على أسلوبه في الشرح، فهو يبدأ المسألة النحوية بالعريف إذا كانت

[1]– التوطئة للشلوبين، ص 145 – 147، وسورة الإسراء، 76، وسورة النساء، 53، والبيت مجهول القائل في خزانة الأدب للبغدادي، ج8، ص456– 462.

تحتاج إلى تعريف، ثمّ يذكر قول الجزولي دون نسبته إليه، ثمّ يمثّل له بأمثله من كلام العرب العادي، أو يستشهد له بشواهد من القرآن الكريم، أو الحديث النبوي، أو الشعر العربي، ويضيف في بعض المرات إذا وجد أنّ نصّ الجزولي لا يؤدي الغرض، أي إذا أغفل الجزولي شيئا يحتاج إلى ذكر، فمثلا في باب الفاعل، الجزولي لم يعرفه قائلا: « باب الفاعل: إذا ذكر الفعل علم أنه لا بدّ له من فاعل، وأنّه أقل ما يكون واحداً وأنّ أصله التذكير »[1]. فيجيء الشلوبين فيعرّفه أولا ثمّ يذكر ما قاله الجزولي ويمثّل لكلّ قضية، فيقول:« باب الفاعل والمفعول: الفاعل: اسم أسند إليه فعل، أو اسم في معنى الفعل، وقدم عليه على معنى أنّه فعل، أو مشبها، هو وما أسند إليه لما هو كذلك، نحو: قام زيد، ومررت برجل قائم أبوه، وهلك زيد، ومررت برجل هالك أبوه. المفعول: ما دل عليه للفعل الناصب له من: الحدث، نحو: قمت قياما، والزمان، نحو: قمت يوم الجمعة ، والمكان، نحو قمت مكانك، والمحل الذي يوقع فيه الفاعل فعله، نحو: ضربت زيدا، والباعث عليه، نحو: ضربته أدبا له، والمصاحب، نحو: اختصم زيد وعمرو. وإذا ذكر الفعل أدرك أنّه لا بدّ له من فاعل، وأنّه أقل ما يكون واحدا، وأنّ أصله التذكير، لأنّ الفاعل لا يكون إلا اسما لكونه مخبرا عنه، والأسماء تكون مذكرة ومؤنثة، والأصل منه التذكير »[2].

هذا عن التعريف، وقد يبدأ بقول الجزولي دون الإشارة إليه، ودون تعريف مثل ما جاءنا في باب الموصولات، قال الجزولي:« باب الموصولات الاسمية: الذي والتي وأي بمعنى الذي وأية بمعنى التي، ومَن وما وذو الطائية والألف واللام بمعنى الذي والتي، وذا إذا كانت مع ما الاستفهامية وأريد بها معنى الذي والألى بمعنى الذين »[3]. فيجيء

[1]- المقدمة الجزولية للجزولي، ص 50.

[2]- التوطئة للشلوبين، ص 161.

[3]- المقدمة الجزولية للجزولي، ص 52.

الشلوبين، ويقول:« بات الموصولات الاسمية: الذي، والتي، وأيّ بمعنى: الذي، وأية بمعنى التي، نحو: اضرب أيَّهما قال ذلك، وأيتهنّ قالت ذلك، وذا، إذا كانت مع (ما) الاستفهامية و أريد بها معنى: الذي، نحو: ماذا صنعت؟ إذا كان ذلك بمعنى: ما الذي صنعت؟ والألى، بمعنى: الذين، كقوله:

رَأَيْتُ بَنِي عَمِّي الأُلَى يَخْذُلُونَنِي . .. .

ومَن، وما، نحو: جاءني من جاءك، وذو الطائية، نحو قوله:

.... **وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ.**

وقلنا في هذه إنّها موصولات اسمية، وفرقنا بينها وبين الموصولات الحرفية، التي بعدُ، مع أنّ كلّ واحد من النوعين لا معنى للموصول فيه وحده، وإنما له معنى مع غيره. وكل واحد من النوعين مع ما بعده اسم مفرد. فإذا كان الأمر كذلك فإنّما كانت هذه اسمية من النوعين. وقيل فيها: إنّها اسم مع بعدها، لأنّه لا معنى لها وحدها، لما وُجد فيها حكم ما له معنى وحده، وهو عود الضمير إليها، كما يعود على ما له معنى وحده،...ويلحق بالموصولات الاسمية: الألف و اللام بمعنى: الذي، والتي، وليست في الحقيقة منها، ولو كانت منها لكان لها موضع من الإعراب»[1]. ويعطي الأمثلة على، الألف واللام ويستشهد لها بالشعر العربي، ويدلّل بأنّها ليست اسم وإنما هي حرف[2]. وعندما يصل إلى(أيّ) يذكر حالاتها: موصولة، وشرطا واستفهاما، ومنادى، ووصفا، ونكرة موصوفة، ويمثّل لكلّ نوع. حيث استشهد لأيّ شرطا بالآية الكريمة:﴿ **أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرْ**

[1]– التوطئة للشلوبين، ص167– 168. والبيت لبعض بني فقعس، وعجزه: **عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ**، في ديوان الحماسة لأبي تمام، برواية ابن الخضر الجواليقي، شرح أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، سنة 1418هـ– 1998م، 38. والبيت الآخر لسنان بن الفحل الطائي، وصدره: **فإِنَّ الماءَ ماءُ أبِي وَجَدِّي**، في ديوان الحماسة لأبي تمام، ص105.

[2]– ينظر التوطئة للشلوبين، ص 168 – 172.

بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ﴾[1]. هذا هو أسلوبه في الشرح. وقد يستشهد لها بالقرآن الكريم، ويبدي رأيه فيها ويعارض كبار النحاة، فمثلا في باب البدل يقول الجزولي: « بدل الشيء من الشيء إن كان إيّاه ففيه بالنسبة إلى التعريف والتنكير أربع مسائل، وبالنسبة إلى الإظهار والإضمار أربع مسائل، وإن كان بعضه فكذلك، وإن كان مما يشتمل عليه الأول فكذلك، إلاّ أنّ بدل المضمر من المضمر والمضمر من المظهر في هذين القسمين متكلف، والمشتمل عليه الأول إما وصف فيه وإما ما يكتسي منه وصفا فإن جاء خارجا عن هذا فهو إما غلط وإما بداء»[2]. ويأت الشلوبين فيجعل قول الجزولي أرضية فيقول:« بدل الشيء من الشيء، إن كان إيّاه ففيه: بالنسبة إلى التعريف والتنكير أربع مسائل:﴿ **إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا**﴾ و﴿ **اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ**﴾،و﴿ **لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ**﴾،و﴿ **وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ**﴾، وبالنسبة إلى الإظهار والإضمار كذلك المسائل المتقدمة كلها، وقولك: زيد ضربتُه إيّاه، قولك: ضربت زيداً إيّاه، ومحمداً ضربتُه أبا بكر. وإن كان بعضه، كذلك مسائل التعريف والتنكير فيه: أكلت الرغيف ثلثه، أكلت رغيفاً ثلثاً منه، أكلت رغيفاً ثلثيه. ومسائل الإضمار والإظهار هذه المتقدمة آنفا، وثلث الخبزة أكلتها إيّاه. وفي جواز هذه المسألة نظر واختلاف بين النحويين، والأظهر عندي عدم الجواز، إلاّ أن يسمع، فإنّ البدل في تقدير تكرير العامل، فكأنك قلت: الخبزة أكلتها، ثم قلت: إيّاه أكلتُ، وقولك: ثلث الخبزة أكلتها، ممتنع، لعدم العائد على المبتدأ، فإن سمع هذا من العرب فله وجه، وهو أنّ العامل المكرر قد حذف وأنيب الأول منابه، فرُوعيَ ما في البدء، ولم يراع ما كان. و الخبزة أكلتها ثلثها، وثلث الخبزة أكلتُ الخبزة إيّاه، وهذه الأخرى ينبغي ألاّ تجوز إلاّ في مواضع التفخيم، وفي التعريف، وإن كان ظاهر كلام سيبويه يقتضي جوازه على الإطلاق،

---

[1]– ينظر التوطئة للشلوبين، وسورة الإسراء،الآية110، وتمامها:﴿ **وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا** ﴾ .

[2]– المقدمة الجزولية للجزولي، ص 76–77.

ولكنّه عندي متأوّل»[1]. ويواصل شرحه بإعطاء الأمثلة لكلّ نوع من أنواع البدل. وهكذا يفعل مع جميع المسائل النحوية التي ذكرها الجزولي.

مصادره:

لقد ذكر الشلوبين مجموعة من النحاة الذين استفاد من آرائهم، ودوّن أسماءهم في كتابه التوطئة، وهؤلاء النحاة هم الذين يُعدّون مصادره في مادته النحوية، ويمكن أن نقسم مصادر أبي علي الشلوبين على قسمين:

مصادر مباشرة، ومصادر غير مباشرة.

أولا: المصادر المباشرة:

هم الذين أخذ عنهم معلوماته النحوية مباشرة أو عن طريق شيخه، وورد ذكرهم في كتاب التوطئة، وهم على النحو الآتي:

1- السهيلي:(ت – 571هـ):

نقل عنه الشلوبين وذكر رأيه فقال: « وكان السهيلي، رحمه الله، يقول أيضا: أنّه لم يره هو في أصل الكتاب، ولكنه عنده من حكاية ابن الرماك»[2]. ونقل عنه قبل هذا فقال: «

[1]- التوطئة للشلوبين، ص 202 – 203، وسورة النبأ، الآيبتان31- 32، وسورة الفاتحة،الآيتان 6-7، وتمامها:﴿ **أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ**﴾، وسورة العلق،الآيتان 15-16، وتمامها:﴿ **كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ**﴾، وسورة الشورى،الآيتان 52- 53 ، وتمامها:﴿ **الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ**﴾.

[2]- التوطئة للشلوبين، ص 238.

لكن، إذا خففت لم تعمل، في المشهور،... وإنّما هو عندي من حكاية الأستاذ أبي زيد السهيلي، عن ابن الرماك»[1].

2- الجزولي(ت- 607هـ):

رغم أن كتاب التوطئة هو شرح لمقدمة الجزولي إلاّ أنّه لم يذكر الشلوبين اسمه في التوطئة إلاّ مرة واحدة باسم صاحب المقدمة، فقال: « وقول صاحب المقدمة: (تتصبه من الأربعة الأوجه المتقدمة) غفلة منه»[2]. كما ذكر **ابن الرماك** عن طريق شيخه السهيلي كما مرّ بنا.

ثانيا:المصادر غير المباشرة:

لقد نقل الشلوبين آراء النحاة الذين لم يدرس عنهم، ولم يلتق بهم، ولكنّه أخذها عن طريق كتبهم، وذكرهم في كتابه:

1- الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت - 175هـ):

أورد الشلوبين رأي الخليل في كتابه فقال: « نحو، يا رجل، أو قبل النداء، نحو ما تقدم، وقد ينوّن ضرورة فيبقى على ضمه، وهو اختيار الخيل، وعيسى»[3]. وذكره مرة أخرى فقال: « نحو: يا زيد والحارث، وافق أبو العباس الخليل في اختياره الرفع»[4]. ونقل عنه أيضا: « ولا موضع له من الإعراب عند الخليل»[5].

---

[1]- التوطئة للشلوبين، ص 237.

[2]- نفسه، ص 293.

[3]- التوطئة للشلوبين، ص 289.

[4]- نفسه، ص 290.

[5]- نفسه، ص 287.

2- سيبويه(ت-180هـ).

ذكر الشلوبين سيبويه أكثر من ستين مرة، وأفاد منه كثيرا، ونقل عنه، نذكر منها: « وأما مذهب سيبويه عندي، والفرق في ذاك بين أسماء الإشارة، وما في حكمها، وبين عيرها، فيثنى و يجمع عنده القسم الأول، ولا يكون ذلك عنده في القسم الثاني »[1]. ونقل عنه أيضا، فقال: « كذا قال سيبويه، فينبغي أن تكون: غدا، وراح، وإن لم يكن معناهما: صار، كأصبح، وأمسى، وأضحى »[2]. وذكر رأيه في مكان آخر، فقال: «وأما سيبويه فـ (عدا) عنده من الأفعال و (خلا) من المتردد، والأكثر فيه الحرفية »[3].

3- يونس بن حبيب الضبي(ت -182هـ).

لقد نقل الشلوبين رأي يونس فقال:« لكن، إذا خففت لم تعمل، في المشهور وحكى عن يونس إعمالها»[4]، وذكر قوله فقال:« قول يونس: رحمه الله: وكل فعل كانت الضمة تظهر في آخره، نحو: يضرب، ويقتل، فجزمه بإسكان آخره »[5]. كما نقل رأيه قائلا:« أو موصوفا فموضعها آخر الصلة على رأي يونس، وسيبويه موضعها عنده آخر الموصوف»[6].

1- التوطئة للشلوبين، ص 126.

2- نفسه، ص 227.

3- نفسه، ص 308.

4- نفسه،ص 237.

5- التوطئة للشلوبين، ص 135.

6- نفسه، ص 296.

4- قطرب(ت – 206هـ).

ومن الكوفيين الذين نقل عنهم قطرب، فقال الشلوبين: عند ما تكلّم عن كيف:« وقد جاءت في موضع خفض في حكاية قطرب: انظر إلى كيف يفعل »[1].

5- الأخفش الأوسط (ت – 215 هـ).

ومن مصادره أيضا الأخفش الأوسط ، فقد نقل عنه أكثر من تسع مرات نذكر منها: « والأخفش يقول: لولا، هنا، غير عاملة على أصلها، والكاف في موضع رفع على الابتداء»[2]. ونقل عنه، فقال:« وأبو الحسن، يجيز كونها حرفا واسما، وقول سيبويه أقيس»[3]. كما نقل عنه في موضع آخر فقال:« وحكى الأخفش دخولها على(الربّ) ويعكسها على الأشهر في دخولها على (الربّ) »[4].

6- الفراء(ت– 220هـ).

وقد أخذ من آراء الكوفيين أيضا، فنقل رأي الفراء عدة مرات، منها:« و(هنوك) فيه لغتان، الواحدة كما قدمنا، ولم يعرفها الفراء على اتساعه في لغات هذه الأسماء »[5]. كما نقل عنه، فقال:« وقول الفراء في هذه المسألة أنّ(إنْ) محمولة على(لو) في اشتراط

[1]- التوطئة للشلوبين، ص154.

[2]- التوطئة للشلوبين، ص 242.

[3]- نفسه، ص 243.

[4]- نفسه، ص 248.

[5]- التوطئة للشلوبين، ص 125.

الماضي معها»[1]. ونقل عنه أيضا في باب الاسم المرخم فقال:« وأن يكون ثلاثيا محرّك الوسط عند الفراء، فلا يزيد على ثلاثة أحرف »[2].

7- الجرمي(ت- 225هـ).

ونقل عن الجرمي مرة واحدة، فذكر رأيه في كتابه قائلا:« والجرمي يجعلها مع اقترانهما بـ(ما) من المترددة بين الأفعال والحروف »[3]. وهذا عندما تحدّث عن خلا وعدا.

8- المازني(ت- 249هـ).

وكذلك المازني نقل رأيه مرة واحدة فقال: « والمازني يعتبر في التصغير كله عل مثال الأسماء، فلا يجيز في (انطلاق): نطيليق، ولا في (اقتدار) قُتَيْدير »[4].

9_ المبرّد (ت – 285هـ).

أما المبرد فقد نقل عنه الشلوبين أكثر من سبع مرات، نذكر منها قوله: « وهو أولى من مذهب أبي العباس، إذ قال فيه: إن (إن) تقلب الماضي إلى الاستقبال، إلا (كان) وحدها، فإن (إن) لا تقلب ماضيها إلى معنى الاستقبال، لأنها كأنها أصل في الأفعال الماضية، فلم تقو (إن) على قبلها »[5]. ونقل عنه أيضا، فقال: « وشرط أبي العباس، في الحمل على اللفظ: أن يكون المعطوف يمكن وقوعه موقع المعطوف عليه، أو يكون في قوته، فأجاز هذا الضارب الرجل الغلام، وهذا الضارب الرجل وصاحب الغلام. وهذا

---

[1]- التوطئة للشلوبين ، ص 139.

[2]- نفسه، ص 294.

[3]- نفسه، ص 306.

[4]- نفسه، ص 320.

[5]- التوطئة للشلوبين، ص 138.

الضارب الرجل وصاحبه لأنه في قوة: وصاحب الرجل، ومنع: هذا الضارب الرجل وزيد»[1]. ونقل عنه في باب عمل (لا) أخت ليس، فقال: « والمبرد يجيز الإلغاء مع عدم التكرار في هذا الباب كله»[2].

10- ابن كيسان(ت – 299هـ).

لقد أخذ الشلوبين عن ابن كيسان وذكره مرة واحدة، فقال:« ومازال، وأخواتها، لا يتقدم خبرها عليها، لمكان (ما)، نحو: قائما مازال زيد، إلا عند ابن كيسان، رحمه الله »[3].

11- ابن السراج(ت– 316هـ).

لقد ذكر الشلوبين رأي ابن السراج مرتين، فقال عند ما تحدّث عن أدوات الشرط: «على تقدير: إن تكن كنت قمت أميس، المفعول على معنى: إن تكن ممن اتصف بهذه الصفة أمس، أي إن يثبت فيما يستقبل كونك متصفا بهذه الصفة أمس فسوف يقوم زيد غدا هـ مذهب أبي بكر بن السراج »[4]. ونقل عنه أيضا، فقال: « وأجاز ابن السراج ليس زيد يقوم غدا. وهو على قياس ما أجازه سيبويه، من : ليس زيد ضربته »[5].

12- الزجاجي(ت– 337هـ).

ولقد أورد الشلوبين أقوال الزجاجي، فمنها:« وقول أبي القاسم،(أقسام الكلام)، ليس من شيء من هذه الأقسام، إنما هو من قسمه الشيء إلى مواده التي منها يكون، وليس من

---

[1]- التوطئة للشلوبين، ص 262.

[2]- نفسه، ص 312.

[3]- التوطئة للشلوبين، ص 228.

[4] – التوطئة، ص 138.

[5]- نفسه، ص 228

شرط هذه القسمة صدق اسم المقسوم على الأقسام »[1]. ونقل عنه مرة أخرى فقال: « و(هنوك) فيه لغتان،... فهي أقل اللغتين، ولذلك لم يذكرها أبو القاسم »[2].

13- السيرافي(ت- 368هـ).

لقد وظّف الشلوبين رأي السيرافي في كتابه فقال:« وعليه حمله السيرافي، نحو: كم رجلا جاءني، وإن شئت: جاءوني »[3].

14- الفارسي(ت- 377هـ).

لقد نقل الشلوبين رأي الفارسي مرة واحدة، فقال: « لأن الظرف والمجرور يعمل فيه الوهم، مثل ما قاله الفارسي »[4].

هذا عن نحاة البصرة ونحاة الكوفة، أما عن نحاة الأندلس، أو الذين قدموا الأندلس وماتوا فيها، فقد نقل عن:

1- القالي(ت- 306هـ).

لقد أورد الشلوبين ذكر اسم القالي مرتين، أحدهما، قوله: « والسادسة أن تكون من باب (رشأ)، ذكره أبو علي البغدادي في المقصور و الممدود و المهموز له »[5]. وثانيتهما،

[1]- التوطئة للشلوبين، ص 113.

[2]- نفسه، ص 125.

[3]- نفسه، ص 316.

[4]- نفسه، ص 278.

[5]- التوطئة للشلوبين، ص 125.

قوله: « لام الابتداء في الإيجاب، نحو: إن زيدا لقوم، في الأكثر من كلام العرب، في ظاهر كلام سيبويه. وأبدا في مذهب أبي علي»[1].

2- ابن الطراوة(ت- 528هـ).

كما نقل الشلوبين رأي ابن الطراوة، ورد عليه قائلا:« ولا يلتفت إلى ما قاله ابن الطراوة: من انه يلزم فيه حذف الخبر، كما في: يمين الله، وأيمن الله، عمر الله »[2].

3- ابن بري(ت – 582هـ).

كما نقل قول ابن بري عن طريق الجزولي، فقال: « قال لنا أبو محمد: والدليل على أنّها اسم: التنوين، وانشدوا:

وَقَائِلَةٍ أَسِيتَ فَقُلْتُ جَيْرِ   أَسِيٌّ إِنَّنِي مِنْ ذاكَ إِنّهْ »[3].

هذا عن مصادرة النحوية، فما هي شواهده ؟.

شواهده.

لقد وظّف الشلوبين القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والشعر والنثر العربيين في استشهاداته، كغيره من النحاة، فقد استشهد في كتابه(التوطئة) بأكثر من ثمان وثمانين آية قرآنية، واستشهد بحديثين نبويين فقط، ولكنّه أكثر الاستشهاد بالشعر فاستعمل تسعة وتسعين بيتا شعرياً كاملا، وعشرة أنصاف بيت شعري، كما أورد تسعة أمثال من أمثال العرب.

---

[1] – التوطئة للشلوبين ، ص 137.

[2]– التوطئة للشلوبين، ص 255.

[3]– نفسه، ص 356. والبيت سبق تخريجه.

لغة الكتاب.

أما لغة الكتاب فكانت واضحة سهلة على المتعلم، تؤدي المطلوب، لأنّه يهدف إلى إيصال النحو الموجود في المقدمة الجزولية إلى المتعلم المبتدئ. وقد صرّح بذلك في مقدمة كتاب فقال:« وهذه الجملة التي رسمت هنا توطئة قوانين المقدمة،... ميسراً بنظم ذلك كلّه كلاما واحدا للحفظ »[1].

كتاب شرح المقدمة الجزولية الكبير.

هذا الكتاب يحتلّ المرتبة الاولى من حيث الأهمية بالنسبة لكتب الشلوبين إذ هو يحمل معظم آرائه النحوية، حيث أودعه عصارة تفكيره طيلة ستين سنة من الدرس والتدريس في النحو العربي، وهو ثابت النسبة للشلوبين، إذ معظم الذين ترجموا له ذكروا هذا الشرح كما مرّ بنا. ويعدّ أهم كتبه التي طبعت ووصلت إلينا لأنّه يحتوي على ما في الشرح الصغير والتوطئة، ويزيد عليهما من حيث المادة، ومن حيث الحجم، ومن حيث التحليل والشرح.

عنوان الكتاب:

أما تسمية الكتاب فإنّها لا تحتاج إلى تعليق لأنّه شرح لكتاب سماه صاحبه بالمقدمة، فما كان للشلوبين إلاّ أن يسميه شرح لذلك الكتاب إلاّ أنّه زاد له الكبير حتّى يتميّز عن الشرح الذي قدمه قبله، وهو الشرح الصغير.

---

[1]– التوطئة للشلوبين، مقدمة الكتاب، ص 111.

أسباب التأليف:

لقد ذكر الشلوبين في مقدمة كتابه هذا سبب تأليفه له فقال: « وبعد ما خرج هذا الكتاب[1] عنّي بهذه الزيادة التي زدتها فيه، سألني سائلون أن أشبع لهم المسائل المذكورة فيه من العربية وأمدّ أطنابها، وأذكر أسبابها، وأن أستأنف لهذا المعنى نسخة أخرى غير الأولى، إذ كانت المسائل في النسخة التي استقرت آخرا من هذا الشرح غير مشبعة ولا ممتدة الأطناب، ولا مذكورة الأسباب[2] في الغالب،...فأجبتهم من ذلك إلى ما سألوه، وأسعفتهم منه فيما أملوه، وأخذت الآن في المشي على ما خرج من تلك النسخة عنّي غير مستوفي بالاستيفاء، والقصد فيه مقصد الاستقلال في تلك المسائل والاكتفاء، وإن كانت الإحاطة متعذّرة إلاّ على من بيده ملكوت كل شيء»[3]. فالشلوبين ألّف هذا الكتاب تلبية لرغبة المتعلمين السائلين له، ومساهمة في توضيح أبواب المقدمة الجزولية النحوية، وتبيين عللها بتحليل مادتها النحوية، والاستشهاد لها من مصادر اللغة العربية.

مادة الكتاب.

لقد شرح الشلوبين في كتابه(شرح المقدمة الجزولية الكبير) المادة الموجودة في المقدمة الجزولية، ولكنّه لم يشرح المقدمة كلمة كلمة، بل ركزّ على المادة التي يحتاج إلى توضيح، والمادة نفسها ذكرناها في كتاب التوطئة لهذا لا نعيدها هنا. وننتقل إلى طريقته في شرح الكتاب.

---

[1]- يقصد الشرح الصغير للمقدمة الجزولية.

[2]- الأسباب يقصد بها العلل.

[3]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1، ص 192.

طريقة الشلوبين في الشرح:

لم ينهج الشلوبين في شرحه منهج من يشرح الكتاب كلّه، ولكنّه اختار من النص ما يحتاج إلى إيضاح، وراح يناقشه ويمثّل له، ويعلّل لكلّ مسألة نحوية تقريبا، لهذا غلب على الشرح الأسلوب المنطقي، والمناقشات العقلية، وكثرة الاعتراضات الافتراضية والردّ عليها، وقد اختطّ لنفسه طريقا خاصا في كتابه هذا لم يستعمله في كتابيه السابقين (الشرح الصغير والتوطئة) فيمكن أن نوضح طريقته في النقاط الآتية:

1- قطع نصوص المقدمة الجزولية:

لقد خالف الشلوبين طريقته في التوطئة التي ذكرناها فهو في شرحه هذا لا يذكر النص كاملا كما فعل في التوطئة، بل يذكر كلمة أو عبارة من النص، ويقول:(وقوله) ويبدأ في الشرح حتّى يصعب على المتتبع أن يعرف أين توجد هذه العبارة في المقدمة، ففي بعض المرات لا يشرح من الباب إلا عبارة واحدة ففي باب همزة الوصل، قال:« قوله: إلاّ في نحو: افعل أمراً، تعني: الأمر من الثلاثي المجرد »[1]. هذا ما شرح من هذا الباب، فهذه العبارة اقتطعها من نص الجزولي الذي يقول فيه: « همزة الوصل لا تلحق اسما ليس مصدراً لفعل ثبتت في ماضيه إلاّ في قولهم: اسم واست وابن وابنة وابنم وامرؤ وامرأة واثنان واثنتان وايمن الله ولا والله في القسم، ولا الحرف إلاّ في قولهم الغلام، ولا الفعل الثلاثي غير المزيد فيه إلاّ في نحو: افعل أمرا، ولا الرباعي البتة، ولا الخماسي إلا في ثلاثة أوزان من الفعل وهي: افعلّ وافتعل وانفعل، والسداسي كلّه ألفه وصل »[2]. فهو لا يشرح ألاّ ما يعتقد أنّه غير مفهوم فهذا البتر قد يصعّب على المتعلم الفهم.

---

[1]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج3، ص 1025.

[2]- المقدمة الجزولية للجزولي، ص 233 – 234.

2- الافتراضات العقلية:

لقد استعمل الشلوبين الافتراضات العقلية فأكثر منها، إذ هو يفترض قضية ثم يردّ عليها أثناء شرحه، ويحللها، وأثناء تحليله يمزجها بعلم الكلام والمنطق، فها هو يقول عندما كان يتكلّم عن أقسام الكلام: « إعلام بجنس الكلام ما هو؟، وأنّه من جنس الألفاظ لا من جنس غيرها، فإن قيل: إنّ العرب تسمى الخط كلاماً، والإشارة كلاماً، إذ كان كلّ واحد منهما في معنى الكلام. فإذا كان ذلك كذلك فليس جنس الكلام إذن اللفظ خاصة، لأنّه قد يكون على هذا الذي ذكرناه من جنس الخطوط، ومن جنس الإشارات. فالجواب: أنّه ليس الخط كلاماً من جهة أنه خط، ولكنّه كلام من جهة أنّه يقوم مقام الكلام الذي هو اللفظ الموصوف بتلك الصفة التي وصفه المؤلف بها، ألا ترى أنّه إذا لم يقم الخط مقام الكلام الموصوف بتلك الصفة لم يكن كلاماً، وذلك مثلا أن يكتب(زيداً) خاصة أو (قام) خاصة، فهذا ونحوه لا يسمى كلاماً، لأنّه لا يقوم مقام ما هو كلام، فالكلام إذن في الحقيقة إنّما هو اللفظ الموصوف بتلك الصفة، والكلام في الإشارة مثله في الخط »[1]. وفي مثال آخر يقول: « ولنفرد الكلام أولا بالفعل المضارع الذي اتصلت به نون جماعة النسوة،...فنقول: احتجّ من قال: إنّ الفعل المضارع إذا اتصلت به نون جماعة النسوة معرب لا مبني بأن قال: إنّ علة الإعراب في المضارع من الاشتراك في أصل الوضع، والاختصاص الطارئ بالحرف اللاحق موجودة في الأفعال التي اتصلت بها هذه النون فينبغي أن تكون معربة كسائر الأفعال المضارعة، إذ ينبغي أن يوجد المعلول حيث وجدت العلة ولا بدّ. وقال فأما كون الفعل لم يظهر فيه الإعراب مع هذه النون فعلّته تشبيه الفعل المضارع الذي اتصلت به نون جماعة النسوة بالفعل الماضي الذي تتصل به نون جماعة النسوة يسكن منه آخر الفعل، وتزول بسبب النون حركة البناء حُمل المضارع على الماضي في ذلك. فسكن آخر الفعل المضارع، وزالت بسبب النون حركة الإعراب

[1]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1، ص 196.

كما زالت بسبب النون حركة البناء، قال: وليس هذا التشبيه الذي بين الفعل المضارع والماضي هنا عند اتصال النون بهما بأبعد من التشبيه الذي بين الفعل المضارع والاسم الموجب الإعراب للفعل المضارع،... قال: فإذا حكم للشبه في الموضع الأبعد حيث يكون الشيئان من جنس واحد: وغير مجتمعين في المعنى يحمل أحدهما على الآخر في الإعراب كان الحكم له في الموضع الأقرب حيث يكون الشيئان من جنس واحد ومجتمعين في المعنى يحمل أحدهما على الآخر في تسكين الآخر المتحرك ولا بدّ، قال: ويكون هذا الشبه إنما أوجب السكون وعدم ظهور الإعراب في الفعل المضارع،...قال هذا القائل: وإن القول بهذا الذي قلناه من أنّ الفعل المضارع مع هذه النون لم يخرج عن أن يكون معرباً للازم لمن يقول إن كسر آخر ما اتصلت به ياء المتكلم من الأسماء المعربة لم يخرجه عن الإعراب،... وحجّة من قال: إنّ الفعل المضارع إذا اتصلت به تلك النون مبني: أنّه لما أوجبت هذه النون ذهاب الإعراب من الفعل، وكان أصل الفعل البناء، ولم يكن للفعل إلاّ حالان إما الإعراب وإما البناء،...قال هؤلاء: ومع ما ذكرناه من الفرق بينهما بأنّ أصل الفعل البناء، فإن هنا أمراً آخر يوجب أن يكون هذا الفعل المضارع الذي اتصلت به هذه النون مبنياً. وهو أنّ الفعل المضارع الذي اتصلت به هذه النون قد حصل بينه و بين الفعل الماضي الذي اتصلت به النون شبه، وبينه وبين الاسم الشبه الذي بين كل فعل مضارع وبين الاسم »[1]. ثم يواصل يذكر الحجج المفترضة، ويفندها قولا قولا، ويرجح ما يراه يخدم فكرته[2]. ومثال آخر ذكره عند ما كان يناقش الفرق بين(إن) و(أن):« فإن قال: فإنّها إذا كسرت في هذه المواضع إنما تكسر على أن الموضع موضع الابتداء، وهي تكسر مبتدأه فاستغنى بما ذكر من كسرها في الابتداء عن ذكر كسرها في هذه المواضع. قال له المخاطب بهذا الكلام والسامع له: كان ينبغي أن يستغنى عن كل ما ذكره مع كسرها في الابتداء لأنّها في كل موضع من المواضع التي ذكرها إنما كسرت

[1]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1، ص 263 – 266.

[2]- ينظر نفسه، ص 266 – 267.

لأنّ الموضع موضع الابتداء فلأي شيء ذكر بعض ذلك دون بعض، فلا يجد المسؤول لذلك جوابا. فسيكون هذا الكلام على هذا سببا للتخليط على المتعلم، ويوهم أن المواضع التي ذكرها مع الابتداء ليست مواضع ابتداء، وإنما هذه المواضع هي التي تكون فيها مكسورة وما عداها تكون فيه مفتوحة »[1].

3- كثرة التعليل:

لقد أكثر الشلوبين من التعليل في كتابه هذا، حتى علّل لكل مسألة شرحها لأنّه ألزم نفسه هذا عند ما قال في مقدمته: « سألني سائلون أن أشبع لهم المسائل المذكورة فيه من العربية، وأمد أطنابها، وأذكر أسبابها:...فأجبتهم من ذلك إلى ما سألوه»[2]. وسنكتفي بمثال واحد عن العلّة لأنّنا سنتكلم عن العلة في الفصل الثالث(أدلة النحو عند الشلوبين). فقد علل لرفع الفاعل قائلا:« فلا يزول الرفع الذي كان سببه الإسناد والإضافة أصلا، وفي هذا المعنى غلط من جعل العلة الرافعة للاسم في ذلك كونه فاعلا،...اللهم إلاّ أن يقول قائل: إن العلة الرافعة في قولك: قام زيد، كونه فاعلا ثم يقول في قولك: ما قام زيد: إنّه ارتفع لأنّه نفي عنه كونه فاعلا فجاء النافي بلفظ الفاعل. وإذ ذاك يوجه عليه النفي ليتبيّن بذلك ما نفي »[3].

---

[1]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين،ج2، ص 810.

[2]- نفسه ، ج1، ص 192.

[3]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1، ص 234.

أسلوبه:

اتصف أسلوب الشلوبين بعدة سمات نذكر منها:

1- الاستطراد المملّ :

لقد توسّع أبو علي في شرحه الكبير، فتجده في العبارة الواحدة يكتب صفحات عكس ما فعل في كتاب التوطئة، فمثلا: عبارة « وقوله: على طريقة (فعل أو فاعل) »[1]، فقد عرض لمراد الجزولي، ومثّل لها، وتحدّث عن طريقة(فعل)، ثم عن طريقة(فاعل)، ثم ذكر: أنّ الرافع للفاعل قد يكون فعل، وقد يكون اسم فعل وذكر الفاعل الذي يتقدّر بفعل فاعل، وذكر وزن فعل الفاعل وإن لم يكن فعل فاعل حقيقة، نحو عجبت من هلاك زيد، وقال، بأنّه يتقدّر من: أن هلك زيد، ثم تكلّم على رافع الفاعل وكان في كلّ مرة يفترض أقوالا ويردّ عليها، فيؤدي هذا التطويل إلى أن يستغرق الشرح عدة صفحات[2].

وفي مثال آخر، يقول: « وقوله: المصدر فيه كالفعل في كلّ ما ذكر. أي أن المصدر يقوم مقام الفعل في هذا الباب وتكون أحكامه كأحكامه فيقتضي هذا الإطلاق أنّك تقول: زيد قائم أظنّ، ويجري مجرى أظنّ في ذلك ظنّي، فتقول على ذلك: زيد قائم ظنّي، وكذلك تقول: زيد أظنّ قائم، ويجري مجرى أظنّ في ذلك: زيد ظنّي قائم، ويجوز الإعمال في ذلك كلّه لأنّ الظنّ المتأخر والمتوسط يجوز إعماله كما يجوز إلغاؤه. ويقتضي أيضا أنّك لا تقول: أظنّ زيد قائم، لأنّ الظنّ لا يلغي متقدماً في الأمر العام، وإنّما تقول: أظنّ زيداً قائماً، ويجري مجرى أظنّ في ذلك ظنّي فتقول: ظنّي زيداً قائماً، كما تقول: أظنّ زيداً

---

[1]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين،ج1 ، ص 231.

[3]- ينظر نفسه، ص 231-234 .

قائماً، ولا تقول: ظنّي زيد قائم، كما لا تقول: أظنّ زيد قائم بإلغاء الظنّ متقدما، وهو لا يلغى متقدما في الأمر العام. هذا مقتضى قوله: والمصدر فيه كالفعل في كل ما ذكر، وهذا القول خطأ، فإنّه إذا أقيم المصدر مقام الفعل نحو: زيد منطلق ظنّي، أو زيد ظنّي منطلق لا يعمل أبداً وإنّما يكون ملغى، وكذلك زيد منطلق ظنّك، أو زيد ظنّك منطلق لا يكون في هذا كله إعمال لأنّه إذا أعمل كان التقدير فيه التقديم على ما يعمل فيه، وإذا قُدّم على ما يعمل فيه بقي المصدر لا ناصب له، لأنّه إنما ينتصب انتصاب المصدر المؤكد، نحو: زيد قام حقّاً، وهذا المصدر لا يتقدّم على الجملة المؤكدة ؛لأنّه إنما ينتصب انتصاب المصدر بفعل تدل عليه الجملة قبله، فلذلك لا يجوز تقديمه. فأما قولهم: أجَدّك لا تفعل كذا، فإنّه لم يقدّم حتّى جعل قسماً، وجعلت الجملة بعده جوابه، فتضمينه معنى القسم أوجب له التقديم، ولولا ذلك لم يجز تقديمه، وإذا كان لا يجوز تقديمه في موضع يمكن أن يُنوى به التأخير نحو: حقاً زيد قائم، لم يجز تقديمه على الأحرى، إذا كان متقدما لا يُنوى به التأخير إلاّ أن يضمّن معنى القَسَم كما قدمنا، وذلك نحو ظنّك زيداً قائماً، وظنّي زيداً قائماً، وإذا لم يحز ذلك انبغى ألاّ يجوز زيداً قائماً ظنّي، ولا زيداً ظنّي قائماً، ولا زيداً قائماً ظنّك، ولا زيداً ظنّك قائماً لأنّه في ذلك كلّه في تقدير التقديم، والتقديم في ذلك ممتنع، فإذا كان ذلك ممتنعاً فهذا خلاف ما يقتضيه كلام المؤلف من أنّ حكمه حكم الفعل في كلّ ما ذكر في الفعل فكان حقّه أن يحرّر كلامه »[1].

فهذا حاله مع كثير من المسائل، ولكنّه في بعض المرات يختصر حتى يخلّ بالموضوع.

[1]– شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص 703 – 704.

2- الاختصار المخل:

لقد تسرب إلى تفكير الشلوبين الملل في آخر هذا الشرح، فبعدما كان يطنب ويتوسّع أصبح يختصر حتى وصل إلى الاختلال فهذه هي سنة البشر في الكون لا تدوم على حالة، ولهذا يقال:لا إفراط ولا تفريط، وخير الأمور أوسطها، فقد انتقل أبو علي من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار فشكّل مئة وثمانين درجة، وسنمثل إلى ذلك باختصار، فنجده يقول:« وقوله: فحكم همزته في النسب حكمها في التثنية[1]، أي قلب الهمزة واوا، كما يكون ذلك في التثنية، فيقال: حمراوي وخنفساوي، كما يقال: حمراوان وخنفساوان»[2].

وهذا الذي قاله في هذه المسألة هو اختصار مخلّ، لأنّ حكم الألف الممدودة فيها تفصيل ذكره النحاة. فمن أراد أن يتأكد فعليه أن يعود إلى كتب الصرف والنحو، فإن كانت للتأنيث قلبت واوا كما قال، وإن كانت أصلية بقيت ولم تقلب، وإن كانت منقلبة جاز فيها الأمران.

وفي مكان آخر يعطي مثالا لشرح عبارة، فها هو يقول: « وقوله: وإما لأنّها حركة لا تكون للكلمة في حال إعرابها يعني: كالضمة في قبل»[3]. فهو شرح هذه العبارة بكلمة واحدة. وفي مكان آخر يقول:« وقوله: وإما لشبه محلّها بما في كنف هاء التأنيث، يعني: كفتحة الأوّل من الاسمين المركبين»[4].

[1]- ينظر المقدمة الجزولية للجزولي، ص 239.

[2]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج3، ص 1035 – 1036.

[3]- نفسه، ص 1040.

[4]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج3، ص 1041.

3_ التأثر بالمنطق:

لقد امتزج أسلوب أبي علي بالمنطق في بعض الأحيان، فبدا ركيكا جافا لا يجلب انتباه القارئ، من أمثلة ذلك قوله:« وانفراد حرفي التنفيس بالفعل، أن الذي وضع مشترك البنية الدالة على الزمان إنّما هو الفعل، فإن الأفعال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام: ماض بالوضع، ومستقبل، ومشترك بالوضع، فلما كان الذي وضع مشترك البنية الدالة على الزمان إنّما هو الفعل، وكان حرفا التنفيس إنّما وضعا لتخليص المشترك البنية الدالة على الزمان، وكان المشترك البنية الدالة على الزمان إنّما هو الفعل، كان الحرفان اللذان وضعا لتخليصهما لا يكونان إلا حيث تكون هي– أي البنية – فلم يكونا إلاّ في الفعل كما لم تكن البنية المشتركة الدالة على الزمان إلاّ في الفعل»[1]. فالقارئ لهذه الفقرة يجد ركاكة تسدّ نفسه. فقد كرّرت العبارات عدّة مرات بنفس الكلمات، هذا الذي يؤدي إلى صعوبة الفهم من المتعلم. وفي مثال آخر يقول: « القول في ذلك: إنّ الفتحة إنّما بابها أن تكون في النصب كما قلنا، وإنّما دخلت في الخفض في الأسماء التي لا تنصرف، لما كانت تلك الأسماء قد عرض فيها شبه بالفعل، وحكم لها بحكم الفعل في أن لم يدخلها تنوين. ولا خفض بالكسر، ولأنّ التنوين والكسر الذي هو خفض لا يكونان في الأفعال. وطلب عامل الخفض لفظا يكون له لمّا حملناه على النصب دون الرفع، فجئنا به بلفظ النصب للتآخي الذي ذكرناه بين النصب و الخفض»[2].

الكلام السابق نفسه يقال عن هذه العبارة في التأثر بالمنطق، وظهر هذا في الجزء الأوّل خاصة، لأنّ كثرة الشرح والتعليل تؤدي به إلى استعمال المنطق.

[1]– شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ، ج1، ص 219.

[2]– نفسه، ج1، ص 439 – 440.

مصادر الشلوبين في كتاب شرح المقدمة الجزولية الكبير:

لقد وظّف الشلوبين آراء الكثير من النحاة في كتابه هذا ليوضح بها المسائل النحوية التي شرحها، ويمكن أن تقسم مصادره على قسمين: مصادر مباشرة، ومصادر غير مباشرة.

أولا: المصادر المباشرة:

نقصد بالمصادر المباشرة النحاة الذين أخذ عنهم، وأورد ذكرهم في كتابه، مثل شيوخه، أو معاصره، وهم على النحو الآتي:

1- ابن ملكون(ت- 581هـ).

لقد نقل الشلوبين عن شيخه ابن ملكون، وذكر آراءه ثلاث منها، فقال:« وقد صرح بهذا المعنى شيخنا الأستاذ أبو إسحاق حين قال، في وصف الكلام: الكلام اسم ما انتقل بالتأليف من مفرد الكلم ومركباها، وأفاد معنى من المعاني التي ألفت الكلم لها»[1]. ونقل عنه في موطن ثان، فقال:« وهذا المعنى الذي أبناه هنا وأفصحنا عنه هو المعنى الذي أشار إليه شيخنا الأستاذ أبو إسحاق حيث قال: بدل الاشتمال ما لم يفصح النحويون عنه كلّ الإفصاح، ولا أوضحوا حقيقته كلّ الإيضاح»[2]. أما النص الثالث فهو:« إنّما يقولون: كنيهير دون حذف ولا أعلم أحد قال بحذفه إلاّ ابن ملكون شيخنا فإنّه مثّل به في موضوعه على الحمل فيما يحذف من هذا النوع غلطا»[3].

[1]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1، ص 198.

[2]- نفسه، ج2، ص 691.

[3]- نفسه، ج 3، ص 1019.

2- السهيلي(ت – 583هـ).

نقل عنه الشلوبين وعقّب عن رأيه، فقال:« وهذا الذي استدل به السهيلي في هذه الأسماء من سقوطها عند الإضافة إلى ياء المتكلم لا دليل فيه، لأنّه يمكن أن يكون سقوط هذه الحروف عند الإضافة إلى ياء المتكلم للثقل الذي يلزم عن إثباتها مع ياء المتكلم»[1]. ونقل عنه في مكان آخر قائلا:« وتمّم شيخنا الأستاذ أبو زيد السهيلي هذا القول بأن قال: اختص المتكلّم عن نفسه وحده بالهمزة، لأنّهم كأنّهم جعلوها مقتطعة من أنا وهي للمتكلم عن نفسه وحده، واختصت النون بالمتكلم عن نفسه وعن غيره لأنّهم جعلوها كأنّها مقتطعة من نحن، وهي للمتكلم عنه وعن غيره....وهذا القول لعمري ممكن إلاّ أنّه من التعليل الذي لا ينبغي أن يجعل مثله معتمداً أعني أنّه من تعاليل الاختصاص، إذ كانت علّة الاختصاص لا تلزم في أصل وضعها، إلاّ أن يكون هناك أمر يقرب أن يكون مقصورا فيعلل الاختصاص به »[2].

3- أبو علي الرندي[3](ت – 616هـ).

لقد وظّف الشلوبين رأي أحد معاصريه، وهو الرندي في توضيح مسألة نحوية وعقّب عليه بأدب فقال:« وقد اعترضه بعض أصحابنا وهو الأستاذ أبو علي الرندي فقال: ليس بشيء لأنّ أبا القاسم قد كرّره في موضع لا يمكن أن يكون الفعل فيه اسما للمعنى الصادر عن الفاعل،... وهذا الذي قاله هذا الأستاذ ظاهر، لكن ليس بلازم لأنّه يمكن أن يكون الكلام على حذف مضاف ويكون معناه: لأنّه اسم معناه أو اسم حدثه أي اسم

1- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1، ص 360.

2- نفسه، ج2، ص 462 -463.

3- هو: أبو علي، عمر بن عبد المجيد الأزدي المالقي المعروف بالرندي، أخذ عن السهيلي، وأحكم العربية عنه، وصار إماما في العربية والقراءات، أقرأ كتاب سيبويه له، وشرح الجمل، ينظر بغية الوعاة للسيوطي، ج2، ص 220.

الحدث الذي يدل عليه ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامة»[1]. ونقل عنه في مسألة أخرى فقال:« وقد رأيت بعض أصحابنا وهو أبو علي الرندي قد علل امتناع النعت في الأفعال بأن قال: إنّ الأفعال إنّما هي دالة على أحداث، والأحداث أعراض في الأسماء التي ليست بمصادر فلم يصح وصفها لأنّ الأوصاف أعراض في الموصوف، والعرض لا يحمل العرض. وهذا القول مع ما فيه من إدخال علم على علم وتخليط العلوم بعضها ببعض غير صحيح »[2].

4- أبو بكر بن طلحة(ت- 618هـ).

نقل أبو علي عن شيخه ابن طلحة في هذا الشرح، فقال:« وإنّما احتجت إلى هذا كلّه لأنّ الشيخ الأستاذ أبا بكر بن طلحة ردّ على صاحب هذا التأليف هذا الوصف الذي وصف به الكلام، وقال: إنّه وصف غير خاص به ألاَ ترى أنّ قولنا: غلام زيد ليس بكلام وفيه هذا الوصف؛ لأنّه لفظ مركب مفيد بالوضع. وهذا بناء منه على أنّ مفيداً بمعنى مفهوم، ولو أخذ مفيداً غير مأخذ مفهوم وأخذه أخذ مستقل لم يُلزم المؤلف هذا الإلزام »[3]. ونقل عنه مرة أخرى فقال:« إلاّ أنّ أبا بكر بن طلحة خالفهم في ذلك، وقال: إنّ المبتدأ هنا ليس محذوف الخبر، وأنّ ما قدّره النحويون في ذلك من قولهم: يمينُ الله قسمي، وأيمنُ الله قسمي خطأ... ثمّ إنا نماشيه في الكلام في مذهبه ليتبيّن هنا بهما شأنه في كثرة أخطائه في مذهبه »[4].

هذا عن مصادره المباشرة. وسنسرد مصادره غير المباشرة، ونذكر بعضهم، ونحيل على الآخرين لأنّهم كثير.

1- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1، ص 249 – 250.

2- نفسه، ص 280 – 281.

3- نفسه، ص 199.

4- نفسه، ج2، ص 858-859 .

ثانيا : المصادر غير المباشرة:

لقد أكثر الشلوبين النقل عن النحاة الذين لم تكتحل عينه برؤيتهم، ولم يقترب حتّى من عصرهم. ولكنّه استفاد من آثارهم النحوية عن طريق قراءة آرائهم حتّى أنّه استطاع أن يجمع في كتابه الشرح الكبير معظم آراء المدارس النحوية، وعند ما بحثنا عن أصحاب هذه الآراء وجدناهم كثيرين، لهذا اعتمدنا إلى قسمتهم على قسمين، قسم نذكره ونمثّل له بآراء الشلوبين فيه، وهم الذين ذكر لهم الشلوبين أكثر من ثلاثة آراء، وقسم نذكرهم ونحيل على الصفحات التي ذكروا فيها فقط .

القسم الأول:

1- الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت- 175هـ).

نقل الشلوبين عن الخليل أكثر من ست مرات، نذكر منها واحداً فقط:« مثل: زيداً لن أضرب، وبه استدل سيبويه – رحمه الله – على من قال في لن بالتركيب وهو الخليل، وعورض في ذلك بأنّ التركيب تحدث معه ما لم يكن قبله »[1].

2- سيبويه(ت- 180هـ).

تردّد ذكر سيبويه في هذا الكتاب أكثر من مئة وعشرين مرة، ونقل عنه الشلوبين نصوصا كثيرة، وهو عنده يحتلّ المرة الأولى، ويكنُّ له كلّ الاحترام والتقدير، فلقد ذكره في معظم الأبواب إن لم نقل كلّها، سنذكر منها نصاً واحداً للتمثيل فقط:« فلا يصح أن يضم إليه مثله حتّى ينكر ولذلك نصّ سيبويه على أنّ المعرفة لا تثنى. وقال في قولك

[1]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص 473.

الضاربان: إنّه ليس تثنية الضارب، وإنّما ثنى ضارب نكرة فقيل: ضاربان ثمّ أدخلت عليه الألف واللام »[1].

3- يونس بن حبيب(ت – 182هـ).

لقد نقل الشلوبين عن يونس مرات عديدة نذكر منها:« إيراد لمذهب يونس غير مخلص، ويونس لا يجيز ذلك بكلّ ظرف، ولكن بالظروف والمجرورات غير التامة خاصة»[2]. قال هذا عند ما كان يتكلّم عن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف.

4- الأخفش الأوسط(ت – 206هـ).

تكرّر ذكر الأخفش في عدد لا بأس به من صفحات الشرح الكبير، إذ نقل عنه آراءه. نورد منها قوله:« وقد خالف في هذا أبو الحسن فلم يلتفت إلى هذا الشبه، وقال: إنما هو في حال التنكير بعد التسمية اسم ليس فيه إلاّ وزن الفعل لأنّ معنى الصفة قد ذهب منه عند التسمية، وبقي على ذلك الذهاب مع التنكير بعد التسمية، فينبغي أن ينصرف هكذا ينقل النحويون عن أبي الحسن، وكذلك ثبت في طرره الملحقة بالكتاب والذي عليه كلامه في كتابه الأوسط »[3].

5- المبرّد(ت – 285هـ).

لقد أورد الشلوبين اسم المبرد مرات كثيرة في كتابه، منها قوله:« وقول: إنّها عوض من التنوين خاصة وهذا قول المبرّد»[4].

---

[1]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1، ص 307.

[2]- نفسه، ج3، ص 942.

[3]- نفسه، ج3، ص 982 – 983.

[4]- نفسه، ج1، ص 406.

6- ابن السراج(ت- 316هـ).

نقل الشلوبين عن ابن السراج بعض آرائه، فقال في إحداها:« والذي يظهر لي أنّ هذا التأصيل الذي أصله من أنّ كلّ ما اختص بالاسم أو بالفعل فحقّه أن يعمل ليس بشيء، ولذلك لم يوجد شيء منه لسيبويه لفساده بتلك الحروف التي ذكرناها، وإنّما هو شيء قاله أبو بكر بن السراج في أصوله، وهو فاسد لما ذكرناه »[1].

7- الزجاجي(ت- 337هـ).

لقد تردد اسم الزجاجي كثيرا في كتاب الشرح الكبير، حيث نقل الشلوبين آراءه، ودافع عنها، قال عن إحداها:« وجعل السبب عن ذلك العمل وفتح الآخر وسائر ما ذكر هنا مثله، وقد تقدم ما فيه، ويمكن أن يكون السبب في فتح أواخرها استثقال الكسر والتضعيف وكثرة استعمالها. ويكون فتح آخرها موجبا لشبهها بالأفعال، وكذلك قال الزجاجي وكلا الأمرين ممكن، لعل سيبويه لا يأبى ما ذكره الزجاجي ولا يكون اقتصاره على ذلك على معنى أنّه لا يكون غيره »[2].

8- أبو علي الفارسي(ت- 377هـ).

كما تكرّر ذكر الفارسي عند الشلوبين في الشرح الكبير، واستفاد من آرائه كثيراً في شرح مادته النحوية نورد، منها قوله:« وإنّما تعرب كلّها بالحركات، فإذا أمكن في الموضع أمران أحدهما لا يكسر فيه ما اطّرد كان أولى، وثمّ أيضا ما يدل على ذلك غير ما ذكرناه وهو مذهب الفارسي وهو الذي يعضده النظر والقياس»[3].

[1]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص 782.

[2]- نفسه، ج2، ص 785.

[3]- نفسه، ج1، ص 329.

9- ابن جني(ت- 392هـ).

نقل الشلوبين عن ابن جني الكثير من الآراء النحوية، وأودعها كتابه الشرح الكبير نذكر إحداها:« وأما هذا فيمكن تنكيره فيثنى حينئذ وتدخل الألف واللام بعد تثنيته ولا تسقط النون بعد دخولها لأنّها ليست عوضاً من التنوين خاصة، لكن عوضاً من الحركة والتنوين معاً فبعد أن دخلت فيه النون عوضاً من الحركة والتنوين غلب عليها مع دخول الألف واللام حكم الحركة كما غلب عليها عند الإضافة حكم التنوين فبهذا نجيب ابن جني عن قوله: إنّ النون في الرجلين ليس فيها عوضية من تنوين أصلا »[1].

10- ابن الطرواة(ت - 528هـ)[2].

أخذ الشلوبين عنه بعض أقواله نذكر منها:« مثاله:

إنَّ الرَّبِيعَ الجَوْدَ وَالخَرِيفَا يَدَا أَبِي العَبَاسَ وَ الصُّيُوفَا.

وهذا مذهب طروي وذلك أنّ ابن الطراوة يعرب الربيع الجود والخريفا في هذا الموضع خبر إنّ لا اسمها، ويعرب يدا أبي العباس اسم إنّ لا خبرها، ويقول: إنّ الأصل في هذا الكلم إنّما هو أنّ يدي أبي العباس الربيع الجود والخريف و الصيوف ثمّ قدّم الربيع الجود والخريف الذي هو خبر إنّ على اسمها الذي هو يدي أبي العباس. فلما ولي الخبر إنّ نصب لأنّ إنّ تنصب ما يليها ولما تأخر يدا أبي العباس عن المنصوب ارتفع ، وقد كان

[1]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1، ص 404 – 405.

[2]- هو: سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي النحوي من أهل مالقة، أبو الحسين عرف بابن الطراوة، أخذ النحو عن أبي الحجاج الأعلم، وأبي بكر الشرشائي الأديب، وأبي مروان بن سراج، وأخذ(الكتاب) عن الثلاثة، طاف الأندلس، له مصنفات منها،(الإفصاح على الإيضاح)،و(التشريح، والمقدمات على كتاب سيبويه)، أخذ عنه السهيلي، وابن سمحون القرطبي، ينظر البلغة للفيروز أبادي، ص 149 – 150.

أصله النصب،....وقول ابن الصراوة،...ليس بشيء لأنّه زعم فيه أنّ (إنّ) تنصب الخبر وترفع الاسم، وهذا غير المعروف في كلامها»[1].

11_ الزمخشري (ت – 538هـ).

لقد وظّف الشلوبين آراء الزمخشري في كتابه الشرح الكبير، نذكر منها: « وهو باب الاستفهام وهذا جيّد جدّاً لا يحتاج معه إلى تقدير معطوف عليه بعد همزة الاستفهام على ما ذهب إليه الزمخشري، وذلك الذي ذهب إليه من تقدير المعطوف عليه بعد حرف العطف تكلّف مع وجود هذا الوجه، فلا ينبغي أن يعرّج عليه، وقد رجع الزمخشري في أثناء كتابه في القرآن إلى أن أجاز هذا الوجه الذي ذهب إليه سيبويه مع الوجه الذي قاله» [2].

القسم الثاني:

كما أخذ أبو علي الشلوبين عن عدد غير قليل من النحاة، وذكرهم في كتابه هذا مرة أو مرتين، وهم كالآتي: أبو عمرو بن العلاء(ت–150هـ)[3]. والكسائي(ت–189 هـ)[4]. والفراء(ت – 207 هـ)[5]. ونقل عن أبي عبيدة معمر بن المثنى (ت – 209 هـ)[6] .

---

[1]– شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص 751 – 753. والبيت لرؤبة بن العجاج في ديوانه، ص179.

[2]– شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص 487 – 488.

[3]– ينظر نفسه، ج3، ص 956، و ص 957.

[4]– ينظر نفسه، ج2، ص 606.

[5]– ينظر نفسه، ج1، ص 376.

[6]– ينظر نفسه، ج3، ص 1161، وص 1163.

ونقل عن أبي زيد الأنصاري[1](ت – 215هـ) من كتاب اللغات[2]. كما نقل عن الجرمي[3] (ت – 225هـ)[4] . وابن السكيت(ت– 244هـ)[5] .وأخذ عن أبي عثمان المازني(ت– 247هـ)[6]، وأبي حاتم السجستاني[7](ت– 248هـ)[8]. وابن كيسان(ت– 299هـ)[9].

ونقل عن ابن الكلبي[10](ت– 304 هـ)[11]. وأبي إسحاق الزجاج(ت– 311هـ)[12].

[1]– هو: سعيد بن أوس بن ثابت، صاحب النحو واللغة، حدّث عن عمرو بن عبيدة وأبي عمرو بن العلاء، وروى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو حاتم السجستاني، وأبو زيد عمر بن شبة، وكان ثقة من أهل البصرة ، ينظر إنباه الرواة، ج2، ص 30–31.

[2]– ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج3، ص 983.

[3]– هو: صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي النحوي، بصري قدم بغداد، وناظر الفراء، أخذ عن الأخفش، ولقي يونس بن حبيب، وأخذ اللغة عن أبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي، وكان ذا دين وأخلاق وورع، صاحب الكتاب المختصر في النحو، ينظر إنباه الرواة، ج2، ص 80.

[4]– ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج3، ص 993.

[5]– ينظر نفسه، ج1، ص 379، ج3، ص 1129.

[6]– ينظر نفسه، ج1، ص 323، وج3، ص 994.

[7]– هو: أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمي، النحوي اللغوي المقري، نزيل البصرة، أخذ عنه أبو بكر محمد بن دريد، والمبرد، أخذ عن الأخفش، وأبي زيد الأنصاري، وأبي عبيدة والأصمعي، من مصنفاته (إعراب القرآن) وكتاب (الطير) وكتاب (والمذكر والمؤنث)، وكتاب (القراءات) وغيرها، ينظر وفيات الأعيان، ج2، ص 430 –432.

[8]– ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج3، ص 1023.

[9]– ينظر نفسه، ج2، ص 774.

[10]– هو: هشام بن محمد بن السائب بن بشر بن عمر الكلبي، كان عالما بالنسب وأخبار العرب، أخذ عن أبيه، وعن أبي النضر ومجاهد ومحمد بن أبي السري البغدادي، له كتاب لغات القرآن والديباج في أخبار الشعراء وغيرها، ينظر معجم الأدباء أو إرشاد الأديب إلى معرفة الأديب لياقوت الحموي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط5، سنة1411هـ– 1991م، ج5، ص595– 598.

[11]– ينظر شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، ج1، ص 377.

[12]– ينظر نفسه، ج2، ص 647، وص 678.

كما أخذ الشلوبين ن ابن درستويه(ت−347هـ)[1].

ومن مصادره غير المباشرة أيضا أبي علي القالي(ت− 356هـ) من كتابه البارع[2]. والسيرافي(ت− 368هـ)[3]. والزبيدي(ت− 379هـ)[4]. كما نقل عن الجوهري(ت−393هـ)[5]. والصيمري[6] (ت− خلال القرن4هـ)[7]. ونقل عن ابن بابشاذ(ت− 469هـ)[8]. والأعلم الشنتمري(ت−476هـ)[9] ونقل أيضا عن الوقشي[10](ت− 489هـ)[11]. ونقل أيضا عن ابن العافية[12](ت− 509 هـ)[13]. كما أخذ عن الحريري(ت− 516هـ) صاحب المقامات ونقل عنه[14].

1− ينظر نفسه، ج1، ص 406، وص 431.

2− ينظر نفسه، ج1، ص 377.

3− ينظر نفسه، ج2، ص 691، وص 879.

4− ينظر نفسه، ج1، ص 373.

5− ينظر نفسه، ج3، ص 1158 − 1159.

6− هو: عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي، أخذ عن الرماني، والسيرافي، والنمري قدم مصر وسكنها. وحفظ عنه شيء من اللغة، وله كتاب في النحو يسمى (التبصرة و التذكرة) عني به المغاربة كثيراً لم تذكر المراجع تاريخ وفاته، ورجح محقق كتاب التبصرة أنه من نحاة القرن الرابع الهجري، ينظر بغية الوعاة، ج2، ص 49، وإنباه الرواة، ج2، ص 123، ومقدمة محقق التبصرة للصيمري، ص 8−11.

7− ينظر شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، ج1، ص 259، وج2، ص 892.

8− ينظر نفسه، ج1، ص 363، وج3، ص 986.

9− ينظر نفسه، ج1، ص 357.

10− هو: هشام بن أحمد بن هشام بن خالد بن سعيد أبو الوليد الكتاب المعروف بابن الوقشي من أهل طليطلة، كان عارفا بالحديث والفقه والنحو والشعر، أخذ العلم عن أبي عمر الطلمنكي وأبي عمر السفاقسي، وأبي عمر بن الحداد وغيرهم. ينظر بغية الوعاة، ج2، ص 327 − 328.

11− ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص 824 − 825.

12− هو: محمد بن أبي العافية النحوي المقريء الإشبيلي، الإمام بجامع إشبيلية أبو عبد الله، أخذ عن أبي الحجاج الأعلم الأدب وغيره، وكان من أهل المعرفة والأدب، أخذ الناس عنه ذلك. ينظر إنباه الرواة، ج3، ص 73.

13− ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1، ص 357.

14− ينظر نفسه، ج1، ص 297. وص 314.

وابن البانش[1](ت– 528هـ)[2]. وابن طاهر الخدب[3](ت– 570هـ)[4]. كما نقل الشلوبين عن ابن خروف(ت – 609هـ)[5].

شواهده:

لقد وُفّق الشلوبين في شرحه باستعماله الشواهد التي تخدم هدفه حيث تنوعت شواهده بين الآيات القرآنية إذ بلغت ما يقارب المئة والعشرين آية قرآنية موزعة على معظم السورة القرآنية، وأحاديث نبوية قليلة إذ لم تجاوز الستة أحاديث نبوية، وبلغت شواهده من الشعر حوالي ثمانية وتسعين ومئة بيت شعري، كما استعمل تسعة أمثال عربية. هذا عن شواهده، فكيف هي لغة الكتاب ؟.

لغة الكتاب:

لقد قدم الشلوبين كتابه الشرح الكبير بلغة واضحة سهلة، لا يجد القارئ عناء في قراءتها وفهمها رغم تبحره في اللغة،– كما مرّ بنا عند ترجمته– مع تطعيمها بمصطلحات لغوية تفيد المتعلم منها قوله:« ويدل على الزمان بصيغته، أي ببنيته وشكله، وأصله من: صوغ الإناء، وما أشبه، لأنّه عمله وتشكيله بالشكل الذي هو فيه، وسمي الصائغ صائغا، وإن كان كلّ عامل شكلا من الأشكال صائغا له من باب تخصيصهم الاسم بأشرف ما

---

[1]– هو: على بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي أبو الحسن بن الباذش، كان من أهل المعرفة بالأدب واللغة، قرأ على نعم الخلف وغيره، وحدّث عن القاضي عياض وغيره، صنّف: شرح كتاب سيبويه، وشرح أصول ابن السراج، وشرح الإيضاح، وشرح الجمل، ينظر بغية الوعاة، ج2، ص 142 – 143.

[2]– ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1، ص 235، و ج2، ص 607.

[3]– هو: ابن طاهر النحوي الأندلسي المعروف بالخدب، قرأ النحو ببلاده على مشايخ الأندلس، وارتحل عن المغرب إلى المشرق لطلب الحج، واجتمع بجمع من العلماء بالقاهرة، كما اجتمع بالكندي النحوي البغدادي. ينظر إنباه الرواة، ج4، ص 192 – 195.

[4]– ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1، ص 445 ، وج2، ص 773.

[5]– ينظر نفسه، ج2، ص 680.

في الجنس، فخصوا بالصائغ صائغا أشرف الأشياء، وهو الذهب والفضة»[1]. وقال:« فإن قال: اختصرته، قيل: لا ولكن اختسرته، والاختصار السيء المخلّ لا معنى له»[2]. وقال أيضا:« فقد صار اختصار ذلك الكلام الذي أصلحتم به كلامي اختساراً. افتعالا من الخسران لما خُسِرَ فيه من الفوائد التي ذكرناها»[3]. ومع هذا فقد وجد في هذا الشرح بعض المآخذ اللغوية البسيطة، منها استعماله لـ(أو) بعد سواء، والمفروض أن تكون(أم)، وهذا في قوله:« وأنّه سواء تعلق(في غيرها) بتدل أو بمحذوف صفة لمعنى»[4]. كما أدخل الألف واللام على (غير)، فقال:« سواء وجد ذلك المعنى الذي يدل عليه في الغير أو لم يوجد »[5].

وكذلك تثنية(غير)، فقد ثنى أبو علي (غير) قائلا:« وإذا كان اتفاق اللفظ مشترطا لذلك فاتفاق المعنى أولى بالاشتراط لأنّه إذا كانا متّفقي اللفظ وهما غيران في المعنى لم يكن الثاني في معنى الأول، فكيف تقع الدلالة عليه بالأول »[6].

ومع هذا فلغته تمتاز باللغة العلمية وتبتعد عن اللغة الأدبية فهو يُقدّم المسألة النحوية مباشرة دون تلميح أو تلميع لأنّ النحو مادة علمية دقيقة، وبهذا نكون قد قدمنا منهجية الشلوبين في كتابيه التوطئة، وشرح المقدمة الجزولية الكبير .

[1]– شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1، ص 243.
[2]– نفسه، ج1، ص 812.
[3]– نفسه، ج2، ص 567.
[4]– نفسه، ج2، ص 208.
[5]– نفسه، ج1، ص 208.
[6]– شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1، ص 298 – 299.

الفصل الثاني

الشلوبين والمدارس النحوية

الشلوبين ومدرسة البصرة النحوية.

لقد ترك النحو البصري بصمات واضحة في نحاة الأندلس، منذ دخل إلى إمارة الأندلس بواسطة محمد بن موسى الأفشنيق(ت-307هـ)الذي حمل معه كتاب سيبويه عندما عاد من المشرق، وشرع في نشر المذهب البصري في أوساط طلاب العلم-لأنّ كتاب سيبويه هو الذي يمثّل المدرسة البصرية بحقّ- وبهذا اشتهر وذاع صيته حتّى تعصب له النحاة:« وبلغ الأمر بالأندلسيين أنّهم قرّروا أنّ مَنْ لم يقرأ كتاب سيبويه لا يعرف شيئاً »[1].

الأمر الذي جعل نحاة الأندلس يرجّحون الآراء البصرية، ومنهم أبو علي الشلوبين الذي تأثر كثيراً بهذه المدرسة حتّى نسب نفسه إليها، فقال:«هذا مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين أنّه مثنى حقيقة، ودليلنا: أنّه لو كان مثنى لكان في الرفع بالألف، وفي النصب والخفض بالياء.»[2]. إذ استعمل ضمير المتكلمين ليُدخِل نفسه ضمن نحاة البصرة. ولندلّل على تأثر الشلوبين بهذه المدرسة نذكر أمثلة من أقواله:

لقد استأنس أبو علي الشلوبين بمذهب البصريين في كثير من أرائه النحوية، حتى وإن لم يصرح بموافقته لرأيهم، ومن ذلك:« ولا تُزاد (مَنْ) عند البصريين، وأجاز ذلك الكوفيون، وأنشدوا :

يَا شاةُ مِنْ قَنَصٍ لِمَنْ حُلَّتْ لَهُ حَرُمَتْ عَلَيَّ وَ لَيْتَها لَمْ تَحْرُمِ

و قول الأخر: **والأَثْرَوْنَ مَنْ عَدَدًا.**

---

[1] – المدارس النحوية لإبراهيم عبود السامرائي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، سنة1430هـ-2010م، ص164.

[2] – شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين، تحقيق تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع بيروت لبنان، ط2، سنة1414هـ- 1994م،ج1، ص412.

ولا دليل فيها،لاحتمال أن تكون(مَنْ) فيهما نكرة موصوفة بالمصدرية،أو بالفعل الذي ناب المصدر منابه، والزيادة إنّما هي للحروف و(مَنْ) لا تكون حرفا، فبطل مذهب الزيادة »[1].

فالشيخ هنا لم يبرر لماذا لا تزاد(مَن) رغم أنّ الكوفيين قدّموا دليلاً من الشعر العربي، واكتفى بما قاله البصريون أنّ الأسماء لا تزاد، أي أنّه لم تذكر لنا تخريجاً لهذه الأبيات التي وردت فيها زيادة(مَنْ) حسب رأي الكوفيين.

لقد وافق الشلوبين رأي شيخ البصريين(سيبويه) في عدم تثنية المعارف، وصرّح بهذا، فقال:«لأنّ التثنية والجمع لا تصحّ إلاّ في النكرات، ولا يصحّ في المعارف، وأنّ المعارف لا يثنى منها ولا يجمع إلاّ ما يتنكّر،لأنّه إذا كان الاسم نكرة صحّ ضمّ المعنى إلى مثله وإلى أكثر منه، وإذا كان معرفة فهو معنى خاص فكيف يضمّ إليه مثله، وأن يضمّ إليه مثله يناقض كونه خاصا، فلا يصحّ أن يضم إليه مثله حتىّ ينكّر، ولذلك نصّ سيبويه على أنّ المعرفة لا تثنى »[2].

وفي بعض الأحيان يخالف رأي سيبويه صراحة، ونجد هذا في عدم جواز البدل المضمر من الظاهر، فيقول:« وقولك: ثُلثُ الخبزة أكلتها، ممتنع لعدم العائد على المبتدأ، فإن سُمع من العرب فله وجه، وهو أنّ العامل المكرّر قد حذف وأنيب الأول منابه، فروعي ما في البدء، ولم يُراعَ. والخبزة أكلتها ثُلثها، وثلث الخبزة أكلتُ الخبزة إياه، وهذه الأخرى ينبغي ألا تجوز في مواضع التفخيم ، وفي التعريف، وإن كان ظاهر كلام سيبويه يقتضي جوازه على الإطلاق، ولكنّه عندي مُتأوَّل »[3]. فقد خالف أبو علي رأي سيبويه في جواز البدل المضمر من البدل الظاهر، وتأوّل كلام سيبويه.

---

[1] – التوطئة لأبي علي الشلوبين، تحقيق يوسف أحمد المطوع، المكتبة المركزية جامعة القاهرة، ط2، سنة1401هـ-1981م، ص 175، والبيت لعنترة بن شداد في ديوانه، ص83، والبيت الثاني مجهول القائل في خزانة الأدب للبغدادي، والبيت كاملا:

آلُ الزُّبَيْرِ سَنَامُ المَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ ذاكَ القَبائِلُ والأَثْرَوْنَ مَنْ عَدَداً.

[2]– شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ،ج1 ، ص306-307.

[3] – التوطئة للشلوبين ،ص202 - 203.

لقد اختلف نحاة البصرة ونحاة الكوفة في بناء اسم الزمان فقال نحاة البصرة:لا يُبنى اسم الزمان إلاّ إذا أضيف إلى جملة صدرها فعل ماض، وقال نحاة الكوفة: يُبنى اسم الزمان كلّ ما أضيف إلى جملة دون تخصيص، لكنّ الشلوبين أيّد البصريين في رأيهم صراحة، فقال:« ولا هو اسم زمان أضيف إلى جملة. يريد نحو قوله:

عَلَى حين عاتَبْتُ المَشيبَ على الصِّبا ... ...

وصوابه إلى جملة صدرها فعل ماض في أحد الوجهين.هذا مذهب البصريين، وقد قال غيرهم:إنّ كلّ ما يضاف إلى جملة بُني كقول المؤلف، والصواب ما قدمناه »[1]. وهو بهذا يخالف رأي شيخه الجزولي، وهو يشرح مقدمته. أما رأي الكوفيين الذي أشار إليه بقوله: غيرهم، فيمثلهم الفراء بقوله:« وقوله:﴿ **هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ**﴾، ترفع(اليوم) بـ(هذا)، ويجوز أن تنصبه؛ لأنّه مضاف إلى غير اسم؛ كما قالت العرب: مضى يومَئِذِ بما فيه... وما أُضيف إلى كلام ليس فيه مخفوض فافعل به ما فعلت في هذا؛ كقول الشاعر:

على حينَ عاتَبْتُ المَشيبَ على الصِّبا وقُلْتُ أَلَمَّا تَصْحُ والشَيْبُ وازِعُ

وتفعل ذلك في يوم، وليلة، وحين، وغداة، وعشيّة، وزمن، وأزمان وأيام، وليال »[2].

وقد أوضح رأي الكوفيين العُكبري، فقال:« وقال الكوفيون: يوم في موضع رفع خبر هذا ولكنّه بُني على الفتح لإضافته إلى الفعل، وعندهم يجوز بناؤه، وإن أُضيف إلى معرب، وذلك عندنا لا يجوز إلا إذا أضيف إلى مبني»[3].

لقد استدل الشلوبين برأي الخليل وسيبويه في تقوية رأيه الذي يقول: بأنّ حكم الفتحة التي هي علامة الجرّ لا يكون كالفتحة التي هي علامة النصب في الخفّة بل تكون ثقيلة

---

[1] – شرح المقدمة الجزولية للشلوبين،ج1،ص446– 447. والبيت للنابغة الذبياني في ديوانه، ص76. وعجزه:
... ... **وَقُلتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَيْبُ وَازِعُ**

[2] – معاني القرآن للفراء، عالم الكتب، بيروت، ط1، سنة1403هـ– 1983م، ج1، ص222– 223. وسورة المائدة، الآية 119، وتمامها:﴿ **صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ** ﴾، والبيت للنابغة الذبياني في ديوانه، ص76.

[3] – التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العُكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل بيروت لبنان، ط2، سنة 1407هـ– 1987م،ج1، ص477.

كالضمة، والكسرة« ونقصه من هذا الفصل بيان حكم الفتحة التي هي علامة الجر هل هي كالفتحة التي هي علامة النصب في أنّها لا تستثقل في الموضع الذي تستثقل فيه الضمة،... والقول في ذلك: أن مذهب الخليل وسيبويه في ذلك، أنّ حكمها حكم الضمة فتستثقل في الموضع الذي تستثقل فيه الضمة، وتتعذر في الموضع الذي تتعذر فيه، والدليل على ذلك أنّك تقول: هؤلاء جوارٍ ورأيت جواريَ، ومررت بجوارٍ، ألاَ ترى أنّ الفتحة في النصب مستخفة، ولذلك أظهروها فيه، وأنّها في الجرّ غير مستخفة ولذلك لم يظهروها فيه، وحكموا لها بحكم الضمة فاستثقلوها فحذفوا ما استثقلوه من ذلك، وعوضوا من المحذوف التنوين»[1].

وإذا كان في المسألة قولان للبصريين فإنّ الشلوبين غالبا ما يرجح رأي سيبويه، وينتصر له بالدليل، من ذلك قوله:« التعجّب الذي يُبوّب له في النحو لفظان: ما أفعله، نحو ما أحسنه، وأفعل به، نحو: أحسن به . وكلاهما لا يكون إلاّ من فضل ثلاثي غير مزيد فيه، نحو: حَسُنَ في الأمر العام . وسيبويه يُجري(أفعل) مجراه، فقولهم: ما أعطاهم للدّراهم، وما أولاهم للمعروف، عنده قياس، وعند الأوّلين شاذ. والذي قاله سيبويه أولى، لوجهين: أحدهما كثرة ما جاء في ذلك في(أَفْعِلْ)، فقد أوردوا منه حروفاً كثيرةً، ولم يكثر ذلك في غير(أَفْعِلْ)، مما زاد على الثلاثة، كثرته في(أفعلْ). والثاني: أنّ المعني الذي لم يكن– وذلك في غير(أفعل)، مما زاد على الثلاثة– إنّما هو الإخلال، وذلك معدوم هنا، فإنّه لا فرق في اللفظ بينه متعجّباً منه، وغير مُتعجّبٍ منه»[2]. فأبو علي ينتصر لرأي سيبويه الذي يقول بعدم جواز صياغة صيغتي التعجب(ما أفعل وأفعل به) إلاّ من الفعل الثلاثي، وبرّر ذلك بكثرة استعماله في كلام العرب.

ولمّا اختلف سيبويه والأخفش وهما من المدرسة البصرية في مسألة: الضمير المتصل بعد لولا، أيكون في محل جرّ؟، أم في محل رفع؟، في مثل: لولاك لفعلتُ، انتصر

[1]– شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1 ،ص450– 451.

[2] – التوطئة للشلوبين ، ص268.

الشلوبين لسيبويه، وقال:« نحو: لولاك لفعلت، في رأي سيبويه. والأخفش يقول: لولا، هنا غيرُ عاملة على أصلها، والكاف في موضع رفع على الابتداء، والمرفوع بالابتداء من الضمائر ينبغي أن يكون ضميرَ رفع منفصلاً، فكان القياس أن يكون هذا: لولا أنت، كما قال تعالى:﴿ **لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ**﴾، ولكنّه وضع ضمير الخفض موضع ضمير الرفع المنفصل، كقولهم: ما أنتَ الغداة كأنا. وسيبويه يقول: لولا، تخفض من المضمر خاصّة، وإن كانت غيرَ رافعة مع الظاهر. وقول سيبويه أكثر نظائر فهو أولى »[1].

فالشلوبين يرجّح رأي سيبويه الذي يعتبر أنّ لولا من الحروف الخاصة بجرّ الضمير المتصل، وأرجع ذلك لكثرة الاستعمال، رغم أنّ الأخفش استدلّ بالقرآن .

وإذا اختلف نحاة البصرة في مسألة نحوية فإنّ الشلوبين ينتصر عادة لرأي سيبويه، من ذلك:« ومما اتّفق عليه أن يكون حرفاً، واختلف في أنّه يكون فعلا حاشا،هو رأي المبرد والمازني، أعني كونها فعلاً، وحكى المازني: اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الأصبغ. ورأي سيبويه أنّها لا تكون إلاّ حرف جرّ، وكأنّ تلك الحكاية شاذة عنده، فلم يعتدّ بها أو لم يسمعها، ويقوي مذهبه في ذلك أنّها لا تكون صلة لما كما تكون عدا وخلا صلتين لها، ولو كانت فعلاً لكانت صلة لما المصدرية كما يكونان صلتين لها، ويقويه أيضا أنّك تقول: حاشاي، ولا تقول: حاشاني، ولو كانت فعلا للزمت نون الوقاية»[2].

فالشلوبين يقوي رأي سيبويه بأن حاشا ليست فعلاً لأنّها لا تكون صلة لما المصدرية، ولا تلزمها نون الوقاية.

ونجده في كتاب آخر ينتصر لرأي سيبويه في نفس المسألة غير أنّه يدلّل على صحة ما ذهب إليه بأدلة أخرى، فيقول:« ومما اتّفق على أنّه يكون حرفاً، واختلف في أنّه يكون فعلاً: حاشى، وسبب اختلافهم في السماع الذي استُند إليه في ذلك، وهو قول

[1] – التوطئة للشلوبين، ص242، وسورة سبأ،الآية31 .

[2]– شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ،ج3 ، ص994.

الأعرابي: اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشى الشيطان وأبا الأصبع،هل يُجعل أصلاً فيُحمل عليه، أو لا يُجعل أصلاً ويُطرح ولا يلتفت إليه لقلّته، وكون الأكثر على خلافه، وهذا هو الذي يَنبغي أنْ يقال به، وهو مذهب سيبويه»[1] .

فالشلوبين يعتمد في انتصاره لرأي سيبويه على قانون نحاة البصرة الذي يقول: بأنْ لا يؤخذ بالسماع إلاّ إذا كان مطّرداً بالكثرة، ولكن نجده مرة يكتب(حاشا) بالألف الطويلة، وأخرى يكتبها بالألف المقصورة، ولم يعقّب على ذلك، وكأنّ الكتابتين لا اختلاف فيهما.

وكذلك عندما يجد نحاة البصرة قد اختلفوا في مسالة نحوية فإنه ينتصر لرأي الخليل وسيبويه، مثل اختلافهم حول جازم جواب الشرط، فيقول:« وقوله: والجازم لفعلين قسمان...إلى آخره. ليست جوازم لفعلين عند سيبويه والخليل فيما قاله الناس، وهذا ظاهر حكاية سيبويه عن الخليل أيضا، والذي يقتضيه النظر أيضا، كما قدمنا، وإنّما الجازم للجواب أداة الشرط وفعله، لكون الجازم والمجزوم كالشيء الواحد، وذلك أولى من أنْ يجزم الجازم فعلين، وهو أضعف من الجار، ومن أن يكون الفعل جازما»[2]. فالشلوبين يرى بأنّ جازم جواب الشرط هو أداة الشرط وفعل الشرط، وينسبه للخليل وسيبويه.

لقد اختلف نحاة البصرة ونحاة الكوفة في(الجزاء بكيف)، فقال البصريون لا يُجازى بها، وقال الكوفيون يُجازى بها، فاختار الشلوبين رأي البصريين، وقال:« لا يُجازى بكيف عند البصريين على الإطلاق، والكوفيون يجازون بها على الإطلاق، والصواب ألا يُجازى بها إذ لم يَثبت الجزم بكيف منقولاً، ولا أعرف للكوفيين نقله، فالذي يسبق أنّهم قاسوه، وليس بموضع قياس، فإنّه حزم بالاسم لتضمنه معنى أداة الشرط ، وكيف ما كان فهو جزم بالاسم، وليس الجزم للأسماء في الأصل ، فجعلُها جازمة إخراجٌ لها عن أصلها »[3].

[1] – التوطئة للشلوبين ، ص308- 309 .

[2] – شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ،ج2، ص501.

[3] – شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ،ج2، ص505.

فالشلوبين رفض رأي الكوفيين، ولم يقدّم دليلا إلاّ أنّ كيف اسم، والاسم لا يجزم رغم أنّ مَن وما ومهما أسماء ويُجازى بها، ولم يذكر الحجج التي قدّمها الأنباري عندما ردّ على الكوفيين في هذه المسألة، وهي أنّها تخالف سائر أخواتها،لأنّها نكرة، ولأنّها لا يجوز الإخبار بها، ولا يعود إليها ضمير.[1]

لقد انتصر الشلوبين لرأي نحاة البصرة الذي يقول بعدم جواز تثنية ألفاظ التوكيد المعنوي(أجمع وأكتع وأبصع)، واستبدل بأنّ السماع لم يرد بها مخالفا لرأي الكوفيين الذي يقول بجواز تثنيتهما، حيث قال:« وللاثنين كلاهما فقط ،هذا مذهب البصريين، والكوفيون يقولون: كلاهما أجمعان أكتعان أبصعان، أبتعان ، والصواب الأول لأن مثله لا يقال إلاّ بعد استقراء السماع، ولم يسمع فيعلم أنّه قد استغنى عنه، والمخالفون إما أنْ يخالفوا لاقتضاء القياس له أو لسماعٍ سمعوه، وكيف ما كان لم يَنْبغِ أنْ يُلتفت إلى ما خالفوا لأجله، لأنّه إنْ كان قياساً فالسماع قد عارضه بأنْ تركوه، ولم يسمعوه، والسماع إذا عارض القياس لم يُلتفت إلى القياس، وإنْ كان سماعاً فهو– ولا بدّ – سماع قليل،لأنّ البصريين قد استقرأوه فلم يجدوه، فدلّ ذلك على قلّته وشذوذه إن كان وجد، والشاذ القليل لا يعتد به»[2].

وبعد أن بسط القول في مسألة عدم جواز تثنية ألفاظ التوكيد، والانتصار للبصريين تعصّب لهم ، ورفض رأي ابن خروف، فقال:« وإنّما أشبعت القول في هذه المسألة لأنّي رأيت بعض أصحابنا وهو ابن خروف، لم يلق لها بالاً، ورأى أنّ قول البصريين في ذلك لا معنى له، فقال بالمسألة بقول الكوفيين إذ رأى أنّه لا معنى لقول البصريين، وهيهات فالقوم أعلى مما تخيّله فيهم »[3].

---

[1] – يُنظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، د، ط، د، سنة ،ج2، ص178.

[2] – شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ،ج2، ص678– 679.

[3] – نفسه ، ج2 ، ص680–681.

لقد احتجّ الشلوبين في ترجيح رأي البصريين بأنّ السماع لم يرد بتثنية هذه المؤكدات، ولم يذكر لنا حجّة الكوفيين التي اعتمدوها، وقد لمّح إلى القياس، ولكنّه لم يشر إليه، فهل قاسوها على الجمع،لأنّ ابن جني قد ذكر هذه المؤكدات جمعاً مثل: أجمعون، أكتعون، أبصعون[1].

لقد اختلف نحاة البصرة حول بدل الاشتمال في مثل(أعجبتني الجارية حسنها)أيّهما يشتمل على الآخر لكنّ الشلوبين أيّد رأي المبرد، الذي يرى بأنّ الاشتمال لا ينطبق على أحدهما، ولكنّه يعود للخبر المسند إلى الأوّل، فقال:« ومن قائل يقول:لا اشتمال لأحدهما على الآخر، وإنّما الاشتمال للخبر المسند إلى الأوّل الذي سبق له الذكر كما قال أبو العباس، ومثال ذلك: أعجبتني الجارية حسنها، فلا شكّ أنّ إسناد الإعجاب إلى الجارية ليس لأنّها جارية، لأنّ ذلك يوجب أن يكون كلّ مَن يقع عليه هذا الاسم داخلاً في هذا الخبر، وأنت لم ترد ذلك، وإنّما أعجبك منها خاصة من خواصها، إما حسنها أو طرفها أو أدبها أو ما أشبه ذلك على حسب ما تريد، وكذلك قولك سلب زيد ثوبه فمعلوم أنّ إسناد السلب إلى زيد لم يكن على معنى أنّه سلب هو نفسه، ولكن أسند السلب إليه، والمعنى على أنّ السلب متوجه إلى غيره مما يتعلق به. هكذا يكون بدل الاشتمال، وهذا هو معنى الاشتمال فيه لا ما ذكره المؤلف... بل قد أفصح السيرافي وأبو العباس عنه بما ذكرته»[2].

لقد رجّح الشلوبين رأي المبرّد الذي خالف به آراء نحاة البصرة الذين اختلفوا حول اشتمال البدل من المبدل منه أو العكس، وجاء برأي مفاده أنّ اشتمال البدل متعلّق بالمسند الذي يعود على المسند إليه، فهو يربط الاشتمال بالعامل الذي يعمل في البدل.

ولما اختلف نحاة البصرة ونحاة الكوفة في رافع المبتدأ والخبر، فقال كبار نحاة البصرة: بأنّ المبتدأ مرتفع بالابتداء، والخبر مرتفع بالمبتدأ، وقال نحاة الكوفة: بأنهما مرتفعان،أي

---

[1] – يُنظر كتاب اللمع في العربية لابن جني، تحقيق فائز فارس ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، الأردن، ط1، سنة1409هـ-1988م،ص84-85.

[2] – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص690-691.

كلّ منهما يرفع الآخر، فإن الشلوبين وافق رأي نحاة البصرة في المسألة، وردّ رأي نحاة الكوفة بالشرح، والتفسير، وهذا بقوله:« وقوله: وبه يرتفع المبتدأ والخبر. ليس هذا مذهب سيبويه، إنما هو مذهبه أنّ الابتداء يرفع المبتدأ، والمبتدأ يرفع الخبر، وهو الحق،لأنّ الابتداء لا يطلب الخبر بالحقيقة، وإنّما يطلب المبتدأ، والمبتدأ هو الذي يطلب الخبر، فتخيّل مَن قال: الابتداء يرفعهما، أنّ الابتداء هو الطالب لهما، وذلك إنْ قيل في الابتداء إنّما يُقال فيه بالمجاز من حيث كان يطلب المبتدأ، والمبتدأ طالب للخبر. فتوهم قائل هذا القول أنّ الابتداء طالب للخبر، وكذلك هو، إلاّ أنّه بواسطة المبتدأ. فصارت الحقيقة إذن أنّ الابتداء إنّما يطلب المبتدأ، والمبتدأ هو الذي يطلب الخبر، وطلب الابتداء للخبر إنّما هو بواسطة المبتدأ، فإذا كان الأمر كذلك، وكانت حقيقة الأمر أنّ الطالب إنّما يعمل فيما يطلبه، فينبغي أن يكون الابتداء يعمل في المبتدأ، والمبتدأ يعمل في الخبر، و بهذا قال سيبويه... فقد أدى هذا القول مع أنه مجازي إلى أمرين فاسدين وهما: أن يكون الرافع المعنوي أقوي من اللفظي. وأن يكون رافع يرفع أكثر من واحد. وذلك كلّه فاسد فبطل هذا القول المجازي بالجملة»[1]. هذه المسألة خلافية بين النحاة، خاصة رافع الخبر فقد أسالت الحبر الكثير بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة وبين نحاة المدرسة الواحدة، ولهذا أشار الشلوبين إلى رأي سيبويه في المسألة ليدلّ على اختلاف نحاة البصرة فيها، ولم يشر إلى رأي نحاة الكوفة[2].

كما انتصر لرأي سيبويه في مسالة حرفية(إذ ما)، فقال:« وإذ مقرونة بما. هذا على مذهب أبي العباس،لا على مذهب سيبويه، وإنّما مذهب سيبويه فيها أعني في إذ من أذما أنها حرف، وهو الصحيح لأنّها لم تبق لها دلالتها على الزمان التي كانت لها قبل تركيبها مع ما، والاشتراط بها، وإذا لم تبق لها دلالتها على الزمان، لم يبق فيها من معنى الاسمية شيء لأنّها لم تكن اسماً إلاّ بما فيها من الدلالة على الزمان، وإذا لم يبق فيها

[1] – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ،ج2 ، ص 742- 743 .

[2] – ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، ج1، ص 56- 60.

من معنى الاسمية شيء، فهي كلمة تدلّ على أن ما يتصل بها شرط في الجواب، فإذا كانت كذلك فهي كلمة تدلّ على معنى في غيرها، وكلّ ما هو كذلك فأصله أن يكون حرفاً إلاّ أنْ يقوم دليل على أسميته. فلذلك قال سيبويه في إذ ما: إنّها حرف. وأما المبرّد فزعم أنّ أصلها أن تكون اسماً ظرفاً، وإن كانت قد ذهبت دلالتها على الزمان الذي كانت تدل عليه. قال: فلا ينكر أن يكون التركيب يحدث فيها حكماً لم يكن، فالذي أحدث التركيب فيها أنّ نقلها إلى أن صارت تعطي الزمان المستقبل، قال: فهذا أولى أن يقال به فيها،لأنّ ذلك هو الذي يُبقيها على أصلها من الاسمية. وإن قلنا: إنّها حرف لم يُبقها ذلك على أصلها، والأولى إبقاؤها على أصلها متى وجد السبيل إليه»[1]. لقد حمّل الشلوبين المبرّد ما لم يقله، ربّما اعتمد على قوله المبرّد الذي يتحدّث عن زمن دخول(إذ) في الجزاء:« ولا يكون الجزاء في(إذ) ولا في(حيث) بغير(ما)؛ لأنّهما ظرفان يُضافان إلى الأفعال»[2]. وهذا النص لا يدلّ على أنّ المبرّد جعل(إذ ما) ظرفاً، فهو يدلّ على ظرفية(إذ) و(حيث) لأنّ أبا العباس المبرّد قال قبل ذلك القول ما يدلّ على حرفية(إذ ما) صراحة، فقال:« فمن عواملها من الظروف: أين، ومتى، وأنّى، وحيثما. ومن الأسماء: مَن، وما، وأيّ، ومهما. ومن الحروف: إنْ، وإذ ما»[3].

لقد اختلف النحاة حول جواز قياس أخوات(ليت) عليها في العمل والإلغاء عندما تتصل بها(ما) فانتصر أبو علي لرأي سيبويه، فقال:« وقوله: وموضع السماع(ليت). يعني سماع العمل وإلاّ فالإلغاء مسموع في غيرها نحو: لعلما أنت عالم، وصدق إنّ موضع السماع في هذه المسألة إنّما هو في(ليت)، ويعني بذلك اختلاف الروايتين في قوله:

...ألاَ لَيْتَمَا هَذا الْحَمامُ لنا ... ...

[1] – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص507–508.

[2] – المقتضب للمبرّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة، د، ط، سنة 1415هـ – 1994م، ج2، ص 46.

[3] – نفسه ، ص45.

وهذا الحمام لنا بالرفع، فاختلف النحويون في حمل سائر أخوات ليت عليها في هذين الوجهين وذلك أنّه لم يسمع في البواقي من أخوات ليت إلاّ الإلغاء ولم يسمع فيها الإعمال، فقال بعضهم:لا فرق بين ليت وأخواتها في القياس، وقد سمع في ليت الوجهان، فينبغي أن تكون الباقي كذلك. وقال بعضهم: الذي ورد به السماع في الباقي إنّما هو الإلغاء لا الإعمال. ومع الإعمال يكون دخول الحرف كخروجه، من جهة اللفظ، ومن جهة المعنى إذ ليس له معنى إلاّ التوكيد، وليس ذلك من أصل الحروف فينبغي ألاّ يُقال منه إلاّ ما سمع، ونحن لم نسمعه إلاّ في ليت فلا نقول به إلاّ فيها، ولا نقيس عليها شيئاً من أخواتها في ذلك، إذ ليس على أصل الحروف، ولا ينبغي أن يقال منها إلاّ ما سمع، وهو لم يسمع في الباقي فلا يقال به فيه، وقد سمع الإلغاء في الباقي. وهو ليس خارجاً عن الأصل لأنّ الحرف الذي هو(ما) في ذلك دخل لكفّ العمل عن العامل، ولم يكن هناك مانع يمنع من الإلغاء، وكان هناك ما يمنع من الإعمال فلذلك ينبغي أن يقال في الباقي بالإلغاء لا بالإعمال وبه قال سيبويه وهو الصواب »[1]. مسألة قياس أخوات(ليت) عليها في العمل والإلغاء فيها عدة آراء لكنّ الشلوبين لم يذكر منها إلاّ رأيين، رأي سيبويه الذي أيده والرأي الذي يجيز القياس ولم يذكر أصحابه، بل أشار إليهم بقال بعضهم، فقد يكون يقصد الزجاجي والزمخشري، لأن النحاة نسبوا إليه هذا الرأي، حيث قال ابن عصفور:« وهذه الحروف إذا لحقتها(ما) كان للنحويين فيه ثلاثة مذاهب. فمنهم من ذهب إلى أنّه يجوز في جميعها الإعمال والإلغاء، وهو مذهب الزجاجي...»[2]. وذكر هذا الرأي أبو حيان فقال:« المذهب الثاني: أنّه يجوز فيها كلّها أن تكون(ما) معها كافة فلا تعمل،

---

[1] – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص 786– 787. والبيت للنابغة الذبياني في ديوانه، ص36، وهو كامل: **قالت: ألاَ لَيْتَما هذا الحمامُ لَنا إلى حمامَتِنا ونصفُهُ فَقَدِ**

[2] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، سنة 1419هـ– 1998م، ج1، ص431.

وزائدة فتعمل، وهذا مذهب الزجاجي والزمخشري...»[1]. أما الزمخشري فقال عن المسألة:« وهي: إنّ، وأنّ، ولكنّ، وكأنّ، وليت، ولعلّ، وتلحقها(ما) الكافة فتعزلها عن العمل،... ومنهم مَن يجعل(ما) مزيدة، ويُعملها، إلاّ أنّ الإعمال في(كأنّما) و(لعلّما) و(ليتما) أكثر منه في(إنّما) و(أنّما) و(لكنما)»[2]. فالشلوبين أيد رأي سيبويه في المسألة، وفضّله عن الآراء الأخرى دون أن يذكر أسماء أصحاب هذه الآراء.

لقد انتصر أبو علي لرأي ابن السراج وهو أحد نحاة البصرة في قضية خروج(كان) عن الأفعال الماضية مع(إنْ) الشرطية، فقال:« فأما قولهم: إنْ كنت قمت أمس فسوف يقوم زيد غداً، فلم تدخل(إن) فيه على الماضي تقديراً، وإن دخلت عليه لفظاً، إلاّ أنّه ليس بمعنى الاستقبال. يدلّك على ذلك عملُه في ظرف الزمان الماضي، وإنّما هو على تقدير: إنْ تكنْ كنتَ قمتَ أمسِ، المفعول على معنى: إنْ تكن ممَن اتصف بهذه الصفة أمس، أي إن يثبت فيما يُستقبل كونُك متصفاً بهذه الصفة أمسِ فسوف يقوم زيد غداً. هذا مذهب أبي بكر بن السّرّاج. وهو أولى من مذهب أبي العباس، إذ قال فيه: إنّ(إنْ) تقلب الماضي إلى الاستقبال، إلاّ(كان) وحدها، فإنّ(إن) لا تقلب ماضيها إلى معنى الاستقبال، لأنّها كأنّها أصل في الأفعال الماضية، فلم تقو(إنْ) على قلبها. فإنّ خروج (كان) عن الأفعال الماضية في(إن) وما في معناها إلى الاستقبال، دعوى، ولا حجّة له في أنّك لا تقول: إنْ كنت قمت غداً فسوف يقوم عمرو بعد غدٍ، لأنّ ذلك إنّما لم يجز لما فيه من مجيء التوكيد على خلاف وضعه: فإنّ وَضع(قمت) هنا في موضع(يقوم) مجاز، ولذلك ينبغي أن يكون(كنت) موضوعة موضع(تكون) فيأتي ذلك المجاز بالمجاز، وهذا لا يتأقّى المجاز ورفع الحقيقة، ويمكن ألا يُكسر ما اطّرد بما قلناه، فلم ينبغ أن نعدل عنه»[3]. وقد

---

[1] – التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، سنة 1422هـ – 2002م، ج5، ص 147.

[2] – المفصّل في علم العربية للزمخشري، تحقيق سعيد محمود عقيل، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، سنة 1424هـ– 2003م، ص379– 380.

[3] – التوطئة للشلوبين ، ص 138– 139.

أثبت رأي المبرّد أبو حيان فقال:« واستنتج من كلام سيبويه ضعفه وقبحه والشرط والجزاء لا بدّ من استقبالها خلافاً للمبرّد في كان إذا كانت شرطاً أنّها تبقى على مضيها لفظاً ومعنى»[1]. فالشلوبين رجح رأي ابن السّرّاج على رأي المبرّد وبيّن سبب ترجيحه لهذا الرأي.

وعند اختلاف النحاة حول مسألة الحمل على الجملة الصغرى في حالة العطف عند استواء الرفع والنصب فيها، مثل: زيد ضربته وعمرو أكرمته، الرفع على الابتداء، والنصب على الاشتغال، انتصر الشلوبين لرأي سيبويه الذي يُؤيد الحمل، فقال:« وإن عُرِّي من ذلك كلّه إلاّ أنّه عطف على جملة ذات وجهين، ولم يكن هناك ما يوجب الرفع بالابتداء واختياره، نحو: زيد ضربته وعمرو أكرمته، استوى الرفع والنصب، وكان ذلك بحسب ما يُحمل عليه من الجملة الصغرى والكبرى. وبعضهم يَمنع الحملَ على الجملة الصغرى في نحو هذا، لأنّه لا ضمير في الجملة المعطوفة عائد على(زيد)، الذي الجملة الصغرى خبر عنه، من أجل أنّ المعطوف عليه في معناه، والأولى المعطوف عليها هنا خبرٌ عن(زيد)، فالثانية المعطوفة ينبغي أنْ تكون خبراً عنه، ولا يصحّ كونها خبراً عنه إلاّ بضمير يكون فيها يعود عليه. فعلى مذهب هؤلاء إنّما كان مثال العطف على جملة ذات وَجهين، الذي يستوي فيه الرفع والنصب: هندٌ أمرتها وزيدٌ ضربته عندها. وهذا مذهبُ كثير من النحويين، والأوّل مذهب سيبويه، وهو الصحيح»[2]. فأبو علي رجّح رأي سيبويه دون أن يقدّم لنا دليلاً يبيّن فيه سبب هذا الترجيح رغم أنّ الرأي المخالف قوي الحجة، وأرجع سبب رفض الحمل إلى عدم وجود الضمير الذي يربط الجملة الصغرى الثانية بالمبتدأ الأول في حالة الرفع، ولم يذكر الشلوبين أصحاب هذا الرأي. وقد أشار ابن هشام هذا الرأي، ونسبه إلى الأخفش والسيرافي، فقال:« ويستويان في مثل الصورة الرابعة، إذا

---

[1] – ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة، ط1، سنة 1408هـ- 1987م، ج2، ص563.

[2] – التوطئة للشلوبين، ص 222- 223.

بُنِيَ الفعل على اسم غير(ما) التعجبية، وتضمَّنت الجملة الثانية ضميرَه، أو كانت معطوفة بالفاء، لحصول المشاكلة رفعتَ أو نصبتَ، وذلك نحو(زيدٌ قامَ وعمرٌو أكرمتُه لأجلِهِ) أو(فعمراً أكرمتُهُ)...فلا أثر للعطف، فإن لم يكن في الثانية ضمير للأول، ولم يعطف بالفاء، فالأخفش والسيرافي يمنعان النصب، وهو المختار، والفارسي وجماعة يجيزونه، وقال هشام: الواو كالفاء»[1]. وكذلك أبو حيان نسب رأي منع الحمل إلى الأخفش فقال:« وإن لم يكن فيها ضمير فأربعة مذاهب: أحدها: ما ذهب إليه جماعة من القدماء والفارسي من جواز العطف على الصغرى، نحو: هندٌ ضربتها وعمراً أكرمتُه، وهو ظاهر كلام(س)... المهب الثاني: ما ذهب إليه الأخفش، والزيادي، ومن تبعهما كالسيرافي، وهو أنّه لا يجوز؛ لأنّ المعطوف على الخبر خبر، فكما لا يجوز خلّوّ الجملة الأولى الواقعة خبراً للمبتدأ من رابط يعود على المبتدأ، فكذلك الجملة المعطوفة عليها، فإن وجد النصب فيما عَرِيَ من الرابط فليس لكونه معطوفاً على الجملة الصغرى، إنّما ذلك لجواز(زيداً ضربته) ابتداء من غير مراعاة عطف على الصغرى»[2]. فهذه المسألة هي اختلاف بين نحاة البصرى ومن تبعهم ولهذا ذكر الشلوبين رأي سيبويه لبيّن أنها مسألة خلافية داخل المدرسة الواحدة.

وكذلك رجّح رأي سيبويه في مسألة عامل النصب في المفعول له، فقال:« وشرط انتصابه أن يكون مصدراً، وفعلاً لفاعل الفعل المعلّل، ومقارناً له في الوجود. وانتصابه بإسقاط حرف الجرّ، على رأي سيبويه، وعلى رأي: انتصاب المصدر المُلاقى في المعنى، لأنّ(الضرب) مثل أدب في المعنى، فيخرج من هذا الباب على هذا الوجه، والأوّل أجود، لأنّ المصدر هنا ليس معناه كمعنى الأدب في قولك: ضربته أدباً، لأنّه ليس كلّ ضَرب أدباً، ولا كلّ مجيء طَمعاً، ففارق المصدر المُلاقى في المعنى، في نحو

[1] – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د، ط، ج2، ص171.

[2] – التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي، ج6، ص 332– 333.

قولهم: حبستُه مَنعاً، وآليت حِلفة »[1]. لقد أغفل الشلوبين الرأي المخالف لرأي سيبويه، ولم يذكر أصحابه، وهذا رأي الكوفيين القائل بأنّ المفعول له ينتصب انتصاب المصادر، ذكر هذا أبو حيان، فقال:« ومذهب سيبويه والفارسي أنه ينصبه مفهم الحديث نصب المفعول به المصاحب في الأصل حرف الجرّ ظاهر كصربت زيداً تأديباً أو مقدراً نحو: أحَدَباً على قومك أي أجئت حَدَباً على قومك وذهب الكوفيون إلى أنّه ينتصب انتصاب المصادر، وليس على إسقاط الحرف»[2].

فالشلوبين دلّل لترجيحه، ولكنّه لم يبيّن لنا صاحب الرأي المخالف، وأثبت بأن العامل في المفعول له النصب هو إسقاط حرف الجرّ.

كما انتصر لرأي سيبويه القائل بأنّ العامل في المنادى النصب هو الفعل اللازم إضماره بعد(يا)، فقال:« هذه علّة اختصاص النداء بالاسم، ومعناه أنا إذا قلنا: يا عبد الله فكأنا قلنا: يا أدعو عبد الله أو يا أنادي عبد الله أو ما أشبه ذلك، هكذا قدره سيبويه وجعله من المنصوب بالفعل اللازم إضماره لأنّ العرب لم تظهر هذا الفعل أصلاً وإن كان المعنى عليه، وذلك أنّك إذا قلتَ: يا عبد الله فإنّك منبه لزيد، وأنت إذا قلت: يا أدعو عبد الله ويا أنادي عبد الله فكأنّك بدأت بيا التي هي حرف تنبيه، ونحن قد ننطق بيا وحدها فتكون تنبيهاً لكلّ من سمعها. فلما وجد سيبويه قولك يا عبد الله منصوباً وكان المنصوب لا بدّ له من ناصب ولم يكن أن يكون ناصبه(يا) بما تضمنته من معنى أدعو وأنادي، وذلك أنّك إذا قلت: يا عبد الله فهو– ولابدّ– متضمن معنى أدعو وأنادي لأنّك إذا نبهته (بيا) فأنت داع له ومناد، لأنّ النداء والدعاء كلّ واحد منهما تنبيه للمنادى والمدعو، وإنّما لم يمكن أن يكون ناصبه(يا) لوجهين: أحدهما: أنّ الحروف لا تعمل بما فيها من معاني الأفعال خاصة، لأنّها لو عملت بذلك لعملت الحروف كلها،... والوجه الآخر: أنّ العرب

[1] – التوطئة للشلوبين ، ص345.

[2] – ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، ج2، ص221.

قالت: يا إيّاك ولم تقل: ياك»[1]. فأبو علي ذكر رأي شيخ البصريين سيبويه ليدلّ على أنّ المسألة خلافية بين البصريين والكوفيين[2]، وانتصر له.

وكذلك أيّد رأي سيبويه في عدم تثنية المعارف، فقال:« وأنّ المعارف لا يثنى منها ولا يجمع إلاّ ما يتنكّر، لأنّه إذا كان الاسم نكرة صحّ ضمّ المعنى إلى مثله أو إلى أكثر منه، وإذا كان معرفة فهو معنى خاص فكيف يضم إليه مثله وأن يضم إليه مثله يناقض كونه خاصاً، فلا يصحّ أن يضم إليه مثله حتّى ينكر ولذلك نصّ سيبويه على أنّ المعرفة لا تثنى. وقال في قولك الضاربان: إنّه ليس تثنية الضارب، وإنّما ثنى ضارب نكرة فقيل: ضاربان ثمّ أدخلت عليه الألف واللام. ولذلك قال النحويون في قولهم: هذان واللذان إنّها ليست تثنية لأنّ أسماء الإشارة والموصولات معارف لا تتنكّر»[3]. فالشلوبين ذكر رأي سيبويه الذي يدلّ على عدم جواز تثنية المعارف، ولكنه لم يذكر لنا الذي خالف هذا الرأي أي الذي أجاز تثنية المعارف، هل يوجد مَن أجاز هذا؟، لأننا بحثنا عنه في معظم الكتب التي تذكر هذه الآراء فلم نعثر له عن أثر.

ومن النحاة الذين تكلموا عن تثنية أسماء الإشارة، ولم يذكرهم الشلوبين. أبو علي الفارسي، قال عن المسألة:« والذي يغلب علَيَّ في(هذان) أنّه ليس بتثنية(ذا)، لأنّ المعنى الذي تعرف به لازم له، والتثنية توجب التنكير. ألا ترى وجوب دخول لام التعريف في الاسم الذي كان يكون معرفة، وهذا في هذا ونحوه لا يصحّ »[4].

اختلف النحاة حول إعراب الأسماء الستة، فانتصر الشلوبين إلى رأي سيبويه، وقال:« والعوامل إنّما اقتضت الحركات التي كانت في حروف العلة في هذه الأسماء في الأصل

[1] – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1، ص281– 282.

[2] – ينظر ينظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، ط1، سنة1406هـ – 1986م ، ص442– 443.

[3] – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1، ص 306– 307.

[4] – المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق محمد الشاطر وأحمد محمد أحمد، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر القاهرة، ط1، سنة 1405هـ – 1985م، ج2، ص 852– 853.

خاصة. وهذا هو الذي نرتضيه في هذه الأسماء من الأقوال التي قالها النحويون فيها وهي ثمانية ستأتي، وتأتي احتجاجاتهم فيها، ورد ما سوى هذا القول منها، وهو عندي قول سيبويه بالمفهوم منه»[1]. ثمّ يبيّن هّذا الرأي، ولماذا رجحه، فيقول:« وأما قول من قال: إنّ هذه الحروف حروف إعراب هذه الكلم واختلافها لاختلاف العوامل الذي هو إعرابها حركات مقدرة فيها،- وليست هذه الحروف حروفاً أعربت الكلمة بها كحروف التثنية والجمع- ثمّ بعد ذلك أتبع في كلّ حال من الأحوال الثلاثة ما قبل الآخر للآخر، فهو الصحيح من هذه الأقوال كلها لأنّه أجرى على الأصول، وذلك أنّ الأسماء غير المثناة والمجموعة كلها معربة بالحركات فتكون هذه الأسماء على قول من قال: إنّ هذه الحروف كحروف التثنية والجمع إعراب وليست بحروف إعراب وحركات الإعراب مقدرة فيها أو معربة بالحروف بخلاف الأسماء المفردة كلها، والإجراء على ما اطرد بأن تجعل هذه الحروف حروف إعراب، والحركات المقدرة فيها هي علامات الإعراب، وما قبلها من الحركات تابع لها أولى لأنّ بذلك تجرى هذه الأسماء مجرى الأسماء المفردة كلها»[2]. فأبو علي يرى بأنّ علامة الإعراب في الأسماء الستة هي حروف المدّ فيها والإعراب فيها مقدّر عليها وينسبه إلى سيبويه، وهذا ما قاله العُكبري عندما تحدث عن إعراب الأسماء الستة، فقال:« اختلفوا في الأسماء الستة وهي أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال على سبعة مذاهب: الأوّل: قول سيبويه وهي أنّ حروف المدّ فيها حروف إعراب، والإعراب مقدّر عليها...»[3]. فالشلوبين أيد رأي سيبويه، وذكر هذا لأنّ المسألة اختلف فيها نحاة المدارس النحوية وأسالوا فيها الحبر الكثير، ولم تكن مقتصرة على النحاة الأوائل.

كما انتصر الشلوبين لرأي سيبويه القائل بأنّ كسر نون التثنية هو للفرق بينها وبين نون الجمع، فقال:« وقوله: في هذا الفصل: مكسورة على أصل التقائهما أو فرقاً بينها

---

[1] – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1، ص348.

[2] – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1، ص 355- 356.

[3] – التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، ص193.

وبين نون الجمع. أجود هذين الوجهين هنا القول بأنّ الكسر فرق بينها وبين نون الجمع فإنّ التقاء الساكنين إذا كان الأوّل منهما الألف عند سيبويه لا يوجب الكسر، ولذلك قال في ترخيم(إسحار) اسم رجل على لغة من حذف ونوى يا إسحارَ بفتح الراء إتباعاً لها وللفتحة قبلها، ولم يكسر الراء على أصل التقاء الساكنين على ما قلناه، وعلى ذلك جرى قوله في نزالِ وبابه: إنّه يكسر لأجل التأنيث المنوي هناك، ولم يقل: إنّه كسر على التقاء الساكنين لما قلنا: من أنّه لا يكسر مع الألف لالتقاء الساكنين وجوباً إنّما يفتح مختاراً فكذلك يجيء على قوله في(الزيدان) بالألف وألا يجب كسره لالتقاء الساكنين، وأن يكون فرقاً بينها وبين نون الجمع. وقوله في ذلك أحسن من قول غيره: إنّه يجب كسره مع الألف لالتقاء الساكنين، لأنّ الإتباع في ذلك أولى من الكسر لأنّ فيه مراعاة أمر زائد على ما يوجب التقاء الساكنين ولأنهم يحركون عند التقاء الساكنين بحركة أقرب المتحركات في نحو: انْطَلْقَ يا هذا في تخفيف انطلِقْ»[1]. وهذا ما قاله سيبويه في كتابه[2].

والقول الذي أشار إليه الشلوبين ولم يذكر صاحبه، ربّما يكون رأي الفراء شيخ الكوفيين، حيث يقول في ما قريب من ذلك:« وقوله:﴿ **لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا**﴾ يريد: لا تضارَرْ، وهو في موضع جزم، والكسر فيه جائز﴿ لاَ تضارِّ والدة﴾ ولا يجوز رفع الراء على نيّة الجزم»[3]. لأنّ أبو حيان ذكر رأي الفراء عند حديثه عن التقاء الساكنين، فقال:« فأمّا﴿ لاَ تُضَارَّ﴾ ولم تضارّ ونحوه فلم يحك فيه إلاّ بفتح، وأجاز الفراء الكسر قياساً ولم

---

[1] – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1، ص414– 415.

[2] – ينظر الكتاب(كتاب سيبويه)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط5، سنة1430هـ– 2009م، ج2، ص 264– 265.

[3] – معاني القرآن للفراء ، ج1، ص 108. وسورة البقرة، الآية 233، وتمامها:﴿ **لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ**﴾.

يحكه لغة، أو اتبع لحركة الفاء نحو: قرّ وردّ وعضّ وهذا أكثر في كلامهم ولا تأتى إذ ذاك بهمزة الوصل»[1].

كما انتصر لرأي سيبويه وفضّله عن رأي الخليل بن أحمد الفراهيدي في مسألة أصل(لن) أهي تركيب من لا وأن أم لا، فقال:« وقوله: ولن لنفي سيفعل، وتقدّم معمول معمولها عليها يدلّ على أنّها ليست مركبة من: لا أن. يريد في مثل: زيداً لن أضرب، وبه استدلّ سيبويه- رحمه الله- على مَن قال في لن بالتركيب وهو الخليل، وعورض في ذلك بأنّ التركيب تحدث معه ما لم يكن قبله. وإنّما استدلّ سيبويه- رحمه الله- بذلك لأن ينبه على كثرة الدعوى في قول الخليل- رحمه الله- لأنّه يحتاج فيه مع دعوى التركيب إلى دعوى أخرى وهو أنّ التركيب أحدث معنى لم يكن. وللخليل- رحمه الله- أن يقول: مأخذنا في هذه الصناعة إنّما هي لتقليل الأصول ما أمكن لا لتكثيرها، ولذلك لم يقل في:(يَضرِب واضرب وضارِب ومضروب وضَرَبَ وضَرْب) إنّها أصول كلّها إنّما جعلنا واحداً منها أصلاً وهو(ضَرْب) وجعلنا الباقي فرعاً عليه... إلاّ أنّ لسيبويه- رحمه الله- أن يعترض مع هذا عليه بقوله أيضاً: ولو كانت مركبة من لا وأن لما قلت: زيداً لن أضرب، ولو كانت مركبة من لا وأن لكانوا خلقاء أن ينبهوا على ذلك بأن لا يجيزوا تقديم معمول معمولها عليها فيكون منعهم(زيداً لن أضرب) منبهة على أنّ الأصل لا أن زيداً، فلما لم يمنعوه وأجازوه ضعف القول بتركيبها كذلك»[2].

هذا الاختلاف ذكره ابن هشام، فانتصر لرأي سيبويه دون أن يذكره وردّ عن رأي الخليل، قائلاً:« ولا أصل(لا أن) فحذف الهمزة تخفيفاً والألف للساكنين خلافاً والكسائي، بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو:(زيداً لن أضرِبَ) خلافاً للأخفش الصغير، وامتناع نحو: (زيداً يعجبني أن تَضرِبَ) خلافاً للفراء، ولأنّ الموصول وصلته مفرد، ولن

[1] – ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، ج1، ص346.

[2] – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص473– 475.

أفعل كلام تام»[1]. فابن هشام أضاف لنا أنّ المسألة خلافية بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة، وانتصر لرأي سيبويه دون أن يشير إليه، بهذا يتضح لنا لماذا أشار إليها الشلوبين.

وكذلك انتصر لرأي نحاة البصرة، وأيده عن رأي نحاة الكوفة في مسألة بناء(أيّ) على الضمّ، فقال:« وقوله: فالمعروف أن يبنى على الضم. مثاله:﴿ **لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا** ﴾ في قول سيبويه، وقال: فالمعروف لأنّه قد قرئ بالنصب، والبناء على الضم وهو الأكثر والأشهر»[2]. هذا الكلام قاله سيبويه:« وحدّثنا هارون أنّ ناساً، وهم الكوفيون يقرءونها:﴿ **ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا** ﴾، وهي لغة جيدة، نصبوها كما جرّوها حين قالوا: أُمررْ على أَيّهم أفضلُ، فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت: اضرب الذي أفضلُ، لأنّك تُنزل أيًّا ومَنْ منزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام»[3]. وهذه المسألة الخلافية ذكرها الأنباري، قائلا:« ذهب الكوفيون إلى أنّ(أيّهم) إذا كان بمعنى الذي وحذف العائد من الصلة معرب، نحو قولهم(لأضربَنَّ أيَّهُمْ أفْضَلُ)، وذهب البصريون إلى أنّه مبنيّ على الضم، وأجمعوا على أنه إذا ذكر العائد أنّه معرب»[4]. فالشلوبين أيد رأي البصريين في المسألة، وأرجع ذلك لكثرة البناء على الضم وشهرته.

هذه المسائل التي وافق فيها الشلوبين نحاة المدرسة البصرية صراحة،أي التي ذكر فيها نحاة المدرسة بالاسم، أو نسب الرأي إليهم كذكره سيبويه،أو الخليل، أو المبرّد، أو ابن السراج .

---

[1] – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع القاهرة، د، ط، د، ت، ج1، ص 298.

[2] – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص609، وسورة مريم، الآية 69.

[3] – الكتاب كتاب سيبويه، ج2، ص399، وسورة مريم، الآية 69، ونصب أيّهم قراءة طلحة بن مصرّف ومعاذ الهراء ينظر تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، سنة1413هـ- 1993م، ج6، ص196.

[4] – الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، ج2، ص230.

أما موفقاته لآراء نحاة البصرة دون أن ينسب الرأي إليهم فهي كثيرة، نذكر منها بعض الآراء على سبيل التمثيل.

لقد رجحّ الشلوبين رأي البصريين في التنازع حيث اختار إعمال الفعل الثاني، فقال:« إذا تنازع فعلان معمولاً واحداً، فالمختار إعمال الثاني»[1]. فالشلوبين في هذه المسألة الخلافية يؤيد رأي البصريين دون أن ينسبه إليهم، ولكنّه استعمل كلمة المختار ليدلّ على أنّ المسألة خلافية، وهي مفصلة في كتاب التبيين للعُكبري[2] .

كما أيد أبو علي الشلوبين رأي البصريين في مسألة عمل(إنّ) لأنّها شابهت الفعل في اللفظ والمعنى، فقال:« وقوله: كشبه إنّ وأخواتها بالأفعال في المعنى. ليس هذا بصحيح لأنّ حروف المعاني كلها فيها معاني الأفعال، ولكن الموجب لعمل إنّ وأخواتها شبهها بالأفعال في وجوه من المعنى ومن اللفظ، وذلك كونها على ثلاثة أحرف وكون أواخرها مفتوحة كأواخر الأفعال الماضية فهذان شبهان لفظيان. وأما الشبه من جهة المعنى فظاهر في الاسمين كالفعل المتعدي، وكون معانيها كمعاني الأفعال فمعنى(إنّ) التوكيد كمعنى أكد ومعنى(ليت) التمني كمعنى تمنى، ومعنى(لعلّ) الترجي كمعنى ترجى، فلما أشبهت إنّ وأخواتها الأفعال المتعدي من وجوه لفظية ومعنوية أعطيت عمل الأفعال المتعدية وهو النصب والرفع،فنصبت أحد الاسمين اللذين دخلت عليهما ورفعت الآخر»[3].
فقد أيد البصريين في المسألة دون أن يشير أليهم، وهذه مسألة خلافية ذكرها الأنباري، فقال:« ذهب الكوفيون إلى أنّ(إنّ) وأخواتها لا ترفع الخبر، نحو(إنّ زيداً قائمٌ) وما أشبه ذلك. وذهب البصريون إلى أنّها ترفع الخبر... وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّ هذه الأحرف تعمل في الخبر، وذلك لأنّها قويت مشابهتها للفعل؛ لأنّها أشبهته لفظاً ومعنى، ووجه المشابهة من خمسة أوجه؛ الأوّل: أنها على وزن الفعل، والثاني: أنّها مبنية

---

[1] – التوطئة للشلوبين ، ص276.

[2] – ينظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري، ص252– 258.

[3] – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص 783.

على الفتح كما أنّ الفعل الماضي مبنيّ على الفتح، والثالث: أنّها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم، والرابع: أنّها تدخلها نون الوقاية نحو(إنّني، وكأنّني) كما تدخل على الفعل نحو(أعطاني، وأكرمني) وما أشبه ذلك، والخامس: أن فيها معنى الفعل؛ معنى (إنّ، وأنّ) حقّقت، ومعنى(كأنّ) شبّهتُ، ومعنى(لكنّ) استدركتُ، ومعنى(ليت) تمنّيت، ومعنى(لعلّ) ترجّيت، فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل»[1]. وهذا التعليل في المسألة موجود عند البصريين، فهذا ابن السراج يقول:« واعلم: أنّ(إنّ وأنّ) تخففان، فإذا خففتا فلك أن تعملها، ولك أن لا تعملها، أما مَن لم يعملها، فالحجة له: أنّه إنّما أعمل لما أشبهت الفعل بأنّها على ثلاثة أحرف وأنّها مفتوحة. فلما خففت زال الوزن والشبه»[2]. أما المبرد فقال:« فهذه الحروف مشبّهة بالأفعال. وإنّما أشبهتها؛ لأنّها لا تقع إلاّ على الأسماء، وفيها المعاني من الترجّي، والتمنّي، والتشبيه التي عباراتها الأفعال، وهي في القوّة دون الأفعال؛ ولذلك بُنيت أواخرها على الفتح كبناء الواجب الماضي»[3]. فأبو علي انتصر لرأي البصريين في مسألة عمل(إنّ) لمشابهتها للأفعال المتعدية، ولكنّه دون أن يشير إليهم، وذكر بأنّها شابهت الفعل في اللفظ والمعنى، فاللفظ لأنّها كوزن الفعل في عدد الأحرف، وأنّها مفتوحة الأواخر كالأفعال، وأما المعنى ففيها معاني الأفعال.

وما يمكن إجماله من هذا كلّه: أنّ الشلوبين أيدّ البصريين في معظم أرائهم، وخاصة الأصول منها، وإذا اختلف نحاة البصرة في مسألة ما فإنّه ينتصر لرأي سيبويه غالباً، وهذا ما جعل كتب مملوءة باسم سيبويه، قد يكون هذا التأييد ناتج عن كون النحو نشأ في مدينة البصرة، أو قوة قواعد البصريين، وقد يكون هذا الدفاع عن النحو البصري هو الذي جعله ينتصر في البلدان العربية، وتبقى سيطرته إلى زمننا هذا.

[1] – الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، ج1، ص160– 161.

[2] – الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، د ، ط،د،ت، ج1، ص 235.

[3] – المقتضب للمبرّد ، ج4، ص 108.

الشلوبين ومدرسة الكوفة النحوية

لم يكن موقف الشلوبين من مذهب نحاة الكوفة كموقفه من مذهب نحاة البصرة، لأنّنا لمسنا مناقضته لآراء نحاة الكوفة في كثير من أقواله، بحيث كان دائما يحاول أن يأتي بالدليل ليردّ على آرائهم، ونجد هذا في مسألة الخلاف الذي ظهرت بين نحاة المدرستين في(كلا وكلتا) إذ يرى نحاة البصرة أن(كلا) مفردة في اللفظ، ومثنى في المعنى، ولكن نحاة الكوفة يرون أنّ(كلا) مثنى لفظا ومعنى، فقال:« من هذا الفصل: وكلا في التوكيد. هذا مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين أنه مثنى حقيقة، ودليلنا: أنّه لو كان مثنى لكان في الرفع بالألف، وفي النصب والخفض بالياء. سواء في حال إضافته إلى الظاهرة وإلى المضمر لأنّ التثنية كذلك تكون في الحالين. ودليل آخر وهو أنّه لو كانت اسماً مثنى لما أخبر عنها بالمفرد في مثل قوله تعالى:﴿**كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آَتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئًا وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهَرًا**﴾ وفي مثل قول عبدة :

كِلَا يَوْمَيْ أُمَامَةَ يَوْمُ صَدٍّ ... ...»[1].

فهو في هذه المسألة الخلافية يردّ على رأي نحاة الكوفة، دون أن يصرح بتأييده لرأي نحاة البصرة. هذا ما يذكره الأنباري قائلا:« ذهب الكوفيون إلى أنّ(كلا) و(كلتا) فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وأصل كلا (كلّ) فخففت اللام، وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في(كلتا) للتأنيث، والألف فيهما كالألف في(الزيدان، والعمْران) ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة. وذهب البصريون إلى أنّ فيهما إفراداً لفظيًّا وتثنية معنوية، والألف فيهما كالألف في(عَصًا، ورَحًا)»[2].

---

[1] – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، وسورة الكهف، الآية 33، وتمامها:﴿ **وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئًا وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهَرًا**﴾، والبيت ليس لعبدة بن الطبيب، لكنه لجرير بن عطية بن الخطفي في ديوانه، ص 442، وعجزه: وإنْ لَمْ تَأْتِها إلاَّ لِمامًا.

[2] – الإنصاف في مسائل الخلاف للانباري، ج2، ص13.

ويعزز ما قلناه عن موقف الشلوبين من مذهب نحاة الكوفة،عندما يخطئهم صراحة في مسألة إعراب فعل الأمر، فيقول:« لِتَكْرِمْ أَكْرِمْ، وهذا بناء منه على مذهب الكوفيين، فإنّ الكوفيين يقولون: إنّ بنية فعل الأمر محذوفة من أمر المخاطب الذي هو باللام، ويقتضيهم ذلك أن تكون بنية فعل الأمر محذوفة، والسكون الذي في آخره جزم، وهذا المذهب خطأ. فكان ينبغي لقائل هذا ألا يعوّل عليه لخطئه، وشهرة ذلك من أمره، وبيان خطئه أن الإعراب في الفعل ضعيف... فلذلك ينبغي أن يكون قول الكوفيين خطأ، وما أدى إليه ينبغي أن يكون خطأ مثله. وهذا القول بأنّ هذا البناء محذوف من قوله لتفعل يُؤدي إلى القول بجزمه، فإنّه إذا كان محذوفاً منه انبغى أن يكون مجزوماً، وقد صدع القياس بخطأ الجزم...والأمر في نحو: اضرب واقتل مبني ليس بمعرب لأنّه فعل ليس فيه علّة توجب إعرابه،... فإذا لم يكن فيه علّة توجب إعرابه انبغى أن يبقى على أصل الفعل وهو البناء»[1]. هذه المسألة الخلافية تحدّث عنها الأنباري، فقال:« ذهب الكوفيون إلى أنّ فعل الأمر للمواجه المعرَّى عن حرف المضارعة– نحو افْعَلْ– معرب مجزوم. وذهب البصريون إلى أنّه مبنيّ على السكون»[2].

ولقد ردّ الشلوبين رأي نحاة الكوفة في مسألة الجزاء بكيف، فقال:« لا يُجازى بكيف عند البصريين على الإطلاق، والكوفيون يُجازون بها على الإطلاق، والصواب ألا يُجازى بها إذ لم يثبت الجزم بكيف منقولا، ولا أعرف للكوفيين نقله. فالذي يسبق أنّهم قاسموه، وليس بموضع قياس، فإنّه جزم بالاسم لتضمنه معنى أداة الشرط، وكيف ما كان فهو جزم بالاسم، وليس الجزم للأسماء في الأصل، فجعلها جازمة إخراج لها عن أصلها»[3].

فالشلوبين يرفض رأي الكوفيين القائل بجواز الجزاء بـ(كيف)، وبرّر ذلك بعدم سماع ذلك من العرب، ولا يجوز القياس في قضية مثل هذا.

---

[1] – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2 ، ص495 – 498.

[2] – الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، ج2، ص 82.

[3] – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين،ج2، ص505.

وعندما اختلف نحاة البصرة ونحاة الكوفة في معنى(رب)أهي للتقليل أو للتكثير، فإنّ الشلوبين رفض رأي الكوفيين،فقال:« قد تكون لتقليل ذات الشيء، وقد تكون لتقليل نظيره، نحو: **فَيَارُبَّ مَكْروبٍ كَرَرْتُ وَراءَهُ** ... ...

هكذا ينبغي أن يؤخذ هذا على أنّ المراد بدخول رُبّ هنا تقليل نظير هذا المذكور هنا، ولا ينبغي أن تؤخذ ربّ هنا على معنى التكثير للمكروبين خلافا للكوفيين،...لأنّ وضع (ربّ) إنّما هو للتقليل، فإخراجها عن وضعها مع إمكان بقائها على وضعها بما ذكرناه من تقليل نظير هذا الذي ذُكر هنا من المكروبين المكرور وراءهم (والكار والكر) إخراج الشيء عن وضعه من غير دليل»[1]. فالشلوبين ردّ رأي الكوفيين الذي اعتبره يجعلونها تفيد التكثير، ولكن هذا الرأي لم نعثر عليه في مصادر النحو، لأنّ أغلب النحاة ذكروا رأي الكوفيين الذي يقول بإفادتها للتقليل، هذا الأنباري يقول:« أما الكوفيون فإنّهم احتجوا بأن قالوا: إنّهم قلنا إنّه اسم حملاً على(كم) لأنّ(كم) للعدد والتكثير، و(رُبَّ) للعدد والتقليل، فكما أنّ كم اسم فكذلك»[2]. وهذا السيوطي عندما تكلّم عن(رُبّ) قال:« وزعم الكوفيون وابن الطراوة: أنّها اسم مبنيّ، لأنّها في التقليل مثل(كم) في التكثير، وهي اسم بإجماع»[3]. فمن هذه المراجع نستنتج أنّ نحاة الكوفة يرون أنّ(ربّ) تفيد التقليل عكس ما ذكره الشلوبين.

لقد أبطل الشلوبين رأي نحاة الكوفة القائل بجواز زيادة(مَنْ) ودلّل بأنّ رأيهم هذا لا دليل عليه فقال:« ولا تُزاد(مَنْ) عند البصريين، وأجاز ذلك الكوفيون، وأنشدوا:

يَا شَاةُ مِنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمَتْ عَلَيَّ وَ لَيْتُهَا لَمْ تَحْرُمِ

و قول الآخر : **وَالأَثْرَوْنَ مَنْ عَدَداً** ... ...

---

[1]– شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2 ، ص820– 821، والبيت لامرئ القيس في ديوانه، ص112، وعجزه: **وَطاعَنْتُ عَنْهُ الخَيْلَ حَتّى تَنَفَّسا.**

[2] – الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، ج2، ص 328.

[3] – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، سنة 1418هـ– 1998م، ج2، ص 346.

ولا دليل فيهما، لاحتمال أن تكون(مَنْ) فيهما نكرة موصوفة بالمصدرية،أو بالفعل الذي ناب المصدر منابه، والزيادة إنّما هي للحروف، و(مَنْ)لا تكون حرفاً، فبطل مذهب الزيادة»[1]. فالشلوبين جمع الكوفيين في رأي واحد ونسب إليهم زيادة(مَنْ) رغم أنّ رأي الفراء هو مخالف لهذه الزيادة، والأصح أنّ الزيادة هي رأي الكسائي فقط حسب أقوال النحاة، فهذا أبو حيان يقول:« وزعم الكسائي أنّ(مَنْ) تُزاد وجعل من ذلك:

وَالأَثْرَوْنَ (مَنْ) عَددا.

وَيا شَاةَ مَنْ قَنْصٍ .

أي(والأثرون عددا) (ويا شاة قنص) ومذهب البصريين والفراء أنّ(مَنْ) لا تزاد»[2]. وأثبت هذا الرأي أيضاً ابن هشام، فقال:« الثاني: التوكيد، وذلك فيما زعم الكسائي(مَنْ) أنها ترد زائدة كما، وذلك سهل على قاعدة الكوفيين في أنّ الأسماء تزاد»[3]. وكذلك قال السيوطي:« وأجاز الكسائي زيادة(مَنْ) كقوله:

آلُ الزُّبَيْرِ سَنَامُ المَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ ذاكَ القبائِلُ والأَثْرَوْنَ مَنْ عَدَداً

أي: والأثرون عدداً. والبصريون أنكروا ذلك، لأنّها اسم، والأسماء لا تزاد، وأولوا البيت على أنّ(من) فيه نكرة موصوفة أي مَن يُعَدُّ عدداً»[4].

لقد ردّ الشلوبين رواية الكوفيين التي تقول برفع الاسم إذا تقدمت عليه أداة شرط(إنْ)، بقوله:« فإن ارتفع فعلى الفعل. مثاله:

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ ... ...

فيمن رفع منفسا، ومعنى رواية الكوفيين، وهي رواية خارجة عن القياس لأنّ المفسر في هذا الباب عندهم كأنّه العامل وبابه غير مشغول بالضمير عن العمل، وجعلته العرب كذلك لما لم تجمع العرب بينه وبين العامل بعاقبه، وهي مما تحكم للمعاقب بحكم ما

[1] – التوطئة في النحو للشلوبين ، ص 175. والبيتان مرّ تخريجهما.

[2] – ارتشاف الضرب لأبي حيان الاندلسي، ج1، ص545- 546.

[3] – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، ج1، ص 341.

[4] – همع الهوامع للسيوطي، ج1، ص301. والبيت سبق تخريجه.

عاقبه، فحكمت له العرب بحكم العامل، ولم يمكن أن يعمل وهو مشغول بالضمير، فلذلك جعلته كأنّه العامل وقد سقط منه الضمير الشاغل له، فإذا كان محكوماً له بحكم العامل غير مشغول بالضمير، فإنّ رفع منفس مع أهلكته وهو عامل نصب شيء لا ينبغي، فكذلك كانت رواية الكوفيين بالرفع في ذلك شاذة، وإنّما ينبغي أن تكون الرواية في (منفس) بالنصب ليس إلاّ، وكذلك رواه البصريون بالنصب ليس إلاّ، وضعّفوا رواية مَن رفع منفسا، ولكون ذلك شذوذاً على القياس لا بالابتداء لأن(إن) من حروف الأفعال المختصة بها فلا يأتي بعدها أبداً جملة المبتدأ والخبر أصلاً»[1]. فالشلوبين يعتقد أنّ الكوفيين رووا رواية رفع(منفساً) في البيت لكونهم يجوّزون رفع(منفسا) على أنه مرفوع بالابتداء، ولكنّ النحاة لم يضعفوا رواية الرفع كما ضعفها الشلوبين، بل أجازوها على أنها مرفوعة بإضمار فعل تقديره: هلك منفس. وهذا ما قدّره المبرّد، حين قال:« وكذلك(لا تجزعي إن منفسٌ أهلكته) على أن يكون المضمر(هُلِكَ)»[2]. ورواه ابن مالك فقال:« وروي قول الشاعر:

لا تَجْزَعي إنْ مُنْفِسٌ أهْلَكْتُه وإذا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذلكَ فَاجْزَعي

بنصب المنفس على إضمار الموافق وبرفعه على إضمار المطاوع»[3]. وبهذا يكون الشلوبين قوّل الكوفيين ما لم يقولوه، وضعف روايتهم من دون دليل.

كما أبطل الشلوبين رأي الفراء في مسألة أنّ(إنْ) محمولة على(لو) في الشرط، فقال:« وقول الفراء في هذه المسألة أنّ(إن) محمولة على (لو) في اشتراط الماضي معها، مع أنّه دعوى يُبطلها أنّك تأتي معها بالاستقبال، فتقول: فسوف يقوم عمرو، و(لو)، لا تستعمل

[1] – شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ،ج2 ، ص 760–761. والبيت للنمر بن تولب، في خزانة الأدب للبغدادي، ج1، ص 314– 316.

[2] – المقتضب للمبرّد ، ج2، ص 76.

[3] – شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، ط1، سنة 1410هـ – 1990م، ج2، ص 141.

في الاستقبال»[1]. فهو يعني أنّ(لو)تقيّد الشرط بالماضي، و(أنْ)تربط الشرط بالمستقبل، وبهذا يبطل رأي الفراء الذي يحمل(إن) على (لو) في الشرط، فهذا مستنتج من قول الفراء:« وقوله:﴿ **وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ** ﴾ كقوله: وإن أعجبتكم، ولو وإن متقاربان في المعنى، ولذلك جاز أن يُجازى لو بجواب إن، وإن بجواب لو في قوله:﴿ **وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ** ﴾ »[2]. ولم يردّ أبو حيان رأي الفراء، بل أسنده إلى قوم، فقال:« وزعم قوم أنّ استعمالها في المضي غالب، وأنها تستعمل بمعنى(إن) للشرط في المستقبل، وكونها بمعنى ذكره النحاة في غير موضع»[3]. وأسنده ابن هشام إلى كثير من النحويين[4].

كما رفض الشلوبين رأي الكوفيين القائل بأنّ فعل الأمر هو بعض المضارع فقال:« لم يجعل بناء الأمر نحو: اضرب واقتل محذوفاً من بناء المضارع المجزوم بلام الأمر وباقياً على إعرابه الذي كان كما كان قبل الحذف كما قال الكوفيون،لأنّ إضمار الجازم لا يجوز، لكنّه عنده هنا بناء على حده وهذا يعارض قوله أوّلا: إنّه محذوف من المضارع لأنّ قوله فيه: إنّه مبنيّ يقتضي أنّه غير محذوف كما قلنا »[5]. هذا رأي الكوفيين الذي يعتبرون فيه أنّ فعل الأمر هو فعل معرب لأنّه جزء من الفعل المضارع، يمثّلهم في ذلك ما قاله الفراء:« وقوله:﴿ **قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ**﴾ هذه قراءة العامة. وقد ذكر عن زيد بن ثابت أنّه قرأ:﴿ **فَبِذَلِكَ فَلْتفرَحُوا**﴾ ... وهو البناء الذي خُلق للأمر إذا واجهت به أو لم تواجه؛ إلاّ أنّ العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه لكثرة الأمر خاصة في كلامهم؛ فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل... فلما

---

[1] – التوطئة للشلوبين ص 139.

[2] – معاني القرآن للفراء، ج1، ص 143. وسورة البقرة، الآية221، وتمامها:﴿ **وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ** ﴾، وسورة الروم، الآية51.

[3] – ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، ج2، ص572.

[4] – ينظر مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، ج1، ص280.

[5] – شرح المقدمة الجزولية للشلوبين،ج2، ص499– 500.

حذفت التاء ذهبت باللام وأحدثت الألف في قولك: اضرب وافرح؛ لأنّ الضاد ساكنة فلم يستقم أن تستأنف بحرف ساكن، فأدخلوا ألفاً خفيفة يقع بها الابتداء... وكان الكسائي يعيب قولهم(فلتفرحوا) لأنّه وجده قليلا فجعله عيباً، وهو الأصل»[1]. فالشلوبين يرفض هذا الرأي القائل بأنّ أصل الأمر مثل: قم، هو لتقم، أي أصله بعض المضارع. وهذه مسألة خلافية ذكرها الأنباري في إنصافه[2].

وكذلك ردّ رأي نحاة الكوفة دون أن ينسب الرأي إليهم في مسألة العطف على اسم(إنّ) بالرفع قبل مجيء الخبر، فقال:« وقوله: ومطلقاً على رأي. يعني أنّ صاحب هذا الرأي يجيز العطف على موضع إنّ مع الاسم قبل الخبر نحو: إنّ زيداً وعمروٌ قائمان، ونحو: إنّك وزيدٌ قائمان سواء ظهر الإعراب في الاسم أو لم يظهر، بعد الخبر نحو: إنّ زيداً قائم وعمروُ وإنّك قائمٌ وعمروُ، وليس في الدنيا من يجيز: إنّ زيداً وعمروٌ قائمان على أن يكون(عمروٌ) مرفوعاً بالابتداء معطوفاً على موضع(إنّ) دون الاسم على ما قدمناه، لأنّ ذلك يؤدي إلى ارتفاع قولك قائمان بالمبتدأ وبإنّ، ولأنّك تستأنف قولك (وعمروٌ) والجملة الأولى لم تتم فلذلك قلنا: إنّ هذا الذي لا يلتئم مع الحمل على موضع إنّ دون اسم»[3]. هذه مسألة خلافية ذكرها الأنباري، وفصّل فيها القول، فقال:« ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز العطف على موضع(إنّ) قبل تمام الخبر، واختلفوا بعد ذلك؛ فذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أنّه يجوز ذلك على كلّ حال، سواء كان يظهر فيه عمل(إنّ) أو لم يظهر، وذلك نحو قولك:(إنّ زيداً وعمرو قائمان، وإنّك وبكرٌ منطلقان). وذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلاّ فيما لم يظهر في عمل إنّ. وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كلّ حال»[4].

---

[1] – معاني القرآن للفراء،ج1، ص 469– 470. وسورة يونس، الآية 58، وتمامها:﴿**هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ**﴾، وهي قراءة جماعة من القراء، ينظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ج5، ص170.

[2] – ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، ج2، ص82– 100.

[3] – شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، ج2، ص 790– 791.

[4] – الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، ج1، ص167.

فالشلوبين رفض رأي نحاة الكوفة في هذه المسألة الخلافية ولكنّه لم يذكر ما يشير إلى أنّها خلافية بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة، وأشار إلى أنّها رأي من أراء النحاة فقط.

رغم مخالفته في الكثير من آرائهم نجده يرجح رأيهم في جواز تثنية الضمير المتصل بنعم وبئس لكن دون أن ينسبه إليهم فيقول:« الضمير في يثنى ويجمع في الموضعين يراد به المضمر الذي يفسّره ما بعده لفظاً ومعنى، وتفسيره مفرد يلزمه النصب كالمضمر في نعم وبئس وفي باب ربّ. ويريد أنّ ذلك المضمر يجوز فيه الوجهان، لكنّ أشهرهما والأفصح إفراده »[1]. وقد ذكر أبو حيان رأي المدرستين« والبصريون مفرد دائماً سواء أكان مفسراً بمفرد، أم لا أم مجموع وأجاز قوم من الكوفيين تثنيته وجمعه مطابقاً للتمييز تقول:أخواك نعما رجلين، وقومك نعموا رجالاً»[2]. وقد نقل لنا السماع الذي اعتمد عليه الكوفيون، فقال:« وحكى الكوفيون: ربّه رجلاً قد رأيت، وربّهما رجلين وربّهم رجلاً، وربّه رجالاً، وربّهن نساء وربّه نساء مَنْ وجد»[3].

لقد اعتمد أبو علي على رأي ثعلب وهو قطب من أقطاب الكوفيين في الوصف بالمصدر الذي لا يثنى ولا يجمع، فقال:« الفعل يقع على المعنى الصادر عن الفاعل. يريد أنّه يقع على المعنى الذي يدلّ عليه المصدر، وأتم من هذا أن يقول: أنّه يقع عليه وعلى اسمه، ألا ترى إلى صاحب الفصيح: (ورجل زَوْرٌ وفِطْرٌ وصَوْمٌ وعَدْلٌ لا يثنى ولا يجمع لأنّه فعل)[4] معناه لأنّه مصدر في الأصل والمعنى رجل ذو زور أي ذو زيارة، وكذلك في التثنية والجمع رجلان زورٌ أي ذوا زيارة، ورجال زَوْرٌ أي ذوو زيارة، فأوقع الفعل هنا على المصدر الذي هو اسم المعنى الصادر عن الفعل لا على المعنى الصادر

---

1 – شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ، ج2، ص623.

2 – ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، ج3، ص23.

3 – الأصول في النحو لابن السراج، ج1، ص 422.

4 – الفصيح لأبي العباس ثعلب، تحقيق صبيح التميمي، دار الشهاب للطباعة والنشر باتنة الجزائر، د، ط،د، ت، ص106- 107.

عن الفاعل لأنّه لم يمنع إلاّ التثنية والجمع اللذين توصف بهما الألفاظ»[1]. فالشلوبين انتصر لرأي ثعلب بذكره قوله الموجود في كتاب الفصيح، إذ قوّى به شرحه لقول الجزولي.

ونجمل القول بعد هذا السرد، فنقول: إنّ الشلوبين يرفض آراء نحاة الكوفة في أغلب الأحيان إن لم نقل كلّ الأحيان، ويردّها بالأدلة الصادرة عن نحاة البصرة، وهذا هو الرأي السائد عند معظم نحاة المدرسة الأندلسية.

[1] - شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1 ، ص246- 247.

الشلوبين ومدرسة بغداد النحوية

لقد مزج نحاة بغداد بين آراء البصريين وآراء الكوفيين، وبهذا العمل أسسوا آراء تخصهم، وتُنسب إليهم، فقيل:« وكان من أهم ما هيَّأ لهذا الاتجاه الجديد أنّ أوائل هؤلاء النحاة تتلمذوا للمبرّد وثعلب، وبذلك نشأ جيل من النحاة يحمل آراء مدرستيهما ويُعنى بالتعمّق في مصنفات أصحابهما والنفوذ من خلال ذلك إلى كثير من الآراء النحوية الجديدة»[1]. ولكن الشلوبين كان ميالاً إلى آراء البصريين في الكثير من ترجيحاته، وكان يردّ آراء البغداديين، ويسفّه أقوالهم، ومن ذلك ما قاله في الردّ على قول ابن جني، وهو من نحاة المدرسة البغدادية، القائل بأنّ نون تثنية المعرّف بالألف واللام هي عوضاً من الحركة وحدها، حينما قال:« فلا ينبغي أن تكون النون فيه إذا كان تثنية إلاّ عوضاً من الحركة خاصة لأنّ الاسم المعرة لا يثنى لأنّه يخص مسماه فتأتي تثنيته كتثنية المضمر لا يجوز على حال، لأنه لا يتنكّر، وقد تقدّم ذلك. وأما هذا فيمكن تنكيره فيثني حينئذ، وتدخل الألف و اللام بعد تثنيته، ولا تسقط النون بعد دخولها لأنها ليست عوضاً من التنوين خاصة ، لكن عوضاً من الحركة والتنوين معاً، فبعد أن دخلت فيه النون عوضاً من الحركة والتنوين غلب عليها مع دخول الألف واللام حكم الحركة كما غلب عليها عند الإضافة حكم التنوين، فبهذا نجيب ابن جني عن قوله: إن النون في الرجلين ليس فيها عوضية من تنوين أصلاً، وقال في قولك: غلاما زيد: إن النون هنا لم تكن إلاّ عوضاً من التنوين ولذلك حذفت مع الإضافة، هذا أيضا هذيان، فإن النون هنا ليست موجودة في الإضافة، وإنّما هي موجودة قبلها وهو لا يقول في(غلامان) ونحوه مما ليس بمضاف إلا أن النون عوض من الحركة والتنوين فكيف يكون عوضاً منهما معاً قبل الإضافة، فما هو إلا أن تجيء الإضافة فيصير ذلك الذي كان عوضاً منهما معاً عوضاً من أحدهما ولا بدّ، هذا هذيان إلاّ أن يريد به أنه غلب عليها مع الإضافة حكم التنوين دون الحركة، فهذا

[1] – المدارس النحوية لشوقي ضيف، ص245.

قولنا بعينه، وقبل الإضافة لم يكن هذا التغليب، وغلب عليها حكم الحركة مع الألف واللام أيضا، وقبل الألف واللام لم يكن ذلك»[1]. هذا كلام يؤيده قول ابن جني:« وأما الموضع الذي تكون فيه نون التثنية عوضاً من الحركة وحدها فمع لا المعرفة وذلك نحو: الرجلان والفرسان والزيدان والعمران؛ ألا ترى أنها تثبت مع لا المعرفة كما تثبت معها الحركة نحو: الغلام والرجل»[2]. وقال أيضاً:« وأما الموضع الذي تكون فيه نون التثنية عوضاً من التنوين وحده فمع الإضافة وذلك نحو قولك: قام غلاما زيد ومررت بصاحبي عمرو، ألا تراك حذفتها كما تحذف التنوين للإضافة. ولو كانت هنا عوضاً من الحركة وحدها لثبتت، فقلت:هذان غلامان زيد كما تقول: قام غلام زيد فتضم الميم من غلام»[3]. فالشلوبين يرفض رأي ابن جني، ووصفه بالهذيان رغم أنّه أعطى أمثلة مقنعة.

ومن مخالفته لآراء البغداديين، ونقدهم لآرائهم عندما تكلّم عن الفاء، والواو المتوسط بينهما وبين الهمزة في العطف، فقال:« يريد الفاء والواو في: أوَ لَم وأوَ لَمّا وفي: أفَلَم وأفَلَمّا، وهذه الفاء والواو عاطفتان لهذه الجملة الاستفهامية على ما قبلها فقوله تعالى:﴿**أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ** ﴾ و﴿ **أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ**﴾ و﴿ **أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ**﴾ وما أشبه ذلك إنّما الواو والفاء فيها عاطفة للجملة الاستفهامية على ما قبلها من الكلام... وجاز ذلك في همزة الاستفهام دون غيرها لكون الاستفهام له صدر الكلام، ولكون الألف أصلاً في هذا الباب، فخصت بتقدمها على حرف العطف دون سائر الألفاظ للإشعار بأصالتها باب ماله صدر الكلام ،وهو باب الاستفهام، وهذا جيد جدا لا يحتاج معه إلى تقدير معطوف عليه بعد همزة الاستفهام على ما ذهب إليه الزمخشري، وذاك الذي ذهب إليه من تقدير المعطوف عليه بعد حرف العطف تكلّفٌ مع وجود هذا الوجه، فلا ينبغي أن يعرج عليه وقد رجع الزمخشري في أثناء كتابه في القرآن إلى أن أجاز هذا الوجه الذي

---

[1] – شرح المقدمة الجزولية ،ج 1 . ص 404-405.

[2] – سرّ صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط2، سنة1413هـ- 1993م، ج2، ص449.

[3] – نفسه ، ج2، ص463.

ذهب إليه سيبويه مع الوجه الذي قاله، ويظهر من هذا أنّه لم ير مذهب سيبويه إلا بعد ما صدر عنه مذهبه من تقدير المعطوف عليه، فلم يرجع عنه لكونه ممكناً، إلاّ أنّ فيه تكلفاً، وأجاز في المسالة الوجهين ولا ينبغي عندي القول بالتكلّف مع وجود المندوحة عنه إلا على ضعف»[1]. فالشلوبين يرفض رأي الزمخشري القائل بتقدير التقدير المعطوف عليه بعد همزة الاستفهام، ولكنّه قال بأنّ الزمخشري عاد عنه، ولكنّ هذا لم يحدث، لأنه قال:« ﴿ **أَوَ كُلَّمَا**﴾ الواو للعطف على محذوف معناه أكفروا بالآيات البينات وكلما عاهدوا »[2]. وقال أيضاً:«﴿ **أَوَ عَجِبْتُمْ** ﴾ الهمزة: للإنكار، والواو: للعطف، والمعطوف عليه محذوف، كأنّه قيل: أكذّبتم وعجبتم»[3].

فالشلوبين يرفض رأي الزمخشري، وهو محسوب عن المدرسة البغدادية.

لقد واقف الشلوبين رأي الفارسي– وهو أحد نحاة بغداد– الذي يرفض أن تكون(إمّا) حرف عطف فقال:« وذلك أنّه جعل(إمّا) حرف عطف، وقد بيّن المحققون أبو علي، وغيره أنّها ليست عاطفة، فكان حقّه أنّه يبيّن من ذلك ما بيّنوه، وأنّ مَن يجعلها من حروف العطف إنّما يتجوّز في ذلك. ويذكر وجه تجوّزهم فيقول: إلا أن (إمّا) منها ليست عاطفة كأو؛لأنّها إن كانت(إمّا) عاطفة، فلا يخلو أن تكون الواو التي معها عاطفة أو غير عاطفة، ومحال أن تكون عاطفة لأنّه لا يجمع بين حرفين لمعنى واحد، فكيف تكون إمّا عاطفة والواو مع ذلك عاطفة ؟. وإما كون الواو غير عاطفة وقد امتنع أن تكون

---

[1] – شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ،ج2، ص 487–488. وسورة البقرة، الآية100، وتمامها:﴿ **فَرِيقٌ مِنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ** ﴾، وسورة الروم، الآية9، وتمامها:﴿ **فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ**﴾، وسورة غافر، الآية82، وتمامها:﴿ **فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ**﴾.

[2] – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، مكتبة العبيكة الرياض، ط1، سنة1418هـ– 1998م،ج1، ص304.

[3] – نفسه، ج2، ص456، وسورة الأعراف، الآية63، وتمامها:﴿ **أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ لِيُنْذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُوا وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ** ﴾.

عاطفة فيؤدي إلى أن تكون الواو لا معنى لها، ومجيء حرف لغير معنى ليس بشيء، فتعيّن ولابدّ أنّ الواو هي العاطفة لا إمّا، وإمّا لمعناها الذي جاءت له أوّلاً، وكررت مع حرف العطف كما تكرر العوامل معه، ولكن مع أنّ(إمّا) ليست عاطفة، تجوّز النحويون فيها فذكروها في حرف العطف لمصاحبتها لحرف العطف، كما قالوا في ألفي صحراء إنّهما للتأنيث، وليست التي للتأنيث إلاّ الثانية منهما التي انقلبت همزة »[1]. فالشلوبين يؤيد رأي الفارسي القائل:« وليست إمّا بحرف عطف، لأنّ حرف العطف لا يخلو من أنْ يعطف مفرداً على مفرد أو جملة على جملة وأنت تقول: ضربتُ إمّا زيداً وإمّا عمراً، فتجدها عارية من هدين القسمين. وتقول: وإمّا عمراً فتدخل عليه الواو، ولا يجتمع حرفان لمعنى»[2]. فأبو علي يتبنّى رأي أبي علي الفارسي القائل بإخراج(إمّا) من حروف العطف.

وعندما تكلّم على ألفاظ التوكيد ذكر مخالفته لنحاة بغداد لمّا أضافوا لفظ (أبتع)لألفاظ التوكيد، فقال:« وقوله: كلّهم إلى ابتعين... وهو في ذكره بتع وما تصرف منه في هذا الفصل كلّه ليس على مذهب البصريين، وإنّما هو على مذهب البغداديين، والنهاية عند البصريين بصع وما تصرف منه، ولا يحفظون بتع وما تصرف منه، وهذا يدلّ على قلّته. وكان حقّه أن يعتمد على مذهب البصريين، ثمّ يذكر ما ذكره البغداديون إلاّ أنّه- والله أعلم- لم يشعر بهذا الذي ذكرناه من قلّته، وأن بُصَع هو النهاية في الأكثر، ورأى أنّ هؤلاء جعلوا النهاية في بصع، وآخرون جعلوا النهاية في بتع، فأخذ بالزائد لأنّ الحافظ حجة على غيره. وهذا إنما قال:إلا أنّ كون البصريين بجملتهم لم يحفظوه يدل على قلّته، وأنّ النهاية عندهم غيره في المشهور»[3]. فالشلوبين رفض رأي البغداديين، ولكنّه لم ينسب إلى نحوي معيّن من البغداديين حتّى يتسنى للقارئ أن يعود إليه، فقد ذكر هذا الرأي تلميذه ابن عصفور، فقال:« والتوكيد الذي يراد به إزالة الشكّ عن المحدّث عنه التأكيد

[1]- شرح المقدمة الجزولبة للشلوبين ، ج2 ، ص 673-674.

[2] – كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار عالم الكتب بيروت لبنان، ط2، سنة1416هـ -1996م، ص224.

[3] – شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ،ج2، ص 681-682.

بالألفاظ التي وضعتها العرب لذلك وهي للواحد المذكر: نفسه، عينه، كلّه، أجمع، أكتع. وزاد أهل الكوفة: أبصع، وأهل بغداد: أبتع. وللاثنين: أنفسهما، أعينهما، كلاهما خاصة، وأجاز أهل الكوفة وبغداد تثنية ما بقي قياساً»[1]. وقال الرضي الاسترابادي:« وأمّا(أكتع) وأخواه، فالبصريون على ما حكى عنهم الأندلسي، جعلوا النهاية(أبصع) ومتصرفاته، ولم يذكروا(أبتع) ومتصرفاته، قال: وهذا يدلّ على قلّته، والبغدادية جعلوا النهاية(أبتع) وأخواته»[2]. من خلال هذه الأقوال نستنتج أنّ نحاة بغداد هم الذين أضافوا(أبتع) إلى ألفاظ التوكيد، وحين عن النحوي البغدادي الذي ذكر هذا وجدنا الزمخشري، يذكر ابن كسان، وجعل(أبتع) ضمن ألفاظ التوكيد، فقال:« وأكتعون، وأبتعون، وأبصعون، إتباعات لـ(أجمعون)لا يجِئْنَ إلاّ على أثره. وعن ابن كيسان: تبدأ بأيّهنّ شئت بعدها. وسمع: أجمع أبصع، وجُمع كتع، وجمع بتع، وعن بعضهم: جاءني القوم أكتعون»[3].

ولمّا ناقش الشلوبين اختلاف النحاة في مجيء الحال جملة اسمية دون(واو) خالف رأي الزمخشري- وهو أحد نحاة بغداد- فقال:« وإنّما نقل هذا من الزمخشري في مفصله، فإنّه أعني الزمخشري زعم أنّ الاختيار في النوع أن يأتي بالواو حتّى إنّه قال وقولهم: جاء زيد عليه جبةُ وَشْيٍ إنّما هو على تقدير: مستقرةٌ عليه جبةُ وَشْيٍ، فيظهر من هذا الكلام ضعف مجيء هذا دون واو، فلذلك عدل إلى التقدير الذي قدره به حتى يخرج عن أن تكون الحال هنا جملة لا واو فيها وليس ذلك ضعيفاً كما يظهر من كلامه لما بيناه من أنّ الحال مرتبطة بصاحبها، بل الوجهان جيدان غير أن الواو تأكيد للربط، وكون ذلك ضعيفاً- أعني إسقاط الواو- هذا الذي يظهر من كلام الزمخشري،لا ما تقدم لنا في تفسير كلام هذا الرجل من أنّه يمكن أن يريد بكون الواو فيها مختاراً ضعف إسقاط الواو من جهة كون الكلام بالواو أشدّ ارتباطا على ما تقدم لنا من تفسير ذلك،لأن ذلك لا

[1] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، ج1، ص233.

[2] – شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاسترابادي، تحقيق أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة مصر، د، ط، د، ت، ج2، ص391.

[3] – المفصّل في علم العربية للزمخشري، ص 146.

يقتضي أنّ إسقاط الواو ضعيف بل هو وجه جيد، وإن كان غيره أجود منه. فإن كان الزمخشري أراد ذلك الذي قلناه من التجوّز في كلام هذا المؤلف، فلأي شيء يحتاج في قولهم: جاء زيد عليه جبة وشي إلى التأويل الذي تأوله فيه، وهو لا ضعف فيه على ما قلناه، إذا كان جبة وشي مبتدأ لأنّ ذلك- أعني كون الجملة من المبتدأ والخبر وفيها الرابط دون واو- لا يوجب أن يتأول الكلام، ويهرب فيه من جعله مبتدأ وخبراً إلى أن لا يجعل ذلك جملة من مبتدأ ولا خبر فيها المضمر دون واو،لأن ذلك غير مكروه ولا يهرب إلا من مكروه، ولا يحتاج إلى التأويل إلا ما يكون فيه الكراهة إذا لم يتناول»[1]. فالشلوبين يتحدّث عن قول الزمخشري:« والجملة تقع حالاً، ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية. فإن كانت اسمية فالواو إلاّ ما شذّ من قولهم: كلّمتُه فوهُ إلى فيّ، وما عسى أن يُعثَرَ عليه في الندرة. وأما: لقيته عليه جُبَّةُ وَشْيٍ، فمعناه: مستَقِرَّةٌ عليه جبّة وَشْي»[2]. فالشلوبين رفض رأي الزمخشري، لأنّه فهم أنّ الزمخشري يمنع وقوع الجملة الاسمية حالا من دون واو، وهذا من تقدير الجملة التي استشهد بها الزمخشري.

لقد أنكر الشلوبين على الزمخشري- وهو أحد نحاة بغداد- إدخاله المثل العربي(انته أمراً قاصداً) في المصادر التي انتصبت بإضمار فعل، فقال:« وقوله: وانته أمراً قاصداً. على انته وات، وذكره هذه اللفظة في جملة(ما انتصب على إضمار فعل لا يظهر) غلط منه تقدمه إليه الزمخشري في مفصله، وأظنه الذي غلطه لأنّي لا أعرف من غلط فيه غيرُه ممن تقدّم وليس كما قالاه، والذي غلطهما أنّ سيبويه ذكر هذه اللفظة في هذا الباب ليمثل بها في وجه آخر غير التزام الإضمار لا في التزام الإضمار، والعجب أن سيبويه إذ ذكر هذه اللفظة هناك على المعني الذي بيّن أنّه إنّما ذكرها هناك على ذلك المعني لا على أنّ الإضمار فيها لا يظهر ونصّ على ذلك. ولا أدري كيف لقّفا هذه اللفظة، وعرياها مما اقترن بها مما يدلّ على أنها ليست من الباب، حتّى دخلت لهما في الباب

---

[1] - شرح المقدمة الجزولية للشلوبين،ج2 ، ص 737-738.

[2] - المفصّل في علم العربية للزمخشري، ص 82.

بذلك اللفق والتعري إلا أنّ ذلك إنما اتفق بقلّة الاشتغال بالكتاب، فلفظا منه المثل وتخيلا أنّها كلّها مذكورة على جهة واحدة وهذا شنيع في حقهما جدا»[1]. فالشلوبين يرفض رأي الزمخشري والجزولي القائل بإدخال المثل(انته أمراً قاصداً) ضمن المنصوب بإضمار فعل لا يظهر وغلطهما في هذا الرأي لأنه يعدّ الفعل العامل في المفعول ظاهر وهو (انته)، ولكن الزمخشري تحدّث عن هذا المثل ضمن(باب التحذير)، فقال:« فصل التحذير. ومن المنصوب باللازم إضماره قولك في التحذير: إياك والأسد، أي اتّق نفسك أن تتعرّض للأسد... ومنه قولهم انْتَهِ أَمراً قاصداً، لأنه لما قال(انته) علم أنّه محمول على أمرٍ يخالف المنهيّ عنه. قال الله تعالى:﴿ **انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ** ﴾ ويقولون: حسبك خيراً لك، ووراءك أوسع لك »[2] . لقد أوضح ابن يعيش قول الزمخشري، ووضعه في نصابه، فقال:« قال الشارح: أما قولهم:(انته أمراً قاصداً) فإنّ أمراً منصوب بفعل مضمر تقديره انته وائتِ أمراً قاصداً فلما قال انته علم أنّه محمول على أمرٍ يخالف المنهيَ عنه لأنّ النهي عن الشيء أمر بضده إلاّ أنّه ههنا يجوز لك إظهار الفعل العامل لأنّه لم يكثر استعماله كثرة الأول»[3]. فأبو علي خطأ الزمخشري لأنّه يتعامل مع المسائل بنظرة المعلّم الذي يعلّم المبتدئين، وهو يريد دائماً التوضيح ليسهل على المتعلمين المتابعة، وليس مثل الزمخشري والجزولي اللذين يريدان الاختصار، فلهذا ظهر الاختلاف في المسألة.

لقد تعامل أبو علي الشلوبين مع آراء البغداديين بنظرة الرافض الناقد إذ ردّ أغلب آرائهم إلاّ ما كان قريباً من آراء البصريين أو كان مؤيّداً لهم كأبي علي الفارسي الذي أيد بعض آرائه .

---

[1]– شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ، ج3 ، ص 1085–1086.

[2] – المفصّل في علم العربية للزمخشري، ص 63. وسورة النساء، الآية171، وتمامها:﴿ **إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا** ﴾.

[3] – شرح المفصّل لابن يعيش، ج2، ص27

الشلوبين وعلماء مدرسة الأندلس النحوية

وإذا بحثنا عن موافقات الشلوبين لآراء نحاة مدرسته الأندلسية نجدها مخالفة لكلّ من يخالف الإجماع، أو يخالف آراء المحققين من البصريين، ويردّ عليه بشدة حتّى ينعته بالحماقة، والجرأة في بعض الأحيان، فها هو يصف ابن الطراوة بالحمق، فيقول:« وقد يخرج هذا عن أصله. مثاله:

إنَّ الرَّبيعَ الجَوْدَ والخَريفا   يَدَا أَبي العَبَّاسِ والصُّيُوفا

وهذا مذهب طروي، وذلك أنّ ابن الطراوة يُعرب الربيعَ الجود والخريفا في هذا الموضع خبر إنّ لا اسمها، ويعرب يدا أبي العباس اسم إنّ لا خبرها، ويقول: إنّ الأصل في هذا الكلم إنّما هو أنّ يدي أبي العباس الربيع الجود والخريف والصيوف ثمّ قدم الربيع الجود والخريف الذي هو خبر إن على اسمها الذي هو يدي أبي العباس، فلما وليَ الخبر إن نصب لأن إن تنصب ما يليها، ولما تأخر يدا أبي العباس عن المنصوب ارتفع، وقد كان أصله النصب... وقول ابن الطراوة في قوله :

إنّ الرَّبيعَ الجَوْدَ وَالخَريفا   ...   .

ليس بشيء لأنّه زعم فيه أنّ(إنّ) تنصب الخبر، وترفع الاسم، وهذا غير المعروف في كلامها، وزعم فيه أيضا، أنّ(إنّ) يتقدم خبر اسمها عليها، ويتأخر اسمها عن خبرها، فينتصب الخبر إذا تقدم ويرتفع الاسم إذا تأخر، وهذه كلّها دعاوى ادعاها، لا يوجد خبر إنّ متقدماً على اسمها فكيف يَدعي مع ذلك نصب خبر إنّ بها إذا تقدم ورفع اسم إنّ بها إذا تأخر، هذا قلب ما الوجود عليه، وادعاء قلب ما الوجود عليه غاية الجرأة والحماقة إذا لم يكن دليل، فقال هو: إن الدليل عليه المعني، وهو أنّ الغرض تشبيه يدي أبي العباس بالخريف والصيوف، لا يشبه الربيع الجود والخريف والصيوف بيدي أبي العباس، قلنا: أن نقول له من كلام العرب المبالغة في التشبيه بأن تقلب المشبه مشبها به، والمشبه به مشبها، كقولهم :

وَرَمْلٍ كَأَوْرَاكِ العَذارَى قَطَعْتُهُ ... ...

وبأن يسلك هذا المسلك هنا، ويجعل المشبه الذي هو يدا أبي العباس مشبها به ويجعل الربيع الجود والخريف الذي مشبها به مشبها يمشي الوضع على ما الوجود عليه من أن لا يتقدم خبر إنّ على اسمها ولئلا ينتصب أبداً خبرها ويرتفع اسمها، وعلى ما قلت فابن الطراوة يقلب الوجود عما هو عليه، وأن لا يكون التأويل إلاّ تأويلنا الذي لا يقلب الوجود عما هو عليه...»[1]. فهو يخالف رأي ابن الطراوة– وهو أحد نحاة الأندلس–لأنّه جاء برأي مخالف لإجماع النحاة. ولكننا لما بحثنا عن هذا الرأي لم نعثر له عن أثر في كتب النحاة، فهذا ابن مالك يستشهد بالبيت الذي ذكره الشلوبين ولكنه لم يتطرق إلى رأي ابن الطراوة، فيقول:« نصب المعطوف على اسم إنّ مستغن عن التنبيه عليه، لأنّه كالعطف على سائر المعمولات. ولا فرق في ذلك بين إنّ وأخواتها، ولا بين وقوعه قبل الخبر ووقوعه بعده، ومثال وقوعه قبل الخبر قوله تعالى:﴿ **إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ**﴾. الآية، ومثال وقوعه بعد الخبر قول الراجز:

إنَّ الرَّبيعَ الجَوْدَ والخَريفا يَدَا أَبي العَبَّاسِ والصُّيُوفا

أراد: إنّ الربيع الجود والخريف والصيوف يدا أبي العباس»[2]. وكذلك نقل لنا صاحب شرح التصريح على التوضيح البيت وتكلّم عن التشبيه فيه دون التعرض إلى رأي ابن الطراوة، فقال:« يعطف على أسماء هذه الأحرف بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده كقوله وهو رؤبة:

إنَّ الرَّبيعَ الجَوْدَ والخَريفا يَدَا أَبي العَبَّاسِ والصُّيُوفا

1- شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ، ج2 ،ص751–753، والبيت لرؤبة بن العجاج في ديوانه، ص179، والبيت الثاني لذي الرمة في ديوانه، ص148، وعجزه: **إذا جَلَّلَتْهُ المُظْلِماتُ الحَنادِسُ**.

2 - شرح التسهيل لابن مالك ، ج2، ص48، وسورة الأحزاب، الآية35، وتمامها:﴿ **وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا** ﴾.

فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مجيء الخبر وهو يدا أبي العباس وعطف الصيوف جمع صيف على الربيع بالنصب بعد مجيء الخبر...والمراد بأبي العباس السفاح أول الخلفاء من بني العباس وهذا من عكس التشبيه مبالغة لأنّ الغرض تشبيه يديه بالأمطار الواقعة في الربيع والخريف والصيف وحقيقة التشبيه أن تقول يدا أبي العباس الربيع، والخريف والصيوف»[1]. وما يستنتج من عدم تطرق النحاة المتأخرين لرأي ابن الطراوة الذي ذكره الشلوبين: أنّ هذا الرأي الشاذ عن القياس لا يلتفت إليه لأنه من دون حجة مقنعة ولا دليل، فلهذا فهو لا يستحق الذكر، ولا يساوي الحبر الذي يكتب به.

لقد رفض أبو علي رأي شيخه أبي بكر بن طلحة الذي خالف فيه جمهور النحاة في تقدير خبر المبتدأ المحذوف في القسم، مثل: يمينُ الله، وأيمنُ الله، ولعمرُ الله، وخطأه رادّاً عليه بعنف، فقال:« وهذا الذي قلناه في رفع المبتدأ ها هنا من أنّه مبتدأ محذوف الخبر هو مذهب النحويين كلّهم، إلاّ أنّ أبا بكر بن طلحة خالفهم في ذلك، وقال: إنّ المبتدأ هنا ليس محذوف الخبر وأنّ ما قدّره النحويون في ذلك من قولهم: يمين الله قسمي ولعمر الله قسمي وأيمن الله قسمي خطأ. قيل له: لمَ يكون خطأ؟. قال: لأنّ العرب لا تقول: يمين الله قسمي ولا لعمر الله قسمي ولا أيمن الله قسمي وهي تَحلِفُ على الشيء، إنّما تقوله: إذا كانت مخبرة بأنّها أقسمت بذلك لا إذا كانت حالفة على الشيء، والنحويون قالوا ذلك وهم يريدون القسم، فقالوا: ما لم تقله العرب. فقلنا له: لم يقولوا ما لم تقله العرب بل أضمروه ولم يستعملوا إظهاره ومما يتؤول عليهم ولم يظهر في لسانهم كثيراً، ألا ترى أنّك تقول: قام أصله قَوَمَ، وباع أصله بَيَعَ، ولم ينطق بقَوَمَ ولا بَيَعَ قط، والعربية ملأى من هذا، فكيف تنكره هنا وأنت تقول به ولا تنكره في موضع، هذا تخلف، وكذلك توافقهم على تقدير تعلق المجرور في القسم بفعل مضمر وتقدره: أحلف بالله أو حلفت بالله معهم، وأحلف بالله وحلفت بالله قد يكون خبراً وقد يكون قسماً، فكما يكون لفظ القسم في هذه

---

1 ـ شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، د، ط، ج2، ص106، والبيت سبق تخريجه.

بلفظ الخبر فلأيّ شيء تنكر أن يكون لفظ الخبر في: عهد الله قسمي ويمين الله قسمي بمعنى القسم لا سيما ونحن لم نظهر، إنّما قدرت مضمراً؟ فإذا أقررت بذلك فيما تظهره العرب ولا تضمره فأيَّ شيء تنكر من أن يكون ذلك فيما تضمره العرب ولا تظهره؟ هذا تخلف آخر. ثمّ إنا نماشيه في الكلام في مذهبه ليتبيّن هنا بهما شأنه في كثرة أخطائه في مذهبه فنقول له: إذا لم يكن خبر المبتدأ محذوفاً كما يقول النحويون في هذا، فهل يكون المبتدأ بلا مسند إليه والمبتدأ مسند، ولا بدّ للمسند من مسند إليه»[1]. فالشلوبين ردّ رأي أستاذه ابن طلحة، وناقشه في التقدير، ولكنّه لم يبيّن التقدير الذي قدّره ابن طلحة في هذا الحذف، إلاّ العرب لم تقله. وإذا عدنا إلى كتب المتأخرين لم نجد لهذا ذكر، فالنحاة عندما تطرقوا لهذه المسألة لم يذكروا إلاّ مخالفة ابن عصفور للجمهور، وهي مناقشة في كتابنا[2].

كما ردّ رأي شيخه ابن ملكون في مسألة حذف حرف المدّ الرابع في تصغير الاسم الزائد عن أربعة، مثل(كَنَهْوَر)، فقال:« وقوله: بحرف مدّ ولين هو رابعه... وأن يسقط قوله:(مدّ) من قوله: حرف مدّ ولين، فيقول حرف لين زائد نحو كَنَهْوَر، لأنّ زيادة المدّ يقتضي أنّه إن كان الخماسي فيه حرف لين زائد نحو كَنَهْوَر يحذف ويردّ إلى أربعة، ولا يقول بذلك محققو النحويين سيبويه ولا الفارسي ومن تابعهما إنّما يقولون: كنيهير دون حذف ولا أعلم أحد قال بحذفه إلاّ ابن ملكون شيخنا فإنّه مثل به في موضوعه على الحمل فيما يحذف من هذا النوع غلطاً»[3]. والشلوبين أعتمد في ردّه على ما قاله الفارسي:« وتقول في كَنَهْوَرٍ: كُنيفير فلا تحذف، لأنّ الاسم بتقرير هذه الزيادة التي هي

[1] – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ، ج2، ص858– 859.

[2] – ينظر ابن عصفور الإشبيلي وأثره في النحو لبلخير شنين، مطبعة دار هومة الجزائر،ط1، سنة2010م، ص31– 32.

[3] – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ، ج3، ص 1019.

الواو لا يخرج عن مثال التحقير، كما لا يخرج بإثبات الياء والواو والألف في قرطاس وكردوس وقنديل عن مثاله»[1].

ولقد ردّ الشلوبين رأي الوقشي- وهو احد نحاة الأندلس- الذي يرفض أن يكون لمعمول(رُبّ) إذا كان ظاهراً صفة، فقال:« إنّ الظاهر من معمولي(رُبّ) لايلزمه الصفة، لأنّ قولنا: يقول ذاك ويفهم من قولنا: رُبّ رجلٍ يفهمُ، ورُبّ رجلٍ يقول ذاك كما قلنا: إنّما هو صفة لرجلٍ كما قلنا:لا عامل فيه. فإن قال قائل فيه: إنّه عامل في رُبّ أخطأ ولابدّ، لأنّه يأتي منه تعدية فعل المضمر إلى ظاهره، وذلك لا يجوز وهذا الذي رددناه وخطأناه هو الذي قال به الوقشي راداً على الفارسي وأبي بكر في قولهما: إنّه لابدّ لمعمول رُبّ إذا كان ظاهراً من صفة، وقد تَبيَّن فساده فانبغى أن يكون القول قول الفارسي وأبي بكر لا قول الوقشي. فإن قيل: وكيف يكون كلام الوقشي خطأ، وهو الظاهر من قول سيبويه الذي قدمتموه في رُبّ رجلٍ يقول ذاك؟. قلنا: يكون قول سيبويه مجازاً، ويكون المعنى فيه أضفت ما قام مقامه يقول ذاك من عامل رُبّ إلى الرجل برُبّ، وذلك أن عامل(رُبّ) يحذف معها كثيراً، ويقوم طول الكلام بالصفة مع أنها جواب في المعنى لمن قال: ما رأيتُ رجلاً يقول ذاك وما رأيتُ رجلاً يفهمُ، فقلتَ له- أنتَ مجيباً-: رُبّ رجلٍ يقولُ ذاك رأيتَ أو رُبّ رجلٍ يفهمُ رأيتَ, ثمّ حذفتَ رأيت للاستغناء عنها بوجودها فيما هذا الكلام جوابه. ولطول هذا الكلام الذي هو جواب لصفة معمول رُبّ قامت الصفة مقام عامل رُبّ فنسب سيبويه إليها ما هو منسوب إلى عامل رُبّ من إضافته إلى الرجل بالواسطة لما قامت مقامه »[2]. فالشلوبين يؤيد رأي الفارسي القائل:« ومنها ربّ وهي في التقليل نظير (كم) في التكثير، فإذا دخلت على النكرة الظاهرة لزمتها الصفة وذلك قولهم رُبَّ رجلٍ يفهم وربّ رجل في الدار، فموضع ربّ مع المجرور بها موضع نصب، والفعل الذي يتعلّق به

[1] – كتاب التكملة للفارسي، تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط2، سنة 1419هـ – 1999م، ص 511.

[2] – شرح المقدمة الجزولية للشلوبين, ج2 , ص 824–825.

قد يحذف في كثير من الأمر للعلم به لأنّها تستعمل جواباً وتقديره: رُبّ رجلٍ يفهم أدركت أو لقيت»[1]. وأُثبت هذا الرأي أبو حيان فقال:« واختلفوا في وصف مجرورها النكرة، فذهب الأخفش والفراء والزجاج، وأبو الوليد الوقش وابن طاهر وابن خروف إلى أنّه لا يلزم وصفه، وهو ظاهر كلام سيبويه، وذهب ابن السراج والفارسي والعبدي، وأكثر المتأخرين منهم الأستاذ أبو علي. وفي البسيط أنّه رأي للبصريين إلى أنّه يلزم وصف مجرورها»[2]. فأبو علي الشلوبين يرفض رأي الوقشي المدعم بمجموعة من النحاة القدامى أمثال الاخفش والفراء والزجاج، القائل بعدم لزوم وصف معمول(رُبّ).

كما نقد الشلوبين ردّ ابن الطراوة على أبي القاسم الزجاجي تقسيمه للكلام، فقال:« ويمكن أن يكون صاحب هذا التأليف على مذهب من يرى أنّ أبا القاسم أخطأ في هذا التقسيم ولابدّ، إذ لم يصدق اسم المقسوم على الأقسام... اللهم إلا أن يريد أقسام مواد الكلام لأنّ كلّ واحد من الثلاثة يصدق عليه اسم مادة من مواد الكلام، وسلفه في هذا القول فيما علمت أبو الحسن بن الطراوة، والصواب أن يحمل كلام هذا المؤلف على ما ذكرناه وإلا فحمله على مذهب ابن الطراوة خطأ إذ ليس بلازم لأبي القاسم، إذ له أن يقول: ما قصدت قطّ أنّ الكلام جنسٌ أنواعه الاسم والفعل والحرف، فيكون ذلك من قسمة الجنس إلى أنواعه التي يشترط فيها صدق اسم المقسوم على الأقسام، وإنّما قصدت قسمة الجملة إلى أجزائها التي هي موادها، وتلك قسمة لا يشترط فيها صدق اسم المقسوم على الأقسام لأنّ الكلام اسم واقع على الجمل ما قلّ منها وما كثر، وإنّما قصدت إلى قسمة الجملة إلى أجزائها لا إلى قسمة الجنس إلى أنواعه»[3]. فالشلوبين يتكلّم عن تقسيم

1 - كتاب الإيضاح للفارسي، ص200.

2 – ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، ج2، ص457.

3– شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ، ج1 ، ص 204–205.

الزجاجي القائل:« أقسام الكلام ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى»[1]. فالشلوبين يدافع عن أبي القاسم الزجاجي لأنّه بصري المذهب، ويردّ عن نقد أبي الحسن ابن الطراوة.

ولقد خطّأ الشلوبين قول أبي الحسن بن الباذش- وهو من نحاة الأندلس- القائل بأنّ العلة الرافعة للفاعل هي الاشتغال والتفريغ فقط، فقال:« والصحيح من ذلك ما قلناه من أنّ العلّة الرافعة له إنمّا هي الاشتغال والتفرّغ والبناء لا الإسناد فإنا نجد الاسم يرفعه الفعل في قولك: كان زيداً قائما وليس مسنداً إليه لكنّه مشغول به ومفرّغ له ومبنيّ له، وقد كان أبو الحسن بن الباذش يرى أنّ العلة الرافعة إنّما هي الاشتغال والتفريغ خاصة، وأن مَن قال: إنّ العلة الرافعة لذلك بناء الفعل للاسم ليس بمصيب. قال:لأنا إذا قلنا أُعْطِي زيدٌ درهماً فإن هذا البناء صالح لكلّ واحد من الاسمين، فإذا كان الأمر كذلك فالفعل في ذلك مبني للدرهم، وهو لم يرفعه فدلّ ذلك على أن بناء الفعل للاسم ليس رافعاً له، وإنما الرافع له الاشتغال والتفريغ لا البناء. ولكن هذا الذي قاله أبو الحسن ليس بصحيح لأنّه ليس صلاحية الاسم أن يكون الفعل مبنياً له هو بناء الفعل له بل بناء الفعل للاسم أمر آخر غير صلاحيته،لأن يبنى الفعل له، فإذا قلنا أُعْطِي زيدٌ درهماً وإن كان كلّ واحد من الاسمين صالحاً أن يبنى الفعل له أعطي، فإنّه لم يبن منهما إلا لزيد والدرهم داخل في حديثه، كما أنا إذا قلنا: أُعْطِي زيداً درهم فإنه لم يبن منهما إلا للدرهم، وزيد داخل في حديثه، فبطل بذلك قوله: إن الفعل مبني لكلّ واحد منهما، ولم يرفع إلا أحدهما، وإنما غلطّه في ذلك صلاحية كل واحد منهما لبناء الفعل له »[2].

فالشوبين يتفق مع ابن الباذش في أنّ العلة الرافعة للفاعل هي الاشتغال والتفرغ، أي أنّ الفاعل اشتغل بالفعل وتفرّغ له، ولكنّه يختلف معه أن يكون الفعل مبنياً للفاعل. لأنه يرى أنّ الفعل مبنيّ للفاعل عكس ابن الباذش الذي لا يرى ذلك.

1- كتاب الجمل في النحو للزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، سنة1404هـ-1994م، ص01.

2 - شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين،ج1 ، ص 235- 236.

لقد عارض الشلوبين تعليل الرندي- وهو أحد نحاة الأندلس- في امتناع نعت الأفعال، فقال:« وقد رأيت بعض أصحابنا وهو أبو علي الرندي قد علّل امتناع النعت في الأفعال بأن قال: إنّ الأفعال إنّما هي دالة على أحداث، والأحداث أعراض في الأسماء التي ليست بمصادر فلم يصح وصفها،لأنّ الأوصاف أعراض في الموصوف، والعرض لا يحمل العرض. وهذا القول مع ما فيه من إدخال علم على علم وتخليط العلوم بعضها ببعض غير صحيح، وذلك أنّ المصادر تدلّ أيضاً على أحداث كما تدلّ الأفعال عليها فإن كانت الأفعال امتنعت من الوصف لما ذكر من دلالتها على الأعراض، فينبغي أن تمنع المصادر من النعت أيضاً لذلك، لأنّها أيضاً دالة على الأعراض كدلالة الأفعال عليها، فهذا التعليل ليس بشيء، ولكن الصواب فيه ما قدمناه»[1].

فهو يرفض تعليل الرندي الذي علّل به امتناع النعت في الأفعال،لأنّه استعمل تعليل المناطقة، وردّ عليه بنعت المصادر رغم أنّها تدلّ على الحدث كالفعل إلاّ أنها لا تدل على الزمن. وبيّن بأنّ النعت من خصائص الأسماء، كالإخبار الذي لا يكون إلاّ للأسماء، وهذا هو الصواب الذي قدّمه[2].

لقد خطّأ الشلوبين الأعلم الشنتمري، وابن أبي العافية- وهما من نحاة الأندلس- عندما تكلّما عن حركات إعراب الأسماء الستة، وقال:« إنّ هذه الأسماء كانت معربة بالحركات في الحروف التي قبل أواخرها، إذ كانت مفردة فلما رُدّت حروف العلة فيها عند الإضافة ألقيت حركات الإعراب في الموضع الذي كانت فيه، وتبعتها حروف العلّة، وقد قال بذلك بعض المتأخرين أحسبه الأعلم وابن أبي العافية. فالجواب: أنّ هذا القول خطأ، لأنّه يكون إثبات الإعراب بعد ردّ حروف العلة فيما قبل الأخر لا في الآخر، والإعراب إنّما يكون في الأخر لا فيما قبل الآخر، لكنّه يكون فيما قبل الآخر أن يتبع حركة الإعراب لا أن

1- شرح المقدمة الجزولية للشلوبين,ج1 ، ص 280-281.

[2]- ينظر المصدر نفسه ,ج1, ص280.

يكون حرف الإعراب دون الآخر»[1]. وقد أثبت هذا الرأي أبو حيان فقال:« وذهب قوم من المتأخرين منهم الأعلم، وابن أبي العافية إلى أنّها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وهي الحركات التي كان لها قبل أن تضاف، وتثبت الواو في الرفع لأجل الضمة وانقلبت ياء لأجل الكسرة وانقلبت ألفاً لأجل الفتحة»[2].

ويصرح في كتاب آخر برأيه في هذه المسالة، فيقول:« ولست هذه الحروف علامات إعراب في هذه الأسماء، وإنّما علاماتُ الإعراب فيها حركاتٌ مقدرة فيها، وهي مما أتبع فيه الآخر ما قبل الآخر، كالراء من(امرئ)»[3].

لقد أنكر أبو علي رأي ابن الطراوة ومن وليه لتجويزهم أن تنصب إنّ اسمين، فقال:« وإذا علمت هذا كلّه، علمت أنّ قولَ من قال: إن(إن) قد تأتي بنصب اسمين، وأنشد عليه:

... ... إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

و: إنَّ العَجُوزَ خِبَّةً جَرُوزَا ... ...

وأتى بـ(إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفاً) عليه، أنّه قد أساء المحاولة في تناوله لهذه المواضع فإنّه تناولها على غير ما هي عليه (إن) في كلام العرب، وتناولها كما قلناه هو التناول الصحيح...لا كما تناولها مَن قدمتُ ذكره، وهو تناول جملة من المتأخرين، ومنهم ابن الطراوة وليته لم يفعل إلاّ هذا، أعني تناوله لهذه المواضع هذا التناول السيء، ولا ينسب إلى جملة من حملة هذه اللغة الموثوق بهم عند العلماء بالتجريح والتعديل، وغير ذلك مَن في نقلهم ونظرهم أنّهم تمالأوا على العماني الراجز في قوله :

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَماً مُحَرَّفَا

وتعصبوا مع المهدي أو الرشيد، إذ أنشده العماني، وقال له المهدي أو الرشيد: قل:

تَخَالُ أُذُنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَماً مُحَرَّفَا

1 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1 ، ص 356–357.

2 – ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، ج1، ص416.

3 – التوطئة لابي الشلوبين، ص 122.

فأجمعوا مع المهدي على استحسان ذلك الإصلاح، وتلحين العماني، ويأبى الله والمسلمون أن تكون هذه الرواية حقا، فإنّ القوم الذي نُسب إليهم ذلك ثقاب في نقلهم ونظرهم ودينهم»[1]. وقد ذكر هذا الرأي السيوطي، فقال:« وسمع من العرب نصبُ الجزأين بعدها. فقيل: هو مؤوّل، وعليه الجمهور. وقيل: سائغ في الجميع، وأنّه لغة. وعليه أبو القاسم بن سلام، وابن الطراوة وابن السيّد. وقيل:خاص بليت. وعليه الفراء. ومن الوارد في ذلك قوله:

... ... **... إنَّ حُرَّاسَنا أُسْدَا**

وقوله: **إنَّ العَجوزَ خَبَّةً جَرُوزَا** ... ...

وقوله:

كَأَنَّ أُذْنَيْه إذا تَشَوَّفا قَادِمَةً أوْ قَلَماً مُحرَّفَا

وقوله: **يا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَواجِعَا** ... ...

وسمع:(لعلّ زيداً أخانَا). والجمهور أولوا ذلك وشبهوه على الحال، أو إضمار فعل، وحذف الخبر»[2].

كما ردّ الشلوبين رأي الطراوة القائل بلزوم حذف خبر القسم، فقال« القسم جملة تؤكد بها جملة أخرى، كلتاهما خبرية المعنى، ما لم يَصحب القسم سؤال، ويرتبطان ارتباط الشرط،إلاّ أنّ الأولى منهما جاءت اسميّة،لا في موضع واحد، نحو: عليّ عهد الله لأقتلنّ. حكاه سيبويه، ولا تلتفت إلى مقاله ابن الطراوة من أنّه يلزم فيه حذف الخبر، كما في: يمين الله، وأيمن الله، وعمر الله، لأنّ هذه الأشياء خرجت عما يجب، ولا ينبغي أن يُردّ ما

1 – شرح المقدمة الجزولية للشلوبين،ج2 ، ص 804 – 805، والبيت لعمر بن أبي ربيعة في الدرر اللوامع،ج1، ص282، ولكنه لا يوجد في ديوانه، والبيت كاملا:**إذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطاكَ خِفَافًا إنّ حُرَّاسَنا أُسْدًا**. والبيت الثاني مجهول القائل في الدرر اللوامع، ج1، ص283، **وعجزه: تَأْكُلُ في مقْعَدِها قَفيزًا** . والبيت الثالث للمعاني في ديوانه،ج1، ص38.

2 – همع الهوامع للسيوطي، ج1، ص431– 432. والأبيات الثلاثة الأولى سبق تخريجها، والبيت الرابع للعجاج في ديوانه، ج2، ص306.

جاء على ما يجب إلى ما خرج عما يجب »[1]. وقد أثبت أبو حيان ما قاله الشلوبين دون أن يذكر صاحب، وأشار إليه ببعض التأخرين، فقال:« وإن كان غير متعين للقسم جاز حذف الخبر تقول: علي عهد الله ويمين الله تلزمني فيجوز حذف علي ويلزمني، وقد نصّ سيبويه وحكى: علي عهد الله لأفعلن فاظهر الخبر خلافاً لمَن أنكر إظهاره من المتأخرين، وحكاية سيبويه تردّ عليه»[2]. لقد اعتمد الشلوبين في رفض رأي ابن الطراوة القائل بوجوب حذف خبر القَسَم في مثل(عليّ عهد الله) على قول سيبويه واعتبره حجّة.

لقد وافق أبو علي على رأي أستاذه السهيلي في مسألة تعليل حروف المضارعة، فقال:« وتمّم شيخنا الأستاذ أبو زيد السهيلي هذا القول بأنّ قال: اختصّ المتكلّم عن نفسه وحده بالهمزة، لأنّهم كأنّهم جعلوها متقطعة من أنا وهي للمتكلّم عن نفسه وحده. واختصت النون بالمتكلّم عن نفسه وعن غيره لأنّهم جعلوها كأنّها متقطعة من نحن وهي للمتكلّم عنه وعن غيره، واختصت التاء بالخطاب والتأنيث لأنّهم كأنّهم اقتطعوها من: أنت وأنتِ واقتطعوا منها التاء دون الهمزة والنون إذ كان المتكلّم عن نفسه وحده قد اقتطعت له الهمزة والمتكلم عنه وعن غيره قد اقتطعت له النون. فلم يبق للخطاب والتأنيث إلاّ التاء التي هي للخطاب من أنت فكأنّهم جعلوا التاء المفتوحة منها لخطاب المذكر كما هي في أنت وجعلوا التاء المكسورة منها للتأنيث إذ كانت هناك مختصة بالتأنيث فأخلصوها هنا علامة للتأنيث، وجعلوا تغيير لفظها عن الكسر إلى غيره علامة لتغيّر معناها عن الخطاب إلى التأنيث، وكان الفتح أولى لثقل الكسر والتأنيث والفعلية، ولكون حرف المضارعة من الثلاثي مفتوحاً، فاجتمعت هذه الأمور كلّها وهي موجبة للفتح ففتحت في الثلاثي، وأجريت فيما فوق الثلاثي مجرى حروف المضارعة غير التاء، ولم يبق للياء بعد الهمزة والنون والتاء إلاّ الغيبة، فجعلت علامة لها ما لم يكن الغائب مؤنثاً فإنه يكون بالتاء نحو: هي تقوم وهما تقومان، إلاّ أن يتعذر فيها التاء بأن تجمع بين ما هو

1 – التوطئة لأبي علي الشلوبين ، ص 255.

2 – ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، ج2، ص479.

كعلامتي تأنيث في كلمة واحدة، فيرجع إلى الياء التي هي الأصل في الغيبة، وذلك قولك: يقمن ويقعدن. وهذا القول لعمري ممكن إلاّ أنه من التعليل الذي لا ينبغي أن يجعل مثله معتمداً أعني أنّه من تعاليل الاختصاص»[1]. فأبو علي يعتمد في قوله هذا على ما قاله السهيلي عندما علّل أسباب اختيار حروف المضارعة، فقال:« فلما أرادوا الفرق كانت الهمزة بفعل المتكلّم أولى، لإشعارها بالضمير المستتر في الفعل، إذ هي أوّل حروف ذلك الضمير إذا برز فلتكن مشيرة إليه إذا أُبرز. وكانت النون بفعل المتكلّمين أولى بوجودها في أوّل لفظ الضمير الكامن في الفعل إذا ظهر فلتكن دالة عليه إذا خفي واستتر. وكانت التاء من(تفعل) للمخاطب لوجودها في ضميره المستتر فيه، وإن لم تكن في أوّل لفظ الضمير أعني(أنت)، ولكنّها في آخره، ولم يخصّوا بالدلالة عليه ما هو في أوّل لفظه- أعني الهمزة- لمشاركته للمتكلّم فيها وفي النون، فلم يبق من لفظ الضمير إلاّ التاء، فجهلوها في أوّل الفعل علماً عليه، وإيماء إليه. فإن قيل: فكان يلزم على هذا أن تكون الزيادة في فعل الغائب هاء، لوجودها في لفظ الغائب إذا أبرز؟. فالجواب: أنّه لا ضمير في فعل الغائب في أصل الكلام وأكثر موضوعه، لأنّ الاسم الظاهر يغني عنه، ولا يستتر ضمير الغائب حتّى يتقدّمه مذكور يعود عليه. وليس كذلك فعل المتكلّم والمخاطب والمخبرين عن أنفسهم، فإنّه لا يخلو أبداً من ضمير ولا يجيء بعده اسم ظاهر يكون فاعلاً به ولا مضمراً أيضاً، إلاّ مضمراً يكون توكيداً للصمير المنطوي علي الفعل»[2]. فالشلوبين يؤيد قول السهيلي في تعليل اختيار حروف المضارعة، وقدّم قوله بالتفصيل، وجعل من التعاليل الخاصّة بالاختصاص.

وما يمكن قوله:إنّ الشلوبين رفض آراء نحاة الأندلس الذين خالفوا إجماع البصريين، وجاءوا بآراء جديدة، ووافق آراء نحاة الأندلس الذين كانت آراؤهم جديدة لم يسبق فيها أحد.

[1] – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص462- 463.

2 – نتائج الفكر في النحو للسهيلي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، سنة1412هـ - 1992م، ص92.

الفصل الثالث

الشلوبين وأدلة النحو

أوّلاً: السماع

لقد اعتمد النحاة قاطبة على السماع اعتماداً كبيراً في استنباط القواعد النحوية، ولم يخرج الشلوبين عن هذه القاعدة، ولهذا نجده يتعامل مع السماع كغيره من النحاة معاملة التقديم له، على أدلة النحو الأخرى، ولكنّنا قبل أن نتطرّق إلى تعامل الشلوبين مع السماع لابدّ أن نقدّم مفهومه ومصادره.

السماع هو الأصل الأول من أدلة النحو، وهو:« ما سمعت به فشاع، وتُكُلِّمَ به...قال سيبويه: وقالوا أخذت ذلك عنه سماعاً سمعاً، جاؤوا بالمصدر على غير فعله، وهذا عنده غير مطّرد تسامع به النّاس...السماع كلّه الذكرُ المسموعُ الحَسَنُ الجميلُ»[1].

أما اصطلاحا

السماع في اصطلاح النحويين هو:« الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة »[2] . وهو بتعريف أدق:« السماع: وأعني به ما ثبت في كلام مَنْ يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القران، وكلام نبيه صلى الله عليه واله وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر؛ فهذه ثلاثة أنواع لابدّ في كلّ منها من الثبوت»[3].

لقد ركّز الأنباري على أن يكون الكلام المنقول فصيحا، وأن يكون كثيراً حتّى يُعتمد في النقل، أما السيوطي فقد بيّن لنا المصادر الفصيحة التي نعتد بها عند أخذنا بالمسموع، وحدّدها بالقران الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب قبل فساد لسانهم شعراً ونثراً. وبعد هذا التقديم نستعرض منهج الشلوبين في اعتماد السماع.

1- لسان العرب لابن منظور، تحقيق عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف القاهرة، د، ط، د، ت ، مادة (سمع).

[2] – لمع الأدلة للأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر دمشق، ط1، سنة1377هـ -1957م، ص81.

[3] – الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، تحقيق حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب القاهرة، ط4، سنة1430هـ -2010م، ص40.

لقد اعتمد الشلوبين السماع دليلاً قوياً لترجيح الآراء النحوية، فمثلا عند حديثه عن الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة في مسالة تثنية ألفاظ التوكيد، قال:« وللاثنين كلاهما فقط هذا مذهب البصريين، والكوفيين يقولون: كلاهما أجمعان أكتعان ابصعان ابتعان. والصواب الأول لأن مثله لا يقال إلاّ بعد استقراء السماع ولم يسمع، فيعلم أنّه قد استغني عنه، والمخالفون إما أن يخالفوا لاقتضاء القياس له أو لسماع سمعوه، وكيف ما كان لم ينبغ أن يلتفت إلى ما خالفوا لأجله، لأنّه إن كان قياسا فالسماع قد عارضه بأن تركوه، ولم يستعملوه، والسماع إذا عارض القياس لم يلتفت إلى القياس، وإن كان سماعاً فهو – ولابدّ– سماع قليل لأنّ البصريين قد استقراوه فلم يجدوه، فدلّ ذلك على قلّته وشذوذه، إن كان وجد، والشاذ القليل لا يعتد به»[1].

فالعلة التي استدل بها لعدم أخذه بالمذهب الكوفي في هذه المسالة،هو عدم ورود السماع بها. وكرر كلمة السماع عدّة مرات ليدلل على أهميته عنده.

وكذلك لا يكون القياس عنده إلاّ على ما كثر من كلام العرب، أي ما ورد به السماع الكثير، ونجد هذا كثيراً في آرائه، منها حديثه عن تعدية الفعل الذي على وزن(فَعُلَ):« مثاله ظَرُفَ فهذا المثال لا يوجد أبداً متعدّيا إلاّ في حرف واحد حكاه ثابت في الدلائل وهو قوله: رَحُبَتْكُمْ الطاعةُ. إلاّ أنّ الذي حسّنه أنّه مفعول عن إسقاط حرف الجر، وأصله: رحبت لكم الطاعة، ولكن تعديه مع هذا يحفظ ولا يقاس عليه لوجهين: أحدهما: أنّه كيف ما كان فهو تَعدٍّ . والآخر: أن التعدية بإسقاط حرف الجر مسموعة لا مقيسة »[2]. فهو هنا رفض أن يقيس على هذا القول، لأنّه لم يسمع كثيرا .

يضيف في مكان آخر:« كان في هذا الذي فعله المؤلف من حمل اللغة القليلة على الكثيرة، وإجراؤها مجراها فساد، وهم إنّما يعقدون كلامهم على المشهور، ولا يلتفتون إلى

1– شرح المقدمة الجزوليه الكبير للشلوبين، ج 2 ، ص 678–679.

2 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج 2، ص 694–695.

القليل ولا إلى النادر»[1]. فهو في هذا القول ينعت هذا القياس بالفساد،لأنّه محمول على اللغة القليلة.

ونجده في كتاب آخر يؤكد على هذا المبدأ، فيقول:« وثلثُ الخبزةَ أكلتها إياه. وفي جواز هذه المسالة نظر، واختلاف بين النحويين، والأظهر عندي عدم الجواز إلاّ أن يُسمع، فإنّ البدل في تقدير تكرير العامل، فكأنك قلت: الخبزة أكلتها، ثمّ قلت: إياه أكلت، وقولك ثلث الخبزة أكلتها ممتنع لعدم العائد على المبتدأ، فإن سُمع هذا من العرب فله وجه، وهو أنّ العامل المكرّر قد حذف وأنيب الأول منابه، فروعي ما في البدء، ولم يُراع ما كان »[2]. فأبو علي يؤكدّ على قيمة السماع في قواعد اللغة العربية.

كثيراً ما نجده يُكرّر عبارة « يحفظ ولا يقاس عليه»، وهذا معناه أنّه يجعل السماع في المرتبة الأولى من أدلة النحو، ومنها قوله:« مما لا يجمع بالواو والنون، وذلك نحو: ندمان كان قياسه أن يقال في جمعه: ندمانون لأن مؤنثه ندمانة... وتوجيه شذوذه أنّ المطّرد في باب(فعلان) ألاّ يقال فيه فعلانة فحُمل في ذلك على الأكثر، ولكن مثل هذا يقلّ في الصفات التي اجتمعت فيها هذه الشروط حتى لا أذكر منها إلاّ هذا، وينبغي عندي أن يجري مجراه رجل سيفان إلاّ أنّ الشاذ لا يقال منه إلاّ ما قيل ثمّ يوجه ولا يقاس عليه، فلذلك لم يلتفت المؤلف إليه لأنّهم لا يبنون على ألأقل»[3].

ويستنتج من هذا التحليل أنّ الشلوبين يَعُدّ هذا الجمع شاذاً، والشاذ يحفظ ولا يقاس عليه عنده.

للسماع مصادر ذكرها علماء الأصول، وهي:

---

1 – شرح المقدمة الجزوليه الكبير، ج 1، ص 344–345

2 – التوطئة للشلوبين ، ص 202.

3 – شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج 1، ص 398.

المصدر الأول :القران الكريم .

لقد استشهد الشلوبين بالقراءات القرآنية المتواترة، والشاذة ليُثبتَ قاعدة، أو يرجح رأياً، وقد يستدل على المسألة الواحدة بأكثر من آية قرآنية، فنجد هذا في باب نواصب المضارع، حين قال:« وقد أجاز سيبويه إن تقم فتحسن إلى فلان أجزك، بنصب فتحسن، وليس من الأجوبة الثمانية، وقد قرئ﴿ **وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ**﴾، بنصب فيغفرَ ويعذبَ، وليس من الأجوبة الثمانية. وقد قرئ:﴿**فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى**﴾، نصبا وليس من الأجوبة الثمانية»[1]. كذلك عندما تكلّم على جوازم الفعل المضارع، لمّا يفصل بين الهمزة العطف وحروف الجزم، نجده يستشهد بأكثر من آية، فيقول:« يريد الفاء والواو في: أوَ لَم و أوَ لَمَّا وفي: أفلم وأفلمّا، وهذه الفاء والواو عاطفتان لهذه الجملة الاستفهامية على ما قبلها فقوله تعالى: ﴿**أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ**﴾ و﴿**أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ**﴾ و﴿**أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ**﴾، وما أشبه ذلك،إنما الواو والفاء فيها عاطفة للجملة الاستفهامية على ما قبلها من الكلام »[2].

ولم ينسب الشلوبين القراءة القرآنية إلى صاحبها إلاّ نادراً، مثل قوله:«﴿ **يَغْفِرْ لَكُمْ**﴾. وقراءة أبي عمرو له بالإدغام شذوذ»[3]. لقد أشار صاحب النشر إلى هذه القراءة، فقال: «

1- شرح المقدمة الجزولية الكبير،ج2، ص 466-467.وسورة البقرة، الآية284، وتمامها:﴿ **وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾، وسورة غافر،الآية36، وتمامها:﴿ **وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ** ﴾.

2 – شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج2، ص486. وسورة البقرة، الآية100، تمامها:﴿ **فَرِيقٌ مِنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾،وسورة الروم، الآية9 ، وتماما:﴿ **فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ**﴾، وسورة غافر،الآية82،وتمامها:﴿ **فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ**﴾.

3 – شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج 3، ص 1155.وسورة نوح، الآية4، وتمامها:﴿ **يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾.

الراء الساكنة عند اللام نحو(واصْطَبِرْ لِعبادَتِهِ، يَغْفِرْ لَكُمْ، واصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ، ويَنْشُرْ لَكُمْ، وأَنْ أُشْكُرْ لِي) فأدغم الراء في اللام في ذلك أبو عمرو من رواية السوسي»[1].و« قال عنده لأنّ بعضهم أجاز الفصل بغير الظرف بين المضاف إليه... ونحو قراءة مَن قرأ﴿ **قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهُمْ** ﴾، ولم يجز سيبويه شيئاً من ذلك، ويريد سيبويه المنع من الفصل في الأفصح من الكلام، وإلاّ فقد ثبتت قراءة ابن عامر المتقدمة»[2]. وقد فصّل الجزري هذه القراءة، فقال:« فقرأ ابن عامر بضم الزاي وكسر الياء من(زين) ورفع لام(قتل) ونصب دال(أولادهم) وخفض همزة(شركائهم) بإضافة(قتل) إليه وهو فاعل في المعنى وقد فصل بين المضاف وهو(قتل) وبين(شركائهم) وهو المضاف إليه بالمفعول وهو(أولادهم) وجمهور نحاة البصريين على أنّ هذا لا يجوز إلاّ في ضرورة الشعر»[3]. أو« بالنصب، ونحو:﴿ **وَإِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾، في قراءة ابن عامر»[4]. وضّح لنا أبو حيان هذه القراءة، فقال:« وقرأ ابن عامر: فيكونَ بالنصب،... ووجه النصب أنّه جواب على لفظ كن، لأنّه جاء بلفظ الأمر فشبه بالأمر الحقيقي، لأنّ ذلك إنّما يكون على فعلين ينتظم منهما شرط وجزاء نحو ائتني فأكرمك إذ المعنى إن تأتني أكرمك»[5].

الاستدلال بالقراءات القرآنية.

احتج الشلوبين بالقراءات المتواترة، ولكنّه لم يشر إلى هذه القراءات، إلاّ أنّه يقول كقراءة من قرأ،أو كمَن قرأ، ولم يذكر بأنّها متواترة إلاّ مرة أو مرتين عندما تكلّم على نصب(أيّ)، فقال:« فالمعروف أن يبني على الضم. مثاله:﴿ **لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا**﴾، في قوله سيبويه، وقال: فالمعروف لأنّه قد قرئ بالنصب، والبناء

1 – النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، د ،ط، د، ت، ج2، ص12.

2 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج 3، ص943– 944. وسورة الأنعام، الآية137، وتمامها:﴿ **لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ**﴾ .

3 – النشر في القراءات العشر لابن الجزري، ج2، ص263.

4 – التوطئة للشلوبين، ص 142. وسورة البقرة، الآية 117.

5 – تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ج1، ص536.

على الضم وهو الأكثر والأشهر»[1]. أو مثاله«﴿ **أَتُحَاجُّونِي**﴾, في قراءة الأكثر, ومذهب المؤلف في مثل هذا أن نون الوقاية هي المحذوفة من النونين»[2]. يعني تخفيف النون، وقد أشار الفارسي إلى هذه القراءة، فقال:« واختلفوا في تشديد النون وتخفيفها من قوله تعالى:﴿ أَتُحَاجُّنِّي فِي اللهِ﴾... فقرأ ابن كثير وأبو عمر وعاصم وحمزة والكسائي (أتحاجوني) و(تأمروني) مشددتين. وقرأ نافع وابن عامر مخففتين»[3].

أما القراءات الشاذة .

فقد استشهد الشلوبين بالقراءات الشاذة، ولكنّه لم يشر إلى شذوذها، فقال:« وقد قرئ﴿ **وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ**﴾، بنصب فيغفرَ ويعذبَ، وليس من الأجوبة الثمانية »[4]. يعني قراءة ابن عباس، والأعرج[5].

وكذلك:« وعلى مجيئه قرأتْ القراء﴿ **فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا تَجْمَعُونَ**﴾ بالتاء في فلتفرحوا، ولا يكون ذلك إلا في الفعل المبني للمفعول إذا كان مسنداً إلى المخاطب،لأن المأمور هنا أعني في فعل المفعول إذا قلت: لِتُعْنَ بحاجتي، وإن كان مخاطباً فإن لام الأمر هناك لم تدخل في الحقيقة إلا على فعل مبني لفاعل غائب»[6]. يعني بالقراء عثمان عثمان بن عفان، وأبي بن كعب، وأنس بن مالك، وغيرهم(رضي الله عنهم)،ولكنّها قراءة

1 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص 609. وسورة مريم، الآية 69.

2 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ،ج2، ص 643 . وسورة الأنعام، الآية 80، وتمامها:﴿ **فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ** ﴾ .

3 – الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث دمشق، ط1، سنة1404هـ- 1984م، ج3، ص332-333.

4 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2 ص 466، وسورة البقرة، الآية284، وتمامها:﴿ **وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ﴾ .

5 – ينظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي،ج2، ص 360. والقراءات الشاذة وتوجيهها النحوي لمحمود أحمد الصغير، دار الفكر دمشق سوريا، ط1، سنة1419هـ- 1999م، ص113و 218.

6- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2 ص 493-494 . و سورة يونس، الآية 58 .

شاذة[1]. وقيل عنها أيضاً:« وقد روي عن ابن عامر وغيره أنّه قرأ(فلتفرحوا) بالتاء على الخطاب للكفار، أي: لو كنتم مؤمنين لكان فرحكم بالإسلام والإيمان خيراً مما تجمعون من دنياكم»[2].

كما استدل بقراءة شاذة أخرى، ولم يذكر شذوذها، ولا صاحبها عندما تحدّث عن الموصولات، فقال:« وعليه قراءة من قرأ:﴿ **مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا**﴾ برفع بعوضة،وأحسنه إذا طال الكلام، نحو: ما أنا بالذي قائل لك سوءاً»[3].هذه قراءة شاذة قرأ بها الضحاك،وإبراهيم بن أبي عبلة، ورؤبة بن العجاج، وقطرب[4]. وقيل عنها:« وعن رواية العجاج(ما بعوضة) بالرفع»[5].

وكذلك استشهد بقراءة شاذة أخرى في نفس الباب، ولم يشر إلى شذوذها كعادته:« و يمكن أن يتأول قراءة من قرأ:﴿ **تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ**﴾ برفع النون عليه لأنّه لابدّ من تقدير(مَنْ) وما يعمل فيه معها فطالت بذلك في التقدير»[6]. وهذه القراءة قرأ بها الحسن البصري، ويحي بن يعمر[7]. وقيل عنها:« ومن ذلك وصفه لقراءة بعضهم:﴿ **تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ**﴾، برفع أحسن بالضعف، لأنّ صدر الصلة(هو) قد حذف»[8].

---

1 – ينظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ج5، ص172 .

2 – كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لأبي محمد مكي، تحقيق محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة بيروت، ط3، سنة1404هـ- 1984م، ج1، ص 520.

3 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص608. وسورة البقرة، الآية 26، وتمامها:﴿ **فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ**﴾.

4 – ينظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي , ج1 , ص 123 .

5 – شواذ القراءات للكرماني، تحقيق شمس الرّب العجلي، مؤسسة البلاغ بيروت لبنان، د، ط، ص56.

6 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2،ص 608-609 . وسورة الأنعام،الآية 154، وتمامها:﴿ **وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَعَلَّهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ** ﴾.

7 – ينظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ج1، ص419، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي، تحقيق السيد محمد السيد وسيد إبراهيم عمران، دار الحديث القاهرة، د، ط،ج4، ص410 .

8 – القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي لمحمود أحمد الصغير، ص117.

كما استشهد بقراءة شاذة أخرى، وبنى عليها حكماً نحوياً، حيث قال:« ذكر البقر فيما غلب عليه الجمع فجاء مؤنثاً لا غير خطأ لأنّ البقر قد تذكّر كما تؤنث وعليه القراءتان في قوله تعالى:﴿ **إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا**﴾و(تشابهُ علينا...) بالفتح على التذكير والضم على التأنيث»[1]. وهو يعني أنّ القراءة الصحيحة بفتح هاء تشابه،تدل على تذكير البقر، والقراءة الشاذة بضم هاء تشابه، وقد قرأ بها الحسن، وتدل على تأنيث البقر[2]. ونُسبت هذه هذه القراءة الشاذة للحسن البصري، فقيل:« ذهب أبو جعفر النحاس إلى تأنيث الفعل الذي يعود ضمير فاعله على اسم جنس جمعي في قراءة الحسن:﴿ **إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهُ عَلَيْنَا**﴾»[3].

من هذه الأمثلة يتبيّن لنا أنّ الشلوبين استشهد بالعديد من القراءات الشاذة، ولكنه لم يتطرق إلى شذوذها، ولم يرفض منها أية قراءة، ومنه يمكن أن نعتبره ممَّن يقبلون كلّ القراءات القرآنية، وهذه ميزة نحاة الأندلس، وإن كان في بعض المرات يتأوّل القراءة ويعطيها تخريجا.

المصدر الثاني : الحديث النبوي الشريف .

لم يهتم النحاة الأوائل بالحديث النبوي الشريف، إذ لم يستشهدوا به إلاّ قليلاً، لأنهم كانوا يعتقدون أنّ الأحاديث النبوية نقلت بالمعنى ولم تنقل باللفظ وهم يهمهم اللفظ، ولعلّ المادة اللغوية الضخمة التي كانت بين أيديهم من قراءات قرآنية، وشعر ونثر أغنتهم عن كلّ ما سواها، ولكنّ نحاة القرون المتأخرة أثاروا قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، خاصة الأندلسيين، أمثال السهيلي وابن خروف، وابن مالك، ورغم أن الشلوبين من هذه القرون المتأخرة، ومن الأندلسيين، إلاّ أنّه يُعدّ من المقلّين بالاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، فنجده يستشهد ببعضها، فعند حديثه عن لام الأمر، قال:« ومنه في إلزام المتكلّم

---

1 – شرح المقدمة الجزولية الكبيرللشلوبين ج3 ص 937 . والآية 70 من سورة البقرة،وتمامها:﴿ **وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ** ﴾ .

2 – ينظر روح المعاني للألوسي ,ج1 , ص404 .

3 – القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي لمحمود أحمد الصغير، ص313.

نفسه لا في أنّه فعل مبني للمفعول قوله(صلى الله عليه وسلم):(**قُومُوا فَلْأُصَلِّ لَكُمْ**)»[1] .

كما استشهد بحديث ثانٍ عندما تحدّث عن اتصال الضمير بكان، فقال:« وقوله: وكان. ومثال ذلك: في كان ما جاء في حديث النبي(صلى الله عليه وسلم) في أبي خيثمة، وقد رأى شخصه على بعد منه، قال:(**كُنْ أَبَا خَيْثَمة فَكَانَهُ**) »[2].

كما استشهد بحديث ثالثٍ عندما تكلّم عن الجملة المفسِّرة لضمير الشأن، فقال:« وقوله: إلاّ أن يكون في المعنى نفس المبتدأ. مثاله: الجملة المفسرة لضمير الأمر والشأن، ومثل ما جاء في قوله(صلى الله عليه وسلم):(**أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي:لَا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ**)»[3]. واستدل به في كتابه التوطئة، وزاد(أنا)، فقال: « نحو قوله:**أفضل ما قلت أنا والنبيّون من قبلي:لا إله إلاّ الله** »[4].

واستدل بحديث رابعٍ عندما تكلّم عن نصب اسم إنّ وخبرها، فقال:« ليت عند الكوفيين تنصب اسمين، قد ذكروا ذلك في (إنّ)... وذكروا أيضا قوله(صلى الله عليه وسلم):(**إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفاً**)... و(سبعين خريفا) ظرف زمان نائب مناب (عميقا) وصار للدلالة عليه من جهة المعنى»[5].

كما استشهد بحديث خامسٍ في اعتراضه على الجزولي بوجوب إضمار الفاعل، فقال:« وقوله: والتفسير واجب إن أُضمر الفاعل. ينقصه أن يقول أو ما يقوم مقامه نحو

---

1 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص 492 . والحديث في صحيح مسلم بشرح النووي، دار الكتاب العربي بيروت لبنان، ط1، سنة1407هـ– 1987، يُروى(قوموا فلأصلي بكم)، ينظر ج5، ص163 .

2 – شرح المقدمة الجزولية الكبيرللشلوبين، ج2، ص 632. والحديث مروي في صحيح مسلم بشرح النووي،بـ(كن أبا خيثمة فإذا هو أبو خيثمة الأنصاري) من دون(فكانه)، ينظر، ج17، ص90.

3 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص 748. والحديث مروي في كتاب الموطأ للإمام مالك، برواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي، ضبط وتخريج صدقي جميل العطّار، دار الفكر للنشر والتوزيع بيروت لبنان، ط4، سنة1425هـ– 2005م، كتاب الحج، باب جامع الحج، ص268– 269،الحديث رقم963.

4 – التوطئة للشلوبين، ص 218 .

5 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص 800–803 . والحديث في صحيح مسلم بشرح النووي مروي بـ(**لسبعون خريفا**)، وقال عنه النووي: هكذا هو في بعض الأصول... ووقع في معظم الأصول والروايات لسبعين خريفا بالياء، ينظر، ج3 ، ص72.

قوله:(**فَبِهَا وَنِعْمَتْ**)»[1]. ولكنه لم ينسب الحديث للرسول(صلى الله عليه وسلم) ربّما لأنّه يعتقد أن الحديث معروف عند المسلمين في زمانه.

واستشهد بحديث سادسٍ على جواز حذف ياء(ثمانٍ) وفتح النون، قال:« وجاءت في بعض الحديث(**صَلّى ثَمَانَ رَكَعَاتٍ**) بحذف الياء وفتح النون وهو على هذا»[2] .

كما استشهد بحديث سابعٍ عندما تحدّث على إلحاق علامة التأنيث بنعت المؤنث، فقال:« أو بالحاف علامة التأنيث في فعله...أو نعته، نحو:(**فِي كُلِّ ذَاتِ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرٌ**)»[3].

ومن هذا الإحصاء نستنتج أن الشلوبين احتج بسبعة أحاديث نبوية في كتابين، وهذا عدد قليل جداً، كأنّه متأثر برؤية النحاة الأولين.

المصدر الثالث : كلام العرب.

كلام العرب نريد به ما ثبت عن العرب الذين يحتج بكلامهم من شعر أو نثر، وهما من أهمّ المصادر السماعية.

وقد استشهد الشلوبين بكلام العرب شعراً، ونثراً، وجعله من أهمّ الأدلة السماعية. وسنتطرق إلى الحديث عن استدلال الشلوبين بكلام العرب بنوعيه.

أوّلا: الاستشهاد بالشعر.

1 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج3، ص907. الحديث في سنن الترمذي وهو الجامع المختصر من السنن للترمذي، تعليق الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض، ط1، د ، ت، والحديث بكامله:(**مَنْ تَوَضَأ يومَ الجُمُعةِ فَبِها وَنَعْمَتْ، ومَنْ اغْتَسلَ فالغَسْلُ أَفْضَل**)، ينظر ج2 ، ص369.

2 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج3، ص 929 . والحديث في صحيح مسلم بشرح النووي(**عن ابن عباس قال صلّى رسول الله(صلى الله عليه وسلم) حينَ كَسَفَتِ الشَّمْسُ ثَمانَ رَكَعاتٍ في أربَعِ سَجَداتٍ**)،ج6 ، ص213 .

3 – التوطئة للشلوبين، ص338. والحديث في صحيح مسلم بشرح النووي،ج14، ص242. .

يُعدّ الشعر من أكثر الأدلة التي استشهد بها الشلوبين لإثبات قاعدة نحوية، أو ترجيح رأي نحوي، فقد استعمل ما يفوق المئتين(200) من الأبيات الشعرية، بين بيت شعري كامل،أو شطر بيت، أو جزء منه، ولا يهتم غالبا بنسبة الأبيات الشعرية إلى قائليها إلاّ قليلا، فمثلا:« وفي مثل قول عبدة:

كِلَا يَوْمَيْ أُمَامَةَ يَوْمُ صَدٍّ ... ...»[1].

وكذلك:« مثاله:إن يقم زيد قام عمرو وهو قليل،وعليه إنشاد أبي علي وغيره لأبي زبيد:

مَنْ يَكِدْنِي بِسَيْءٍ كُنْتَ مِنْهُ **كالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ والوَرِيدِ** »[2]

كما استشهد بقول زهير بن أبي سلمى، فقال:« وعلى(إن قام زيد أقوم) قول زهير:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ **يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالِي وَلا حَرِمُ** »[3].

كما نسب البيت الشعري إلى جميل بثينة، فقال:« مثاله: نعم نعم ، ولا لا، قال جميل :

لا لا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا **أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقاً وَعُهُوداً**» [4].

وكذلك فعل مع حسان بن ثابت:« وعلى هذا من الحمل على تأويل الجماعة، قال حسان بن ثابت:

وَقَالَ اللهُ قَدْ يَسَّرْتُ جُنْداً **هُمُ الأَنْصَارُ عُرْضَتُهَا اللِّقَاءُ**»[5].

كما نسب البيت إلى امرئ القيس، بقوله:« ومنه الأحسب في قول امرئ القيس:

يَا هِنْدُ لا تَنْكِحِي بُوَّهةَ **عَلَيْهِ عَقِيقَتُهُ أَحْسَبا** »[6].

كما نسب البيت إلى أبي نواس بقوله:« ولما لزمت الألف واللام أو الإضافة في هذا النوع إلا ما شذ نقدوا على أبي نواس قوله:

---

1 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1، ص 412–413. والبت ليس لعبدة بن الطبيب كما ذكر المصنف، بل هو لجرير بن عطية في ديوانه، ص442، **وعجزه: وَإِنْ لَمْ تَأْتِها إلاَّ لِمامَا** . ومروي بـ(صدقٍ) بدل (صدّ).

2 – نفسه ، ج2، ص519، والبيت لأبي زبيد الطائي في خزانة الأدب للبغدادي، ج9، ص76.

3 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين،ج2، ص 520–521. والبيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه، ص115.

4 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين،ج2، ص677، والبيت لجميل بن معمر في ديوانه، ص58 .

5 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص 682. والبيت لحسان بن ثابت في ديوانه، ج1، ص18.

6 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص700، والبيت لامرئ القيس في ديوانه، ص79.

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ»[1].

كما ذكر قول ذي الرمة، فقال:« ونعم لا وجه لجوازها على جواز لا، على ذلك الوجه قول ذي الرمة:

فَقُلْتُ لَها لا إِنَّ أَهْلِي لَجِيرَةٌ ... ...»[2]

وعندما تكلم على لغات (لعلّ) نسب البيت لصاحبه فقال:« وقال أبو النجم :

اُغْدُ لَعَنَّا فِي الرِّهانِ نُرْسِلُهْ »[3] .

ولقد مثّل الشلوبين بشعر الشعراء المتأخرين على زمن الاحتجاج كأبي نواس، والمتنبي والحريري، رغم أنّ أغلب النحاة لم يستشهدوا بشعرهم، أما شعر أبي نواس فقد سبق ذكره، أما المتنبي الذي هو من الشعراء المتأخرين فقد أورد بيتا له، فقال:« فالوقف على البدل من التنوين. تمام هذا الموضع أن يقول: في الأشهر لأنّ من العرب من يقف على المنصوب المنوّن بغير تعويض من التنوين، فيكون الوقف على ذلك على المنصوب المنوّن من هذا النوع رأيت قاضي، وعلى هذا بنى المتنبيء قوله :

أَلاَ أَذِّنْ فَمَا أَذْكَرْتَ نَاسِي وَلا لَيَّنْتَ قَلْباً وَهْوَ قَاسِي» [4] .

كما أورد بيتا للحريري, وخطأه حيث قال:« و قد استعمله الحريري في قوله:

... ... **فَانْثَنَى بِلا عَيْنَيْنِ.**

والذي عندي أن هذا لحن من الحريري ولابدّ، وأنه ما سمع قط هذا ولا نحوه »[1] .

---

1 – نفسه ،ج3، ص1061–1062، والبيت لأبي نواس في ديوانه، ج3، ص36.

2 – التوطئة للشلوبين، ص 198، والبيت لذي الرمة في ديوانه، ص278. وعجزه :

... ... **لأَكْثِبَةِ الدَّهْنا جَميعاً وماليَا**

3 – التوطئة للشلوبين، ص 236، والبيت للراجز أبي النجم العجلي في ديوانه، ص317..

4 – شرح مقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج 3، ص 1072، والبيت للمتنبئ في ديوانه، ص301.

ونستنتج من هذه الأمثلة أنّ الشلوبين لم يورد أبيات المحدثين لبناء قاعدة نحوية، أو ترجيح رأي نحوي، وإنما جاء بها ممثلا أو مخطئا.

وما يُستنتج بعد هذا التمثيل أنّ الشلوبين استشهد بالكثير من الأبيات الشعرية دون أن يذكر أصحاب هذه الأبيات، ولكنه كان يقول:(كقوله أو قال) و(وانشدوا)، أو(مثل قوله) وغيرها.

الاستشهاد بالنثر .

يُعدّ النثر مصدرا مهمّا من مصادر جمع القواعد النحوية، اعتمده النحاة في التقعيد النحوي، وهو أقوال العرب الذين يعتدّ بلغتهم، أو أمثالهم. والشلوبين من النحاة المتأخرين الذين استشهدوا بالنثر ،ولكنّه لا ينسب هذه الاستشهادات إلى أصحابها في غالب الأحيان، وتبرز في كتاباته بقوله:(حُكي عن بعضهم)،(جاء قولهم)،(في كلام العرب)،(سمع مَن يقول)، وغيرها.

ومن مظاهر استدلال الشلوبين بأقوال العرب، وأمثالهم، ما يلي على سبيل التمثيل، لا على سبيل الإحصاء.

لقد استدل الشلوبين بأقوال العرب عندما تحدّث عن الربط بين الفعل والاسم بحرف الجر، فقال:« وإنما قلنا إن مررت بزيد من هذا النوع،لأن مررت بزيد هو الأكثر في كلام

1 – شرح مقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج 1، ص 297–298، والبيت للحريري في مقاماته، وهو في شرح مقامات الحريري لأبي العباس الشريشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، ط1، سنة1413هـ– 1992، ج1، ص437، والبيت كاملا:

جَادَ بِالعَيْنِ حينَ أَعْمى هَواهُ   عَيْنَهُ فَانْثَنى بِلاَ عَيْنَيْنِ .

العرب، وقد يقال مررت زيداً حكاه ابن الأعرابي[1]»[2].

كما استدل الشلوبين بمثلٍ من أمثال العرب، عندما ردّ على الكوفيين الذين يقولون بإنّ الإعراب أصل في الأفعال، كما هو أصل في الأسماء، فقال:« فتلك الألفاظ المختلفة هي المعبرة عن المعاني المختلفة والأعراب. والإعراب من العبارة عن تلك المعاني(**فالج بن خلاوة)**، فإذا كان الإعراب من تلك المعاني خليا عن العبارة عنها لم يكن للمجيء به في هذه الأفعال معنى، إنما هو فيها لشبهها بالأسماء لا للعبارة عن تلك المعاني، وإذا لم يكن للعبارة عن تلك المعاني بان لك بذلك خطأ من قال: إن الإعراب في هذه الأفعال لإبانة المعاني»[3].

كما استشهد بمثل أخر فقال:« ويجوز أن تكون الهاء، من تستحقه عائدة على الملك الذي يدل عليه تملك، كما يعود الضمير من قولهم: **مَنْ كَذَبَ كان شرًّا له** على الكذب الذي يدل عليه كذب، كأنّه قال:لا تملك شيئا ولا تستحق أن تملك »[4].

كما ذكر مثلا من أمثال العرب عند تحدّث عن لغات العرب في الأخ والأب التي هي من الأسماء الستة، فقال:« والثالثة: أن يكونا مقصورين لا يختلف آخرهما باختلاف

1 – هو محمد بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابي، كان كثير السماع نحوياً عالماً باللغة والشعر، ولم يكن في الكوفيين أشبه برواية البصريين منه، أخذ عن المفضّل الضبي رواية الشعر، وعنه أخذ ثعلب ومحمد بن حبيب وغيرهما، ألف: النوادر، والأنواء، ومعاني الشعر، وتفسير الأمثال، وغيرها، تُوفي سنة230، وقيل سنة 231هـ. ينظر بغية الوعاة للسيوطي، ج1، ص105– 106.

2 – شرح مقدمة الجزولية الكبير للشلوبين،ج 1، ص 220

3 – شرح مقدمة الجزولية الكبير للشلوبين،ج 1، ص258–259. والمثل يضرب للبراءة من الشيء، وأصله: أنّ فالج بن خلاوة الأشجعي قيل له يوم الرقم لما قَتل أنيس الأسرى: أتنصرَ أنيساً؟ فقال: أنا منه بريء، فصار مثلاً يضرب، ينظر مجمع الأمثال للميداني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل بيروت لبنان، ط2، سنة1408هـ–1987م، ج1، ص77.

4 – شرح مقدمة الجزولية الكبير للشلوبين،ج 1، ص 293. والمثل في كتاب سيبويه، ج2، ص391. ولم نعثر عليه في كتب الأمثال.

العوامل لفظاً وعليه: جاء قولهم: **مكره أخاك لا بطل** ، وعليه أيضا جاء قولهم: إن أباها وأبا أباها»[1].

وعندما تحدّث عن شروط الابتداء بالنكرة، استشهد بقول من أقوال العرب، وبمثلين من أمثالهم، فقال:« ومنها: العموم لفظا ومعنى، نحو:... وقوله: **ثمرة خير من جرادة**، ورجل خير من امرأة. ومنها: كون الكلام في معنى كلام أخر لا يخلّ بمعناه كون الاسم نكرة فيه، نحو: **شَرٌّ أهَرَّ ذا ناب ، وشيءٌ ما جاء بك إلى مُخّة عُرقوبٍ** »[2].

ولما تكلّم عن الخلاف في(حاشا)هل هي جرف جر أم فعل؟، استدل بقول مأثور عن العرب،فقال:« ويستشهدان على فعليتها بما حُكي عن بعضهم من أنّه سُمع مَن يقول: **اللَّهُمَّ اِغْفِرْ لِي وَلِمَنْ سَمِعَنِي حَاشَا الشَّيْطَانَ وأبَا الأَصْبَغ**، إذ لا يوجد حرف ينصب ولا يرفع فلم يبق إلاّ أن يكون فعلا بمعنى جاوز وجاز»[3].

1 – شرح مقدمة الجزولية الكبير للشلوبين،ج1، ص376–377، والمثل في كتب الأمثال(مكره أخوك لا بطل)، ينظر كتاب جمهرة الأمثال للعسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، دار الجيل، بيروت لبنان، ط2، سنة1408هـ– 1988م، ج2، ص213. وقصّته: أنّ بيهس هجم على قاتلي إخوته وهم في مكان يسمى غار ومعه خاله وكان جبانا فأوهمه بيهس أن في الغار غنيمة فلما هجم عليهم فجأة، قيل له ما أشجعه فقال: المثل، فصار يضرب به في حمل الرجل صاحبه على ما ليس من شأنه.

2 – التوطئة للشلوبين، ص 216–217. والقول الأوّل هو قول مأثور عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، في الموطأ للإمام مالك، ص264– 265، هو: أنّ رجلا جاء إلى عمر بن الخطاب، فسأله عن جرادات قتلها وهو محرم، فقال عمر لكعب: تعال حتّى نحكم، فقال كعب: دِرهم، فقال عمر لكعب: إنّك لتجد الدراهم لتمرةٌ خيرٌ من جرادة. والمثل الثاني يضرب في ظهور أمارات الشرّ ومخايله في مجمع الأمثال للميداني، ج2، ص172. جاء في لسان العرب لابن منظور: مثل يضرب عند ظهور أمارات الشرّ. وذو الناب: الكلب. وأهرّ الكلب: جعله يهرّ، أي جعله يصوّت دون أن ينبح. ينظر لسان العرب لابن منظور، مادة(هرر)، ما أهرّ ذا ناب إلاّ شرّ تعظيما للحال عند نفسه وعند مستمعيه. والمثل الثاني في كتاب جمهرة الأمثال للعسكري، ج1، ص549، برواية(شرّ) بدل(شيء)، ويضرب مثلاً لكلّ مضطر إلى مالا خير فيه، والعرقوب لا مخّ فيه.

3 – شرح مقدمة الجزولية الكبير للشلوبين،ج 2،ص 816. والقول حكاه ابن السراج، فقال:« وحكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد، قال: سمعت أعرابياً يقول: (اللهمّ اغفر لي ولمَن سمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ)، نصب بـ(حاشا)» الأصول في النحو لابن السراج، ج1، ص288.

كما استشهد بقول مأثور عن العرب عندما تكلّم عن شروط الابتداء بالنكرة، فقال :« ومنها: أن يكون في النكرة معنى الدعاء، نحو قوله: **أَمْتٌ في الحجر لا فيكَ**، لا أن هذا محفوظ »[1].

وعندما تحدّث عن أفعال المقاربة استشهد بمثل من أمثال العرب فقال:« وعلى قوله: عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً »[2].

لقد اعتنى الشلوبين بالسماع عناية البصريين، ووظفه في كتبه ليقوي به رأيه في المسائل النحوية، واستشهد بأنواع الشواهد المختلفة من قرآن كريم، وحديث نبوي شريف، وشعر عربي، ونثر عربي.

1 – التوطئة للشلوبين، ص217 . والمثل في كتاب سيبويه، ج1، ص329. وجاء في لسان العرب لابن منظور:« الأمت: العِوَج، قال سيبويه: وقالوا أمت في الحجر لا فيك؛ ومعناه: أبقاك الله بعد فناء الحجر»،ج1، مادة(أمت).

2 – شرح مقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج3، ص 972. والمثل في مجمع الأمثال للميداني، ج2، ص341. ويضرب للرجل يقال له: لعلّ الشرّ جاء من قبلك، وأصله: من أقوال الزباء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال وبات بالغوير على طريقه. والغوير هو تصغير الغار.

القياس عند الشلوبين .

القياس دليل معتبر من أدلة النحو، وهو يحتلّ المرتبة الثانية بعد السماع، لهذا تزخر به كتب النحاة منذ القدم، وقبل التطرق له عند الشلوبين لابدّ من تعريفه.

القياس لغة واصطلاحا:

القياس لغة:« قاس الشيء يقيسه قيساً وقياساً... إذا قدّره على مثاله »[1] .

اصطلاحا:« هو حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع »[2]. وقيل:« هو حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه »[3]. وقيل عنه:« هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع »[4]. وعرّفه الحلواني فقال:« يطلق على جزء من هذه العمليات، فيُراد به حمل فرع على أصل لعلّة جامعة بينهما، وإعطاء حكم المقيس عليه في الإعراب أو البناء أو التصريف»[5]. ومنه نقول القياس النحوي هو إعطاء حكم المقيس عليه للمقيس في الإعراب أو البناء أو التصريف.

لقد عني الشلوبين بالقياس عناية كبيرة، فعدّه دليلا قوياً، فنجده تارة يستخدمه للاستدلال على قاعدة نحوية، أو يردّ به رأياً نحوياً، فها هو يؤكد بأنّ(فُلْك) جمعاً مغيّر عن(فلك) في الواحدة، فقال:« وذلك أنّ الذي وجدناه في كلامهم من الجمع قسمان: قسم يزاد عليه من آخره ما يدلّ على الجمع كما فُعل في جمع السلامة، وقسم يُقام مقام تلك الزيادة فيه تغيير بنيته بأحد الوجوه المتقدمة، ولم نجد قسماً ثالثاً هو بقاء الواحد على ما هو عليه إلاّ قليلا، وهو هذا الذي نحن بسبيله، والقياس مع هذا يقتضي أن لا يكون لأن الغرض

---

1 – لسان العرب لابن منظور، مادة(قيس)،ج6 .

2 – لمع الأدلة في أصول النحو للأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر بدمشق، ط1، سنة1377هـ -1957م، ص93.

3 – الإغراب في جدل الإعراب للأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني ، دار الفكر بدمشق، ط1، سنة1377هـ -1957م، ص45.

4 – لمع الأدلة في أصول النحو للأنباري، ص93 .

5 – أصول النحو العربي لمحمد خير الحلواني، أفريفيا الشرق الدار البيضاء المغرب، ط2، سنة2011م.

بالعبارة هنا الدلالة على الجمع، ولا دلالة إذا كان لفظ الواحد باقياً على ما هو عليه، فلمّا جاء هذا مخالفاً للمستمر سماعا وقياساً، احتجنا أن نصرف هذا الأقل إلى المستمر فلما كان قولهم في الجمع (فُلْكٌ) من قسم الجمع، ولم يمكن أن يقال فيه: إنّه مما زيد عليه من آخره ما يدلّ على الجمع إذ لم توجد فيه زيادة، وكانت الحركات قد تتفق وهي مع هذا مختلفة نية »[1]. ويضيف إلى(الفلك) لفظ (دِلاص)، فيقول:« فيأتي قولهم: دِلاص في الجمع تغييراً لذلك الواحد المتوهم فنرجع بذلك أيضا إلى المستمر من التغيير في جمع التكسير، فالقول بهذا إذا أمكن أولى من ادعاء كثير مما اطّرد في الاستعمال والقياس، وذلك أن يكون فُلْك الذي هو في الواحد هو فُلْكٌ الذي هو في الجمع، ودِلاص الذي في الواحد هو دِلاص الذي في الجميع بعينه من غير تغيير في اللفظ ولا في التقدير »[2].

فالشلوبين بهذا القول يؤكد أنّ هذا الجمع بهذه الصيغة مخالف للقياس، ولكنّ العرب قالت به، واستعملته في كلامها، فصيغة الواحد هي نفسها صيغة الجمع، ولا يفرِّق بينهما إلا السياق.

وإذا كان هناك سماع يخالف القياس، فالشلوبين يحتفظ به، ولا يقيس عليه تحقيقاً للقاعدة الأصولية: الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه، فقال:« وقد تكون الصفة مجتمعة فيها هذه الشروط، ولا تُجمع بالواو والنون إذا كانت محمولة على غيرها مما لا يُجمع بالواو والنون، وذلك نحو: ندمان كان قياسه أن يقال في جمعه: ندمانون لأنّ مؤنثه ندمانة، ولكنّ سيبويه قال: إنّهم لا يقولون ذلك، وإن كان قد أجازه هو بعد ذلك. وتوجيه شذوذه أنّ المطّرد في باب(فعلان) ألاّ يُقال فيه فعلانة فحُمل في ذلك على الأكثر ولكن مثل هذا يَقلّ في الصفات التي اجتمعت فيها هذه الشروط، حتىّ لا أذكر منها إلاّ هذا، وينبغي

1 – شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، ج1، ص 389–390.

2 – نفسه، ج1، ص392.

عندي أن يجري مجراه رجل سيفان إلاّ أن الشاذ لا يقال منه إلا ما قيل ثم يوجه ولا يقاس عليه، فلذلك لم يلتفت المؤلف إليه لأنّهم لا يبنون على الأقل »[1].

فإذا وجد الشلوبين فساد القياس فإنّه لا يتردد في ردِّه، وهذا ما فعله عند إبطال قياس الكوفيين في جواز الجزاء بـ(كيف)، فقال:« والصواب ألاّ يجازى بها إذ لم يثبت الجزم بكيف منقولاً، ولا أعرف للكوفيين نقله، فالذي يسبق أنّهم قاسوه وليس بموضع قياس, فإنه جزم بالاسم لتضمنه معنى أدوات الشرط، وكيف ما كان فهو جزم بالاسم وليس الجزم للأسماء في الأصل»[2].

درجات المسموع المقيس عليه.

المسموع عند العرب إما أن يكون مطّرداً من الكلام، وهو الذي يُقدّم في القياس، وإما أن يكون شاذّاً يفارق ما عليه بقيّة بابه، وهذا يحفظ ولا يقاس عليه، ولقد عرّفه ابن جني فقال:« ثمّ قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمته وطريقه في غيرهما، فجعل أهل علم العرب ما استمرَّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطَّرداً، وجعلوا ما فارق ما عليه بقيَّة بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذّاً، حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما »[3].

فالشلوبين يقيس على المطّرد الكثير متّبعاً في ذلك نهج البصريين الذين لا يبنون قواعدهم إلاّ على ما اطّرد، وكَثُر في الاستعمال، وفي هذا المعنى نجده يقول:« ويمكن أن يريد أنّ(أخوك) وأخواته الخمس رفعها بضمة مقدّرة على حروف العلة، هذا أجرى على قوله لأنّه الأظهر فيه، وهو أيضا أجرى على القياس لأنّه ليس في الأسماء المفردة شيء

1 – شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، ج1، ص 397-398.

2 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2 ، ص 505

3 – الخصائص لابن جني، تحقيق الشربيني شريدة، دار الحديث القاهرة، ط1، سنة1428هـ- 2007م، ج 1، ص 147-148.

أُعرب بالحروف، وإنما تُعرب كلّها بالحركات، فإذا أمكن في الموضع أمران أحدهما لا يكسر فيه ما اطّرد كان أولى »[1].

ويقول في مكان آخر:« فأما ما ثني من هذا إذا اختلفت الأنواع أو جمع فإنّ تثنيته وجمعه ليس بالقياس، ولذلك لم يطّرده سيبويه. ومثلُ جمع ما اختلفت أنواعه من هذا النوع في أن جمعه وتثنيته على غير قياس جمعُ الجمع فإنه على غير قياس أيضاً، ولذلك لا يطّرد وإنما يُحفظ، ولا يُقاس عليه »[2].

ولقد عمل بهذه القاعدة عند تخطئته الكوفيين في قولهم، إنّ فعل الأمر هو جزء من الفعل المضارع، فقال:« وإذا كان النصب في الفعل الذي هو نظير النصب في الاسم الذي تضمر عوامله لا تضمر عوامله إلاّ(أن) في مواضع معلومة تحفظ ولا يقاس عليها، فالجزم أحقّ بألاّ تضمر عوامله لأنّه في الفعل نظير الجرّ في الاسم الذي لا تضمر عوامله، فلذلك ينبغي أن يكون قول الكوفيين خطأ، وما أدى إليه ينبغي أن يكون خطأ مثله »[3].

كما رفض القياس على الشاذّ، فقال:« وأجاز الفارسي قلب همزته على قياس من قال في قراءة: قراوي. وليس معنى ذلك عندي تجويز(قراوين) لأنّ قَرّاويّاً من شاذ النسب، والشاذ لا يقاس عليه ما هو من بابه فضلاً عما هو من غير بابه، وإنّما أراد أنّ لقراوي وإن كان شاذّاً علّة لشذوذه، وهي تشبيهه بغيره مما آخره همزة قبلها ألف زائدة، فعلى هذا يمكن أن يجيء قراوان شاذاً كما جاء قراوي شاذا. هذا قدر ما أراد بقوله، ويجوز قراوان في قياس من قال: قراوي لا إجازة القياس على الشاذ، فإنّ الشاذ لا يقاس عليه وعلّته لا تطّرد »[4].

---

1 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1، ص 329

2 – شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، ج1، ص 301

3 – شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، ج2، ص 496

4 – شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، ج2، ص553–554

كما منع الشلوبين القياس على الشاذ، فإنّه منع القياس على الكلام القليل، وصرح بذلك قائلاً:« وإنّما ينبغي أن يكون على ما تقدّم من أنّ أخواك فاعل والألف علامة، لأنّ الفاعل مثنى لضعف قياس ذلك من جهة ما فيه من إخراج الألف عن أصلها من الاسمية إلى الحرفية، وقد قال المؤلف: إنّ هذا الكلام ضعيف فلا ينبغي أن تحمل إلاّ على وجه يضعف قياسه، وأما ما قاله المؤلف فليس فيه وجه يضعف قياسه، فكان ينبغي أن لو كان عليه أن يكثر الكلام به، فلما لم يكثر الكلام به، وضعف دلّ على ضعف قياسه »[1].

لقد صرح الشلوبين بأنّ القياس مرفوض إذا خالف السماع، فقال:« والسماع إذا عارض القياس لم يلتفت إلى القياس»[2].

أقسام القياس عند الشلوبين .

ينقسم القياس باعتبار الجامع على قياس علة، وقياس شبه وقياس طرد .

1- قياس العلة: وهو:« أن يُحمل الفرع على الأصل بالعلّة التي علّق عليها الحكم في الأصل »[3].

وقد ذكر الشلوبين الفرع والأصل كثيراً في كتبه، منها قوله:« وعلم أنّ الضمة هي الأصل في باب الرفع، فكلّ ما أُعرب بها فهو جاءٍ على الأصل، وما أُعرب بغيرها فليس بجاءٍ على أصله فينبغي أن يسأل فيه ما الذي أخرجه عن أصله؟، وقد انفتح هنا سؤالان: أحدهما: ما الدليل على أنّ الأصل في باب الرفع ضمة ؟.

والجواب: أنا وجدنا الأصول من المعربات وبعض الفروع معرباً بها وغيرها مما جعل علامة للرفع لم يعرب به إلا ما كان فرعاً. وبيان ذلك أنّ الأسماء المعربة: إما مفردة وإما مثناة وإما مجموعة، والمفردة هي الأصل وهي كلّها معربة بالضمة، والمثناة فرع وهي

1 – شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، ج2، ص755

2 – شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، ج2، ص679

3 – لمع الأدلة للانباري،ص105.

معربة بغير الضمة »[1]. لقد وضّح بهذا القول أنّ الفرع يُحمل على الأصل وأعطانا مثالاً من الحركات والأسماء، فالضمة هي الأصل في الحركات، وما ينوب عنها فروع مثل(الألف في حالة الرفع، والواو في حالة الرفع)، والمفرد من الأسماء هو الأصل، وفرعه المثنى والجمع، ليستعمل الأصل والفرع في القياس.

ومن قياس العلة عنده، قوله:« وكما لا تثنى الأفعال، ولا تجمع لهذا المعنى، فكذلك لا تثنى الحروف ولا تجمع، لأنّ معانيها أيضاً كمعاني الأفعال، ألاَ ترى أن النحويين يقولون إنّ حروف المعاني إنّما هي مختص بها الأفعال، فهي نائبة مناب الأفعال تعطي من المعنى ما تعطيه الأفعال إلاّ أنّ الأفعال اختصرت بالحروف على الوجه الذي ذكره النحويون»[2]. فلقد قاس هنا الحروف على الأفعال،لأنّها لا تثنى ولا تجمع كما أنّ الحروف لا تثنى ولا تجمع، والعلّة هي أنّ معاني الحروف كمعاني الأفعال، وهذا هو قياس العلّة.

كما قاس الأسماء المبنية على الحروف في عدم التثنية والجمع، والعلّة التي استند إليها هي البناء وعدم التمكن، فقال:« وكما لم تثن الأفعال والحروف، ولم تجمع لما ذكرناه، فكذلك لم يثن ولم يجمع ما عومل معاملة واحدٍ منهما، فلم تثن الأسماء المبنيات، نحو: مَنْ وما ومتى، والأسماء غير المتمكنة نحو:عندك وما أشبه ذلك،لأنّها قد عوملت معاملة الحروف في البناء وعدم التمكن، فكذلك عوملت معاملتها في أن لم تثن ولم تجمع »[3].

ومن قياس العلّة عنده أيضاً، قياس نصب جمع المؤنث السالم على مجرور جمع المذكر السالم، والعلّة هي أنّ المذكر هو أصل المؤنث، فقال:« فكان ينبغي لجماعة المؤنث السالم أن تجري على ذلك القياس، إذ الضمة فيها علامة الرفع، فكان ينبغي أن تكون علامة النصب فيها الفتحة إلاّ إنّه استثني من ذلك للعلّة التي تذكر في ذلك بعد»[4].

1 – شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، ج 1، ص ,331.
2 – شرح المقدمة الجزولية للشلوبين،ج 1، ص 304-305.
3 – شرح المقدمة الجزولية للشلوبين،ج 1، ص 306.
4 – شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ،ج 1، ص 418.

والعلّة التي استند إليها هي:« لما كان منصوب جمع المذكر السالم محمولاً على مجروره في الياء التي هي علامة الجر في الأصل كان منصوب جمع المؤنث السالم محمولاً على مجروره في الكسرة التي هي علامة الجر في الأصل قضاءً لَحِقَ أصالة التذكير »[1].

ومن قياس العلّة عنده أيضا، حملُ الحذف في الأفعال الخمسة في حالة النصب وهو فرع على الجزم الذي هو أصل، وبيَّن ذلك بقوله:« والحذف إنّما بابه أن يكون في الجزم كما قلنا، وإنّما دخل في النصب في الأفعال التي اتصلت بها ألف التثنية، أو واو جماعة المذكرين العاقلين، أو ياء خطاب المؤنث، لمّا أُعربت هذه الأمثلة بالنون...، ووجبت حالة الحذف للجزم على ما قلناه من أنّ حظ الجزم إنّما هو الحذف وبقي النصب ليُحمل على إحدى الحالتين: إما على حالة الرفع فيكون بإثبات النون، وإما على حالة الجزم فيكون بحذفها، فكان حمله على حالة الجزم أولى من حمله على حالة الرفع،لأنّ هذه الأمثلة أشبهت تثنية الأسماء وجمعها على حد التثنية، وقد كان في التثنية والجمع النصب محمولاً على الجرّ، والجزم نظير الجرّ،لأنّه مختص بالأفعال كاختصاص الجرّ بالأسماء، فحُمل هنا أعني في هذه الأمثلة على الجزم، كما حُمل في التثنية والجمع على الجرّ، إذ كان الجزم نظير الجرّ على ما قلناه »[2]. وهذا القياس هو من حمل النظير، إذ هو قاس النصب على الجزم والجزم مقيس على الجرّ، والعلّة التي اعتمدها هي النظير ما دام الجزم في الأفعال محمولاً على الجرّ في الأسماء، والحذف محمولاً على الجزم.

2- قياس الشبه: وهو:« أن يُحمل الفرع على الأصل بضربٍ من الشبه غير العلّة التي عُلّق عليها الحكم في الأصل »[3].

1 – شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، ج 1، ص427 .

2 – شرح المقدمة الجزولية للشلوبين،ج 1، ص440

3 – لمع الأدلة للأنباري، ص 107.

إذا كان حمل الفرع على الأصل في قياس العلّة باعتبار العلّة التي علّق عليها الحكم في الأصل، فإنّ حمل الفرع على الأصل في قياس الشبه هو كذلك الشبه أي باعتبار التشابه.

وبما أنّ قياس الشبه لا يثبت إلاّ عند مشابهة المقيس بالمقيس عليه، فقد استعمل الشلوبين هذا النوع من القياس كثيراً في كتاباته، وسنبيّن ذلك ببعض الأمثلة من أقواله.

منها ما ذكره في إعراب الفعل المضارع، فقال:« وأصل الإعراب للأسماء لأنّ الإعراب جيء به لبيان معانٍ هي الفاعلية والمفعولية والإضافة، وتلك المعاني لا تكون إلاّ في الأسماء، فلا ينبغي أن يكون الإعراب في الأصل إلاّ للأسماء، لأنّ تلك المعاني لا تكون إلاّ في الأسماء، فإن دخل في غيرها فإنّما يدخل على التشبيه ولم يشبه من غير الأسماء بالأسماء في دخول الإعراب فيها، إلا بعض الأفعال وهو الأفعال المضارعة »[1]. فهو هنا علّل إعراب الفعل المضارع لأنّه شابه الاسم، وكان الجامع بينهما هو الشبه، وهذا هو قياس الشبه، وقال أيضا:« لأنّ الفعل إذا كان مضارعاً لم يدخل عليه واو الحال كما لا يدخل على ما يضارعه، وهو هنا اسم الفاعل الذي هو الحال »[2]. فالشلوبين يمنع هنا دخول واو الحال على الفعل المضارع لأنّه مشابه لاسم الفاعل الذي يدلّ على الحال، فالمنع هنا قياسا على مشابهة اسم الفاعل.

كما قاس ارتفاع الفعل المضارع على خبر المبتدأ، لأنه شابهه في المرتبة، فقال:« ولذلك ارتفع الفعل المضارع فيها لأنّه واقع موقع الخبر، والخبر أصله أن يكون اسماً مفرداً، والموقوع موقع الاسم هو سبب الرفع في الأفعال فيستقيم ذلك الاستقراء، ويستتبّ على هذا الذي ذكرناه، ويجيء على قياس كلام العرب »[3].

1 – شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، ج 1، ص 256–257.

2 – شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، ج 1، ص258.

3 – شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، ج 2 ، ص 528.

وكذلك تحدّث عن قياس الشبه عندما كان يتكلّم عن عمل(إنّ وأخواتها)، فقال:« وإنّما القول الصحيح: أنّ أصل الحرف ألاّ يعمل رفعاً ولا نصباً، لأنّ الرفع والنصب إنّما هما من عمل الأفعال من حيث كان كلّ مرفوع فاعلاً أو مشبها به، وكلّ منصوب مفعولاً أو مشبها به، فإذا عملهما الحرف فإنما يعملهما لشبه الفعل، ولا يعمل عملاً ليس له بحقّ الشبه إلاّ عمل الجرّ إذا كان مضيفاً إلى الفعل أو ما هو في معناه إلى الاسم »[1].

فهو هنا يؤكد أنّ عمل إنّ وأخواتها الرفع والنصب إنما هو لأنّها شابهت الفعل، ولهذا سميت هذه الحروف بالحروف المشبهة بالفعل.

وكذلك استعمل الشلوبين قياس الشبه عندما بيّن سبب ردّ المحذوف في تثنية الأسماء الستة ما عدا(فوك وذو) فقال:« فالجواب أن السبب في ردّ المحذوف في التثنية في هذا النوع إنّما هو رجوع المحذوف في الإضافة في هذه الأسماء، فلمّا ردّوا المحذوف في هذه الأسماء، شبهوا تثنيتها بإضافتها من حيث كانت الإضافة ليست بموضع يتغيّر فيه الاسم عن حاله في الأصل، كما أنّ التثنية ليست بموضع يتغيّر فيه الاسم عن حاله في الأصل، فلمّا أشبهتها- أعني التثنية- للإضافة حُكم لأحدهما بحكم الآخر في ردّ المحذوف إبانة للشبه الذي بينهما »[2]. فهو هنا يبيّن أنّ سبب ردّ المحذوف من الأسماء الستة عند التثنية، إنّما هو قياس لها على إضافتها فإنّها يُردّ لها محذوفها، فمثلاً(أخ أو أب) عند تثنيتهما نقول(أخوان أو أبوان) كما نردّ لها محذوفها عند إضافتها فنقول(أخوك أو أبوك) وهذا هو قياس الشبه.

ومن قياس الشبه كذلك ما أثبته الشلوبين عندما تحدّث عن انتصاب الحال، وأكدّ بأنّها منصوبة لمشابهتها للمفعول به، وأنّها شابهت المفعول به من كون الحال آتيه بعد تمام الكلام كما أنّ المفعول به آتية بعد تمام الكلام.[3].

1 – شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، ج 2 ، ص 782

2 – شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، ج 2، ص 562-563.

3 – ينظر شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، ج 2، ص 730.

3- قياس الطرد: وهو:« الذي يوجد معه الحكم، وتفقد الإخالة في العلة»[1]. أي لا توجد مناسبة بين المقيس والمقيس عليه. وهل يطالب بالدليل على هذه المناسبة أم لا فيه اختلاف بين الأصوليين، ذكر هذا السيوطي، وأعطى أمثلة على ذلك[2].

هذا القياس اختلف العلماء على حجّية الاستبدال به، فقال قوم:« ليس بحجّة، لأنّ مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظّنّ؛ ألا ترى أنّك لو علّلت بناء(ليس) بعدم التصرّف، لاطّرد البناء في كلّ فعل غير متصرف، وإعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف،... بل نعلم يقيناً أن(ليس) إنما بُني؛ لأنّ الأصل في الأفعال البناء، وأنّ ما لا ينصرف إنّما أعرب؛ لأنّ الأصل في الأسماء الإعراب، وإذا ثبت بطلان هذه العلة مع اطّرادها علم أنّ مجرد الطرد لا يُكتفى به، فلا بدّ من إخالة أو شَبَه »[3].

وقال عنه الأنباري:« وقد ذهب قوم إلى أنّه حجّة، واحتجوا على ذلك بأن قالوا:(الدليل على صحّة العلّة اطرادها وسلامتها عن النقض، وهذا موجود ها هنا). وربّما قالوا:(عجز المعترض دليل على صحّة العلّة)، وربّما حرروا عبارة وقالوا:(نوع من القياس، فوجب أن يكون حجّة كما لو كان فيه إخالة أو شبه)، وهذا ليس بصحيح »[4]. فالأنباري يرفض أن يحتجّ بهذا القياس.

ومن هذا الاختلاف بين النحاة في الاستدلال على قياس الطرد نجد أنّ الشلوبين لم يستعمله في قياساته، والظاهر أنّه ينتمي إلى الفئة التي لا تحتج بهذا القياس، فهو عندما يتكلّم على ما ينصرف، وما لا ينصرف لم يذكر قياس الطرد، ولم يشر إليه.

وما يمكن أن نجمله من هذا: أنّ الشلوبين اهتمّ بالقياس اهتماماً بالغاً، واستعمله في كتبه كثيراً استعمال نحاة البصرة، واعتمد على أقسام القياس المتفق عليها، وأهمل الأقسام المختلف فيها كقياس الطرد.

---

1 - لمع الأدلة الانباري، ص110 .

2 - يُنظر الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، ص177- 178.

3 - الاقتراح للسيوطي، ص 179 .

4 - لمع الأدلة للأنباري، ص111.

العلّة عند الشلوبين

إنّ الحديث عن العلّة يحتّم علينا أن نتحدّث عن تاريخ العلّة في النحو العربي: لقد ذكر العلماء أنّ العلّة في النحو العربي ترتبط بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي شأنها شأن القياس فهو الذي « مدّ للقياس، وشرح العلل»[1]. ثمّ تطوّرت على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي حيث سئِل عن العلة أهي من عند العرب، أم لا؟. فقال:« إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنّه علّة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست وإن تكن هناك علّة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة[2]...»[3] .

ثم تناثرت في كتب النحاة إلى زمن الزجاجي، إذ أصدر كتابا في التعليل، وذكر فيه تقسيم العلة، وأنواع العلة، فكيف تعامل الشلوبين مع العلّة النحوية ؟

لقد ذكر الشلوبين العلّة من الجانب اللغوي، أي استعمل كلمة العلّة في الكثير من صفحات كتبه، فها هو يقول:« فالعلّة إذن مفيدة بالوضع، وعدم الاعتداد بالأمر العارض الذي هو خلاف الوضع، وعلى ذلك أكثر عللهم »[4]. وقال:« وفي هذا المعنى غلط مَنْ جعل العلّة الرافعة للاسم في ذلك كونه فاعلا... اللهم إلاّ أن يقول قائل: إنّ العلّة الرافعة في قولك قام زيد كونه فاعلا »[5] .

1 – بغية الوعاة للسيوطي، ج 2، ص 42.

2 – الظاهرة.

3 – الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، سنة1399هـ– 1979م، ص66.

4 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج 1، ص 304 .

5 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج 1، ص 234.

وعندما تكلّم عن العامل في الفاعل، قال:« وتحقيق القول في العلّة الرافعة للاسم إذا ارتفع بالفعل: أنّها اشتغال الفعل بالاسم الذي يرتفع بالفعل، وتفرغه له وبناؤه له، وإن كان الناس في تنقيح مناط الحكم في هذا المعنى مختلفين، فمنهم مَن يرى أنّ العلّة الرافعة في ذلك إسناد الفعل إلى الاسم لا الاشتغال ولا التفريغ... والصحيح من ذلك ما قلناه من أنّ العلّة الرافعة له إنّما هي الاشتغال والتفرغ والبناء، لا الإسناد فإنا نجد الاسم يرفعه الفعل في قولك: كان زيد قائماً، وليس مسنداً إليه، لكنّه مشغول به ومفرغ له ومبني له»[1].

ومن خلال متابعتنا لآرائه النحوية نجده يهتمّ بالعلّة كثيراً فهو يعلّل لكلّ حكم نحوي تقريبا، ومن تعليلاته:

1- **علة وجوب** .

لقد علّل الشلوبين لوجوب رفع الفاعل، ونصب المفعول، فقال:« فإذا كان الأمر كذلك فقولنا: ضرب زيدٌ عمراً لو يسند فيه قطّ ضَرَبَ إلى المفعول إنّما هو مسند إلى الفاعل، والمفعول داخل في حديث غيره، وبذلك وجب له الانتصاب لأنّه من حيث كان داخلاً في حديث غيره كان فضلة فيه، والفضلات يجب لها الانتصاب، وبذلك ارتفع الفاعل فيه لأنّ (ضَرَبَ) حديثه، فكان فيه عمدة، والعمدة يجب لها الرفع، وبذلك ارتفع المفعول في(ضُرِبَ)؛ لأنّ (ضُرِبَ) حديث المفعول كما كان (ضَرَبَ) حديث الفاعل، فكان المفعول في(ضُرِبَ)عمدة، كما كان الفاعل في(ضَرَبَ)عمدة، فلذلك وجب له من الرفع أعني للمفعول في (ضُرِبَ) ما وجب للفاعل في(ضَرَبَ)، وإذا تقرر ذلك تبيَّن لك أنّ الموجب للرفع في الفاعل ليس كونه فاعلاً، إنّما وجب له الرفع بكون الحديث حديثه لا حديث المفعول»[2].

في هذا النص نجد الشلوبين قد أثبت ما يلي :

– علة وجوب رفع الفاعل، هي: أنّ الفعل أسند له أي أنّ الفاعل عمدة .

1 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1، ص235 .

2 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج 1، ص 233

- علة وجوب نصب المفعول، هي: أنّ المفعول فضلة لا عمدة، وهو داخل في حديث غيره (الفاعل).

- علة وجوب رفع نائب الفاعل، هي:أنّ الفعل أسند له، أي أنّه عمدة.

2- علّة استثقال

كما استعمل الشلوبين علّة استثقال، عندما علّل تسكين لام الفعل الثلاثي عند اتصاله بضمير الرفع، فقال:« وقد كان يمكنها أن تجعل الإعراب مقدّراً في الباء إلاّ أنّها فرّت من ذلك، لأنّ الضمير عندها شديد الاتصال بالفعل، حتّى كأنّه بعض حروفه بدليل تسكينهم الباء من ضَرَبْتُ لئلاّ تتوالى أربع متحركات في كلمة واحدة، فلو جعلت الإعراب مقدّراً في الباء لجاء الإعراب في وسط الكلمة فلم يمكن لذلك تقدير الإعراب في الباء »[1].

فالعرب استثقلت أربع حركات متتالية في كلمة واحدة، ولهذا فهي علّة استثقال، ولكنّ الشلوبين لم يذكر هذه العلّة بالاسم.

3- علة تخفيف(استخفاف).

لقد علّل أبو علي تحمّل الاسم المتمكّن لكلّ الحركات والتنوين بأنّه خفيف، فقال:« والصواب أن يقول: فكانت تختلّ أي: يتوالى الحذف فيها، أعني حذف التنوين بعد حذف الحركة وهم يكرهون توالي الاعتلال أو يكون معناه أنّ الأسماء متمكّنة عندهم لا يخلو كلام منها، ألا ترى أنّه ليس في الدنيا كلام مفيد يخلو من الاسم، وكم من كلام مفيد ليس فيه فعل ولا حرف، فكان الاسم بذلك أمكن عندهم وأخف عليهم، فلذلك تصرفوا فيه بزيادة حركات الإعراب فيه، وزيادة التنوين، وتصرفهم فيه بزيادة حركات الإعراب والتنوين مرافق لخفّته عليهم غير مناقض له، فإنّ الخفيف يُزاد فيه ليثقل »[2]. فهو علل تحمّل الاسم المتمكن للحركات والتنوين بالخفة.

1 - شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج 1، ص 269

2 - شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج 1، ص 289

4- علّة أصل

كما علل دخول التنوين على الاسم دون غيره بأنّه أصل في الألفاظ، فقال:« يعني أنّ التنوين إنّما زِيد في الاسم لما ذكر أي ليدلّ على أنّه أصل في الألفاظ المفردة لا فرع كالفعل والحرف، وذلك أنّ الألفاظ المفردة على ضربين: أصل وفرع، فالأصل منها هو الاسم، والفعل والحرف فرعان، فجُعل التنوين في الاسم دون الفعل والحرف ليدلّ على أنّه أصل في الألفاظ المفردة للفعل والحرف، وإنّما قلنا: إنّ الاسم أصل والفعل والحرف فرعان لأنّ الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلاً، وقد يوجد كلام مفيد كثيراً لا يكون فيه فعل ولا حرف، فدلّ ذلك على أصالة الاسم في الكلام، وفرعية الفعل والحرف فيه »[1]. فوجود التنوين في الاسم دليل عنده على أنّه أصل للألفاظ، وهذه هي علّة أصل.

5- علة تشبيه .

لقد استعمل الشلوبين علّة تشبيه عندما تحدّث عن إعراب الفعل المضارع، فقال:« فلا ينبغي أن يكون الإعراب في الأصل إلاّ للأسماء لأنّ تلك المعاني لا تكون إلاّ في الأسماء، فإن دخل في غيرها فإنّما يدخل على التشبيه، ولم يشبه من غير الأسماء بالأسماء في دخول الإعراب فيها، إلاّ بعض الأفعال، وهو الأفعال المضارعة...إنّ الإعراب في الأفعال ليس لتبيين المعاني، إنما هو للتشبيه بالاسم »[2]. لقد أوضح الشلوبين في هذه الفقرة أنّ علّة إعراب المضارع هو تشبيه للاسم لأنّ الإعراب أصل في الأسماء، وفرع في الأفعال.

6- علة فرق .

كما استعمل علّة الفرق ليبيّن أنّ علّة فتح نون جمع المذكر السالم وكسر نون التثنية كان لرفع اللبس بينهما، أي للتفريق بينهما، فقال:« أو فرقا بينها وبين نون التثنية. يعني أو كان فتح النون في ذلك عند التباس التثنية والجمع إذ أعربناهما بالحروف المجانسة

1 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج 1، ص 273.

2 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج 1، ص 257.

للحركات، فأوقع الفرق بينهما في الرفع والجر بأمرين: بحركة ما قبل الحرف، وبحركة ما بعده . فكُسِر ما بعد حرف التثنية وفُتِح ما قبلها فيهما، وفتح ما بعد حرف الجمع وجعل ما قبله فيهما تابعاً له، ثمّ حمل النصب على الرفع والجر وبقي معه الفرقان اللذان قبل الحرف وبعده »[1]. وقال:« ونون التثنية، ألا يكون كسره لالتقاء الساكنين، وأن تكون فرقاً بينهما وبين نون الجمع تحمل على الياء عليها »[2].

كما استعمل علة الفرق عندما تكلّم عن الإعراب والبناء، فقال:«على هذا معناه والفرق بينهما من جهة اللفظ، إذ كان قوله وضده في المعنى متضمناً الفرق بينهما من جهة المعنى حيث كان الإعراب دالاً على معنى، والبناء غير دال عليه »[3].

7- علة توكيد.

تستعمل علة التوكيد لتوكيد الأسلوب، ومن تعليلات الشلوبين بهذه العلّة ما ذكره عند حديثه عن الحال قال:« وكان المشبه بالفعول كلّه غير مؤكد وهو ما بقي من المفعولات فجُعل المشبه بالمفعول كأصله مؤكداً وغير مؤكد، فالمؤكد منه هي الحال المؤكدة، وغير المؤكد ما بقي من المشبه بالمفعول، وكان المشبه كلّه غير مؤكد في الأصل ما عدا الحال اللازمة كما كان المفعول كلّه غير مؤكد في الأصل ما عدا المصدر فكان كلّ واحد منهما مبيّناً في الأصل فجعلوا كون الحال من المشبه بالمفعول لازمة في مقابلة المؤكد من المفعول »[4]. فالمؤكد من المفعولات هو المفعول المطلق، وهو الذي شبه به الحال اللازمة، كما أنّ الحال غير اللازمة مشبه بالمعولات غير المؤكدة، وهذه علّة توكيد.

1 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج 1، ص 408.

2 – التوطئة للشلوبين، ص 129.

3 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج 1، ص254.

4 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج 2، ص 730.

8- علة نظير.

لقد علّل عدم إضمار الفعل بعد الجوازم بعلّة نظير، فقال:« وقوله: والوقف عليها. مثاله: شارفت المدينة ولمّا. أي ولمّا أدخلها ولا تقل ولم، وإنّما كان كذلك لأنّ الجوازم لضعفها لا تتصرف في معمولاتها بأن تظهر معمولاتها بعدها وتضمر، والأصل ألاّ يضمر الفعل بعد الجوازم وإن دلّ عليه المعنى كما لا يضمر إذا دلّ عليه اللفظ، ألا ترى أنّه لا يجوز: لم زيداً أضربْه، لأنّ الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء، والجرّ أضعف إعراب الأسماء فنظيره الذي هو الجزم أضعف إعراب الأفعال »[1]. فكما أنّ الجرّ هو أضعف إعراب الأسماء، فكذلك الجزم هو أضعف الإعراب في الأفعال، ولهذا عند التقاء الساكنين يكسرالحرف الساكن الأول لأنّ الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء. فالشلوبين اعتمد على هذه العلّة ليبرّر بها عدم إضمار الفعل بعد الجوازم في الحالة العامة،ويؤكد هذه العلّة في موقع آخر، فيقول:« فالجزم أحقّ بألاّ تضمر عوامله لأنّه في الفعل نظير الجرّ في الاسم الذي لا تضمر عوامله »[2].

وكذلك علّل لحمل لمّا على قد في حذف ما بعدها بعلّة نظير، فقال:« فلما كانت(لمّا) في النفي نظيرة(قد) في ذلك وقد يحذف الفعل بعدها كثيراً إذا دلّ عليه الدليل حملت(لمّا) على(قد) في حذف الفعل بعدها إذا دلّ الدليل عليه، فلذلك جاز المدينة ولمّا، يريد ولمّا أدخلها، ولا يجوز ذلك في لم »[3]. فالشلوبين علل حذف الفعل بعد لمّا لأنّها نظيرة لقد وقد يحذف الفعل بعدها كثيراً في كلام العرب.

9- علة تعويض .

لقد تحدّث الشلوبين عن علّة تعويض عندما شرح نون التثنية في الاسم المعرفة، فقال: « فلا ينبغي أن تكون النون فيه إذا كان تثنية إلاّ عوضاً من الحركة خاصة لأنّ الاسم

1 - شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج 2، ص 489-490.

2 - شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج 2، ص 496.

3 - نفسه، ج2، ص 491 .

المعرفة لا يثنى لأنّه يخصّ مسماه فتأتي تثنيته كتثنية المضمر لا يجوز على حال،... وأما هذا فيمكن تنكيره فيثنى حينئذ وتدخل الألف واللام بعد تثنيته ولا تسقط النون بعد دخولها لأنها ليست عوضاً من التنوين خاصة، لكن عوضاً من الحركة والتنوين معاً فبعد أن دخلت فيه النون عوضاً من الحركة والتنوين غلب عليها مع دخول الألف واللام حكم الحركة، كما غلب عليها عند الإضافة حكم التنوين»[1]. فالشلوبين جعل نون التثنية في الاسم المعرفة كالرجلين عوضاً من حركة الإعراب والتنوين معاً رداً على من جعلها عوضاً من التنوين فقط، وهذه علّة تعويض .

10- **علة استغناء .**

لقد تكلّم أبو علي عن علّة استغناء، وبرّر بها عدم استعمال العرب لكلّهما، فقال:« ووجه تركهم لاستعمال ذلك الذي تركوه أنّهم لما قالوا: جاءني الزيدان كلاهما، ولم يقولوا: جاءني الزيدان كلُّهما، فتركوا كُلاًّ، ولم يقولوا: كُلُّهما، وكانوا قد استعملوها في المفرد، ولم يستغنوا عنه في المفرد بغيرها، كما استغنوا في التثنية عنها بقولك كلاهما، فلما كانوا قد استغنوا في التثنية عن كلهما بكليهما استغنوا بها أيضا عن كلّ ما هو في معنى كلّ من كلّهما، فلم يقولوا: أجمعان ولا أكتعان ولا أبصعان ولا أبتعان استغناء عنهما بكليهما، كما استغنوا بها عن كلّهما التي في معناها»[2]. فالشلوبين ذكر في هذه الفقرة أنّ العرب استغنت عن كلّهما بكليهما لأنّها لم تستعملها، ويضيف بعد هذه الفقرة الشرح ليوضح أنّ العرب تركت بعض الأفعال أيضا، فيقول:« وإذا كانوا قد استغنوا عن وذَرْتُ بتَرَكْتُ فأنْ يفعلوا ذلك هنا أولى لأنّه قد تواطأ الاستغناء هنا بالاستغناء بكليهما وكليتهما عن كلّهما فيها، ولأن من كلامهم إجراء الباب كلّه مجرى واحداً »[3]. وهو بهذه الفقرة أضاف لنا علّة استغناء أخرى، وهي أنّ العرب استغنت عن(وذر، بترك)، أي لم تأتي بماضي(يذر)،

1 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج 1، ص 404.

2 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج 2، ص 679–680.

3 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج 2، ص680.

فاستغنت عنها بالفعل(ترك) الذي يؤدي المعنى، وهذه العلة هي التي ذكرها السيوطي عندما تكلّم عن هذه العلة[1].

11- علة إشعار.

هي العلّة التي تذكر لتشعر المستمع بالشيء المراد كالإعلام به، وهي التي ذكرها السيوطي في اقتراحه، فالشلوبين استعملها عندما فرّق بها بين الفعل الماضي الذي يكون جواباً للشرط والماضي الذي لا يكون جواباً له، فقال:« فهو الفرق بين الماضي الذي يجيء في موضع الجواب، وليس بجواب، وبين الماضي الذي يجيء في موضع الجواب وهو جواب؛ والإشعار بأنّ أحدهما جواب والآخر ليس بجواب؛ والذي هو جواب منهما هو مثل قولك: إنْ قامَ زيدٌ قام عمرٌو، والماضي فيه بمعنى المستقبل والذي ليس بجواب منهما هو مثل قولك: إنْ فعل زيدٌ اليومَ كذا فقد فعل عمرٌو كذا أمس، فأرادوا أن يشعروا بأنّ أحدهما جواب، والآخر ليس بجواب، فالذي هو جواب منهما لم يدخلوا فيه(قد)لأنّ الماضي فيه بمعنى المستقبل و(قد) تحقيق للمضي »[2]. فالشيخ يبيّن بأنّ(قد) عندما تدخل على الفعل الماضي الذي يكون في جواب الشرط هي إشعار بأنّ هذا الفعل لا يكون جواباً للشرط، وهذه العلّة هي علّة إشعار، كما أوضح ذلك السيوطي عندما تكلّم عن هذه العلّة:« وعلّة إشعار: كقولهم في جمع موسى: مُوسَوْنَ، بفتح ما قبل الواو، إشعاراً بأنّ المحذوف ألف »[3].

12- علة دلالة حال .

وهي التي عُرِفت بـ:« وعلّة دلالة حال: كقول المستَهِل: الهلال، أي هذا الهلال، فحذف لدلالة الحال عليه »[4]. أي حذف المبتدأ، وهذا المثال هو الذي ذكره الشلوبين عندما تحدّث عن حذف المبتدأ بقوله:« كما أنّه ربّما حذف المبتدأ مرة، مثاله: الهلالُ

---

1 - ينظر الاقتراح للسيوطي، ص 259.

2 - شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج 2، ص529

3 - الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، ص 145.

4 - نفسه ، ص 145.

والله، لقوم يتراءون الهلال أي:هذا الهلال، وقولك: المسكُ والله، إذا شممت ريحاً طيبة، أي هي المسك »[1]. كما أوضح في كتاب آخر دلالة الحال بدلالة السياق، فقال:« كما أنّه حُذف المبتدأ مرة، والخبر أخرى، لدلالة السياق عليه، فَحذْف المبتدأ، نحو قوله:﴿ **لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ مَتَاعٌ قَلِيلٌ** ﴾، وكقوله:﴿ **قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ**﴾»[2]. فأبو علي هنا استعمل علّة دلالة الحال، وسماها بدلالة السياق، وأعطى أمثلة من كلام العرب، ومن القران الكريم ليثبت بها جواز حذف المبتدأ إذا كان في السياق ما يدلّ عليه، هذا على سبيل التمثيل لا على سبيل الإحصاء لأنّ الدراسة ليست دراسة إحصائية.

كما ذكر الشلوبين عللاً أخرى لم يذكرها السيوطي، منها:

13- **علة اختصاص .**

وهي أن يختص نوع من أنواع الكلمة بقضية ما كاختصاص الفعل بالتصرف، ذكرها أبو علي فقال:« وعلّة انفراد الأفعال بالتصرف الذي ذكرناه: أنّ الذي هو من الكلم دالٌ على معنى في نفسه، وله بِنية تدلّ على زمان ذلك المعنى،هو الفعل لا الاسم ولا الحرف، والتصرف: هو اختلاف الأبنية للأزمنة، فانبغي ألا يكون إلاّ في الأفعال،لأنّ ذلك كما قلنا إنّما هو معنى مختصّ بالأفعال »[3]. فالشلوبين يوضّح أنّ علّة الاختصاص هي التي انفرد بها الفعل في التصرف، أي يتصرّف في الأزمنة المختلفة، كالماضي والمستقبل والحاضر.

لقد اعتمد الشلوبين كثيراً على التعليل ليرسّخ القواعد النحوية في أذهان المتعلمين، لهذا وجدناه استعمل عدد معتبر من أقسام العلل التي ذكرها النحاة لكنّه دون أن يشير إلى هذه الأقسام بالاسم.

---

1 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج 2، ص 748.

2 – التوطئة على الشلوبين، ص 218 . وسورة آل عمران، الآيتان 196- 197، وتمامهما:﴿ **ثُمَّ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمِهَادُ**﴾، وسورة الحج، الآية72، وتمامها:﴿ **وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَبِئْسَ الْمَصِيرُ**﴾.

3 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج 1، ص286.

استصحاب الحال .

استصحاب الحال أحد أدلة النحو عند الأنباري والسيوطي.

الاستصحاب لغة:« استصحب الرجل: دعاه إلى الصحبة، وكلّ ما لازم شيئاً فقد استصحبه»[1]. ومنه الاستصحاب هو طلب المصاحبة والرفقة.وجاء في القاموس المحيط: صَحِبَه كسمعه، وصُحْبَةً عاشره، واستصحبه: دعاه إلى الصحبة ولازمه[2].

أما اصطلاحا: فهو:« إبقاء اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنّما كان مبنيًّا لأنّ الأصل في الأفعال البناء، وإنّ ما يعرب منها لشبه الاسم ، ولا دليل يدلّ على وجود الشبه ، فكان باقياً على الأصل في البناء»[3].

وهو:« من الأدلة المعتبرة، والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء، وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الانفعال، وهو البناء، حتّى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء»[4]. وقيل:« والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتبرة»[5].

أما السيوطي فبعد أن قدّم تعريف الأنباري وابن مالك، قال:« والمسائل التي استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة جداً، لا تحصى، كقولهم:الأصل في البناء السكون إلاّ لموجب تحريك، والأصل في الحروف عدم الزيادة، حتّى يقوم الدليل عليها من الاشتقاق ونحوه، والأصل في الأسماء الصرف والتنكير والتذكير قبول الإضافة والإسناد »[6].

---

1 – لسان العرب لابن منظور، مادة (صحب).

2 – يُنظر القاموس المحيط للفيروز أبادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، سنة1398هـ– 1978م، فصل الصاد، باب الباء.

3 – الإغراب في جدل الإعراب للأنباري، ص 46.

4 – لمع الأدلة للأنباري، ص 141

5 – الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري،ج1 ص 338.

6 – الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، ص 376.

كما أنّ الأنباري يعتبره من أدلة النحو المعتبرة فإنه يجعله أضعف الأدلة، فيقول:« لهذا لا يجوز التمسك به ما وُجِد هناك دليلٌ؛ ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه »[1].

ولهذا قسمه تمام حسان على: أصل الوضع، وأصل القاعدة، والعدول عن الأصل، والردّ إلى الأصل[2] .

ومن هذه التعريفات نجد أن استصحاب الحال لا يخرج عن أصل أو ضده فرع، وبقاء على أصل، أي في موضعه، أو عدول عنه ، وردّ إليه، ولأنّ النحاة بَنوا قواعدهم على الأصل والفرع، فإنّ الشلوبين لم يشذّ عن هذه القاعدة، فكيف تعامل الشلوبين مع استصحاب الحال ؟.

استصحاب الحال عند الشلوبين .

لقد احتجّ الشلوبين باستصحاب الحال كثيراً، فمن ذلك كلامه عن بناء الفعل المضارع عندما تتصل به إحدى النونات الثلاثة، نون النسوة، ونونا التوكيد،لأنّ في هذه الحالة يردّ إلى أصل الأفعال، والذي هو البناء، فقال:« وقد ذكرنا أنّ هذا الشبه الذي بيّن هذين الفعلين أقوى من الشبه الذي بينه وبين الاسم على ما تقدم بيانه، فيما اجتمع فيه شبهان، وكان الشبه الواحد الذي هو شبهه بالماضي يوجب البناء والشبه الآخر الذي هو شبهه بالاسم يوجب الإعراب، لم يكن أحدهما أولى بالحكم له من الأخر، إلاّ ما كانت له مزية منهما، والذي له المزية من الشبهين هنا هو الشبه الذي بين الفعلين ولابدّ، لأنّه الشبه الأقوى، ولأنّه لو تعارض الشبهان واستويا، ولم يكن أحدهما أقوى من الآخر لانبغى أن يكون الذي يردّ الفعل إلى أصله منهما له مزية على الذي لا يرده إلى أصله، والذي يردّه إلى أصله منهما هو الشبه بين الفعلين لأنّه يوجب له البناء، والشبه الآخر إنّما يوجب له

1 – لمع الأدلة الانباري ، ص 142.

[2] – ينظر الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو– فقه اللغة– البلاغة لتمام حسان، عالم الكتب القاهرة، ط1، سنة1430هـ– 2009م ، ص106 .

الإعراب، والبناء هو الأصل في الفعل، فكان الحكم الذي يردّ إلى الأصل أولى»[1]. فالشلوبين علّل بناء الفعل المضارع عند اتصاله بإحدى النونات الثلاثة باستصحاب الحال، ويدخل تحت أصل الوضع الذي ذكره تمام حسان في أصوله.

وكذلك عندما تحدّث عن التنوين في الأسماء قال بأنّ التنوين في الاسم هو الذي يدلّ على أنّه أصل في الألفاظ:« فالجواب: أن التنوين إنّما فائدته كما قال المؤلف إنّ الاسم أصل باقٍ على أصالته، والاسم المبني ليس باقياً على أصالته، لأنّه لم يبن حتّى أشبه الحرف »[2]. فهو هنا يؤكد أنّ تنوين الاسم يدلّ على أصليته، أي على أنّه هو الأصل في الألفاظ، وبناء الاسم هو إخراج له عن أصله، وها هو يقرّر هذه الحقيقة في كتاب آخر، فيقول:« وأصل الإعراب للأسماء لأنّها لا تتغيّر صيغها لتغيّر معاني الإعراب عليها، وهي: الفاعلية، المفعولية والإضافة »[3].

ولقد ذكر تمام حسان قواعد الاستصحاب، فقال:« فلقد دأبوا عند ذكر الاستصحاب أن يكتفوا بشرح المصطلح دون الدخول في تفصيل النظر، وأن يردّدوا مصطلحات مثل أصل الوضع وأصل القاعدة والأصل المهجور والعدول عن الأصل والرد إلى الأصل »[4].

فإذا بحثنا عن هذه المصطلحات عند الشلوبين فإنّنا نجدها منشورة في كتبه، نذكر منها:

1- أصل الوضع .

لقد ذكر صاحب التوطئة القاعدة الأولى التي ذكرها النحاة بنفس المصطلح، فقال:« ومدلولات الأفعال في أصل الوضع أجناس، فلم تكن فيها التثنية، كما لم تكن في مدلولاتها... ومدلولات الأفعال أجناس في أصل الوضع، فلا يكون فيها تذكير شخصي،

---

1 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج 1، ص266.

2 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج 1، ص273.

3 – التوطئة للشلوبين، ص 117.

4 – الأصول لتمام حسان، ص 107.

كما لا يكون في مدلولاتها »[1]. فهو يبيّن أنّ الأفعال لا يكون منها التثنية لأنّها أصل في دلالة الأحداث، واستعمل قاعدة من قواعد استصحاب الحال ليدلّل على هذا الاصل.

2- أصل القاعدة .

هذا المصطلح عُرّف بـ:« نفهم بالقاعدة الأصلية(أو قاعدة الأصل، أو أصل القاعدة) تلك القاعدة السابقة على القيود والتعريفات كقاعدة رفع الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ أو تقدّم الفعل على الفاعل وتقدّم الموصول على صلته، وافتقار الحرف إلى مدخوله وهلمّ جراً»[2]. استعمل الشلوبين هذه القاعدة، من قواعد استصحاب الحال عندما تكلّم على مرتبة خبر المبتدأ، فقال:«لأنّ أصل الخبر أن يكون مؤخراً، والابتداء بالنكرة في الاستفهام جائز»[3]. وما يستنتج من هذا القول أنّ أصل القاعدة في الخبر أن يكون متأخراً على المبتدأ، وأنّ المبتدأ أصله أن يكون معرفة، وهذه القواعد استقرئت من كلام العرب.

وكذلك عندما تحدّث عن الإعراب ذكر أصل القاعدة، حيث قال:« يريد أنّ هذه الفائدة هي الأصل في المجيء بالإعراب، وإلاّ فله فائدة أخرى في الفعل، وهي الدلالة على شبهه بالاسم، وقد ذكر المؤلف ذلك بعد، ولكن ليس الأصل في مجيء الإعراب إلاّ الدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل خاصة »[4].

ونجده يقدّم نفس الكلام تقريباً في كتاب آخر، فيقول« وفائدة في الأصل: الدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل من الفاعلية والمفعولية والإضافة، وقد تكون الدلالة على شبه ما حقه أن يعرب، ولذلك أعرب المضارع »[5]. فالشلوبين ذكر أصل القاعدة عندما أثبت بأنّ الإعراب أصله جاء لتوضيح المعنى، كالفاعلية والمفعولية والإضافة ولهذا هو أصل في الأسماء.

---

1 – التوطئة للشلوبين، ص 118-119.

2 – الأصول لتمام حسان، ص 123.

3 – شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، ج 2، ص 757.

4 – شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، ج 1، ص 252.

5 – التوطئة للشلوبين، ص 116.

3- **العدول عن الأصل .**

العدول عن الأصل:هو الخروج عن أصل الكلمة إلى حالة مخالفة إلى أصل الكلمة مثل:« فإذا توالى المثلان أو المتقاربان من هذه الأصول كَرَه العرب تواليهما، ومن ثمّ عدلوا عن أصل أحدهما، ومالوا به إلى مخرج الآخر أو بعض صفاته »[1].

ولقد تكلّم أبو علي عن قاعدة العدول عن الأصل، وهي من قواعد استصحاب الحال عندما شرح التغيّرات التي تحدث عند التثنية، فقال:« وما انقلبت فيه عن زائد محض قلبتها فيه واواً، مثال ذلك: حمراء وصفراء وسبب قلب الهمزة واواً في هذا النوع اجتماع الأثقال في قولك: حمراءان وصفراءان وذلك بتوالي الزيادات آخراً أولا، ثمّ بالهمزة ثانياً فإنّها حرف ثقيل، ثمّ بكونها للتأنيث ثالثاً، ثمّ بكون التأنيث لازماً رابعاً، ثمّ باجتماع الأمثال خامساً. فإنّ هناك ألفين وبينهما همزة، والهمزة قريبة من الألف، فلمّا اجتمعت هذه الأثقال كان هذا الموضع موضع تخفيف، ومن أقل منه في اجتماع الأمثال هُرِبَ . فخففوا هذه الهمزة بأن قلبوها، والهمزة تُقلب في التخفيف إما إلى الإلف وإما إلى الواو وإما إلى الياء... والواو تشبهها إلا من ثلاثة أوجه فقط، فكانت الواو أولى بأن تُقلب هذه الهمزة إليها من الياء، ولم تجتمع هذه الأثقال الموجبة لقلب هذه الهمزة هنا في القسم الأول التي الهمزة فيه أصل فبقيت على أصلها من الإقرار »[2]. فالشلوبين بهذا الشرح يبيّن التغير الذي حدث في هذا الاسم عند تثنيته، وفيه حدث عدول عن الأصل حيث قلبت همزة التأنيث واواً فأصبحت حمراء ← حمراوان.

وكذلك عندما تكلّم عن فعل الأمر من الرباعي إذا كانت فاء ماضيه همزة، فإنّها تحذف في المضارع والأمر، وهذا عدول عن الأصل، فقال:« إلاّ أن يكون ماضيه رباعياً في أوّله همزة، فإنّ تلك الهمزة تحذف في المضارع لمعاقبة حرف المضارعة لها فتُردّ إليه -عند حذف اللام، وحرف المضارعة- الهمزة التي حذفت من مضارعه لأجل المعاقبة

1 – الأصول لتمام حسان، ص 127.

2 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج 2، ص 554-556

نحو قوله: في أَطِعْ فإن لم يكن كذلك تُرك على حركته ولم يحدث في اللفظ الباقي حادث»[1]. فالشيخ هنا يبيّن أنّ همزة ماضي الرباعي تُحذف عند تصريفه إلى المضارع والأمر، وهو عدول عن أصله مثل: أَكْرَمَ يُكْرِمُ ← أَكْرِمْ، والأصل في يُكرِم ← يُؤكرم.

4- **الردّ إلى الأصل :**

الردّ إلى الأصل هو إعادة الشيء إلى ما كان عليه، كما قيل:« فَمَنْ(أَوَّلَ) فرعاً فقد جعله(يؤول) إلى أصله، أي فقد(ردَّه) إلى أصله»[2]. أو كما قيل:« يكون الردُّ إلى الأصل بواسطة ذكر الكيفية التي تمّ بها العدول كأن يقال:(قال)أصلها(قَوَلَ) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً...إذاً فقول النحوي:(كذا أصله كذا) هو المقصود بالردّ إلى الأصل، أي بالتأويل »[3]. وبهذا نقول: إنّ الردَّ إلى الأصل هو التقدير الذي يقدّره النحوي في أصل الكلمة، أو أصل الجملة.

ولقد استعمل الشلوبين تقديرات النحاة في كتبه، وبهذا أصلَّ إلى القاعدة الرابعة من قواعد استصحاب الحال، وهي قاعدة الردّ إلى الأصل، منها ما ذكره في معنى(الباء) الجارة، فقال:« مثاله: زيدٌ بالبصرة، والأصل: زيد كائن بالبصرة، فالباء أفادت إضافة كائن إلى البصرة، ولولا هي لم يُضَفْ كائن إلى البصرة لأنّه لا يصح أن يقال: زيد كائن البصرة لكنّها مع أنّها أفادت إضافة ما كان لا يُضاف لولا هي أعطت معنى كون البصرة مكاناً لزيد، فأفادت معنى الظرف »[4]. فهو قدّر أصل الجملة التي حذف منها خبر المبتدأ بدخول حرف الجرّ الباء، وبهذا ردّ الجملة إلى أصلها، وهي من قواعد استصحاب الحال، كما ذكر العلماء.

وكذلك ذكر الردّ إلى الأصل، عندما تكلّم عن حذف الخبر، فقال:« لأنّ أصل الخبر أن يكون مؤخراً ولا دليل على تقديمه فلا ينتقل عن الأصل إلا بدليل، ألا ترى أنّهم إذا

1 – شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، ج 2، ص 494- 495.

2 – الأصول لتمام حسان، ص 138.

3 – الأصول لتمام حسان، ص 141.

4 – شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، ج 2، ص 829..

قدّروا الخبر في لولا زيدٌ لأكرمتك كيف يقدّرونه مؤخراً ؟، فيقولون: لولا زيدٌ حاضرٌ لأكرمتك، ولا يقدّرونه مقدماً فيقولون: لولا حاضرٌ زيدٌ، لأنّ الخبر لما كان هنا محذوفاً والأصل فيه أن يكون مؤخراً، لم ينبغ أن يُعدل في تقدّيره عن الأصل إلا بدليل»[1].

فالشلوبين ردّ الجملة إلى أصلها، عندما وجد هذه الجملة التي قالتها العرب، فقدّر لها خبراً محذوفاً، وبهذا فهو يعمل باستصحاب الحال. ومنه نقول: إنّ أبا علي الشلوبين استعمل قواعد استصحاب الحال التي استنتجها النحاة في كتبه كما جاءت في كتب أصول النحو، ولم يُهمل أية قاعدة من هذه القواعد.

---

1 – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين،ج 2، ص 749–750.

الفصل الرابع

الآراء النحوية التي انفرد بها الشلوبين

رغم أنّ الشلوبين بصري المذهب كما عرفنا عند تعرّضنا لمذهبه النحوي إلاّ أنّ انتماءه إلى المدرسة البصرية لم يمنعه من أن تكون له آراء خاصة به، حتّى وإن كانت في الفروع ،لأنّ الأصول لا اختلاف كبير فيها بين النحاة، فيمكن أن نقول عنه: فبعد أن تعرّف على الآراء النحوية في فترة تعليمه كما يحدث في الحياة الطبيعية في جميع العلوم، إذ يبدأ الإنسان في تعلّم العلم بالتلقين والحفظ، ثمّ يشرع يقلّد آراء العلماء الذين تعرف عنهم، فلمّا يمتلئ من العلم يبدأ في التحرّر من التقليد شيئا فشيئا، كما يحدث للشاعر لا يقول شعراً إلاّ بعد ما يحفظ شعر غيره ، لهذا يقال لا يكون الشاعر شاعراً إلاّ إذا كان راوية لشاعر آخر، فكذلك الحال مع الشلوبين _ لأنّ هذه هي سنة الحياة_، بدأ مقلداً للمذهب البصري، وبعد ما استوعب المسائل النحوية، وهضمها جيّداً، وعرف عللها وأسرارها شرع يؤلف أفكاراً نحوية من بنات أفكاره دفعته لها تحليلاته التي يشرح بها المسائل النحوية. هذه الآراء التي نريد أن نميط اللثام عنها في هذا الفصل، متبعين الخطّة الآتية: نعرض المسألة النحوية التي انفرد بها على حسب أقسام كلام العربية: الاسم والفعل والحرف، ثمّ نذكر آراء النحاة الذين سبقوه فيها، ونقارنها برأي الشلوبين، ونختم المسألة بأقوال النحاة الذين نسبوها له، وأقوال النحاة الذين جاءوا بعده، أو النحاة الذين عاصروه، علماً أنّ اختيار النحاة يكون على أساس الشهرة والسبق في النحو.

الأسماء

الاسم أصل للفعل والحرف.

لقد أغفل النحاة الأوائل الحديث عن أصلية الكلمة في أقسام الكلم في العربية، ولم يبحثوا عن أيّهما أصل، هل الاسم أم الفعل؟ رغم أن البصريين والكوفيين اختلفوا في أصل اشتقاق الاسم، فقال نحاة البصرة: بأنّه مشتق من السمو، وحجتهم في ذلك: أنّ الاسم

مشتق من السمو، لأنّه في اللغة هو العلو، والاسم يعلو على مسماه[1]. أما نحاة الكوفة فقالوا: بأنّه مشتق من الوسم وحجتهم في ذلك: أنّ الوسم في اللغة هو العلامة، والاسم وسم على مسماه أي علامة[2].

فالنحاة الأوائل تكلموا عن الاسم من حيث الاشتقاق، ولم يربطوه بالفعل والحرف، أيهما أصل للآخر، ولكنّ الشلوبين تنبّه إلى هذه القضية، وذكرها، وأعطى لها عدة أمثلة، حيث جعل: الاسم هو أصل الفعل، والحرف، فعندما تحدّث عن علامات الاسم أوضح:« أنّ التنوين إنّما زِيدَ في الاسم لمّا ذُكر، أي ليدلّ على أنّه أصل في الألفاظ المفردة، لا فرع كالفعل والحرف»[3]. فهو هنا يبيّن أن التنوين من خصائص الاسم، ثم يواصل شرحه ليدلّل على أصلية الاسم:« وإنّما قلنا: إنّ الاسم أصل، والفعل والحرف فرعان، لأنّ الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلا، وقد يوجد كلام مفيد كثيرا، لا يكون فيه فعل ولا حرف، فدلّ ذلك على أصالة الاسم في الكلام، وفرعية الفعل والحرف فيه»[4]. ويَزيد حجة أخرى ليقوّي رأيَه قائلا:« وأيضا فإنّ الاسم يُخبر به ويُخبر عنه، والفعل لا يكون إلاّ مخبرًا به، والحرف لا يُخبر به، ولا يُخبر عنه »[5].

فالشلوبين بهذه الأدلة أثبت بأنّ الاسم هو أصل لأقسام الكلم في العربية، ورغم أنّ سيبويه تكلّم عن التنوين في الأسماء، والجزم في الأفعال، وقال: بأنّ الأفعال لم يدخلها التنوين،لأنّها أثقل من الأسماء، ولكنّ الأسماء أشدّ تمكّناً من الأفعال، وأنّ الفعل لا بدّ له من الاسم، والاسم قد يستغني عن الفعل[6].

1- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع القاهرة، د، ط ،ج، ص 27.

2- ينظر نفسه، ص 27.

3- شرح المقدمة الجزولية الكبيرة للشلوبين، ج1، ص 273.

4- نفسه، ص 273.

5- نفسه، ص 273.

6- ينظر الكتاب (كتاب سيبوية) تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 4، سنة 1425هـ - 2004م، ج1، ص 20-21.

فسيبويه في هذا القول يقرّ بأنّ الاسم أمكن من الفعل، ولكنّه لم يتكلّم عن أصلية الاسم وفرعية الفعل.

وقد أثبت السيوطي(ت- 911هـ) رأي الشلوبين في هذه المسألة فقال:إنّ الشلوبين تكلّم عن أصلية الاسم، وفرعية الفعل والحرف، ونقل لنا قول الشلوبين الذي ذكرناه[1].

وإذا بحثنا في الأمر فإنّنا نجد ابن يعيش الذي عاش في عصر الشلوبين، عندما تحدّث عن خصائص الاسم، قال: إن الإسناد من خصائص الاسم، فالإسناد وصف دال على أنّ المسند إليه اسمٌ، وأنّ الفعل والحرف لا يكون منهما إسناد، وأنّ الفعل خبر، وإذا أسندنا الخبر إلى مثله لم يفد المخاطب شيئا، ولا يصحّ أن يسند إلى الحرف، لأنّ الحرف لا معنى له في نفسه[2]. فابن يعيش لم يتحدّث عن أصلية الاسم، وفرعية الفعل والحرف، ومن هذا نستخلص: أنّ الشلوبين هو الذي استعمل مصطلح أصلية الاسم، وفرعية الفعل والحرف، وهذا رأي لم يسبقه فيه أحد من النحاة، وهي مسألة تنبني عنها مسائل عدّة لأنها تخصّ أساس الكلام.

علّة تقدير الاسم المنقوص في حالة الرفع والكسر.

لقد علّل جمهور النحاة علّة تقدير الضمة والكسرة على آخر الاسم المنقوص بالثقل، فهذا سيبويه(ت-180هـ) يقول:« والضمة تُستثقل في الياء كما تُستثقل في الواو، وإن كانت في الواو أثقل»[3]. فسيبويه علّل تقدير الضمة على الياء والواو بالثقل. وكذلك المبرد

[1]- ينظر الأشباه والنظائر في النحو السيوطي، تحقيق فائز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت ط3، سنة1417هـ-1996م، ج1،ص 79 - 80.

[2]- ينظر شرح المفصل للزمخشري تأليف ابن يعيش، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، سنة1422هـ- 2001م، ج1، ص 86.

[3] - الكتاب (كتاب سيبويه)،ج3، ص590.

ذكر العلّة نفسها، فقال:« كما تقول:هذا قاضٍ؛ لأنّ الضمة والكسرة مستثقلتان في الحروف المعتلّة»[1].

أما السيرافي(ت-368هـ) فقد قال بأنّ الياء المكسور ما قبلها يستثقل عليها الضم والكسر فتبقى الياء ساكنة[2]. ولقد علّل ابن جني بعلّة الثقل قائلا:« هذا قاضٍ يا فتى، وفي الجرّ: مررت بقاضٍ يا فتى، وكان الأصل فيه: هذا قاضيٌ ، ومررت بقاضيٍ، فأسكنت الياء استثقالا للضمة والكسرة عليها »[3].

والكلام نفسه يعلّل به أبو البركات الأنباري(ت-577هـ)علّة تقدير الضمة والكسرة على آخر الاسم المنقوص حيث قال:« إلاّ أنّهم استثقلوا الضمة والكسرة على الياء فحذفوهما، فبقيت الياء ساكنة، والتنوين ساكن، فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين »[4].

فإذا بحثنا عن المسألة فإنّنا نجد الشلوبين يعلل لها بعلّة أخرى، مخالفا لرأي جمهور النحاة بإضافته علّةً أخرى لعلّة الثقل التي ذكرها الجمهور، فقد زاد عليها علّة سماها علّة اجتماع الأمثال، وأوضح الأمثال التي اجتمعت على آخر الاسم المنقوص، فقال:« وإنّما استثقلت الضمة في هذا النحو لأحد أمرين: إما لأنّ الضمة مستثقلة في نفسها بدليل تسكينهم لها في عضد، حيث تقول عَضْد،... فدلّ ذلك على ثقلهما في أنفسهما أعني الضمة والكسرة، وانضاف إلى ثقلهما اجتماع الأمثال، وهم يستثقلون اجتماع الأمثال»[5]. فقد علّل الشلوبين علّة تقدير الضمة والكسرة على الياء في الاسم المنقوص بعلّة الثقل وعلة اجتماع الأمثال، ثم بيّن الأمثال التي ذكرها، فقال:« والأمثال التي اجتمعت هنا هي

---

[1]- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ج1، ص 272.

[2]- ينظر شرح كتاب سيبوية للسيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط1، سنة 1429هـ- 2008م، ج4، ص 75.

[3]- كتاب اللمع في العربية لابن جني، تحقيق فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع الأردن، ط1، سنة 1409هـ-1988م، ص 14.

[4]- كتاب أسرار العربية للأنباري، تحقيق فخر صالح قدارة، دار الجيل بيروت، ط1، سنة1415هـ-1995م، ص 54.

[5]- شرح المقدمة الجزولية: الكبير للشلوبين، ج1، ص 337.

الحركة التي في الياء، الواو والحركة التي قبلهما، والياء والواو مضارعتان للحركات لأنّها من جنسها »[1]. ثم بيّن بأنّ العلة التي أضافها هي التي قدّرت الحركة على الياء، ولم تظهرها فقال:« فلمّا اجتمعت الأمثال خففوا بأن أسقطوا الحركة المستثقلة، الدليل على صحة هذه العلّة: أنّهم إذا أسكنوا ما قبل الواو والياء في نحو: غَزْوٌ وظَبْيٌ لم يستثقلوا الضمة، لأنّه قد قَلَّتْ الأمثال هناك، لكون ما قبل الواو والياء ساكناً لا متحركاً فاحتملوا ما بقي من الثقل لقلّته، وممّا يدلّ أنّهم حذفوا الضمة في ذلك لثقلها في نفسها أنّهم يستثقلون الضمة والكسرة، ولا يستثقلون الفتحة »[2]. فالشلوبين دلّلَ على أنّ اجتماع الأمثال هو العلّة الحقيقية للتقدير، لأنّه قال: عندما يَسكن ما قبل الواو والياء فإنّ الضمة تظهر بسهولة.

وقد أثبت السيوطي(ت-911هـ) هذا الرأي عندما تحدّث عن كراهة اجتماع الأمثال، وقال:إنّ الشلوبين هو الذي علّل علّة تقدير الضمة والكسرة على آخر الاسم المنقوص، وذكر علتين لذلك. وهما علّة ثقل الضمة والكسرة على الياء، وعلّة اجتماع الأمثال[3].

وإذا بحثنا عن هذه العلّة، أي علّة اجتماع الأمثال، فإننا لا نجد لها ذكراً حتّى عند النحاة الذين عاصروه، فهذا العكبري(ت-616هـ) يذكر علّة الثقل فقط، فيقول:« والواو والياء تقدّر عليهما الضمة والكسرة للثقل، مثل: يقضي القاضي على الجاني،ويدعو الداعي إلى النادي،...ومعنى الثقل أنّ ظهور الضمة والكسرة على الواو والياء ممكن»[4].

---

[1]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ، ج1، ص 338.

[2]- نفسه، ج1، ص 338.

[3] - ينظر الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، ج1، ص 43.

[4]- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة، ط1، سنة1430هـ-2009م، ص 17.

وكذلك ابن يعيش(ت–643هـ) يذكر علّة الثقل فقط، عندما يتحدّث عن تقدير الضمة والكسرة على ياء الاسم المنقوص[1].

وحتّى النحاة الذين جاءوا بعد عصر الشلوبين لم يذكروا علّة اجتماع الأمثال في تقدير الضمة والكسرة على آخر الاسم المنقوص،فهذا الرضي الاستراباذي(ت–686هـ) يقول:« وأما المستثقل إعرابه فشيئان، يستثقل في أحدهما رفعاً وجرّاً، وفي الآخر رفعاً، فالأوّل الاسم المنقوص، أي الذي حرف إعرابه ياء قبلها كسرة، فيستثقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها، وذلك محسوس لضعف الياء، وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة»[2].

والعلّة نفسها يذكرها ابن هشام(ت–761هـ) قائلا: بأنّ الضمة والكسرة تقدّر على الاسم المنقوص للاستثقال، وهو الاسم الذي آخره ياء مكسور ما قبلها[3].

وخلاصة القول:أنّ الشلوبين هو أوّل مَن ذكر علّة اجتماع الأمثال في آخر الاسم المنقوص في حالة الرفع والجرّ منكراً.

لقد اتّضح لنا من هذه الأقوال التي ذكرها النحاة الأوائل، والنحاة المتأخرون: أنّ علة اجتماع الأمثال في تقدير الضمة والكسرة على حرف إعراب الاسم المنقوص في حالة الرفع والجرّ، قد انفرد بها الشلوبين، ولم يقل بها حتّى النحاة الذين تأثروا بآرائه رغم أنّها علّة جديرة بالاهتمام،لأنّ علّة الثقل فقط لو كانت هي السبب الوحيد في التقدير لكانت لا تظهر عندما تسكن حركة الحرف الذي قبل حرف العلة.

---

[1]– ينظر شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش،ج1، ص151.

[2]– شرح كافية ابن الحاجب لرضى الدين الاستراباذي، تحقيق أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية القاهرة، د، ط، ج1، ص 80.

[3]– ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصار، تحقيق بركات يوسف هنود، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، ط1، سنة 1418هـ– 1997م، ص 77.

تحمّل الخبر الجامد ضمير المبتدأ.

لقد اختلف النحاة الأوائل حول عودة ضمير الخبر الجامد على المبتدأ. فقال نحاة البصرة بأنّ الخبر الجامد لا يتضمّن ضمير المبتدأ، لأنّه اسم محض غير صفة، والمحض ليس فيه دلالة على الفعل. أما نحاة الكوفة فقالوا: بأنّه يتضمّن الضمير لأنّه في معنى ما هو صفة، ألا ترى أنّ قولك(زيدٌ أخوك) فهو في معنى (زيدٌ قريبك) فما دام في معنى الصفة فهو يتحمّل ضمير المبتدأ[1]. ويذكر هذا التفصيل الأنباري قائلا:«أما الاسم غير الصفة فنحو: زيدٌ أخوك، وعمرو غلامك، فزيدٌ: مبتدأ وأخوك خبره،...وليس في شيء من هذا النحو ضمير يرجع إلى المبتدأ عند البصريين. وذهب الكوفيون إلى أن فيه ضميراً يرجع إلى المبتدأ. وبه قال علي بن عيسى الرمّاني من البصريين، والأوّل هو الصحيح، لأنّ هذه الأسماء محضة، والأسماء المحضة لا تتضمّن الضمائر »[2].

ولكنّ الشلوبين عند تناوله المسألة ذكر لنا رأياً ثالثاً يرتبط بنيّة المتكلّم، فإنْ كان المتكلّم يريد أنْ يجعل الخبر يشبه المبتدأ فإنّ الضمير يعود إلى المبتدأ، وإن كان المتكلّم يريد أن يجعل الخبر هو المبتدأ مبالغة فإنّ الضمير لا يعود عليه، وهذا التفصيل موجود في قوله:« فإن قلت كذلك القِسمُ الذي قبل هذا نحو: زيدٌ الأسد، وأبو يوسف أبو حنيفة، قد قام مقام ما هو المبتدأ في المعنى، وهو مشتق، ألا ترى أنّ الخبر قد قام في ذلك مقام (مثل): وهو مشتق فإنّه لم يتحمّل هذا القائم من الضمير هنا ما كان في ما قام مقامه، وتحمّله هناك. فالجواب: إنّ الفرق بين الموضعين أنّ الذي قام هناك مقام الخبر قام مقامه على معناه من غير زيادة فيتحمّل من الضمير ما كان يتحمّله، والذي قام في هذا مقام الخبر قام مقامه على معناه، ولكنّ زيادته أنّه أريد به أنّه هو على جهة المبالغة، فتغيّر المعنى، وجُعل الثاني كأنّه الأوّل لا مثله، فلمّا قام مقامه على غير معناه لم يُحمّل

[1]- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، ج1، ص 64.

[2]- كتاب أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، ص 82.

من الضمير ما كان يتحمّله هذا إذا قلنا: إنّ قولنا: أبو يوسف أبو حنيفة، بزيادة معنى أنّه هو هو مبالغة، وإن لم يُقل ذلك»[1]. فالشلوبين بهذا التفصيل الذي قدّمه وضّح لنا: أنّ الضمير في الخبر الجامد يعود على المبتدأ إذا أراد المتكلّم أن يجعل الخبر مثل المبتدأ، في قولنا: زيدٌ الأسد، أي أن يُجعل زيد مثل الأسد في الشجاعة، فهو في هذه الحالة يتضمّن ضميراً لأنّه في معنى(مثل) وهو مشتق، أمّا إذا أردنا أن نجعل زيدًا هو الأسد مبالغة فإنّه في هذه الحالة لا يحتاج إلى ضمير لأنّ الضمير لا يعود على نفسه، وهو بهذا التأويل يكون قد أضاف رأيا ثالثا في المسألة.

ولقد أشار إلى رأي الشلوبين السيوطي، عندما تكلّم على عود الضمير على المبتدأ، وقال بأنّ الشلوبين تحدّث عن هذه المسألة بالتفصيل الذي ذكرناه[2].

وعندما حققنا في المسألة لم نجد من تبنّى رأي الشلوبين، فهذا ابن مالك(ت−672هـ) ينتصر لرأي البصريين قائلا:« مثال الخبر الذي لا يتحمّل ضميراً لكونه غير مشتق، ولا مؤول بمشتق، قولك مشيراً إلى الأسد المعروف: هذا أسدٌ، لا ضمير فيه لأنّه خالٍ من معنى الفعل، فلو وقع موقع مشتق لجرى مجراه في تحمّل الضمير، كقولك. مشيراً إلى رجل شجاع: هذا أسدٌ، ففي أسد حينئذ ضمير مرفوع به لأنّه مؤوّل بما فيه من معنى الفعل»[3].

---

[1]− شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص 747 – 748.

[2]− ينظر الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، ج2، ص 283.

[3]_ شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، سنة 1410هـ – 1990 م، ج1، ص 306.

وكذلك ابن عصفور (ت-663هـ)عند ما تكلّم عن المسألة انتصر لرأي البصريين، وقال بأنّ الخبر الجامد لا يتضمن ضمير المبتدأ، لأنّه ليس في معنى الفعل، ولهذا لا يتضمن ضمير المبتدأ، إلاّ ما كان في معنى الفعل[1].

وهذا ابن يعيش الذي عاصر الشلوبين ذكر ما قاله نحاة البصرة، ورجّحه، وقال بأنّ غير المشتق لا يتحمّل ضميراً مثل: هذا زيدٌ، وأخوك عمرو، لأنّ زيداً وعمرواً ليسا مشتقين، فلما كانا كذلك لا يجوز تقدير عاملين في الضمير لأنّ المحض عارٍ من الوصفية[2].

ورغم أنّ الصبّان(ت-1206هـ) تحدّث عن التأويل عند ما ذكر المسألة، ولكنّه لم يتبنَّ ما ذكره الشلوبين، فقال:« ومحلّ الخلاف الجامد الذي ليس في تأويل المشتق، أما هو كأسد بمعنى شجاع، فمتحمّل اتفاقا، والمناطقة يوجبون تأويل الجامد المحض بالمشتق في نحو: هذا زيدٌ لأنّ الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا عندهم أصلا، فلا بدّ من تأويله بمعنى كلّي، وإن كان في الواقع منحصرا في شخص، فيؤوّل زيد في نحو: هذا زيد بصاحب هذا الاسم حتّى عند مَن لا يشترط في الخبر أن يكون مشتقا »[3].

وخلاصة القول:أنّ الشلوبين جاء برأي جديد في مسألة عودة ضمير الخبر الجامد على المبتدأ، وهو أنّ هذا الضمير يتحكم فيه المتكلّم إذا كان يريد المبالغة في التشبيه فإنّ الضمير لا يعود على المبتدأ لأنّ الضمير لا يعود على نفسه، وإذا كان المتكلّم يريد التمثيل فقط فإنّ ضمير الخبر يعود على المبتدأ.

---

[1]- ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق فواز الشعار مكتبة دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، سنة 1419هـ- 1998 م ، ج1، ص 333.

[2]- ينظر شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش، ج1، ص 228.

[3]- حاشية الصبان على شرح الأشموني لمحمد بن علي الصبان، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، سنة 1417هـ- 1997م، ج1، ص 289.

وبعد رصفنا لأقوال النحاة الذين عاصروا الشلوبين، أو جاءوا بعده تبيّن لنا أن الرأي الذي قاله الشلوبين لم يعتمده نحويّ بعده، ولعلّه لم يُقنِع هؤلاء النحاة، أو لم يصلهم هذا الرأي.

الإخبار بالضمير العائد على الذي.

لقد اختلف النحاة المتأخرون في جواز الإخبار بالضمير العائد على اسم الموصول (الذي)،فمنع الجمهور الإخبار بالضمير العائد على اسم الموصول(الذي)،وأجازه الشلوبين بالتأويل،ذكر هذا عند شرحِه لقول الجزولي(ت–605هـ):« وأُلاّ يكون قبل الإخبار عائدا على شيء»[1]. فقال:« تحرز من الضمير في مثل: زيدٌ ضربته، وفي مثل: زيدٌ منطلق، والصواب أن يقول: وألاَّ يكون قبل الإخبار رابطاً لا يُستغنى عنه نحو ما قدمناه، وإنّما قلنا ذلك لأنّه قد يكون الضمير عائداً على اسم قد ذُكر في جملة متقدمة، وهو في جملة أخرى، وذلك كأن يذكر إنسان فتقول: لقيتُه: فيجوز الإخبار هنا عن هذا الضمير فيقول: الذي لقيته هو، وهو عائد على شيء »[2]. فالشلوبين بهذا القول أجاز الإخبار بالضمير العائد على الذي، ولكنّه أوّل له، أي يجوز هذا عندما يكون الكلام على جملة متقدمة، فلم يمنعه مطلقاً كما فعل جمهور النحاة الذين عاصروه .

هذا الرأي أثبته أبو حيان(ت–745هـ) عند ما تحدّث عن المسألة، قائلا:« فلو قال إنسان:زيد عالم، فقال قائل لقيتهُ، فصُيِّر هذا الضمير المنصوب خبراً في هذا الباب: فقال: الذي لقيتُه هو، لم يعد الضمير هنا إلاّ على الذي، وهذه مسألة خلاف أجازها

[1]– المقدمة الجزولية في النحو للجزولي، تحقيق شعبان عبد الوهاب محمد، أم القرى للطبع والنشر والتوزيع، ط1، سنة 1408هـ– 1988م، ص 288.

[2]– شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج3، 1105.

الأستاذ أبو علي، وكلام ابن عصفور، وابن مالك يوافقه، وذهب الجزولي والشلوبين الصغير إلى منع ذلك »[1].

من خلال قول أبي حيان يتّضح لنا أنّ الخلاف في المسألة بين النحاة المتأخرين وخاصة نحاة الأندلس، وهذا لأنّ النحاة الأوائل لم يذكروا المسألة.

كما أكدّ رأي الشلوبين السيوطي، قائلا: لا يجوز الإخبار بالضمير إن كان رابطاً كما في: زيدٌ ضربته، فإن عاد الضمير على سابق، وليس رابطاً جاز الإخبار عنه كأن يذكر إنسان، فتقول لقيتُه، فإن أخبرت عنه، وقلت: الذي لقيتُه هو، صحّ الإخبار عن ضمير (لقيته)، وإن كان عائداً على شيء عند الشلوبين، وهو عند الشلوبين الصغير غير جائز[2].

ولما تحققنا من المسألة وجدنا النحاة الذين عاصروه أو جاءوا بعده لا يجيزون المسألة، فهذا ابن يعيش يمنع الإخبار عن الهاء في(زيدٌ ضربتُه)، ويعلّل بأنّ هذه الهاء عائدة إلى (زيد)، ولو أخبرتَ عنه لنزعتَ هذا الضمير، وجعلتَ مكانه ضميراً آخر يعود إلى الموصول[3].

وكذلك الرضي الاستراباذي لم يجز الإخبار بالضمير العائد على الذي، قائلا:« فلو قلت:(الذي زيدٌ ضربته هو) فإن بقي الضمير كما كان راجعاً إلى(زيد) لم يجز، لأنّنا قلنا: يجب أن يقوم مقام المخبر عنه ضمير عائد إلى الموصول، وأيضا تبقى الصلة خالية من عائد إلى الموصول، وقولك(هو) في الأخير ليس في الصلة، بل هو خبر الموصول، وإن

---

[1]- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حبان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي القاهرة، ج3، ص 1052.

[2]- ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين دار الكتب العلمية ببيروت لبنان، ط1، سنة 1418هـ – 1998م، ج3، ص 214.

[3]- ينظر شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش، ج2، ص 401.

جعلناه عائداً إلى(الذي) بقي خبر المبتدأ، وهو جملة خالياً من عائد إلى المبتدأ، وقولك (هو) في الأخير ليس في حيّز خبر(زيد)»[1].

ومجمل القول في هذه المسألة:أنّ الشلوبين يجيز الإخبار بالضمير العائد على اسم الموصول(الذي) إذا كان يتعلّق بجملة سبق ذكرها كأن يُذكر إنسان أمامك فتقول: لقيته، فهو في معنى: الذي لقيته هو. فالإخبار بهذا التخريج الذي افترضه الشلوبين لم يقل به نحوي قبله، ولا بعده، ولهذا فهو رأي انفرد به الشلوبين.

تقدم المصدر المؤكد على فعله .

لقد اختلف النحاة في سبب تقدّم المصدر المؤكد على فعله خاصة إذا سُبق باستفهام مثل العبارة التي ذكرها سيبويه(أَجَدَّكَ لا تفعل كذا)، وقال بأنّها مثل: أحقّاً لا تفعل كذا، وأصله من الجدّ، كأنّه قال: أَجِدًّا، ولكنّه لا يتصرف، ولا يفارقه الإضافة[2] . فسيبويه لم يذكر سبب تقدّم المصدر على فعله .

أما السيرافي فقد ذكر سبب تقدّم المصدر المؤكد، وصرّح: بأنّ السبب هو أنّه سُبق باستفهام لهذا قُدّم، فقال:« لم يذكر سيبويه بطلان تقديم حقّاً، بل قد قال في الاستفهام: أَجِدَّك لا تفعل كذا وكذا؟ كأنّه قال: أحقًّا لا تفعل كذا، فقد تقدم(أحقًّا)و(أَجِدَّك)على الجملة التي بعدها، ولم يورد الزجاج هذا على نفسه، ولعلّ المجيب عنه يقول: إنّ ألف الاستفهام لما كانت طالبة للفعل، وفي الجملة تقدير فعل قُدِّم»[3]. لقد تكلّم السيرافي عن تقدم المفعول المطلق، وقال: ربّما تقدّم على فعله لما كانت ألف الاستفهام قد سَبقت المصدر، وهي تطلب فعلها، ولكنّ الشلوبين ذكر سبباً آخر لتقدّم المفعول المطلق المذكور في العبارة

1- شرح كافية ابن الحاجب للاستراباذي، ج3، ص 120.

2- ينظر الكتاب (كتاب سيبويه)، ج1، ص 379.

3- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ج2، ص 266 – 267.

التي سردها سيبويه حيث أرجع سبب التقدّم إلى أنّه يتضمّن معنى القسم، وورد هذا في قوله:« وإذا قدّم على ما يعمل فيه بقي المصدر لا ناصب له، لأنّه إنّما ينتصب انتصاب المصدر المؤكد، نحو: زيد قام حقّاً، وهذا المصدر لا يتقدّم على الجملة المؤكّدة،...فأما قولهم: أَجِدَّك لا تفعل كذا، فإنّه لم يُقدّم حتّى جُعِلَ قسمًا، وجعلت الجملة بعده جوابه، فتضمينه معنى القَسَم أوجب له التقديم، ولولا ذلك لم يجز تقديمه، وإذا كان لا يجوز تقديمه في موضع يمكن أن يُنوى به التأخير إلاّ أن يُضَمَّنَ معنى القسم كما قدمنا، وذلك نحو: ظنك زيدًا قائماً »[1]. فالشلوبين أكّد على أنّ سبب تقدم المفعول المطلق على فعله في عبارة(أَجِدَّك لا تفعل) هو أنّ المصدر ضُمِّنَ معنى القسم، أي كأنّه قسم، وهذا هو الذي أوجب له التقدّم على فعله.

لقد ذكر لنا ابن مالك رأي الشلوبين قائلا:« وأما قولهم: أَجِدَّكَ لا تفعل فأجاز فيه أبو علي الفارسي تقديرين: أحدهما أن تكون(لا تفعل) في موضع الحال، والثاني أن تكون صلة أجدَّك أن لا تفعل ثم حذفت أن وبطل عملها. وزعم أبو علي الشلوبين أنّ فيه معنى القسم، ولذلك قَدّمَ »[2]. ما يفهم من كلام ابن مالك أنّه لا يجير ما ذكره الشلوبين بأنه ضمّن معنى القسم باستعماله كلمة(زعم). والكلام نفسه على وجه التقريب قاله السيوطي عندما تحدّث عن المسألة، وأثبت رأي الشلوبين[3].

ولما حققنا في المسألة وجدنا ابن يعيش لم يمنع تقدّم المصدر في العبارة المذكورة، ولكنّه لم يشر إلى سبب التقدم، فقال:« وأما سيبويه فلم يمنع من جواز تقديم(حقًّا). بل

---

[1]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص 704.

[2]- شرح التسهيل لابن مالك ، ج2 ، ص 189.

[3]- ينظر همع الهوامع للسيوطي، ج 2، ص 92.

قال في الاستفهام:(أَجِدَّكَ لا تفعل كذا وكذا). كأنه قال:(أحقًّا لا تفعل كذا وكذا). ففي ذلك إشارة إلى جوازه »[1].

أما رضي الدين الاستراباذي فقد رفض أن يكون المصدر في العبارة مؤكدًا لمضمون الجملة، وقال بأنّ(أَجِدَّكَ) في العبارة منصوب بحذف حرف الجر الباء، وقال معناها: (أَبِجِدٍّ منكَ)[2].

أمّا أبو حيان فقد رجّح رأي السيرافي، وقال بأنّ العبارة(أجدّك لا تفعل) تقدّم على الجملة من أجل الاستفهام[3].

ومن هذه الأقوال يتّضح لنا أن رأي الشلوبين في المسألة مخالفا لآراء النحاة، ويعدّ من الآراء التي انفرد بها. وخلاصة القول:أنّ الشلوبين يرى أنّ سبب تقدم المصدر المؤكد في عبارة(أجدّك لا تفعل) هو تضمّنه معنى القسم.

عامل النصب في المفعول معه .

لقد اختلف النحاة الأوائل في عامل نصب المفعول معه، فقال البصريون، وعلى رأسهم سيبويه:« ما صنعت وأباك، ولو تُركتْ الناقةُ وفصيلَها لرضعها، إنما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تُركتْ الناقةُ مع فصيلها ، فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك، والواو لم تغيِّر المعني، ولكنّها تُعمل في الاسم ما قبلها»[4]. فيسويه ينصب المفعول معه بالفعل الذي سبقه بواسطة الواو. يؤكد هذا الرأي السيرافي بقوله:« ومذهبه أنّك إذا قلتَ: ما صنعتَ وأباكَ، أَنَّ الأب منصوبٌ بصنعتَ، وكذلك فصيلها منصوبٌ بتركَتْ، وكان

---

[1]- شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش، ج2 ، ص 286.
[2]- ينظر شرح كافية ابن الحاجب لرضى الدين الاستراباذي، ج1 ، ص 293-294.
[3]- ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، ج 3 ، ص 1375-1376.
[4]- الكتاب (كتاب سيبويه)، ج1، ص 297.

الأصل فيها ما صنعت مع أبيك، ولو تُرِكَتِ الناقةُ مع فصيلها، ومعنى مع والواو يتقاربان لأنّ معنى(معَ): الاجتماع والانضمام، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه، فأقاموا الواو مقام(مع)لأنّها أخفّ في اللفظ »[1].

كما تكلّم أبو البركات الأنباري عن المسألة، وذكر لنا رأي البصريين، ورأي الكوفيين، وقال بأنّ البصريين ذهبوا إلى أنّ المفعول معه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو، وحجّتهم: أنّ الفعل وإن كان في الأصل غير متعدٍ إلاّ أنّه قَوِيٌّ بالواو فتعدّى إلى الاسم فنصبه. أما الكوفيون فقالوا بأنّه منصوب على الخلاف، وحجّتهم:أنه لا يحسن تكرير الفعل، ولا يجوز أن يعمل الفعل لأنّه لازم، وذهب الزجاج: إلى أنه منصوب بتقدير عامل، والتقدير: لابس الخشبة في(استوى الماءُ والخشبةَ)، وحجّته أن الفعل لا يعمل في المفعول معه وبينهما الواو[2].

أما الزمخشري(ت-538هـ) فقد جعل المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى(مع) يُنصب إذا تضمّن الكلام فعلاً، مثل، ما صنعتَ وأباك ،لأنّ المعنى: ما تصنع وما تُلابس[3]. فالزمخشري في رأيه زاوج بين قول البصريين ورأي الزجاج.

أما الشلوبين فقد خالف النحاة في المعنى فقط، وهو أنّ المفعول معه منصوب بلفظ المصاحبة،لأنّ الواو التي تعني(مع) تدلّ على المصاحبة، قائلا:« جلستُ والساريةَ، وانتصاب هذا على المفعول معه، وإنْ كان لا ينتصب مفعولا معه إلاّ ما كان في الواو فيه معنى العطف،...فإنّما جاز: جلستُ والساريةَ، وكان ينبغي على هذا ألاّ يجوز، لأنّه لا يصحّ فيه العطف، لأنّه فيه أن يقول: جلستُ مع السارية، وهو مقتضى المصاحبة في

[1]- شرح كتاب سيبوية للسيرافي، ج2، ص 195.

[2]- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ج2، ص 215-216.

[3]- ينظر المفصل في علم العربية، للزمخشري، تحقيق سعيد محمود عقيل، دار الجيل بيروت لبنان، ط1، سنة1424هـ - 2003 م ، ص 72.

الفعل»[1]. فالشلوبين أوضح أنّ المفعول معه لا ينتصب إلاّ إذا كانت الواو التي قبله عاطفة، وفي معنى(مع)، ويؤدي معنى المصاحبة في الفعل، ثمّ يواصل شرحه، قائلا:« فلابدّ من مُصاحبته في الجلوس، ومصاحبته في الجلوس هنا متوهمة، أعني في قولك: مع السارية، فلمّا صحّ معنى العطف مراعاة لأصلها، ومعنى العطف هو المراعى لا لفظه،...وقد توهم المصاحبة ولا الجلوس في قولك: جلستُ مع السارية، ونحن لو عطفنا هنا، إنّما كان يكون ذلك على تَوهُم المصاحبة في الجلوس، ولم تُجزه مع بيان العطف، وكان ذلك المتوهم هو معنى العطف، لو جاز كان في(واو) المفعول معه معنى العطف حتّى لا تخرج(الواو) عن أصلها بالجملة، لأنّ أصلها عندهم العطف »[2].

لقد فصّل الشلوبين في عامل نصب المفعول معه، وبيّن بأنّ الفعل مع الواو الحاملة لمعنى العطف، والتي تكون بمعنى المصاحبة في الفعل، وهذه المصاحبة هي مصاحبة متوهمة وليست حقيقية، وهي التي أدّت إلى نصب المفعول معه بعد الفعل اللازم، والعطف في الواو الناصبة مع الفعل هو عطف متوهم وليس حقيقيًّا.

ورأي الشلوبين في العطف الناصب بمعنى(مع) أثبته أبو حبان، قائلا:« وقال الأستاذ أبو علي:إذا كان العطف نصبًا على معنى(مع)، وكان حقيقة في المعنى ضعُف النصب كقولك: قام زيدٌ وعمرو، فهذا لا يُقال بالنصب إلاّ إن سمع...فإذا كان العطف ليس بنصٍّ في المعنى نحو:استوى الماءُ والخشبةَ أو كان مجازًا نحو: مشيتُ والنيلَ، فينبغي أن يكون الخلاف في هذا أقياس أم لا »[3].

---

[1]- التوطئة للشلوبين، ص 343.

[2]- نفسه ص 343.

[3]- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، ج3، ص 1493 – 1494.

وعندما تحققنا من المسألة لم نجد من رجّح رأي الشلوبين، فهذا الرضي الاسترابادي يرجّح رأي البصريين، ويقول بأن العامل في المفعول معه هو الفعل، أو معناه بتوسّط الواو التي بمعنى(مع)[1].

وكذلك ابن يعيش انتصر لرأي نحاة البصرة، وصرّح بأنّ عامل النصب في المفعول معه هو الفعل الذي قوِي بواسطة الواو الذي يتضمّن معنى(مع)،لأنّهما يحملان معنى الاجتماع والانضمام، وأقاموا الواو مقام(مع)، لأنّها أخف لفظاً[2].

وخلاصة القول أنّ الشلوبين يرى بأنّ المفعول معه منصوب بلفظ المصاحبة التي تدلّ عليها(مع) التي تفهم من(الواو) التي تسبق المفعول معه.

تقدير نصب المفعول معه بعد الضمير المجرور.

لقد اختلف النحاة في تقدير نصب المفعول معه بعد الضمير المجرور في عبارة (مالَكَ وزيدًا)، فقال سيبويه:« وذلك قولك: مالك وزيدًا، وما شأْنُك وعمرًا،...فإذا أضمرتَ فكأنّك قلتَ: ما شأنُك وملابسةٌ زيدًا،أو ملابستُك زيدًا، فكان أن يكون زيدٌ على فِعْلٍ، ويكون الملابسةُ على الشأن، لأنّ الشأن معه ملابسةٌ له، أحسنَ من أن يُجْروا المظهر على المضمر»[3]. لقد ذكر سيبويه النصب بعد الضمير المجرور، وقدّر له إضمار مصدر نصبه، ولكنّه لم يتحدّث عن الضمير المجرور بحرف الجرّ.

ولمّا شرح السيرافي كلام سيبويه، قدّر له فعلا مضمرًا، قائلا:« مالك وزيدًا، وما شأنُك وعمرًا، وإنّما نصبوا عمرًا، لأنّ عمرًا هو شريك الكاف في المعنى، ولم يصحّ العطف عليه، لأنّ الكاف ضمير مخفوض، ولا يجوز عطف الظاهر المخفوض على المكنّى،...

---

[1]- ينظر شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاسترابادي، ج2، ص 38.

[2]- ينظر شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش، ج1، ص 439.

[3]- الكتاب (كتاب سيبويه) ج1، ص 307-3096.

وقد مثّل سيبويه ما شأنُك ومُلابسةٌ زيدًا، وملابستُك زيدًا، ولا يخرجُ ذلك عن معنى ما صنعتَ وزيدَا، وما تصنعُ وزيدًا؛ لأنّ ذلك ملابسةٌ، وكيف ما عُبِّرَ عنه إذا أدّى المعنى جاز، ولو نصب مع الظاهر جاز، فقال: ما شأنُ عبد الله وزيدًا، لأنّ الملابسة مع الظاهر كالملابسة مع المكنّى في المعنى»[1]. فالسيرافي بقوله هذا هو يؤول قول سيبويه ويقدّر بأنّه يضمر فعلاً لنصب الاسم الذي بعد الضمير المجرور.

ولكن الشلوبين يوافق تقدير سيبويه، ويقول بأنّ(زيدًا) في عبارة(مالك وزيدًا) منصوب بتقدير إضمارٍ مصدر، ولكنّه يخالفه في التأويل، قائلا:« مثاله: مالك وزيدًا،لأنّ نصبه بإضمار الملابسة،...والنصب تقديره: مالك ولملابستك زيدًا، فإن قلت: وكيف جاز إضمار الموصول هنا. وهو المصدر، وقد قال سيبويه: إنّ الموصول لا يضمر حيث منع، في قوله:

... ... **إلاَّ الْفَرْقَدانِ .**

أن يكون على إضمار أن يكون؟»[2]. فالشلوبين بهذا التحليل قدّر لنصب المفعول معه بعد الضمير المجرور مصدرًا، وسماه(الملابسة)، وهو موافق لكلام سيبويه، ثمّ أجاب عن هذا التساؤل الذي طرحه، فقال:« فالجواب: أنّ بين الموضعين فرقاً، وهو أن يكون هنا لا دلالة عليه، وليس كذلك(مالك) إذا اقترن به قوله: وزيد، لأنّ مالك إنكار فدلّ ذكر زيد معه على أنّ الإنكار إنّما هو لملابسة زيد لو قلت: مالك ولزيد لأعطى ذلك إنكار

[1]- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ج2، ص 202 – 203.

[2]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج3، ص 1078. والبيت مختلف في قائله نقله البغدادي في الخزانة، ج3، ص 421– 428، والبيت بتمامه:

وَكُلُّ أخٍ مُفارِقُهُ أَخوهُ لَعَمْرُ أبيكَ إلاَّ الفَرْقَدانِ

ملابسته لزيد، فلمّا دلّ المعنى على ذلك في هذا حيث لم تُضمر الملابسة، صحّ إضمار الملابسة فيه، وإسقاط حرف الجر من زيد، وحمله عليها مضمرة »[1].

فالشلوبين بهذا التفصيل يخالف تقدير سيبويه، إذ أوضح أن زيدًا في عبارة(مالك وزيدًا) منصوب بالمصدر المضمر الذي يصحّ أن يكون بعد مالك إذا أسقط حرف الجر من زيد، وهو خالف كذلك لسيبويه في العبارة، إذ حلّل عبارة (مالك وزيدًا)، وسيبويه حلّل عبارة (ما شأنُك وعمرًا).

وقد ذكر ابن مالك رأي الشلوبين في المسألة قائلا:« ولسيبويه في هذين المثالين وشبههما مذهبان: أحدهما أن يقدّر(كان) بعد (ما) فيكون المنصوب مفعولا معه، والثاني أن يقدر بعد الواو مصدر لابس منوياً أو مضافا إلى ضمير المخاطب،...فحمل أبو علي الشلوبين كلامه على ظاهره واعتذر عن إعمال المصدر مضمراً بأنّه هنا في قوة الملفوظ به لوضوح الدلالة عليه، ودعاه إلى الاعتذار أن سيبويه منع في باب الوصف بإلاّ حذف أن يكون وارتفاع (الفرقدان)، فقال بعد إنشاده:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلاَّ الفرقدانِ

كأنّه قال: وكل أخ غير الفرقدين يفارقه أخوه. ثم قال: ولا يجوز على إلاَّ أن يكون لأنّك لا تضمر الاسم الذي هذا من تمامه لأنّ (أن يكون) اسم، فظاهر كلامه أنّ المصدر العامل لا يضمر، فحمل كلامه ثَمّ على أنّه لا يضمر لضعف الدليل، ووجود مندوحة عن حذفه: وحَكَمَ هنا بجواز الحذف لقوة الدلالة عليه. وما ذهب إليه الشيخ أبو علي هو الصحيح لا ما ذهب إليه مَن منع حذف المصدر مطلقا »[2]. فابن مالك بهذا القول يؤيد رأي الشلوبين، ويجعله هو الصحيح. لكنّ ابن يعيش رجّح رأي السيرافي، وقال بأن عبارة(مالك وزيدًا)

[1]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج3، ص 1079.

[2]- شرح التسهيل لابن مالك ،ج2، ص255- 256. والبيت سبق تخريجه.

و(ما شأنُك وعمرًا)، نصب هنا، لأنّه شريك الكاف في المعنى، وهو منزله(ما تصنع) و(ما صنعت)، وقد يمكن أن يكون العطف جائزًا[1].

أما الرضي الاستراباذي فقد ذكر أربعة أقوال في المسألة، ورجّح بأنّ نصب المفعول معه بعد الضمير المجرور هو بتقدير فعل[2].

وما يمكن إجماله في نهاية هذه المسألة: أنّ أبا علي خالف جمهور النحاة في مسألة نصب المفعول معه بعد الضمير المجرور وقال: بأنّه منصوب بالمصدر المقدّر بعد الضمير المجرور، وقدّره بالملابسة.

نصب عبارة (أنت وشأنَك) على المفعول معه.

لقد ذكر سيبويه عبارة(أنت وشأنُك)، قائلا:« هذا بابٌ معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول، إلاّ أنّها تعطف الاسم هنا على ما لا يكون بعده إلاّ رفعًا على كل حال، وذلك قولك: أنتَ وشأنُك، وكلُّ رجلٍ وضيعتُهُ، وما أنت وعبدُ الله،...ولقد قلتَ: ما صنعتَ مع أخيك، ومازلتَ بعبد الله، لكان مع أخيك، وبعبد الله في موضع نصب، ولو قلتَ: أنتَ وشأنُك كنتَ كأنّك قلتَ: أنتَ وشأنُك مقرونان، وكلّ أمريء وضعيتُه مقرونان؛ لأن الواو في معنى مَعَ هنا يعمل فيما بعدها ما عَمِلَ فيما قبلها من الابتداء والمبتدأ »[3]. لقد صرّح سيبويه في هذا النص بأنّ الواو بمعنى (مَعَ) إلاّ أنّها لا يكون بعدها إلاّ الرفع.

ولكنّ السيرافي أجاز فيها النصب بتقدير الفعل الناقص(كان)، قائلا:« وقد حكى سيبويه النصب في الحرفين، قالوا: ما أنت وعبدُ الله ، وما أنت وعبدَ الله ، وكيف أنتَ وعبدُ الله وعبدَ الله. فإذا رُفِع فبالعطف على أنتَ، وإذا نُصِبَ بإضمار كنتَ أو يكون،

[1]- ينظر شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش، ج1، ص 442 – 443.

[2]- يُنظر شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي، ج2، ص 42.

[3]- الكتاب (كتاب سيبويه)، ج1، ص297 .

فيكون تقديره: كيف كُنْتَ أنتَ وعبدَ الله،...على ما ذُكر فيِ جواز النصب في الباب قبله»[1].

أما الصيمري(ت– خلال القرن4) فقد أجاز نصب(شأنَك) في العبارة على المفعول معه، ولكنّه لم يذكر مثالا للنصب حيث قال:« وتقول: كلُّ رجلٍ وضيعته، بمعنى مع ضيعته، وكل امرئٍ وشأنَه، أي مع شأنه، ويجوز الرفع في هذا على تقدير العطف»[2].

وأيَّد الشلوبين رأي الصيمري، وأوجد له شاهدًا من الحديث النبوي الشريف، قائلا:« وأمَّا أنتَ وشأنُك، وكلٌّ وضيعتُه فكلُّه رفع، وذكر الصيمري جواز نصبه على المفعول معه، وقد وجدتُ ذلك: روى ثابت رضي الله عنه قال صلّى الله عليه وسلم:(أَبْشِرُوا فَو اللَّهِ لَأَنَا وَكَثْرَةَ الشَّيْء أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ مِنْ قِلَّتِهِ)، ورُوي عن عائشة رضي الله عنها أَنّهَا قالت:(يَنْزِلُ عَلَيْهِ الوَحْيُ وَأَنَا وَإِيَّاهُ فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ)»[3].

لقد أورد الشلوبين هذا الكلام عندما كان يتكلّم عن المفعول معه، هذا ما يؤكد بأنّه يوافق الصيمري على جواز المفعول معه في هذه العبارة، وكذلك استشهاده بالحديث النبوي، وحديث عائشة رضي الله عنها، وقد أثبت ابن مالك رأي الصيمري، وبأنّ الشلوبين هو الذي استشهد على جواز ذلك، وذكر الحديث النبوي، وقال بأنّ الشلوبين ذكره ليعضد

---

[1]– شرح كتاب سيبويه للسرافي، ج2، ص 198 – 199.

[2]– التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر بدمشق، ط1، سنة 1402هـ – 1982 م، ج1، ص 257.

[3]– حواش على كتاب المفصل للزمخشري للشلوبين، ص 238 – 239. والحديث مروي بـ(بكثرة الشيء) بدل(وكثرة الشيء) في البداية والنهاية لابن كثير، ج6، ص291. وقول عائشة رضي الله عنها، مروي بـ(يأتيه الوحي) بدل(ينزل علي الوحي) و(وأنا وهو) بدل(وأنا وإياه) في المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، ط1، سنة1417هـ– 1997م، ج4، ص91.

به ما حكاه الصيمري من جواز النصب على المفعول معه في عبارة: أنت وشأنك، وكلّ رجلٍ وضيعته[1].

وعندما تحققنا من المسألة وجدنا النحاة الذين عاصروا الشلوبين لم يعتمدوا حجّة الشلوبين، ولا استشهاده بالحديث في جواز النصب في العبارة على المفعول معه، وردّ أحدهم على جواز الصيمري النصب في المسألة، ونعته بالفساد، فقال:« وزعم الصيمري أنّه ينتصب عن تمام الاسم، فأجاز :(كُلُّ رجلٍ وضيعتُه)، وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنّ المفعول معه فَضلة، والفضلات لا تنتصب إلاّ عن تمام الكلام »[2].

وهذا ابن يعيش يردّ النصب، قائلا: أما قولك: ما أنتَ وزيدٌ، فالرفع هنا هو الوجه، لأنّه ليس معك فعل يُنصب، ولا يُمتنع عطفه على ما قبله، لأنّ الذي قبله ضمير مرفوع منفصل، والضمير المنفصل يجري مجرى الظاهر، لذلك كان الوجه الرفع[3].

وخلاصة القول: أنّ الشلوبين أجاز النصب في(أنتَ وشأنُك) على المفعول معه ونسب الرأي إلى الصيمري واستشهد لهذا الرأي بحديث نبوي وقول لعائشة رضي الله عنها، ولكنّنا عندما بحثنا عن الحديث لم نجده كما رواه المؤلف،حتّى يصلح أن يكون حجّة للنصب، وكذلك قول عائشة رضي الله عنها.

ومن هذه النصوص يتّضح لنا أنّ رأي الشلوبين رغم استشهاده على النصب بالحديث النبوي الشريف، وحديث عائشة رضي الله عنها، وكلاهما يعدّ من عصر الاستشهاد، لم يُعتمد عند النحاة الذين عاصروه، والذين جاءوا بعده.

[1]- يُنظر شرح التسهيل لابن مالك، ج2، ص 260.

[2]- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج3، ص 35.

[3]- يُنظر شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش، ج1، ص 446.

جرّ المفعول له بلام إذا كان نكرة.

لقد جوّز جمهور النحاة الأوائل تعريف المفعول له، ولكنّهم لم يتحدّثوا عن العبارة التي ذكرها المتأخرون(جئتُ لإعظام لك)، فهذا السيرافي يقول:« ويجوز أن يكون هذا المصدر معرفة ونكرة، لأنّه ليس بحال فيُحتاج فيه إلى لزوم النكرة. أما المعرفة، فقولك ذلك لابتغاءِ الخير، وللخوف من زيد، وأما النكرة، فقولك لابتغاء الخير، ولَخوفٍ من زيدٍ، ويجوز حذفُ اللام، ونصبُ الذي بعدها كقولك: قُلْتُهُ ابتغاءَ الخير، وحِذارًا من شرٍّ، والناصبُ للمصدر الفعلُ المذكورُ لا غير»[1]. فالسيرافي يُجيز تعريف وتنكير المفعول له، وحتّى إذا دخلت عليه لام الجرّ، ولكنّه لم يذكر العبارة التي اختلف حولها النحاة المتأخرون، وهي:(جئت لإعظام لك) حيث منعها الجزولي، قائلا:« ويكون معرفة ونكرة مختصًّا، ولا يكون منجرًّا باللام إلاّ مختصًّا»[2]. فردّ عليه الشلوبين بالجواز، قائلاً:« وقوله: ولا يكون منجراً باللام إلاّ مختصّاً. مثاله: قمتُ لإعظامك، ولا يجوز لإعظامٍ لك، وهذا غير صحيح، بل هو جائز لا مانع يمنع منه، ولا أعرف له سلفًا في هذا القول»[3]. فالجزولي لم يذكر سبب المنع، وكذلك الشلوبين لم يردّ عليه بحجّة الجواز إلاّ أنّه أنكر عليه هذا المنع، وقال بأنّه لم يسمعه من غيره، وهذا ربّما لأنّ النحاة الأوائل لم يشيروا إليه.

وقد أثبت الرأييْن ابن مالك، بقوله: زعم الجزولي أنّ لا يكون المفعول له منجرًا إلاّ إذا كان مختصًّا، وقال أبو علي الشلوبين:هذا غير صحيح بل هو جائز، لا يمنعه مانع[4].

كما ذكر أبو حيان الرأييْن، قائلا:« وقال الجمهور جرّ المصدر بالحرف جائز، وقال الجزولي: إذا كان نكرة فلا يجوز جرّه، لا يجوز: قمتُ لإعْظَّامٍ لَكَ، قال الأستاذ أبو علي:

---

[1]- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ج2، ص 256.

[2]- المقدمة الجزولية في النحو للجزولي، ص 262.

[3]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج3، ص 1082.

[4]- ينظر شرح التسهيل لابن مالك، ج2، ص 198 – 199.

هو جائز، ولا أعرف للجزولي سلفًا في ذلك »[1]. وكذلك أثبت السيوطي الرأييْن بالعبارة نفسها التي ذكر ابن مالك، وأبو حيان، وقال بأنّ الشلوبين، قال: بجوازه[2].

ولما تحققنا من المسالة لم نعثر على مَن ذكر هذا الخلاف. إذ لم يتطرقوا إلى العبارة التي اختلف عليها المتأخرون، فهذا الثمانيني(ت-442هـ) الذي عاش في القرن الرابع الهجري، يقول:« وهذا المفعول له يجوز أن يكون معرفة ونكرة، ويجوز أن يكون مفردًا ومضافًا، قال حاتم الطائي:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

أي: لادّخاره، وللتكرم، فالأول معرفه وهو مضاف، والثاني نكرة، وهو مفرد. ولك أن تقدّم المفعول في هذا الباب على الناصب فتقول:(لإكرامك قصدتُ)،وإن شئت(إكرامك قصدتُ)»[3]. فالثمانيني عندما تكلّم عن المفعول له أجاز كونه معرفةً، ونكرةً، ولكن عندما أدخل لام الجرّ لم يدخلها على النكرة، وحتّى عندما تكلّم عن التقديم، والتأخير له مثل بالمعرفة المضاف فقط.

وأما الرضي الاسترابادي فقد ذكر رأي الجزولي في المسألة، وقال بأنّه منع دخول لام الجرّ عليه إذا كان نكرةً ومثّل له بـ: جئتك لإكرامٍ لك، وقال بأنّ الأندلسي قال:لا أدري منه مانعًا[4].

وخلاصة القول: أنّ أبا علي الشلوبين يجيز دخول لام الجرّ على المفعول له مثل(قمتُ لإعظامك).

[1]- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، ج3، ص 1386.

[2]- يُنظر الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، ج3، ص 76.

[3]- الفوائد والقواعد للثمانيني، تحقيق عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع بيروت لبنان، ط1، سنة 1422هـ - 2002 م، ص 296. والبيت لحاتم الطائي في ديوانه، ص81.

[4]- ينظر شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاسترابادي، ج2، ص 36.

ومن هذا يتّضح لنا أن النحاة الأوائل لم يتحدّثوا عن دخول لام الجرّ على المفعول له النكرة، ولكنّ الجزولي أشار إلى منعه فخالفه الشلوبين، وأجازه فتناقل هذا الرأي النحاة المتأخرون.

التمييز المنقول من المفعول به.

لقد أثبت النحاة الأوائل التمييز المنقول من الفاعل، ولم يتكلّموا عن التمييز المنقول عن المفعول به، فنجد سيبويه يشير إليه قائلا:« وذلك قولك: امتَلَأتُ مَاءً وتفقَّأْتُ شَحْمًا، ولا نقول: امتلأتُه ولا تفقَّأته، ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يتقدم المفعولُ فيه فتقولَ: ماءً امتلأتُ، كما لا يُقَدَّمُ المفعول فيه في الصفة المشبَّهة، ولا في هذه الأسماء، لأنّها ليست كالفاعل»[1]. فشرح السيرافي هذا الكلام، وقال:« ومثله:تصببتُ عَرَقًا،﴿ **وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**﴾، وإنَّما هو تصبب عرقي، واشتعل شيبُ الرأس، فنقل الفعل عن الثاني إلى الأول، ونزع عن الثاني، فارتفع الأول بالفعل المنقول إليه، فصار فاعلاً في اللفظ، فمنع الفعل أن يعمل في فاعله على الحقيقة فيرفعه؛ لأنّ الفعل لا تصحّ إضافته إليه فينخفض به،...ولم يبق إلاّ النصب فنصب،...بنكرة الجنس على طريق التمييز، وجب أن يكون إبانة التفقؤ بنكرة على طريق التمييز»[2].

وفي القرن الرابع الهجري لم يتكلّم النحاة إلاّ عن التمييز المنقول من الفاعل، فقال أحدهم:« وقد يكون المنصوب هو المرفوع في المعنى نحو قولك:(تفقأ زيدٌ شحمًا)، والأصل فيه: تفقأ شحمُ زيدٍ فـ(الشحم) هو الفاعل لأنّه المتفقيء، ثم حذفوا المضاف، وأقاموا المضاف إليه مقامه، فقالوا:(تفقأ زيدٌ) ثمّ ردّوا المحذوف ليدلُّوا على أنّ الفعل له فقالوا:(تفقأ زيدٌ شحمًا)،...وعلى ما وصفت لك يجري جميع باب التمييز»[3]. كما ذُكر

1– الكتاب (كتاب سيبويه) ج1، ص 204 – 205.

2– شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ج 2، ص 77. وسورة مريم،الآية4، وتمامها:﴿ **وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا** ﴾.

3– الفوائد والقواعد للثمانيني، ص 308 – 309.

التمييز المنقول من الفاعل:« فنحو:(تصبَّبَ زيدٌ عرقًا، وتفقأ الكبش شحمًا)، فـ(عرقًا وشحمًا) كلّ واحد منهما منصوب بالفعل الذي قبله...، وذلك لأنّ المنصوب ههنا هو الفاعل في المعنى، ألا ترى أنّك إذا قلت: تصبَّبَ زيدٌ عرقًا، كان الفعل للعرق في المعنى لا لزيد؟، فلمَّا كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه»[1].

من هذه النصوص يتّضح لنا أنّ النحاة الأوائل لم يذكروا التمييز المنقول من المفعول به، ولكنّ النحاة المتأخرين، وخاصة نحاة الأندلس هم الذين ذكروا التمييز المنقول من المفعول به، واختلفوا في أحقيته، فأجازه ابن عصفور، وأنكره الشلوبين في أحد قوليه:« وإمّا مفعول شُغل عنه الفعل الواقع به من غيره، نحو:﴿ **وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا** ﴾، في أحد وجهيه، ويجوز أن يكون(عيوناً) في هذا حالاً، أي فجّرنا الأرض في حال أنّها عيون، فإذا قلت:إنّ(الأرض) في حال التفجير ليست بعيون، وإنّما هي عيون بعد التفجير، فالجواب: أنّه لا يبعد أن تُسمّى قبل كونها عيونًا بذلك، و يكون ذلك من باب التسمية بالحال»[2]. فالشلوبين أجاز أن يكون عيونًا حالا، ويجوز أن يكون تمييزًا، ولكنّه يصرّح برأيه في المسألة قائلا:« فإن قلت: فما أجود الوجهين في المعنى: الحال أو التمييز؟ فالجواب: إنّ الأجود في المعنى الحال، لأنّه أبلغ من حيث كانت الحال من صاحبة الحال، فيأتي من ذلك أنّ الأرض كلّها عيون، وإذا كان الأمر كذلك يكون(التمييز مفعولا شُغل عنه الفعل الواقع به من غيره) لم يثبت في قولك: فَجَّرنا الأرض عيوناً، إذ الأظهر فيه، والأولى غيره، فيكون التمييز على هذا موضع نظر، لم يثبت بعد، وإنّما الثابت كون التمييز منقولا عن الفاعل»[3]. فالشلوبين يفضّل أن تكون(عيونًا) في الآية حالاً، ولا تكون تمييزًا، وبيّن ذلك بأنّ التمييز المنقول من المفعول به لم يثبت، لأنّ النحاة الأوائل لم يقولوا به، ولم يتكلّموا عنه.

---

[1]- كتاب أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، ص 181.

[2]- التوطئة للشلوبين، ص 314. وسورة القمر،الآية 12، وتمامها:﴿ **فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ**﴾.

[3]- نفسه، ص 315.

وقد أثبت أبو حيان رأي الشلوبين في المسألة، فقال:« واختلفوا في نقله من المفعول، فذهب أكثر المتأخرين إلى أنّه جائز، وحملوا عليه قوله تعالى:﴿**وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا**﴾، وأنكر نقله من المفعول الأستاذ أبو علي، وتلميذه أبو الحسن الأبذي، وأبو الحسين بن أبي الربيع، وحمل عيونًا على الحال الأستاذ أبو علي، وعلى البدل، أو على إسقاط حرف الجرّ أبو الحسين»[1]. كما ذكر السيوطي رأي الشلوبين، وقال: بأنّ الأصل في الآية المذكورة، فجرنا عيونَ الأرض، هكذا صرح المتأخرون، وبه قال ابن عصفور وابن مالك، وقال الأبذي: هذا القسم لم يذكره النحويون، وإنمّا الثابت كونه منقولا عن الفاعل، وقال الشلوبين:(عيونا) في الآية تُنصب على الحال المقدّرة لا التمييز، ولم يثبت كون التمييز منقولا من المفعول[2].

فقد تحققنا من قول السيوطي فوجدنا ابن عصفور يقوله به:« أما أنّ التمييز منقول من الفاعل، فقد يكون منقولا من المفعول: كقوله تعالى:﴿**وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا**﴾»[3].

وكذلك ابن مالك:« وقد يصلح لإيقاع الفعل عليه مضافًا إلى المجعول مفعولا كقوله تعالى:﴿**وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا**﴾، فإنّ أصله وفجّرنا عيونَ الأرض، وقد يكون مميز الجملة بعد فعل، ولا يصلح الإسناد إليه »[4].

وعندما تحققنا من المسألة لم نجد من يذكر التمييز المنقول من المفعول إلاّ الأندلسيين، فهذا ابن يعيش لم يذكره رغم أنّه عاش في عصرهم:« ألا ترى أنّ التصبّب في قولك:(تصبَّبَ زيدٌ عرقًا، وتفقأ شحمًا)، في الحقيقة للعرق، والتفقُّؤ للشحم، والتقديرُ: تصبَّبَ عَرَقُ زيدٍ، وتفَقَّأ شَحمُه، فلو قدّمناهما، لأوْقعناهما موقعًا لا يقع فيه الفاعلُ، لأنّ

[1]- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، ج4، ص 1623. وسورة القمر،الآية12.

[2]- ينظر همع الهوامع للسيوطي، ج2، ص 266.

[3]- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج2، ص427. وسورة القمر،الآية12.

[4]- شرح التسهيل لابن مالك، ج2، ص 348. وسورة القمر،الآية12.

الفاعل إذا قدّمناه، خرج عن أن يكون فاعلا»[1]. وهذا صاحب روح المعاني يذكر اختلاف المتأخرين في التمييز المنقول من المفعول قائلا:« ومنع بعضهم مجيء التمييز من المفعول فأَعربَ(عيونًا) حالاً مقدّرة، وجوّز عليه أن يكون مفعولاً ثانياً لفجّرنا على تضمينه ما يتعدى إليه، أي صيّرنا بالتفجير الأرض عيونًا»[2].

ومجمل القول: أنّ أبا علي الشلوبين يرفض أن يُنقل التمييز من المفعول، لأنه لم يذكره النحاة الأوائل، وأعرب(عيوناً) في الآية المذكورة حالاً.

تصنيف(ميل وفرسخ) ضمن ظرف المكان المعدود.

لقد صنف النحاة الأوائل(ميل وفرسخ) ضمن ظرف المكان المبهم، فهذا سيبويه يقول: « ويتعدّى إلى ما كان وقتا في الأمكنة، كما يتعدّى إلى ما كان وقتا في الأزمنة،لأنّه وقت يقع في المكان، ولا يختصّ به مكان واحد كما أنّ ذاك وقت في الأزمان لا يُختصُّ به زمن بعينه،...وهو قولك: ذهبتُ فرسخين، وسرتُ الميلين، كما تقول: ذهبتُ شهرين، وسرتُ اليومين»[3]. وعندما شرح السيرافي هذا القول، قال:« يريد أن الفعل يتعدّى إلى ما كان مقدار مسافته من الأمكنة، نحو الفرسخ والميل، وذلك أنّ الفرسخ والميل، وما أشبهه يصلح وقوعه على كل مكان بتلك المسافة المعلومة المقدّرة،...وسبيل الفرسخ والميل في المكان كسبيل اليوم والشهر في الزمان»[4]. فهو يريد أن يقول:أنّ الفرسخ والميل لا يختص بمكان معيّن بل يصلح على كلّ مكان، ولهذا فهو يدخل تحت المبهم.

---

[1]- شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش، ج2، ص 42.

[2]- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي، تحقيق سيد عمران، دار الحديث، القاهرة، ط1، سنة1426هـ- 2005م، ج27، ص 108.

[3]- الكتاب (كتاب سيبويه)، ج1، ص 36.

[4]- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ج1، ص 273.

ومن النصّين يتّضح لنا أنّ النحاة الأوائل قسموا الظروف المكانية على قسمين: ظرف مبهم، وظرف مختص.

وهذا ابن جني(ت−392هـ) يسير على ركابهم، فيقول:« والمبهم: ما لم تكن له أقطار تحصره، ولا نهايات تحيط به، نحو:خلفك وأمامك وقدامك،...والعامل فيه ما قبله من الأفعال المظهرة أو المقدّرة، وكذلك ما أشبهه، وكذلك سِرْتُ فرسخًا، وشَيَّعْتُكَ ميلاً»[1].

هذا رأي جمهور النحاة في تقسيم ظروف المكان، لكنّ الشلوبين أضاف قسما ثالثا، أخرج به(الفرسخ والميل) من المبهم، فقال:« ظرف المكان: مبهم، ومعدود ومختصّ، فالمبهم: ما كان لفظه غير مختصّ بمكان دون مكان، والمختصّ بالعكس، والمعدود: ما له مقدار من المسافة »[2]. فالشلوبين بهذا التصنيف لم يذكر الفرسخ والميل، ولكنّه يفهم من الكلام لأنّ الظروف التي لها مقدار معيّن من المسافة معدودة، أي لها مقدار معدود. وقد نسب أبو حيان هذا الرأي للشلوبين، فقال:« ظرف المكان أنواع: فمنها ما له مقدار نحو: مَيْلٌ وفرسخٌ، وبريد، وغلوة، فالغلوة مائة باع، والميل عشرة غلاء، والفرسخ ثلاثة أميال، والبريد أربعة فراسخ، وهو ظاهر كلام الفارسي، وقول بعض النحاة أنّ المقدار داخل تحت حدّ المبهم، وقال الأستاذ أبو علي: ليس داخلا تحته»[3]. أبو حيان هنا يبيّن مقدار الفرسخ والميل، ويذكر لنا رأي الشلوبين الذي يخرج به هذين المقدارين من حدّ المبهم. وكذلك ذكر السيوطي رأي الشلوبين، فقال:« ميل،وفرسخ، وبريد، وغلوة، وهذا النوع اُخْتُلِف فيه هل هو داخل تحت حدّ المبهم أم لا؟، فالشلوبين على الثاني، لأنّ المبهم ما لا نهاية له، ولا حدود محصورة، وهذه الظروف المقدرة لها نهاية معروفة، وحدود

---

[1]– كتاب اللمع في العربية لابن جني، ص 56.

[2]– التوطئة للشلوبين، ص 211.

[3]– ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، ج3، ص 1430.

محصورة، لأنّ الميل مقدار معلوم من المسافة، وكذا الباقي »[1]. فالسيوطي في هذا النص يوافق رأي الشلوبين في التصنيف، لأنّه أوضح سبب إخراج الشلوبين هذه الظروف من حدّ المبهم.

ولقد وافق ابن عصفور رأي أستاذه، وذكر التصنيف الذي ذكره الشلوبين دون الإشارة إلى تصنيف أستاذه، فقال:«وظرف المكان ينقسم ثلاثة أقسام أيضا،مبهم ومختص ومعدود،...والمعدود: ما له مقدار معلوم من المسافة نحو: ميل، وفرسخ، وبريد»[2].

أما ابن مالك فقد قسم الظروف الصالحة للظرفية على أربعة أنواع: أحدها ما دلّ على مقدار كميل وفرسخ وبريد، والثاني ما دلّ على مسمّى إضافي محض، أي على مسمّى لا تعرفه حقيقة بنفسه، كناحية، وأمام، ووراء، والثالث ما جرى باطراد مجرى ما هو كذلك، وذلك صفة المكان الغالبة نحو قريبا منك، وشرقيّ المسجد، والرابع ما دلّ على محلّ الحدث المشتق هو من اسمه كمقعد، ومرقد، ومصلى[3].

وإذا تحققنا من المسألة عند النحاة الذين جاءوا بعد الشلوبين، فإنّنا نجد الرضي الاستراباذي يرجّح رأي النحاة الأوائل، ويدخل الفرسخ والميل ضمن الظروف المبهمة، قائلا:« وتكلّف المصنف لإدخال المعدود في لفظ المبهم بأن قال: المبهم ما ثبت له اسمه بسبب أمر غير داخل في مسمّاه، فالمكان الممسوح كالفرسخ، داخل فيه، فإنّ المكان لم يصرْ فرسخًا بالنظر إلى ذاته، بل بسبب القياس المساحيّ الذي هو أمر خارج عن مسمَّاه»[4].

---

[1]- همع الهوامع للسيوطي، ج2، ص 111.

[2]- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج1، ص 307-308.

[3]- ينظر شرح التسهيل لابن مالك، ج2، ص 225 – 226.

[4]- شرح كافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي، ج2، ص 13.

وخلاصة القول: أنّ صاحب كتاب التوطئة يخرج ظرف المكان(الميل والفرسخ) من الظروف المبهمة، ويدخلها ضمن الظروف المعدودة، وبهذا جاء برأي جديد لم يسبق فيه أحد من النحاة، وتابعه في هذا تلاميذه، أمثال ابن عصفور وابن مالك.

التصرف في الأسماء والأفعال.

لقد تعامل النحاة الأوائل مع التصرف تعامل الممنوع من الصرف، فذكروه عندما تكلّموا عن الاسم المتصرف، فهذا سيبويه يقول:« ولكنّها مصادر وُضعت موضعًا واحدًا لا تتصرف في الكلام تصرّف ما ذكرناه من المصادر، وتصرُّفها أنَّها تقع في موضع الجرّ والرفع وتدخلها الألف واللام،...فكلّ هذا ينتصب انتصاب حمدًا وشكرًا إلاّ أن هذا يتصرّف، وذاك لا يتصرّف »[1]. فسيبويه يتكلّم في هذا النص عن المصادر التي تتصرف في كلّ الحالات، وضدها الممنوعة من الصرف.

وكذلك المبرّد تكلّم عن التصرف، وهو يقصد المنصرف، فقال:« وأما(سحر) فمعدول لا يتصرف وإنّما عُدل عن الألف واللام كأُخر. وهذا يفسّر فيما ينصرف وما لا ينصرف»[2].

أما الشلوبين فقد جمع حالات التصرف في قول واحد، وذكر فيه التصرف والانصراف، قائلا:« والتصرف من عبارات النحويين التي تجري عندهم على ثلاثة معانٍ. فمرّة يقال متصرف وغير منصرف، ويعنى به ما ذكرْناه(والتصرف الذي تنفرد به الأفعال هو الذي قصده بشرحه، فكان ينبغي أن يعبّر عنه بعبارة تخصّه. لا بعبارة تعمّه وغيره، وذلك أن يقال التصرف هو اختلاف الأبنية للأزمنة)، ومرّة يقال: متصرف وغير متصرف، ويعنى به الظرف الذي يُستعمل متصرّفا على أنّه مفعول فيه، ويُستعمل على غير هذا الوجه

[1]- الكتاب (كتاب سيبويه)،ج1، ص322- 225 .

[2]- المقتضب للمبرّد ،ج4، ص356.

فيقال في هذا متصرف، فإذا أرادوا الظرف الذي لا يُستعمل إلاّ منصوبا على أنّه فيه خاصة أو محفوظا مع ذلك بمن خاصة، قالوا فيه غير متصرف. ومرّة يقال: متصرف وغير متصرف ويعنى به ما تتصرف ذاته ومادته التي هو منها على أبنية مختلفة كضارب وقائم ، وما لا تتصرف ذاته و مادته على أبنية مختلفة كاسم الإشارة »[1]. فالشلوبين بهذا التفصيل ذكر لنا حالات التصرف والانصراف في الأسماء والأفعال، حيث تكلّم على التصرف في الأفعال من حيث الزمن، وتكلم عن صرف الظرف، وتحدّث عن الأسماء المنصرفة وغير المنصرفة، أي الممنوعة من الصرف، أي المبنية مثل أسماء الإشارة .

وهذا هو الذي جعل السيوطي يذكر رأيه عندما تكلّم عن التصرف في الأفعال والأسماء حيث سرد علينا قول الشلوبين في التصرف وذكر لنا كلّ النص الذي قدمناه سابقا [2].

أما ابن عصفور فقد تكلّم عن التصرف كمّا تكلم عنه النحاة الأوائل، فها هو يذكره في باب الأفعال،قائلا:« وتنفرد الأفعال بالجزم، والتصرف بيّن. التصرف في الأفعال اختلاف أبنيتها لاختلاف أزمنتها، نحو: ضرب يضرب اضرب»[3]. وقال في باب ما ينصرف وما لا ينصرف:« الاسم الذي ينصرف هو الذي ينوّن ويخفض، وغير المتصرف هو الذي لا ينوّن ولا يخفض، واختلف في تسمية المنصرف منصرفا، فمنهم مَن قال: إنما سمّي منصرفا لأنّ في آخره صريفا وهو الصوت ، لأنّ التنوين صوت ، ومنهم مَن قال: إنما سمّي منصرفا لأنّه انصرف عن شبه الفعل، ومنهم من جعل المنصرف مشتقا من الصريف وهو اللبن الخالص، فكأنّ الاسم المنصرف قد تخلّص من شبه الفعل والحرف .

1- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ، ج 1، ص 285.

2- ينظر الأشباه و النظائر في النحو للسيوطي: ج 2، ص 93-94.

3- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج1 ص 45.

والأول أجود »[1]. وهذا ابن مالك ذكر التصرف في الظروف، فقال:« كما انقسم ظرف الزمان إلى متصرف وغير متصرف، انقسم ظرف المكان إليهما، فمن المتصرف ما كَثُر وقوعه ظرفا وغير ظرف كمكان،...ومن المتصرف ما يكثُر مجرده دون كثرة ظرفيته، كأمام وقدام ووراء »[2].

من هذه النصوص يتّضح لنا أنّ الشلوبين هو الذي تحدّث عن التصرف بهذا التفصيل وهو بهذا يكون قد انفرد بهذه الطريقة.

دلالة(إذ).

لقد اختلف النحاة في خروج(إذ)عن الظرفية الزمانية، وفي معناها، فقال بعضهم بخروجها إلى التعليل والمفاجأة، فهذا سيبويه يُفهم من كلامه أنّها تدلّ على التعليل، عندما قال:« ومثل أنْ في لزوم(ما) قولُهم إمَّا لا، فألزموها ما عوضا. وهذا أحرى أن يلزموا فيه إذْ كانوا يقولون: آثِرًا ما، فيُلزِمُون ما، شبّهوها بما يَلزم من النونات في لأفعلنّ، واللام في إن كان ليَفعلُ، وإن كان ليس مثلَه، وإنّما هو شاذ كنحو ما شُبّه بما ليس مثلَه، فلمّا كان قبيحًا عندهم أن يذكروا الاسم بعد أنْ، ويَبتدِئوه بعدها كقُبْح كَيْ عبدُ الله يقولَ ذاك، حملوه على الفعل حتّى صار كأنّهم قالوا: إذ صرتَ منطلقًا فأنا أنطلق معك، لأنّها في معنى إذْ في هذا الموضع، وإذ في معناها أيضًا في هذا الموضع، إلاّ أنّ إذ لا يُحذَفُ معها الفعل»[3]. وقد اِسْتنتج هذا ابن مالك قائلا:« وتجيء إذ للتعليل كقوله تعالى:﴿ **وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ يَنْشُرْ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ**﴾...،ومثله قَوْلَ الشاعر:

1- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج 2 ، ص 327.

2- شرح التسهيل لابن مالك، ج 2 ، ص 230.

3- الكتاب (كتاب سيبويه)، ج1، ص 294.

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهم   إِذْ هُمْ قُرِيشٌ وَإذ ما مثلَهُم بَشَرُ

وأشار إليها سيبويه فقال: في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي إنّ أنْ في قولهم: أمَّا أنت منطلقا انطلقتُ بمعنى إذ، وإذ بمعنى أن، إلاّ أنّ إذْ لا يحذف فيها الفعل»[1]. ولكن السيرافي لم يفهم هذا الذي فهمه ابن مالك عندما شرح كلام سيبويه، وقال بأنّ سيبويه شبّهها بـ(إنْ)لأنّهما كشيء واحد لاشتراكهما في المعنى[2].

ولما تكلّم أبو حيان عن(إذْ) ذكر لنا رأياً للشلوبين فيها يمنع فيه أن تخرج عن الظرفية فقال:« وذهب بعض المتأخرين إلى أنّ(إذْ) تجيء للسبب مجردة عن الظرفية، ونُسب ذلك إلى سيبويه، واختاره ابن مالك، وفي بعض كلامه، وتجيء حرفًا للتعليل، وإلى أنّها لا تخرج عن الظرفية ذهب الأستاذ أبو علي، وجعل ابن مالك من كونها للتعليل قوله تعالى:﴿**وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ**﴾ »[3].

كما أثبت رأي الشلوبين المرادي(ت–749هـ) بقوله:« واختلف في(إذ) فذهب بعض المتأخرين إلى أنّها تجرّدت عن الظرفية، وتمحّضتْ للتعليل ونُسب إلى سيبويه، وصرّح ابن مالك في بعض نسخ التسهيل بحرفيتها، وذهب قوم منهم الشلوبين إلى أنّها لا تخرج عن الظرفية، قال بعضهم: وهو الصحيح»[4]. فالنّصّان يؤكدان على أنّ الشلوبين رفض أن تخرج(إذ) عن الظرفية، ولا تدلّ على التعليل أو غيره، ولكنّنا عندما بحثنا عن هذا القول لم نعثر عليه بحرفيته، فلقد ذكر معناه عندما تكلّم عن حرفية(إذ ما)الشرطية، فقال:«

---

[1]– شرح التسهيل لابن مالك، ج2، ص 208 – 209. وسورة الكهف،الآية16، وتمامها:﴿ **وَيُهَيِّئْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مِرفَقًا**﴾.والبيت للفرزدق في ديوانه، ص167.

[2]– ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ج2، ص 190 – 191.

[3]– ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، ج3، ص 1404.وسورة الكهف،الآية 16.

[4]– الجني الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، سنة1413هـ– 1992م، ص 189.

ودعوى انتقالها إلى الظرفية المستقلة ضعيفة، لأنّها تقوية لما لم يكن أصلا فيها لا أولاً ولا ثانيا، وهو الاسمية من جهة الظرفية، وذلك المعنى الذي كان فيها من الظرفية قد زال فصار دعوى انتقالها إلى ظرفية أخرى ضعيفا جدًا، وأولى منها تقوية أصلها الأول، أي الأصل الذي كان لها قبل الشرط، إذ كان أصلها قبل الشرط أن تكون حرفا لكون معناها في غيرها، لكنّ نقلناها عن ذلك إلى الظرفية من حيث كانت بمعنى الاسم في قولك: قمتُ إذ قمت، إذ كان معناه قمتُ وقت قيامك، وحكم لها بحكمه في الإضافة إليه في يومئذٍ وحينئذٍ،...وأصلها من الظرفية إنّما هو في الزمان الماضي لا في الزمان المستقبل»[1]. فالشلوبين في هذا النص حاول أن يؤكد على حرفية(إذ ما) والردّ على مَن يقول باسميّتها ولكنّه في آخر القول تحدّث عن(إذ) الظرفية، وقال بأنّها تدلّ على الظرفية في الزمن الماضي، ولا تخرج عليه إلى الزمن المستقبل.

ولما تحققنا من المسألة وجدنا ابن هشام يعدّد لها عدة وظائف حيث تقول: تكون اسما للزمن الماضي، وتكون مفعولا به، وتكون بدلا من المفعول، وتكون مضافا إلى اسم زمان صالح للاستغناء عنه، وتكون اسما للزمن المستقبل، وتكون للتعليل، وتكون للمفاجأة، وتكون للتوكيد، وتكون للتحقيق، وأعطى لكل نوع مثالا[2].

وقد جعلها الفراء(ت–207هـ) شرطاً تحتاج إلى جواب، ذكرها عندما تكلم عن معنى الآية الكريمة: ﴿**وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ** ﴾، وقوله تعالى:﴿**فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ**﴾جواب لإذْ كما تقول: إذْ فعلت ما فعلت فتُبْ[3]. أما السيوطي فقد ذكر لها عدة وظائف منها: أنّ (إذ) تكون للتعليل وذكر بعض الآيات القرآنية منها: ﴿**وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ**

---

[1]– شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص 509.

[2]– ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام،ج1، ص 202 – 106.

[3]– ينظر معاني القرآن للفراء، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، سنة 1423هـ–2002م، ج2، ص 61. وسورة الكهف، الآية 16.

فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾،ويكون للمفاجأة وهي الواقعة بعد(بينا)و(بينما)،وتكون للتوكيد، وتكون للتحقيق كقد[1].

وخلاصة القول: أنّ الشلوبين يرفض أن تحرج(إذ) عن الظرفية، ولكنه لم دلل على ذلك رغم المخالفين له استشهدوا لأقوالهم من القرآن الكريم والشعر العربي.

المبدل من الضمير.

لقد اختلف النحاة في المبدل من الضمير فأجازه المبرّد(ت–285هـ)، وقال:« وإن شئت قلت: مَنْ لي إلاّ أبوك صديق؟ جعلت الأب بدلاً مِنْ(مَنْ)، فصار التقدير: أبوك لي صديق؛ لأنّ (مَنْ) اسم مستفهم عنه، فتقديره: أحدٌ إلاّ أبوك لي صديق، فإذا أبدل طرح أحدٌ، وجعل أباك بدلاً منه، صار تقديره: مالي إلاّ أبوك صديق،...ولو كان البدل يُبطل المبدل منه لم يجز أن تقول: زيدٌ مررت به أبي عبد الله؛ لأنّك لو لم تَعْتدَّ بالهاء، فقلت: زيد مررت بأبي عبد الله، كان خَلْفًا؛ لأنّك جعلت زيدًا ابتداء، ولم تردَّ إليه شيئًا، فالمبدل منه مُثبت في الكلام »[2]. وأجازه ابن السراج(ت–316هـ) قائلا:« وأما إبدال الظاهر من المضمر فنحو قولك: مررتُ به زيدٍ، وبهما أخويك، ورأيتُ الذي قام زيدٌ، تبدل زيدًا من الضمير الذي في(قام)، ولا يجوز أن تقول: رأيتُ زيدًا أباه، والأب غير زيدٍ، لأنك لا تبيّنه لغيره »[3]. يفهم من كلام المبرد وابن السراج أن البدل من الضمير جائز .

ولكنّ الشلوبين منع أن يبدل الظاهر من الضمير المحذوف قائلا:« وثُلُث الخبزة أكلتُها إيّاه. وفي جواز هذه المسألة نظر واختلاف بين النحويين، والأظهر عندي عدم الجواز، إلاّ أن يُسمع، فإنّ البدل في تقدير تكرير العامل، فكأنّك قلت: الخبزة أكلتها، ثم قلت: إيّاه

[1]– ينظر همع الهوامع للسيوطي، ج2، ص129– 130. وسورة الزخرف،الآية39.

[2]– المقتضب للمبرد، ج4، ص 398 – 399.

[3]– الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، سنة 1417هـ– 1996م، ج2، ص 47.

أكلتُ، وقولك: ثُلُث الخبزة أكلتُها ممتنع، لعدم العائد على المبتدإ، فإن سُمع هذا من العرب فله وجه، وهو أنّ العامل المكرّر قد حذف، وأنيب الأول منابه، فَرُوعِيَ ما في البدء، ولم يُراعَ ما كان، والخبزة أكلتُها ثُلُثها، وثُلُث الخبزة أكلتُ الخبزة إيّاها، وهذه الأخرى ينبغي ألاّ تجوز إلاّ في مواضع التفخيم، وفي التعريف، وإن كان ظاهر كلام سيبويه يقتضي جوازه على الإطلاق، ولكنّه عندي متأوَّل»[1]. فالشلوبين لا يجيز أن يُبدل الظاهر من الضمير، وإن كان يقرّ بأنّ مقتضى كلام سيبويه يجيزه .

وقد أثبت أبو حيان رأي الشلوبين في المسألة فقال:« واختلفوا في المبدل منه هل ينوي به الطرح لفظا ومعنى، فقال به المبرد، فتبطل عنده مسائل مما يعرض فيها رجوع ضمير إلى الأول، فإذا طرح لم يكن للضمير ما يعود عليه، وقال الأستاذ أبو علي: معنى قولهم: في نية الطرح أنّه يُقدَّر له عامل من جنس الأول يعمل فيه، لأنّ الأول يُطْرَحُ ألبتة، لأنّ في كلام العرب ما يبطل ذلك وهو نحو: زيدٌ ضربتُه أبا بكر، فلو طُرح الضمير لم يبق ما يربط الجملة بالمبتدأ» [2]. فأبو حيان بهذا النص يؤكد أنّ الشلوبين منع أن يبدل الظاهر من المضمر، والمثال الذي مثّل به ذكره الشلوبين عند تكلّمه عن المسألة، فقال:« وقولك: زيدٌ ضربتُه إيّاه »[3]. وهو بهذا الرأي خالف جمهور النحاة.

وإذا تحققنا من المسألة فإنّنا نجد أنّ جمهور النحاة يجيزون أن يبدل الظاهر من المضمر إطلاقاً، فهذا الصيمري يجيزه، ويمثّل له بما في معنى المثال الذي ضربه الشلوبين، وهو: رأيتُ زيدًا إياه[4]. وكذلك ابن جني أجازه فقال:« والمظهر من المضمر نحو قولك: مرَرْتُ به أبي محمدٍ، قال الشاعر:

---

[1]- التوطئة للشلوبين، ص 202 – 203.

[2]- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، ج3، ص 1971.

[3]- التوطئة للشلوبين، ص 202.

[4]- ينظر التبصرة والتذكرة للصيمري، ج1، ص 157.

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنّ فِي الْقَوْمِ حَاتِماً   عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمِ

جرّ(حاتِمًا) لأنّه بدل من الهاء في(جودِهِ)»[1].

وكذلك النحاة الذين جاءوا بعد الشلوبين أجازوا إبدال الظاهر من المضمر بدون شروط. نجد هذا في قول ابن مالك:« ويبدل الظاهر من المضمر كثيرًا،...ومنه:

المُنْعِمُونَ بَنُو حَرْبٍ وقد حَدَقَتْ   بِي المَنِيَّةُ واسْتَبْطَأَتْ أنْصاري

قَوْمٌ إذا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ   دُونَ النّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارِ

بنو حرب بدل من الضمير في(المنعمون)»[2].

وكذلك ابن هشام أجازه قائلا:« قيل في:﴿ **وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ**﴾،...إنّ الكذب بدل من مفعول تصف المحذوف، أي لما تصفه» [3]. كما أجاز المسألة ابن يعيش ومثّل لها بـ: رأيتُهُ زيدًا، وبالآية الكريمة:﴿ **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**﴾، وقال بأنّ: الذين ظلموا بدل من المضمر الذي هو الواو في (أسروا)[4].

فمن هذه النصوص التي ذكرها النحاة يتّضح لنا أنّ البدل من الضمير جائز سواء كان ظاهرًا أم محذوفا، ولكنّ الشلوبين انفرد بمنعه خاصة إذا كان محذوفا.

---

[1]- كتاب اللمع في العربية لابن جني، ص 87- 88. والبيت للفرزدق ولكنه مروي بمعنى آخر لا يصلح أن يكون شاهداً للمسألة، إذ البيت كالآتي: في ديوانه، ص603.

عَلى ساعةٍ لَوْ كان في القَوْمِ حاتِمٌ   على جودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حاتِمِ

[2]- شرح التسهيل لابن مالك، ج3، ص 332.والبيت للأخطل في ديوانه، ص144.

[3]- مغني اللبيب لابن هشام، ج2، ص 285، وسورة النحل،الآية 116، وتمامها:﴿**هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ**﴾.

[4]- ينظر شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش، ج2، ص 267. وسورة الأنبياء،الآية3، وتمامها:﴿ **هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ** ﴾.

ترخيم أسحارّ .

لقد قال سيبويه في ترخيم أسحارّ :« وأما رجل اسمه أسحارٌّ فإنّك إذا حذفت الراء الآخرة لم يكن لك بُدٌّ من أن تحرّك الراء الساكنة. لأنّه لا يلتقي حرفان ساكنان، وحركته الفتحة، لأنّه يلي الحرف الذي منه الفتحة، وهو الألف »[1]. فسيبويه هنا يؤكد أنّ ترخيم أسحارّ يكون بحذف الراء الأخيرة أي المدغمة، وتحرك الساكنة بعد الحذف إلى الفتح، ولم يتكلّم عن كسر الراء. أما ابن السراج فلم يتكلّم عن الحذف في ترخيم أسحارّ ،وقال:« فإن كان آخر الاسم حرفًا مدغمًا بعد الألف، وأصل الأول منهما السكون، أعني الحرفين المدغم أحدهما في الآخر حركته إذا رخمته، بحركة ما قبله وذلك نحو: أسحارّ يا هذا، تقول: يا أسحار فتحركه بحركة أقرب المتحركات منه...لأنّ الفتحة قريبة منها، وأسحار اسم وقع مدغمًا آخره، وليس لرائه الأولى نصيب في الحركة »[2].

ولكنّ أبا حيان ذكر لنا رأي جمهور البصريين في المسألة، كما ذكر معها رأيا للشلوبين قائلا:« أسْحارّ وهو نبتٌ، وغيره، فإذا سُمّي به ثمّ رُخّم، فمذهب سيبويه أنّك تحذف الراء الأخيرة، وتحرّك الساكنة بالفتح فتقول: يا أَسْحَارَ. واختلفوا عن سيبويه هل هذا على سبيل التحتّم دون تجويز الكسر، وهو قول السيرافي، وجماعة عن سيبويه،أو على سبيل الاختيار، وتجويز الكسر، وهو قول الأستاذ أبي علي»[3].

لقد أثبت أبو حيان للشلوبين رأيا في ترخيم أسحارّ مخالفا للنحاة. وعندما بحثنا عن المسألة وجدنا في قول الشلوبين ما يدلّ على ذلك،إذ يقول:« يكون المحذوف في هذه اللغة كالثابت، إلاّ في موضعين: أحدهما: أن يؤدي إلى الجمع بين ساكنين نحو ترخيم (مادَّ وشادَّ) تقول فيه على هذه اللغة: يا مادِ خِفّ، ويا شادِ خِفَّ متحركة للساكنين .

---

[1]- الكتاب(كتاب سيبويه) ، ج 2 ، ص 364-365.

[2]- الأصول في النحو لابن السراج ،ج1، ص364- 365.

[3]- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ،ج5، ص 2237.

ويكون التحريك بحركة الأصل، فإن لم يكن للساكن أصل في الحركة، نحو: أسحارّ، اسم رجل فإنّك تقول في ترخيمه: يا أسحارَ فتحركه بحركة تضارع الحرف الذي قبله، وهي الفتح. والثاني: أن يكون قبل المحذوف للترخيم ما قد سقط للساكنين فإنّك إذا رخّمتَ، وحذفتَ رجع الحذف الذي كان قد سقط نحو ترخيم(قاضين مصطفين)»[1].

فالشلوبين في هذا النص لم يتكلّم عن جواز الكسر الذي ذكره له أبو حيان، وقد يكون ذكره في كتاب آخر لم يصل إلينا .

وعندما بحثنا عن آراء النحاة المتأخرين في المسألة وجدنا ابن مالك يقول ما قاله الشلوبين، حيث أشار إلى أنّ ترخيم أسحارّ، يكون بتحريك الراء بحركة تجانس الألف لأنّها أقرب المتحركات [2] .

أما الرضى الاستراباذي فقد أثبت قول سيبويه، وغيره في المسألة، حيث قال:« ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف أصلي السكون، كان مدغما في ذلك المحذوف، وقبله ألف، نحو:إسحارّ، بفتح الهمزة وكسرها، والكسر أكثر، وهو نبت. فسيبويه يتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والألف، فيقول:يا أسحارَ بالفتح،لأنّه التقى ساكنان، ففتح الأخير إتباعاً لما قبله...وغير سيبويه يجيز في نحو:أسحارّ مرخّماً الكسر أيضاً للساكنين على حاله،على هذه اللغة،أي الكثيرة، كما في(هرقْ).والفراء يحذف الراء الأولى أيضاً في(أسحار)مع الألف قبلها؛ والساكن المدغم »[3].

وخلاصة القول أنّ الشلوبين أجاز كسر(أسحار) في الترخيم حسب قول أبي حيان، ولكن هذا الرأي غير موجود في كتب الشلوبين المطبوعة.

---

[1]- حواش عل كتاب المفصل للزمخشري للشلوبين ، ص 205.

[2]- ينظر شرح التسهيل لابن مالك ، ج 3، ص 424.

[3]- شرح كافية ابن الحاجب لرضى الدين الاستراباذي ، ج 1 ، ص 484-485.

أجمع في التوكيد بمعنى(مجتمع) .

لقد ذكر النحاة لـ(أجمع) عدّة معان، واختلفوا في ذلك، فهذا سيبويه يذكرها بمعنى التوكيد، قائلا:« وسألته عن جُمَع وكُتَع فقال:هما معرفة بمنزلة كلُّهم، وهما معدولتان عن جَمْع جَمعاء، وجمع كتعاء، وهما منصرفان في النكرة»[1]. وقد عكس ابن السراج، فقال:« فإذا قلت: مررتُ بهم كلِّهم، فهو بمنزلة(أجمعين) ومررتُ بهم جميعهم» [2].

أمّا المبرّد فقال:« كما أنك تُجري كلَّهم مجرى أجمعين فتجريه على المضمر، وإن كان(كلُّهم) قد يكون اسماً، وإنْ لم يكن جيِّداً»[3]. فالنحاة الأوائل جعلوا(أجمع) بمعنى(كلّ).

أما أبو علي الفارسي(ت-377هـ) فقد جعل(أجمع)لتوكيد الضمير، حيث قال:« وكذلك قول الآخر:

أَرْمى عَلَيْها وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ   وَهْيَ ثَلاثُ أَذْرُعٍ وَأَصْبعُ

(أَجْمَعُ) محمول على ما في(فرع) من الضمير دون الفرع نفسه. فإن قال: فَهَلّا كان(أجمع) مؤنثاً إذ الضمير الذي في(فرع) مؤنث؟. قيل:لا يمتنع أن يُحمل على المعنى فيذكّر،لأنّ تأنيث القوس ليس بحقيقي، فلا يمتنع أن يُحمل على المعني فيحمل على العود»[4]. فالفارسي هنا يثبت بأنّ أجمع تأكيد للضمير(هي)، ولم يتكلّم عن معناها. وكذلك الصيمري لم يذكر لها معنى، وجعلها للتوكيد قائلا:« فأما(كلّ)و(أجمع)و(جمعاء) فلا

---

[1]- الكتاب (كتاب سيبويه) ، ج 3 ، ص 224.

[2]- الأصول في النحو لابن السراج ، ج 2 ، ص 21.

[3]- المقتضب للمبرّد ،ج3 ،ص380.

[4]- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين عبد الله السيكاوي، مطبعة العاني بغداد، د، ط، د،ت، ص 449-450. والبيت مجهول القائل في خزانة الأدب للبغدادي، ج1، ص214.

يؤكد بها إلاّ ما يَتَبَعّضُ، تقول: رأيت القومَ كلَّهم، وأخذت المالَ أجمعَ، ودخلت دارك جمعاء، ولا يجوز جاءني زيدٌ كلُّهُ، ولا عمْرو أَجمعُ، ولا هند جمعاَءُ »[1].

أما الشلوبين فقد خالف جمهور النحاة، وجعل(أجمع) بمعنى مجتمع،قائلا:« فأمّا قوله:

أَرْمَى عَلَيْها وَهْيَ فَرْعٌ أجْمَعُ ... ...

فقد قال أبو علي: أنّ أجمع تأكيد لهي، وجاء هذا كما جاء:﴿**السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ** ﴾، ويُحتمل أنّ أجمع هنا في معنى مجتمع لا في معنى التأكيد، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:(كَمَا تَتَنَاتَجُ الإبِلُ مِنْ بَهِيمَةٍ جَمْعَاءَ)أي مجتمعةُ الخَلْق»[2]. فالشلوبين بهذا الكلام يردّ على الفارسي احتجاجه، ويجعل(أجمع) بمعنى(مجتمع) ويستشهد لها بحديث نبوي شريف.

وقد أثبت هذا الرأي ابن مالك، بقوله:« وقد يستعمل جمعاء بمعنى مجتمعة، فلا يقصد بها توكيد، ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم(كما تُنَاخُ الإبِلُ مِنْ بَهِيمةٍ جَمْعَاءَ)أي مجتمعة، وأجاز أبو علي الشلوبين استعمال أجمع بهذا المعنى فتأوّل به قول الرّاجز:

أَرْمَى عَلَيهَا وَ هيَ فرعٌ أَجْمَعُ وَهيَ ثَلاَثُ أَذْرُعٍ و إِصْبعُ »[3].

فابن مالك يذكر رأي الشلوبين، ويستشهد عليه بالحديث النبوي بمعنى آخر حيث جاء بتُنَاخ بدل(تتناتج).

---

[1]- التبصرة والتذكرة للصيمري ، ج1، ص 164.

3- حواش على كتاب المفصل للزمخشري للشلوبين، ص 365، والبيت سبق تخريجه، وسورة المزمّل،الآية 18، وتمامها:﴿ **كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا** ﴾، والحديث في كتاب الموطأ للإمام مالك، في كتاب الجنائز، ص153، الحديث:« عن أبي هريرة، أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال(كُلُّ مَوْلودٍ يولدُ على الفِطْرَةِ، فَأَبَواهُ يُهَوِّدانِهِ، أو يُنَصِّرانِهِ، كَما تُنَاتَجُ الإبِلُ مِنْ بَهيمَةٍ جَمْعاءَ هَلْ تُحِسُّ فيها مِنْ جَدْعاءَ)».

[3]- شرح التسهيل لابن مالك ، ج 3 ص 295. والحديث خُرِجَ، والبيت كذلك.

كما أثبت رأي الشلوبين في المسألة أبو حيان، قائلا:« وأجاز الأستاذ أبو علي أن يكون(أجمع) في معنى مجتمع في قوله :

أَرْمَى عَليْها وهْيَ فَرْعٌ أجْمَعُ ....

ولا يتعيّن ما قال»[1]. فأبو حيان يردّ على الشلوبين تأويله، ولا يقبله رغم وصفه بالأستاذية.

أما ابن أبي الربيع(ت-688هـ) فقد ردّ على قول المبرد الذي يقول فيه بأنّ أجمعين تفيد الاجتماع، وقال:« وكان الأستاذ أبو علي يُبطلُ هذا بأنْ يقول: لو ما ذكره صحيحا لكان منصوبا على الحال كما تقول: جاءني القوم كلُّهم مجتمعين، وهذا الذي ذكره الأستاذ صحيح »[2].

ولما تحققنا من المسألة وجدنا النحاة يذكرون التوكيد بـ(أجمع) ولم يتطرقوا إلى ما قاله الشلوبين فهذا ابن يعيش: يجعل(أجمع) تفيد الإحاطة والعموم في التوكيد، وأنّها لا يؤكد بها إلاّ ما يتبعّض، ويصح تجزئته[3] . وكذلك الرضى الاسترابادي يُقرّ بأنّ(كُلّ وأجمع)لا يُؤكد بهما إلاّ ذو أجزاء يصحّ افتراقها حسّا أو حكما نحو القوم، والرجال[4].

وخلاصة القول أنّ الشلوبين يجعل(أجمع) بمعنى(مجتمع) وهذا الرأي لم يقله النحاة الأوائل وبه ينفرد بهذا القول.

[1]- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، ج 3 ، ص 1952- 1953، والبيت خرّج من قبل.

[2]- البسيط في شرح جمل الزجاجي لان أبي الربيع، تحقيق عياد بن عيد الشبيتي، دار الغرب الاسلامي، بيروت لبنان، ط1، سنة 1407هـ- 1986م، ج 1، ص 383.

[3]- ينظر شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش ، ج 1 ص 226.

[4]- يُنظر شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاسترابادي ،ج2، ص387.

باب القسم.

لقد أدرج النحاة الأوائل عبارة(عَمْرَكَ وقَعْدَكَ) ضمن أنواع القَسَم، فهذا المبرد يقول:« واعلم أنّ المصادر وما يجري مجراها إنّما تقع في القَسَم منصوبةً بأفعالها؛ لأنّ فيها المعاني التي وصفنا، وذلك قولك: عَمْرَكَ الله لا تقم، وقِعْدَكَ الله، وكذلك: يمينَ الله وعهدَه»[1].

وكذلك ابن السراج يقول:« واعلم: أنّه يجيء كلام عامل بعضه في بعض: إما مبتدأ وخبر، وإما فعل وفاعل، ومعنى ذلك القَسَم، فالمبتدأ والخبر، قولك: لعَمرَ الله لأفعلن، وبعض العرب يقول: وأيمُن الكعبة، وأيمُ الله، فقولك: لعَمرَ الله، اللام: لام الابتداء، وعمر الله: مرفوع بالابتداء،والخبر محذوف، كأنّه قال: لعَمَرَ الله المقسم به،...وأما الفعل والفاعل، فقولك: يعلمُ الله لأفعلن: وعلمَ الله لأفعلن، فإعرابه كإعراب: يذهب زيد، والمعنى: والله لأفعلن»[2]. فالمبرد وابن السراج كلاهما يجعل عبارة(عَمَرك) ضمن أسماء القسم. هذا عن نحاة البصرة، أما نحاة الكوفة فهذا الفراء يذكر لنا عبارة قريبة مما ذكره نحاة البصرة، ويضمّنها معنى القسم إذ يقول:« وقوله:﴿ **وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ**﴾ صار قوله عزّ وجل ﴿ **وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ**﴾ يميناً كما تقول: حَلِفي لأضربنّك، وبدا لي لأضربنّك، وكلّ فعل كان تأويله كتأويل بلغني، وقيل لي، وانتهى إليّ، فإنّ اللام وأن تصلحان فيه»[3]. فالفراء يبيّن أنّ كلّ فعل كان تأويله كتأويل عبارة القَسَم ومؤكدا باللام فإنّه يتضمّن معنى القسم.

وإذا عرّجنا عن القرن الرابع فإنّنا نجد ابن جني يثبت للعبارة المذكورة سابقا معنى القَسَم، فقال:« وقد عقدت العرب جملة القَسَم من المبتدإ والخبر، كما عقدتهما من الفعل والفاعل،

1- المقتضب للمبرد، ج2، ص 325.

2- الأصول في النحو لابن السراج، ج1، ص 434.

3- معاني القرآن للفراء، ج2، ص 31، وسورة هود،الآية119، وتمامها:﴿ **مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ** ﴾.

فقالت: لعَمْرَكَ لأقومَنّ، ولأيمنُ الله لأذهبنّ، فـ(عَمْرَك) مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، والتقدير: لعمرك ما أحلِفُ به، وقولك(لأقومَنّ) جواب القسم، وليس بخبر المبتدإ»[1].فابن جني يؤكد ما قاله النحاة قبله في المسألة، ولم يخرج عن الإجماع .

وكذلك الصيمري جعل العبارة المذكورة ممّا يستعمل في القسم،فقال:« ومما يُستعمل في القسم من المصادر قولُهم: عَمرَك الله إلاّ فعلتَ، وقِعْدَك الله إلاّ فعلتَ، فعمرُك، وقِعدُك مصدران منصوبان بفعل مضمر، ومعنى عَمْرَك الله(إلاّ فعلتَ) كأنّك قلت: عمَّرْتُك الله، أي ذكَّرتُك تعميرَك الله، أي وصفَك الله بالعُمر، والعمر، والعمر جميعا: البقاء»[2]. فالصيمري شرح لنا عبارة (عَمْرَك الله)التي تندرج ضمن معنى القسم .

أمّا الزمحشري فقد ضمّن عبارة(عَمْرك) معنى القسم، وقال: بأنّ العرب كثُر في كلامهم القسم، فأكثروا التصرّف فيه،وتوخوا له ضروباً من التخفيف من حذف الفعل في(بالله)والخبر في(لعمرك) وأخواته، والمعنى: لعَمْرُك ما أقسم به[3].

ورغم كلّ هذه النصوص الواردة عن كبار النحاة فإننا نجد الشلوبين في القرن السابع الهجري يمنع أن تكون عبارة(عمرك وقعدك) ضمن أسماء القسم قائلا:« ولعمرك، يلزم فيه الرفع لكن بسبب لام الابتداء. وإما لازم فيه النصب، وهو عَمْرَك، وقَعْدَك. وليس هذا من هذا الباب لكنّه مضارعٌ له بها من حيث صَحِبَ السؤال فيه تَحْليف. وجواب القَسَم يكون في الإيجاب، من حيثُ لم يكن (قَسَما محضا باللام)، ونحو: والله إنّ زيداً قائم»[4]. فهو هنا يُنكر أن تكون العبارة(لعمرك) دالة على القَسَم، ثم يبيّن سبب إخراجها من دائرة القسَم قائلا:«عُذْرٌ عن ذكر هذا النوع في أنواع المقسم به، وليس منها، فإنّه ليس ها هنا قَسَم،

---

[1]- كتاب اللمع في العربية لابن جني، ص 186 – 187.

[2]- التبصرة والتذكرة للصيمري، ج1، ص 448 – 449.

[3]- ينظر المفصل للزمخشري، ص 543.

[4]- التوطئة الشلوبين، ص 256 – 257.

وإنّما هو سؤال مضمن ما يُقسم به في المعنى فأشبه القَسَم وليس به، فإنّ القسَم جملة خبرية في الأصل تؤكد بها جملة خبرية في الحال، وليس هاهنا شيء من ذلك، فإنّه ليس هنا جملة خبرية تؤكد بها الجملة المضمنة اسماً من أسماء القسم في المعنى فقول المؤلف: وليس يتمحض هذا القسَم بل يشوبه سؤال، قول متسامح فيه، والصواب: وليس هذا من القسم في شيء، وإن كان مضارعاً له في تضمّنه ما يقسم به في المعنى»[1]. فالشلوبين في هذا النص لم يكتف بإخراج عبارة (عمرك) من معنى القسم، ولكنّه أنكر على الجزولي أن يدخل العبارة ضمن أنواع القسم. ولكنّه أقرّ بأنّها تشبه القسم في المعنى لأنّها تحمل (اللام).

وقد أثبت أبو حيان رأي الشلوبين في المسألة قائلا:« كما تقول حلفي لأضربنّك، وبدا لي لأضربنّك، وقال سيبويه: يعلم الله . قال الأستاذ أبو على: ليس في هذا قسم لا ملفوظ به، ولا مقدّر لكنّه لمّا أشبه القسَم من جهة أنّه تأكيد للخبر الذي بعده أجيب بجوابه»[2].

ولما حققنا في المسألة عند النحاة الذين جاءوا بعد الشلوبين، أو المعاصرين له، وجدنا ابن مالك يَعدُّ العبارة من القَسَم غير الصريح، حيث يؤكد بأنّ عبارة(عمرتك)لا تدلّ على القَسَم إلاّ إذا أضيفت إلى اسم الجلالة(الله)، ولا تستعمل إلاّ في قَسَم فيه طلب نحو: نشدّتك الله إلاّ أعنتني، وعمّرتك الله لا تُطع هواك، وأن قعدك الله، وقعيدك الله، هما مصدران بمعنى المراقبة كالحسّ. وانتصابهما بتقدير أُقسم، أي بمراقبتك الله[3].

أما ابن أبي الربيع فقد أكّد أنّ عبارة(عمرك) لا تكون في القسم إلاّ بالرفع على الابتداء، وهو بذلك مخالفا للنحاة الذين يقولون بأنّ العبارة عند انتصابها تؤدي معنى القسم، وهذا الكلام موجود في قوله:« ولم يسمع في(عَمْرُك) في القسَم إلاّ الرفع بالابتداء، والخبر

1- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص 864.

2- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، ج3، ص 1764.

3- ينظر شرح التسهيل لابن مالك، ج3، ص 196 – 197.

محذوف ودخول هذه اللام على عَمْر، وقولهم:(لَعَمْرُك) دليل على أنّ لام الابتداء لا يلزم أن تكون جوابا للقسَم، لأنّ القسم إنّما وقع بعَمْرك، ولا يكون القسم جوابا للقسم »[1].

وكذلك ابن يعيش أثبت أنّ العبارة المذكورة تستعمل لتدلّ على القسم فقال:« فأمّا الجملة الاسمية فقولك:(لعَمْرُك)، و(لعَمْرُ أبيك). و(لعَمْرُ الله)، فـ(عمرك) مبتدأ، واللام فيها لام الابتداء، والخبر محذوف، وتقديره: قسمي، أو حلفي، وحذفوه لطول الكلام بالمقسم عليه، ...ومعنى: (لعمرك الله) الحلف ببقاء الله تعالى ودوامه.» [2] .

أما الرضي الاسترابادي فقد فصّل في المسألة، وقال عن الجملة القَسَمية الاسمية مثل العبارة المذكورة إذا عيّنتها للقَسَم فلا بدّ من حذف الخبر كأيمُن الله، ولعمرك، لأنّ حذف الخبر دلالة ذلك اللفظ على تعيّن الخبر وهو:(ما أقسم به) وسدّ الجواب مسدّ الخبر[3].

وفي نهاية هذه المسألة نستنتج أنّ أبا علي الشلوبين قد أخرج عبارة(لعمرك الله) من معنى القسم، وقال هي تشبه القسم فقط، وبهذا خالف إجماع النحاة في المسألة.

الأفعال .

الزمن المنفي بليس.

لقد اختلف النحاة في الزمن الذي تنفيه(ليس)، فقال الجمهور: إنّها لنفي الحال، وقال آخرون تنفي الاستقبال، وقال آخرون تنفي الماضي والحال والاستقبال. وسنتعرض لهذا بالتفصيل. فهذا سيبويه يذكر لها النفي، فيقول:« فمعنى ليس النفي كما أنّ معنى كان

[1]- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، ج2، ص 943.

[2]- شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش، ج5، ص 245

[3]- ينظر شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاسترابادي، ج4، ص 303.

الواجب»[1]. ثمّ يواصل شرحه قائلا:« إلاّ إنّك إن حملتَه على الأول أو ابتدأت فالمعنى أنّك تنفي شيئا غير كائن في حديثك »[2]. ويقول في باب آخر:« وذلك قولك: ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلا، وما زيدٌ بأخيك ولا صاحبك...،ليكون حالُهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء»[3]. ويقول :« ليس خَلَقَ اللهُ مثلَه»[4].

من هذه الأقوال استنتج النحاة أنّ سيبويه جعل(ليس)لنفي الحال. أما المبرّد فإنّه جعلها تنفي الحال والاستقبال، وهذا يُفهم من قوله:« وأنت إذا قلت: ليس زيدٌ قائما غداً، أو الآن، أردت ذلك المعنى الذي في يكون فلما كانت تدلّ على ما يدلّ عليه المضارع استغنى عن المضارع فيها»[5].

أما السيرافي فقد صرّح بأنّها تفيد نفي الحال، حيث قال:« وأما(ليس) فإنّها تدخل على جملة فتنفيها في الحال، كقولك:(ليس زيدٌ قائما) والأصل:(زيدٌ قائمٌ) قبل دخول (ليس)، وفيه إيجاب قيامه في الحال، فإذا قلت:(ليس زيدٌ قائما) فقد نفيت هذا المعنى»[6]. فهذه آراء النحاة الأوائل في دلالة(ليس) في النفي، وهي كلّها تصف(ليس) بأنّها تنفي الحال أو الاستقبال.

وعندما ننتقل إلى القرن الرابع فإننا لا نجد إلاّ ما قاله النحاة الأوائل في دلالة(ليس) فهذا الصيمري يصرّح بدلالتها على نفي الحال والاستقبال، قائلا:« فأما(ليس): فلا يُستعمل لها مستقبل؛لأنّها لا تُستعمل إلاّ في نفي الحال والاستقبال، ولفظ الحال والاستقبال واحد، كقولك: ليس زيد قائما الآن، وليس زيد قائما غدا، فلما كان عملها (فيما يُعبّر عنه) بلفظ

---

[1]- الكتاب (كتاب سيبويه) ج1، ص 59.

[2]- نفسه ، ج1 ، ص 61.

[3]- نفسه، ص 67 – 68.

[4] - الكتاب(كتاب سيبويه)،ج1، ص70.

[5] – المقتضب للمبرد، ج4، ص 87.

[6]- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ج2، ص 357.

واحد اختير لها لفظ واحد فكان لفظ الماضي أولى بها من لفظ المستقبل؛لأنّه أخفّ من لفظ المستقبل»[1]. فالصيمري في هذا النص يحصر نفيها على الحال والاستقبال، أي كأنّه يمنع أن تنفي الماضي، ويجعل هذا دليلا على أنّها لا تتصرف مع الزمن، أي أنها جامدة على حالة واحدة.

أما الزمخشري فإنّه ينفي بها الحال فقط، ويمنع أن تنفي المستقبل قائلا:« و(ليس) معناه نفي مضمون الجملة في الحال، تقول:(ليس زيد قائمًا الآن)، ولا تقول:(ليس زيدٌ قائما غدًا)»[2].

لكنّ الجزولي استعمل عبارة أخرى في نفي(ليس) فقال:« وليس: لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال، وقيل: عمومًا»[3]. فالجزولي أثبت بأنّ(ليس) تنفي الخبر عن المخبر عنه في الحال مطلقا.

هذا القول هو الذي جعل الشلوبين يقدّم لنا رأياً مخالفا لرأي النحاة، لأنّه اشترط شروطا لنفيها للزمن فقال:« وقوله: وليس لانتفاء الصفة عن الموصوف مطلقا... وهو الأشهر عند النحويين، وظنّ المؤلف أنّ هذا القول منهم مخالف للقول الذي قدمه، الذي ذكرناه عن سيبويه وليس مخالفا له، ولكنّهم يريدون إذا لم يكن الخبر مخصوصا بزمان دون زمان ونفي بليس فإنّه يُحمل نفيها له على الحال كما تحمل الإيجاب عليه أيضا، فإن اقترن بالخبر الزمان أو ما يدلّ عليه فتكون في الإيجاب بحسب ما يقترن من الزمان به، فكذلك يكون مع ليس، فإذا كان مرادهم هذا الذي ذكرناه فلا يكون ذلك خلافاً على سيبويه»[4].

---

[1]- التبصرة والتذكرة للصيمري، ج1، ص 188.

[2]- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، ص 34.

2- المقدمة الجزولية في النحو للجزولي، ص105 .

[4]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص 772.

ويقول في كتاب آخر:« ليس:لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال، إذا لم يتقيّد الخبر بزمان، فإن تقيّد بزمان أي زمان، كانت نَعتَه، كقولهم: ليس خَلْقُ اللهِ مثلَهم»[1].

فالشلوبين بهذا التقييد الذي قيّد به خبر ليس، جاء برأي جديد لم يسبقه فيه أحد من النحاة، إذ جعلها تنفي خبرها عن اسمها إذا لم يتقيد هذا الخبر بزمن معين فإنّها في هذه الحالة تنفي الحال، أي مثل أن يكون الخبر جامداً غير مشتق كالمثال الذي قدمه: ليس خلق الله مثلهم، أما إذا تقيد خبرها بزمان فإنّها في هذه الحالة تنفي ذلك الزمان، كما يكون الحال في الإيجاب، أي معناه أنّه إذا تقيد الخبر بالماضي فإنّها تنفي الماضي، وإذا تقيد بالمستقبل فإنّها تنفي المستقبل.

لقد أثبت ابن مالك رأي الشلوبين قائلا:« ثم بيّن الشلوبين أنّ مراد القائلين: إنّ ليس لانتفاء الصفة في الحال، أنّ الخبر إذا لم يكن مخصوصا بزمان دون زمان ، ونُفي بليس،

فإنّه يُحمل نفيها على الحال، كما يحمل الإيجاب عليه أيضا. فإن اقترن الخبر بالزمان أو ما يدل عليه فهو بحسب المقترن به موجباً كان أو منفياً بليس»[2].

كما ذكر رأي الشلوبين أبو حيان بعدما عدّد رأي النحاة في المسألة قائلا:« وذهب الأستاذ أبو علي إلى أنّها لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان، والمقيدة بزمان تنفيه على حسب القيد، وهو الصحيح »[3].

وإذا حققنا في المسألة فإنّنا نجد النحاة الذين جاءوا بعد الشلوبين يعتمدون على تفصيله ويجعلونها تنفي الماضي والحال والاستقبال فهذا ابن مالك يقول:« زعم قوم من النحويين

[1]- التوطئة للشلوبين، ص 228.

[2]- شرح التسهيل لابن مالك، ج1، ص 380.

[3]- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلس، ج3، ص 1157.

أنّ(ليس وما) مخصوصان بنفي ما في الحال، والصحيح أنّهما ينفيان ما في الحال، وما في الماضي، وما في الاستقبال»[1].

وكذلك ابن أبي الربيع يؤكد أن(ليس) تنفي الماضي والحال والاستقبال، ويعطي أمثلة لذلك، فالماضي مثاله: ليس زيدٌ قائماً أمس، والحال مثاله: ليس زيدٌ قائماً الآن، والاستقبال مثاله: ليس زيدُ قائماً غدا، ويقول بأنّها لو تصرفت في نفسها لم يكن ذلك لاختلاف الأزمنة، ولكنّهم استغنوا عن ذلك بتقييد الخبر بالزمان، فصارت بذلك كأنّها متصرفة[2].

لقد أدخل النحاة المتأخرون الزمن الماضي في دلالة النفي بليس، وكأنّهم استفادوا من تحليل الشلوبين للزمن الذي تنفيه ليس،لأنّ الماضي لم يذكره النحاة الذين سبقوا الشلوبين.

أما ابن يعيش فقد أثبت ما قاله الزمخشري بأنّ(ليس) لنفي الحال، ولا تنفي المستقبل أبدا[3]. وقد انتصر الرضي للاستراباذي لرأي النحاة المتأخرين، وقال بأنّها تفيد النفي مطلقا، ولا تناقض بين رأيهم ورأي سيبويه، إذ يقول: « وليس لنفي مضمون الجملة، قال سيبويه، وتبعية ابن السراج: ليس، للنفي مطلقا، تقول: ليس خَلَقَ اللهُ مثلَه في الماضي، وقال:﴿ **أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**﴾ في المستقبل، وجمهور النحاة على أنّها لنفي الحال؛ قال الأندلسي، وأحسن؛ ليس بين القولين تناقض، لأنّ خبر ليس، إنْ لم يقيّد بزمان، يُحمل على الحال، كما يُحمل الإيجاب عليه في نحو: زيد قائم، وإذا قيّد بزمان من الأزمنة فهو على ما قُيّد به؛ هذا قوله »[4]. فالرضي الاستراباذي نقل رأي الأندلسي الذي قاله الشلوبين، ولكنّه

1- شرح التسهيل لابن مالك، ج1، ص 380.

2- ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، ج2، ص 678.

3- ينظر شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش، ج4، ص 366.

4- شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي، ج4، ص 198 – 199. وسورة هود،الآية08، وتمامها:﴿ **وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ** ﴾.

نسبه للأندلسي رغم أنّ الشلوبين قبله، ولكنّه ربّما لأنّ الأندلسي انتقل إلى المشرق فذاع صيته هناك فأخذ منه الرضي هذا الرأي.

وخلاصة القول أنّ الشلوبين جعل للنفي بليس شروطاً هي أنّ خبر ليس المنفي بها إذا لم يتقيّد بزمان فهو لنفي الحال ولكنّه إذا تقيّد بزمان فهو لنفي ذلك الزمان الذي تقيّد به أي إذا تقيد بالماضي فهو لنفي الماضي وإذا تقيد بالمستقبل فهو لنفي المستقبل. وهذا رأي جديد لم يقله أحد قبله حسب رأي ابن مالك وأبي حيان.

أفضل صيغ الأمر.

لقد ذكر النحاة للأمر أربع صيغ، وهي: فعل الأمر مثل: اِفْعلْ، والمضارع المقترن بلام الأمر، مثل، لتفعل، واسم فعل الأمر مثل: حذار، والمصدر النائب عن فعله، مثل: صبراً، ولكنّهم لم يتطرقوا إلى أفضل هذه الصيغ، فإذا تتبّعنا هذا في كتبهم فإنّنا نجد سيبويه يقوله: « وذلك قولك: زيداً اِضربْهُ، وعمراً اُمْرُرْ به،... ومنه: زيداً لِيَضربْهُ عمروٌ، وبشراً ليقتلْ أباهُ بكرٌ، لأنّه أمرٌ للغائب بمنزلة افعل للمخاطب»[1]. فسيبويه في هذا النص ذكر صيغتي الأمر الأكثر استعمالا، ولكنّه لم يفاضل بينهما. وهذا المبرد عند حديثه عن لام الأمر يقول:« فاللام في الأمر للغائب ولكلّ مَن كان غير مخاطب، نحو قول القائل: قُمْ ولأَقُمْ معك. فاللام جازمة لفعل المتكلم. ولو كانت للمخاطب لكان جيداً على الأصل، وإن كان في ذلك أكثر، لاستغنائهم بقولهم:(اِفْعلْ عنْ لِتَفْعَلْ)، وروي أنّ رسول الله قرأ:﴿**فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا**﴾ بالتاء»[2]. فالمبرد هنا يجعل صيغة(لتفعل) للمخاطب في الأمر جيدة لأنّها هي الأصل.

---

[1]- الكتاب (كتاب سيبويه)، ج1، ص 138.

[2]- المقتضب للمبرد، ج2، ص 43 – 44 .وسورة يونس، الآية 58، وتمامها:﴿ **هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ**﴾، وقراءة التاء هي قراءة شاذة يُنظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ج5، ص172.

وقد نقل لنا أبو البركات الأنباري الخلاف في مسألة بناء الأمر قائلا، ذهب الكوفيون إلى أنّ فعل الأمر معرب مجزوم، وحجتهم:أنّ الأصل في الأمر للمواجه، نحو(افعل) لتفعل كقولهم في الأمر للغائب:(ليفعل) واستدلوا بالآية التي ذُكرت سابقاً، أما البصريون فقالوا: بأنّ الأمر مبني على السكون، وحجتهم، أنّ الأصل في الأفعال البناء، والأمر باقٍ على أصله[1].

أما رأي الكوفة فيمثله الفراء بقوله:« وقد ذُكر عن زيد بن ثابت أنّه قرأ﴿**فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا**﴾، أي يا أصحاب محمد، بالتاء... وهو البناء الذي خُلِقَ للأمر إذا واجهت به أو لم تواجه، إلاّ أنّ العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه لكثرة الأمر خاصة في كلامهم، فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل. وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلاّ على الفعل الذي أوّله الياء والتاء والنون والألف. فلما حُذفت التاء ذهبت باللام وأحدثت الألف في قولك: اضرب وافرح؛ لأنّ الضاد ساكنة فلم يستقم أنْ يُستأنف بحرف ساكن، فأدخلوا ألفاً خفيفة يقع بها الابتداء»[2]. فالفراء في هذا النص يدلّل على إعراب فعل الأمر، ويؤكد بأنّ أصل فعل الأمر أنْ تكون بلام الأمر، وحذفتها العرب لكثرة استعمالها، ومنه يُستنتج أنّه يُفضِّل أنْ تكون صيغة الأمر هي (لتفعل) وإن لم يصرح بذلك.

أما الزمخشري فقد تكلّم عن فعل الأمر فقال: بأنّه جاء على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا يخالف بصيغته صيغته، إلاّ أن تنزع الزائدة، فتقول في(تَضَعُ) ضَعْ هذا للفاعل المخاطب، أما ما ليس للفاعل فإنّه يؤمر بالحرف داخلا على المضارع، كقولك: (لتضربْ أنت)، و(ليضربْ زيد)، وقد جاء قليلا أن يؤمر الفاعلُ المخاطَبُ بالحرف، ومنه

[1]- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ص 414 – 421.

[2]- معاني القرآن للفراء، ج1، ص 469. وسورة يونس،الآية 58.

قراءة:﴿ **فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا**﴾[1]. فالزمخشري جعل الأمر مشتقاً من المضارع، ولكنّه لم يفاضلْ بين صيغتي الأمر التي ذكرها.

أما الشلوبين فقد خالف النحاة الذين سبقوه بمفاضلته بين صيغتي الأمر الأساسيتين، فقال:« لأنّ الفاعل إذا كان مخاطبا في أمره، وجهان: أحدهما: أن يُبنى فعل الفاعل بناءً مخصوصاً بالأمر وهو بناء(اِفْعلْ) وما هو بمعناه. والثاني: أنْ تدخل لام الطلب على فعله المضارع، فيقال: لِتَقُمْ وَلتَقعُدْ، وما أشبه ذلك، وهذا الذي أشعر به هذا الكلام من هذا المعنى أعني من جواز هذين الأمرين في أمر المخاطب صحيح إلا أن الأجود منهما أن يُبني فعل الفاعل بناء مخصوصا بالأمر وهو اذهب واضرب ، وإنّما كان ذلك الأجود لأنّـه أخصر من قولك:لِتَفْعَلْ ولتذهب، فاستغنوا بالأخصر عن غيره»[2]. فالشلوبين بهذه المفاضلة بين صيغ الأمر انفرد برأي لم يقله النحويون من قبله رغم تكلّمهم عن صيغتي الأمر الأساسيتين، وتكلّمهم عن أصل الأمر وكيف حدث من المضارع.

رأي الشلوبين هذا أثبته السيوطي، وقال: قال الشلوبين: بأنّ الفاعل إذا كان مخاطبا في أمره وجهان: أحدهما أن يبنى فعل الفاعل بناء مخصوصا بالأمر مثل: افعل، والثاني: أن يدخل عليه لام الأمر في مضارعه مثل لتفعل، والأجود منهما الأول لأنّهم استغنوا بالأخصر عن غيره[3].

وإذا بحثنا في كتب النحاة فإنّنا لا نجد من أشار إلى هذه المفاضلة التي ذكرها الشلوبين أي المفاضلة بين صيغ الأمر. فهذا العكبري، وهو قريب عهد بالشلوبين يقول:« وأما لام الأمر فعملت لاختصاصها، وإنّما جزمت لأمرين: أحدهما: ما تقدم من أنّها أحدثت في

---

[1]- ينظر المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، ص 329. يونس 58.

[2]- شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، ج2، ص 492 – 493.

[3]- ينظر الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، ج1، ص 55.

الفعل معنى زاد ثِقله به. والثاني: أن الأمر طلب وهو غرضٌ للأمر، فأشبهت لامه لام المفعول له، وتلك جارة فيجب أن تكون هذه جازمة لأنّ الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء»[1].

أما ابن يعيش فقد انتصر لقول الكوفيين قائلا: بأن أصل الأمر أن يكون بحرف الأمر، وهو اللام، فإذا قلت:(اضرب)، فأصله(لتضرب) و(قم) أصله(لتقم)، كما تقول للغائب: (ليضرب زيد)، و(لتذهب هند)، غير أنّها حذفت منه تخفيفاً، ولدلالة الحال عليه[2].

وكذلك الرضي الاستراباذي جعل فعل الأمر أصله أن يكون باللام، حيث قال:«اعلم أنّه كان القياس في أمر الفاعل المخاطب أن يكون باللام، أيضا كالغائب، لكن لما كَثُر استعماله، حذفت اللام وحرف المضارعة، وبُني لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة، وذلك لأنّه شابه الاسم بسبب عروض موازنته له عند زيادة حروف المضارعة في أوله،...وهو في الشعر أكثر، قال:

لِتَقُمْ أَنْتَ يا ابنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَلْتُقَضِّ حَوائِجَ المُسْلِمينا »[3].

كما أنّ ابن هشام انتصر لرأي الكوفيين، وصرّح: بأنّه يقول بقولهم لأنّ الأمر معنى حقّه أن يؤدى بالحرف، ولأنّه أخو النهي، ولم يدلّ عليه إلاّ بالحرف، ولأنّ الفعل إنما وُضع ليقيّد الحدث بالزمان مثل: قُمْ واقْعُدْ أصله: لِتَقُمْ ولِتَقْعُدْ[4].

ومجمل القول أنّ الشلوبين هو الوحيد من النحاة الذي فاضل بين صيغتي الأمرّ وقال بأنّ أجودها هي صيغة(افعل).

---

[1]- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ص 349.

[2]- ينظر شرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش، ج4، ص 293.

[3]- شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي، ج4، ص88 ، والبيت بلا نسبة في خزانة الأدب للبغدادي، ج9، ص14.

[4]- ينظر المغني اللبيب لابن هشام، ج1، ص 244.

الحروف

دخول همزة الاستفهام على(لا) النافية

لقد اختلف النحاة الأوائل في عمل(لا) النافية بعد دخول همزة الاستفهام عليها، فقال سيبويه:« واعلم أن لا إذا كانت مع ألف الاستفهام، ودخل فيها معنى التمنّي عمِلتْ فيما بعدها فنصبَتْه، ولا يَحسنُ لها أنْ تعمل في هذا الموضع إلاّ فيما تعمل فيه في الخبر»[1]. ثم مثّل لها، وقال بأنّ التمنّي يسقط النون والتنوين كما يسقطه الخبر[2].

أما المبرد فقد ذكر لنا رأي سيبويه والخليل فيها، بأنّهما يُعملونها النصب كما كانت قبل دخول همزة الاستفهام عليها. وأضاف لنا قول المازني فيها بأنّه يجيز فيها التنوين مع التمنّي فقال:« إلاّ المازني وحده. تقول: ألاَ ماءَ أشربُهُ: ألاَ ماءَ وعسلاً، وتُنوِّن عسلاً، كما كان في قولك: لا رجلَ وغلاماً في الدار»[3]. والرأي نفسه ينقله لنا ابن السراج فقال:« فإذا دخلها مع الاستفهام معنى التمنّي فإنّ النحويين مختلفون في رفع الخبر،...وكان المازني وحده يجيز فيه جميع ما جاز في النافية بغير الاستفهام فتقول، ألاَ رجلَ أفضل منك، وتقول فيمن جعلها كليس: ألاَ أفضل منك، ويجريها مجراها قبل ألف الاستفهام »[4]. فالنحاة الأوائل يجعلون دخول همزة الاستفهام على لا تفيدها التمنّي. أما الصيمري فإنّه لم يذكر التمني في معنى لا بعد دخول الاستفهام، حيث تكلّم عن عملها فقط قائلا: « فإنْ أدخلتَ على(لا) ألف الاستفهام لم تُغيِّر عملَها كقولك: أَلاَ رجلَ عندك، ألاَ ماءَ باردٌ عندك، ألاَ رجلَ ولا امرأة »[5].

---

[1]- الكتاب (كتاب سيبويه) ج2، ص 307.

[2]- ينظر نفسه، ص 307.

[3]- المقتضب للمبرد، ج 4، ص 382.

[4]- الأصول في النحو لابن السراج، ج 1، ص 397.

[5]- التبصرة والتذكرة للصيمري، ج 1، ص 392.

أما الجزولي فقد ذكر لمعنى(لا) مع همزة الاستفهام العرض، وأنّ حكم عملها لا يتغيّر حيث قال:« وإذا لحقتها همزة الاستفهام لمجرّده أو للعرض أو للتمنّي فحكمهما حكمها عاريةً منها»[1].

ولكنّ الشلوبين ردّ على الجزولي قوله، قائلا: « وإنّما يكون هذا الذي قاله إذا لحقتها همزة الاستفهام، ولم يكن في الكلام معنى التمنّي، فكأنّه جعل هذا تجريداً للاستفهام بما فيه من تجريده من معنى التمنّي، وليس بتجريد استفهام كما زعم، فإنّ ذلك لا يكون إلاّ حيث الإنكار والتوبيخ كقوله:

أَلاَ طِعَانَ أَلاَ فُرْسَانَ عَادِيَّةً ....

ولا اعرف أحداً ممن يحرر عبارته يقول: إنّ ألف الاستفهام يلحق أداة نفي فتكون الألف لمجرد الاستفهام كما قاله هذا المؤلف إلاّ أن يتسامح في التجريد، ويريد به التجريد من معنى التمنّي خاصة وهو بعيد، وقوله: أو للعرض، خطأ لأنّه إذا كانت للعرض لم تكن إلاّ من حروف الأفعال، وكان الاسم بعدها منصوباً بإضمار فعل»[2]. فالشلوبين بهذا الردّ ذكر لنا رأيا جديداً في المسألة لم يقله النحاة الذين سبقوه، وهو أنّ التجريد من الاستفهام لا يكون إلا عند وجود إنكار وتوبيخ.

ولكن ابن مالك عندما تكلّم عن المسالة انتصر لقول الجزولي وردّ على الشلوبين رأيّه، قائلا: « كما كان يقال مع عدم الهمزة، فمن ذلك قول حسان رضي الله عنه :

أَلاَ طِعَانَ أَلاَ فُرْسَانَ عَادِيَةٌ **إلاَّ تَجَشُّؤُكُمْ حَوْلَ التَّـنَانِيـرِ**

[1]- المقدمة الجزولية للجزولي، ص 219.

[2]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج3، ص 1000 – 1001، والبيت لحسان بن ثابت في ديوانه، ص219، وعجزه: **إلاَّ تَجَشُّؤُكُمْ حَوْلَ التَّنانيرِ**.

وقال آخر:

أَلاَ ارْعَواءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ   وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهَ هَرَمُ

وأكثر وقوع هذا النوع إذا لم يقصد تَمَن ولا عرض في توبيخ وإنكار، كما سبق في بيت حسان والبيت الذي بعده. وزعم أبو علي الشلوبين أنّه لا يقع لمجرد الاستفهام عن النفي دون إنكار وتوبيخ، وردّ على الجزولي إجازة ذلك. والصحيح أنّ ذلك جائز، ولكنّه قليل، ومنه قول الشاعر:

أَلاَ اَصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ   إِذَا أُلاَقِـي الَّذِي لاَقَاهُ أَمْثَالِـي

وإذا قصد بألاَ العرض فلا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدّر»[1]. فابن مالك في هذا النص يثبت لنا رأي الشلوبين، ولكنّه يردّ عليه بجواز ما ذهب إليه الجزولي.

كما أثبت رأي الشلوبين في المسالة أبو حيان، بقوله: « وإذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) فتارة يُراد صريح الاستفهام عن النفي المحض دون تقرير، ولا إنكار، ولا توبيخ، خلافا للأستاذ أبي علي، إذ زعم أنّه لابدّ من إنكار وتوبيخ، ولا يكون لصريح الاستفهام عن النفي المحض، والصحيح وجود ذلك في كلام العرب. لكنّه قليل ومنه قول العرب(أَفَلاَ قِمَاصَ بِالعَيْرِ) وقوله:

أَلاَ اَصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ   ....

وظاهر كلام سيبويه أنّه لا يشترط ما زعمه الأستاذ أبو علي، وتارة يُرادُ به الاستفهام على طريق التقرير والإنكار والتوبيخ، نحو قوله:

---

[1]- شرح التسهيل لابن مالك، ج2، ص 70. والبيت لحسان بن ثابت في ديوانه، ص219،والبيت الثاني مجهول القائل، في الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي، ج1، ص324، والبيت الثالث لقيس بن الملوح، في ديوانه، ص178.

أَلاَ طِعَانَ أَلاَ فُرْسَانَ عَادِيَةٌ .... »[1].

فأبو حيان هنا يقرّ ما قاله ابن مالك، ويردّ على الشلوبين زعمه، بالنثر والشعر في المسألة. وكذلك ابن هشام يذكر في الاستفهام عن النفي البيت الشعري الذي ذكره النحاة:

أَلاَ اَصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ إِذَا أُلاَقِـي الَّذِي لاَقَاهُ أَمْثَالِـي

ويقول: بأن هذا البيت ردّ على الشلوبين الذي أنكر هذا القسم[2] .

وقال أيضاً في كتاب آخر: « وإذا دخلت همزة الاستفهام على(لا) لم يتغير الحكم. ثم تارة يكون الحرفان باقيين على معنييهما، كقوله:

أَلاَ اَصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ ....

وهو قليل، حتّى توهّمَ الشلوبين أنّه غير واقع »[3]. فابن هشام يبيّن بأنّه يجوز دخول همزة الاستفهام على(لا) وتكون لمجرد الاستفهام دون إنكار أو توبيخ، ويجعل الشلوبين متوهّماً في إنكار هذه القسم.

كما أورد خالد الأزهري(ت–905هـ) البيت المذكور سابقا،وقال: إنّ إدخال(إذا) الظرفية على المضارع بدلَ الماضي، وهو نادر وبقاء الحرفين على معنييهما قليل حتى توهّمَ الشلوبين أنّه غير واقع في كلام العرب، وردّ على الجزولي إجازته إياه، والحقّ وقوعه في

---

[1]– ارتشاف الصرب لأبي حيان الأندلسي، ج3، ص 1315 – 1316.والبيت لقيس بن الملوح، والبيت الثاني لحسان بن ثابت وسبق تخريجهما.

[2]– ينظر مغني اللبيب لابن هشام، ج1، ص445.والبيت لقيس بن الملوح.

[3]– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ط – ج2، ص 24.

كلامهم على قلّة، ومثل له: بالمثل العربي:(أَفَلاَ قِماصَ بِالعَيْر)[1]. والكلام نفسه ذكره الأشموني(ت- 929هـ) فقال: بأن الاستفهام عن النفي يقلّ في كلام العرب حتّى توهَّمَ الشلوبين أنّه غير واقع، ومثّل بالبيت المتداول في المسألة بين النحاة [2].

لقد بيّنتْ لنا نصوص النحاة الأوائل والنحاة المتأخرين، أنّ الشلوبين قد انفرد بإنكاره لورود الاستفهام مجرداً من الإنكار والتوبيخ عند دخول همزة الاستفهام على(لا)النافية، ولكنّ النحاة الذين جاءوا بعده خطأوه في هذا الرأي، وردّوا عليه بالشواهد من الشعر والنثر رغم اعترافهم بقلّة هذه الشواهد في كلام العرب.

وخلاصة القول أنّ الشلوبين أنكر أن ترد همزة الاستفهام مع لا النافية للجنس من دون إنكار وتوبيخ.

الزمن المنفي بلمّا.

اتفق النحاة على أن(لمّا) لنفي الماضي، ولكنّهم اختلفوا في هذا الماضي، فقال النحاة الأوائل: إنّها تنفي الماضي بعد (قد) أي الماضي المحقق، فهذا ابن السراج يقول:« ألاَ ترى أنّك تقول: لمّا، ولا يتبعها شيء، ولا تقول ذلك في(لم) وجواب(لمّا) قد فعل، يقول القائل: لمّا يفعل، فيقول: قد فعل»[3]. وقال الصيمري: « فأما(لم) و(لمّا): فينقلان الفعل المضارع إلى معنى المضي، ويجزمانه، فلم: نفي لقولك: فعل، و(لمّا) نفي لقولك: قد فعل، كقول القائل: قام زيد، فتقول نافيا له: لم يقم زيد، وكذلك(قد) قام زيد، فتقول أنت: لمّا يقم زيد»[4].

1- ينظر شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية،د ،ط، ج2، ص 175، والمثل في كتاب سيبويه، ج2، ص306، وفي لسان العرب، مادة(قمص) .

2- يُنظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ط1، سنة1375هـ- 1955م، ج1 ،ص153 .

3- الأصول في النحو لابن السراج، ج 2، ص 157.

4- التبصرة والتذكرة للصيمري، ج1، ص 405.

من هذا الكلام نفهم أنّ(لمّا) تنفي الماضي المحقق ثبوته،لأنّ(قد) تفيد التحقيق مع الماضي.

هذا رأي النحاة الأوائل في النفي بلمّا، أمّا النحاة المتأخرون فقد اختلفوا في هذا الماضي المنفي بلمّا، فقال الجزولي:« وتنفرد لمّا بالاستغراق في الزمن، والوقف عليها دون لم »[1]. فقد أدخل الجزولي بهذا النص على نفي الماضي كلمة الاستغراق في الزمان، أي أن:(لمّا) تنفي الماضي البعيد، ويستمر إلى وقت النفي بها. وهذا كلام لم يقله القدامى: ولكنّ الشلوبين عند شرحه لقول الجزولي ردّ عليه بمصطلح آخر لم يُذكر من قِبَلِ النحاة الأوائل، حيث قال:« وقوله: وتنفرد(لمّا) بالاستغراق. ليس هذا بصحيح، إنّما هي لنفي الماضي المتوقع خاصة»[2]. فالشلوبين هنا يردّ على رأي الجزولي ويؤكد بأنّ(لمّا) تنفي الماضي المتوقع باستعمال أداة الحضر(إنّما)، ومصطلح(الماضي المتوقع) هو أول من استعمله من النحاة، وأبطل ما قاله الجزولي بقوله:« والذي غرّه من هذا قولهم: عصى إبليس ربّه ولما يندم، والمعنى على نفي الزمان الماضي كلّه، وإنّما هو نفي للندم في الزمان الماضي القريب من الحال فيريد أنّه لم يندم في هذا الزمان القريب مع طول الزمان عليه في عصيان خالقه، فقال القائل: عصى إبليس ربّه ولمّا يندم، نافياً لندمه في الزمان الماضي القريب من الحال، ويتضمّن ذلك من جهة المعنى في الكلام لا من جهة لفظ (لمّا) أي: أنّه إذا لم يندم في هذا الزمان الأقرب مع طول الزمان عليه في العصيان، فأحرى ألاّ يندم فيما تقدم هذا الزمان، فالاستغراق في ذلك إنّما أتى من جهة المعنى في الكلام لا من جهة لفظ (لمّا). وكان الأصل في قولهم: عصى إبليس ربّه ولمّا يندم، عصى إبليس ربّه ولم يندم ولمّا يندم ثم حذف قوله: ولم يندم، واكتفى بقوله: ولمّا يندم، لدلالة قوله، ولمّا يندم عليه، ...فلمّا كان الأمر على هذا الذي ذكرناه من اقتضاء هذا الكلام الاستغراق من جهة ما دلّ

[1]– المقدمة الجزولية للجزولي، ص 40.

[2]– شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص 488.

عليه معناه لا من جهة ما دلّت عليه(لمّا)لأنّ وضع(لمّا) ليست للاستغراق، وإنّما هي لنفي الماضي المتوقع خاصة»[1]. فالشلوبين في هذا النص أثبت بأنّ(لمّا) لنفي الماضي المتوقع. وبيّن بأنّها ليست لنفي الماضي كلّه. وأوضح بأنّ استغراق النفي هو من جهة المعنى، وليس من جهة لفظ (لمّا)، وتكلّم كذلك على أنّها لنفي الزمان القريب من الحال، كلّ هذا التحليل لم يتطرق إليه النحاة الذين سبقوه، وبذلك يعدّ في هذه المسألة مجدّداً في توضيح الماضي الذي تنفيه(لمّا). وهذا الذي قاله الشلوبين هو الذي جعل النحاة الذين جاءوا بعده يذكرون الزمن الماضي القريب من الحال أو المتصل بالحال. فهذا أبو حيان يذكر لنا أقوال النحاة في المسألة قائلا:« واختلفت عبارة أصحابنا، فبعضهم يقول(لمّا) لنفي الماضي المتصل بزمان الحال، وبعضهم يقول لنفي الماضي القريب من زمان الحال، وقيل: كونها للماضي القريب من الحال ليس شرطا بل غالبا، فعلى هذا قد لا يكن للمتصل بالحال، ولا القريب منه »[2].

أما ابن يعيش فقد انتصر لرأي النحاة الأوائل، وأعاد ما قالوه حيث ذكر أنّها: لنفي الماضي معه قد، ولم لنفي الماضي ليس معه قد، ولم يزد على ما قاله الأوائل[3].

أما الرضي الاستراباذي فقال في المسألة: « واختصّت(لمّا) أيضاً بامتداد نفيها من حين الانتفاء إلى حال المتكلم، نحو: ندِم ولمّا ينفعه الندم، فعدم النفع متصل بحال المتكلم، وهذا هو المراد بقوله: وتختص بالاستغراق »[4]. فالاستراباذي يؤيد الجزولي الذي قال باستغراق نفيها، وأوضح ما معنى الاستغراق، وكأنّه يردّ على الشلوبين. أما ابن هشام فقد أثبت لـ(لمّا) أربع حالات في النفي: أحدهما: أنّها تنفي المضارع وتقلبه ماضيا كلم، الثاني: أنّ منفيها مستمر النفي إلى الحال، الثالث: أنّ منفي(لمّا) لا يكون إلاّ قريبا من الحال، وهذا لا

---

[1]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص 488 – 489.

[2]- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، ج4، ص 1859.

[3]- ينظر شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش، ج4، ص 263.

[4]- شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي، ج4، ص 82.

يشترطه ابن مالك. الرابع: أنّ منفي(لمّا) متوقع ثبوته، ومثل له بقوله تعالى:﴿ **بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ**﴾ ألاَ ترى أنّ معناه: أنّهم لم يذوقوه إلى الآن، وأنّ ذوقهم له متوقع[1]. فابن هشام ذكر لنا الحالات التي ذكرها النحاة الذين سبقوه، وأوضح الحالة التي ذكرها الشلوبين بشاهد من القرآن الكريم. وكذلك خالد الأزهري جعلها لنفي الماضي المتوقع، قائلا:« وتنفرد(لمّا)أيضاً(بتوقع ثبوته)، أي ثبوت منفيها، نحو:﴿**بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ**﴾، أي: إلى الآن ما ذاقوه وسوف يذوقونه.﴿ **وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ**﴾،أي: إلى الآن ما دخل في قلوبهم وسوف يدخل. ولم لا تقتض ذلك»[2]. والأزهري كذلك انتصر لرأي الشلوبين وإن لم ينسبه إليه. ولكنّ بن عقيل(ت–769هـ)، يقول:« ولا يكون النفي بلمّا إلاّ متصلا بالحال»[3].

وكذلك الأشموني جعلها تنفي الماضي المتصل بحال النطق بذلك النفي، ومثّل لها بقول الشاعر:

فَإِنْ كُنْتَ مَأْكُولاً فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ وَإِلاَّ فَأَدْرِكْنِي وَلَمَّا أُمَزَّقِ[4] .

ومن هذه النصوص الواردة في كتب النحاة يتّضح لنا أنّ الشلوبين انفرد بأنْ جعل(لمّا) تنفي الماضي المتوقع،أي النفي متوقع ثبوته في المستقبل، ولكنّه لم يثبت إلى زمن المتكلم، فهو مازال منفياً.

[1]– ينظر مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، ج3، ص 477 – 482. سورة صاد، الآية8 .

[2] – شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري، ج2، ص 397. وسورة صاد، الآية 8. وسورة الحجرات،الآية14، وتمامها:﴿ **وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ** ﴾.

[3]– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج4 ،ص26 .

[4]– ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك للأشموني، ج3، ص 575. والبيت لشأس بن نهار العبدي في خزانة الأدب للبغدادي، ج7، ص280.

معاني الأمر والنهي .

لقد ذكر النحاة أثناء تعرضهم إلى معاني لام الأمر، ولا الناهية، الأمر والدعاء خاصة، هذا ما نلمسه من حديث المبرّد عندما قال:« واعلم أنّ الدعاء بمنزلة الأمر والنهي في الجزم والحذف عند المخاطبة، وإنّما قيل: دعاء وطلب للمعنى؛ لأنّك تأمرُ من هو دونك، وتطلب إلى من أنت دونَه. وذلك قولك: لِيَغْفِرِ اللهُ لزيد، وتقول: اللهم اغفر لي، كما تقول: اضربْ عمرا»[1]. فالمبرد هنا أعطى للأمر باللام معنى الطلب، ومعنى الدعاء، فالطلب من الأعلى إلى الأدنى، والدعاء من الأدنى إلى الأعلى.

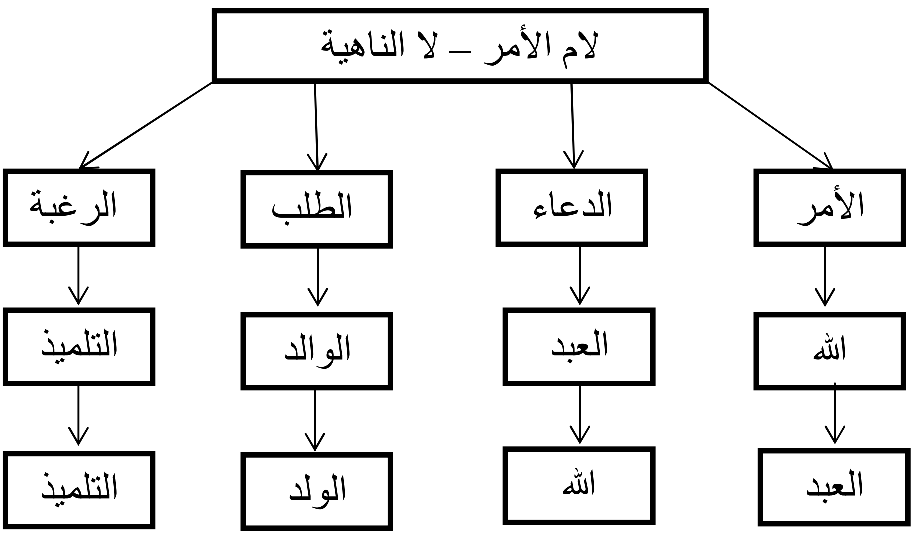
أما الصيمري فقد أضاف للأمر والدعاء جواب الأمر والنهي والاستفهام والعرض والتمني والنفي، قائلا: « ولام الأمر، ولا في النهي، وما كان على لفظها من الدعاء وجواب الأمر والنهي، والاستفهام، والعرض، والتمني والنفي»[2]. ومثّل للام الأمر عندما تكون في أمر الغائب، وأمر المخاطب:بـ(لِيقمْ زيد)، (وَلْتَقَمْ). ولا في النهي:بـ(لا تَشتُمْ زيداً)، والدعاء: يجري مجرى الأمر والنهي: مثل:(لِيَقطَعِ اللهُ يدَ زيدٍ)، و(لا يُبْعِدِ اللهُ عمراً). والأجوبة: في الأمر:(إيتِ عمراً يُكرِمْكَ)، والنهي:(لا تَشتُمْ زيداً يَضرِبْكَ)، والاستفهام:(أينَ بيتُك أزُرْكَ)، والعرض:(ألاَ تنزلُ تُصبْ خيراً)، والتمني:(ليتك عندنا نُكرِمْكَ)، والنفي:(ما أنتَ جواداً أقصدْكَ)[3]. أما الجزولي فاكتفى بما قاله المبرد، وذكر الأمر والدعاء للام الأمر ولا الناهية[4].

أما الشلوبين فقد اعترض على هذه التسمية، وقال: بأنهما يشتملان على عدة معان، « وقوله: فالجازم لفعل واحد: لم ولمّا ولام الأمر والدعاء. هذا قول غير محرّر. لأنّ(اللام)

---

[1]- المقتضب للمبرد، ج2، ص 130.
[2]- التبصرة والتذكرة للصيمري، ج1، ص 405.
[3]- ينظر نفسه، ص 406.
[4]- ينظر المقدمة الجزولية للجزولي، ص 40.

الجازمة لا تختصّ بالأمر والدعاء دون الطلب والرغبة، وكذلك، قوله: بعد هذا، و(لا) في النهي والدعاء، غير محرّر أيضا، لأنّ(لا) الجازمة لا تختصّ أيضا بالنهي والدعاء دون الطلب والرغبة، فإذا قلت:(اللام)الطلبية أو(لا)الطلبية عمّت أربعة المواضع من الأمر والدعاء والطلب والرغبة فهكذا الصواب في كلّ واحد منهما أنْ يُقَيّدَ بالطلبية كما قلنا»[1]. وفي كتاب آخر: قال: لام: طلب إيجاد الفعل، ولا: في طلب إعدام الفعل[2]. يفهم من هذا الكلام أنّ الشلوبين استعمل مصطلحات لم يذكرها النحاة قبله لمعنى(لام الأمر) ولا الناهية، حيث استعمل مصطلح(الرغبة) والتي تعني(الالتماس) عند البلاغيين، وكذلك(لا)طلب إيجاد الفعل، و(لا)طلب إعدام الفعل، و(الطلب) وبهذا التحليل فقد ميّز بين: الأمر والدعاء والطلب والرغبة. فكأنّه يقول: الأمر يكون من الأعلى إلى الأدنى، مثل: من الله إلى عباده، والدعاء يكون من الأدنى إلى الأعلى، مثل من العبد إلى ربّه، والطلب يكون من الأعلى إلى الأدنى بين العباد، مثل، من الوالد إلى ولده، أو من الرئيس إلى مرؤوسه، والرغبة تكون من المكافئ إلى من يساويه في المرتبة، ويمكن أن نوضحه بالمخطط الآتي:



1– شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص 484 – 485.

2– ينظر التوطئة للشلوبين، ص 147.

ولما حققنا في المسألة لم نجد النحاة يقولون بقول الشلوبين فهذا ابن مالك، يقول:« واعلم أنّ الفعل يُجزم باللام في الأمر، وهو طلب الفعل على سبيل الاستعلاء، نحو:﴿ **لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ**﴾، وفي الدعاء، وهو طلب الفعل على سبيل الخضوع، نحو:﴿ **لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ**﴾،...فلذلك سماها لام الطلب، والنحويون يسمونها لام الأمر، لأنّه الأصل فيها»[1]. فابن مالك في هذا النص تكلّم على دخول لام الأمر على الفعل، وقال عنه بأنّه طلب على سبيل الاستعلاء، أي من الله إلى عبده، وكذلك هو دعاء إذا كان على سبيل الخضوع، أي من العبد إلى مولاه، ولكنّه لم يتحدّث عن الأمر، وعن الرغبة التي ذكرها الشلوبين، رغم أنّه معاصر له، ومن تلاميذه.

أما الرضي الاستراباذي فقد جعل لام الأمر اللام المطلوب بها الفعل، يدخل فيها لام الدعاء، نحو ليغفر لنا الله، ولا النهي، وهي المطلوب بها الترك[2].

أما ابن هشام فقد قال في المسألة :« ولا فرق في اقتضاء اللام الطلبية للجزم بين كون الطلب أمراً، نحو:﴿ **لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ**﴾، أو دعاءً، نحو:﴿**لِيَقْضِ علَيْنَا رَبُّكَ**﴾،أو التماساً، كقولك لمَنْ يساويك:(لِيَفْعَلْ فلانٌ كذا)، إذا لم ترد الاستعلاء عليه»[3]. فابن هشام هنا استعمل مصطلحات الشلوبين، مثل: الطلب، والأمر، والطلبية، وأبدل الرغبة بالالتماس. وكذلك المرادي استعمل المصطلحات نفسها على التقريب،قائلاً:إنّ لام الأمر يُقال لها:لام الطلب، ويشمل الأمر، نحو:﴿ **لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ**﴾،والدعاء، نحو:﴿**لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ**﴾، وقيل: الالتماس، كقولك لمن يساويك: لتفعل، من غير استعلاء، وبيّن بأنّ الطلب

1- شرح التسهيل لابن مالك، ج4، ص 57 –58. سورة الطلاق،الآية7، وتمامها:﴿ **مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا** ﴾. وسورة الزخرف، الآية 77، وتمامها:﴿ **قَالَ إِنَّكُمْ مَاكِثُونَ** ﴾.

2- ينظر شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي، ج4، ص 84 – 86 .

3- مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، ج3، ص 219 – 220. وسورة الطلاق،الآية7. وسورة الزخرف، الآية 77.

إذا ورد من الأعلى فهو أمر، وإذا ورد من الأدنى فهو دعاء، وإذا ورد من المساوي فهو التماس[1].

أما الأشموني فقد ألغى الالتماس من الطلب، وقال:« تجزم لا واللام الطلبيتان الفعل المضارع، أما(لا) فتكون للنهي، نحو﴿ **لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ**﴾، وللدعاء نحو﴿ **لَا تُؤَاخِذْنَا**﴾، وأما اللام فتكون للأمر، نحو:﴿ **لِيُنْفِقْ**﴾، وللدعاء، نحو:﴿**لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ**﴾، وقد دخل تحت الطلب الأمر والنهي والدعاء»[2]. فالأشموني هنا ذكر لنا المصطلحات التي استعملها الشلوبين إلاّ الرغبة، حيث ذكر: الطلب والأمر والنهي والدعاء.

وخلاصة القول أنّ الشلوبين هو أوّل من استعمل مصطلح(الرغبة) و(الطلب) في معنى لام الأمر ولا الناهية.

دلالة(لو).

لقد انتشر في أوساط النحاة أنّ(لو) حرف امتناع لامتناع، فهذا سيبويه، يقول:« وأما(لو) فلما كان سيقع لوقوع غيره»[3]. وهذا:« يعني أنّه يقتضي فعلاً ماضياً كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره، والمتوقع غير واقع»[4]. و« يعني أنها تقتضي فعلاً امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته»[5]. فقد استنتج النحاة من قول سيبويه أنّ(لو) حرف امتناع لامتناع.

1- ينظر الجني الداني في حروف المعاني للمرادي، ص 110، وسورة الطلاق،الآية 7. وسورة الزخرف ،الآية77.

2- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك للأشموني، ج3، ص 573. وسورة لقمان، الآية 13، وتمامها:﴿ **إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ** ﴾. وسورة البقرة،الآية286، وتمامها:﴿**إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ** ﴾ . وسورة الطلاق،الآية 7.وسورة الزخرف ،الآية 77.

3- الكتاب (كتاب سيبوية)، ج4، ص 224.

4- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، ج4، ص 1898.

5- شرح التسهيل لابن مالك، ج4، ص 95.

أما المبرد فيقول:« و(لولا) حرف يوجب امتناع الفعل لوقوع الاسم،...فإن حذفت(لا) من قولك:(لولا) انقلب المعنى، فصار الشيء في(لو) يجب لوقوع ما قبله، وذلك قولك: لو جاءني زيد لأعطيتُك، ولو كان زيد لحرَمَك»[1]. وما يفهم من كلام المبرد أنّ(لو) حرف امتناع لامتناع.

وقد أثبت ابن مالك رأي أغلب النحاة بقوله:« وقال أكثر النحويين: لو حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غير، أي على امتناع الثاني لامتناع الأول»[2]. هذا رأي جمهور النحاة في دلالة(لو) ولكنّ الشلوبين تجاهل هذا الرأي، وقال بأنّها لا تفيد هذا. أي أنكر أنّها تفيد الامتناع للامتناع هذا ما نقله عنه مجموعة من النحاة نسرد أقوالهم على الترتيب، فهذا أبو حيان يقول:«(لو) حرف امتناع لامتناع هذه عبارة شيوخنا في ابتداء التعليم،...، قال الأستاذ أبو علي:(لو) ليست موضوعة للدلالة على الامتناع، بل مدلولها ما نص عليه سيبويه من أنها تقتضي لزوم جوابها الشرط فقط»[3].

وهذا ابن هشام يثبت رأي الشلوبين قائلا« أنّها تفيد الامتناع، وقد اختلف النحاة في إفادتها له، وكيفية إفادتها إيّاه على ثلاثة أقوال:أحدها:أنّها لا تفيده بوجه، وهو قول الشلوبين، زعم أنّها لا تدل على امتناع الشرط، ولا على امتناع الجواب، بل على التعليق في الماضي، كما دلت(إنْ) على التعليق في المستقبل، ولم تدل(إنْ) بالإجماع على امتناع ولا ثبوت، وتبعه على هذا ابن هشام الخضراوي. وهذا الذي قالاه كإنكار الضروريات؛ إذ فهم الامتناع منها كالبديهي؛ فإن كلّ من سمع (لو فعل) فهم عدم وقوع الفعل من غير

[1]- المقتضب للمبرد، ج3، ص 76.

[2]- شرح التسهيل لابن مالك، ج4، ص 95.

[3]- ارتشاف الضرب لأبي حيان، ج4، ص 1898.

تردد؛ ولهذا يصح في كلّ موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلا على فعل الشرط منفيا لفظاً أو معنى، تقول:(لو جاءني أكرمته لكنه لم يجئ)»[1].

وكذلك المرادي قال:« لو:حرف يدلّ على امتناع الثاني لامتناع الأول،...وقال الشلوبين:(لو) ليست موضوعة للدلالة على الامتناع، بل موضوعها ما نصّ عليه سيبويه، من أنّها تقتضي لزوم جوابها لشرطها فقط. قلت: وفيها، مع ذلك، دلالة على امتناع شرطها. وذلك مفهوم من عبارة سيبويه، رحمه الله » [2].

كما ذكر كذلك السيوطي رأي الشلوبين في المسألة عند تكلّمه على دلالة(لو) فقال:« وقال أبو علي الشلوبين وابن هشام الخضراوي: إنّها لا تفيد الامتناع بوجه، ولا تدلّ على امتناع الشرط ولا امتناع الجواب، بل هي لمجرد الربط، أي ربط الجواب بالشرط دلالة على التعليق في الماضي كما دلّت إنْ على التعليق في المستقبل»[3]. يتّضح لنا من نصوص النحاة التي سردنا أنّ الشلوبين انفرد بمنعه(لو) من إفادتها لمعنى الامتناع الذي ذكره النحاة الذين سبقوه، ولكنّنا عندما عدنا إلى كتبه المطبوعة لم نعثر على هذا النص الذي ذكره هؤلاء النحاة إلاّ أنّه قال عنها: « أمّا(لو) فلأنها شرط فيما مضى، كما كانت(إنْ) شرطا فيما يأتي »[4]. ثمّ مثّل لها بقوله:« مثالهما: لو يقوم زيد قام عمرو وربّما يقوم زيد، فالمبهم معهما ماض في المعنى بدليل عمله في الزمان الماضي»[5]. وينفي عنها دلالة أخرى قائلا: « ولا يكونان أعني لو و ربّما إلاّ كذلك، أي لا تستعملان إلاّ بمعنى الماضي»[6]. وقال في مكان آخر:«لأنّ(لولا) تختص بالاسم، و(لو) تختص بالفعل[7]. فالشلوبين لم يصرح في

---

[1]- مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، ج3، ص 368 – 369.

[2]- الجني الداني للمرادي، ص 276 – 277.

[3]- همع الهوامع للسيوطي، ج2، ص 471.

[4]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص 457.

[5]- نفسه، ص 457.

[6]- نفسه.ص 457.

[7]- نفسه، ص 782.

هذا النص بأنّها لا تفيد الامتناع إلاّ أنّه قال بأنّها تضاد(إنْ) في الشرط هذا الذي ذكره عنه ابن هشام، فإن صرّح بهذا في كتب لم تصلنا فالله أعلم.

وعندما تحققنا من المسألة عند النحاة الذين عاصروه أو النحاة الذين جاءوا بعده. لم نجد من يوافقه في رأيه. فهذا الرضي الاستراباذي يوافق ما قاله جمهور النحاة:« ثم إنّ النحاة قالوا: إنّ(لو) لامتناع الثاني لامتناع الأول، وقال المصنف: بل هو لامتناع الأول لامتناع الثاني، وقال: وذلك لأنّ الأول سبب والثاني متسبب، والمتسبّب قد يكون أعمّ من السبب»[1].

أما ابن عقيل فقال فيها: « ولهذا قال: (لو حرف شرط في مُضِيٍّ) وذلك نحو قولك:(لو قام زيد لقمتُ) وفسّرها سيبويه بأنّها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، وفسّرها غيره بأنّها حرف امتناع لامتناع، وهذه العبارة الأخيرة هي المشهورة، والأولى الأصحّ، وقد يقع بعدها ما هو مستقبل المعنى»[2]. فابن عقيل يَعدّ أنّ سيبويه لم يقول بأنّ(لو) حرف امتناع لامتناع، وإنْ فهم غيره من عبارة سيبويه ذلك، ولكنّه يعترف بأنّها هي المشهورة.

وقد ذكر الأزهري لـ(لو) ثلاثة أقوال في الامتناع. أحدها: أنّها لا تفيده بوجه، هو قول الشلوبين، وزعم أنّها لا تدلّ على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب. الثاني: أنّها تفيد امتناع الشرط، وامتناع الجواب جميعا، والثالث: أنها تقتضي امتناع شرطها دائما، مثبتا كان أو منفيا، خلافا للشلوبين، ولا تقتضي امتناع جوابها، خلافا للمعربين[3].

أما الأشموني فقد أثبت بأن(لو) تفيد امتناع شرطها دائما، وقال بأنّ قولهم:(لو حرف امتناع لامتناع فاسد؛ لأنّه يقتضي أن يكون الجواب ممتنعا في كل موضع، وهذا ليس

[1]- شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي، ج4، ص 451

[2]- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، ج4، ص 47.

[3]- ينظر شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري، ج2، ص 419.

صحيحا، والجيّد فيها أن يقال: حرف يدل على امتناع تالٍ يلزم لثبوته ثبوت تاليه، وفَهم من عبارة سيبويه المذكورة سابقا، أنّها تدل على الامتناع الناشئ عند فقد السبب،لا على مطلق الامتناع[1] .

ومجمل القول أنّ الشلوبين رفض أن تكون(لو) تفيد امتناع لامتناع، وأثبت لها إفادتها لشرط ما مضى من الزمن.

حروف التصديق والإيجاب(نعم).

أوجب علماء العربية أن يكون الجواب على السؤال المنفي المسبوق بهمزة الاستفهام ببلى، ولا يكون بنعم، يُروي أنّ ابن عباس رضي الله عنهما قال عن الآية الكريمة:﴿ **أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ**﴾[2].إنّهم لو قالوا في الجواب نعم لكفروا[3]. هذا الذي أثبته سيبويه، عندما قال:« وما(بلى) فتوجب به بعد النفي؛ وأما(نَعَم) فعِدَةٌ وتصديق، تقول: قد كان وكذا، فيقول: نعم؛ وليسا اسمين،...فإذا استفهمتُ فقلتُ أتفعل؟ أُجبتَ بنعم، فإذا قلت: أَلَستَ تفعل؟ قال: بلى، يجريان مجراهما قبل أن تجيء الألف»[4]. فسيبويه في هذا النص علّمنا أنّ الجواب بعد السؤال المثبت يكون بنعم، والجواب بعد الكلام المنفي المسبوق بهمزة الاستفهام يكون ببلى.

كما ذكر لنا الجوهري جواب الاستفهام قائلا:« ونعم: عدة وتصديق، وجواب الاستفهام، وربّما ناقض بلى. إذا قال: ليس لي عندك وديعة، فقولك نعم تصديق له، وبلى تكذيب»[5].

---

[1]- ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك للأشموني، ج3، ص 599

[2]- سورة الأعراف، الآية 172.

[3]- ينظر خزانة الأدب للبغدادي، ج11، ص202.

[4]- الكتاب (كتاب سيبويه) ج4، ص 234.

[5]- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت لبنان، ط2، سنة1399هـ- 1979م، ج5، ص 2043.

أما ابن يعيش فقد أوضح معنى الجواب بنعم، والجواب ببلى، فقال:« وأما(بلى)، فيُوجَب بها بعد النفي، فهي ترفع النفي وتُبطله. وإذا رفعته؛ فقد أوجبت نقيضه، وهي أبداً توجب نقيض ذلك المنفي المتقدم، ولا يصح أن توجب إلاّ بعد رفع النفي وإبطاله. وأما(نعم)، فإنّها تبقي الكلام على إيجابه ونفيه؛ لأنّها وُضعت لتصديق ما تقدم من إيجاب أو نفي، من غير أن ترفع ذلك وتبطله، مثاله إذا قال القائل:(أَخَرَجَ زيدٌ)، وكان قد خرج، فإنّك تقول في الجواب:(نعم)، أي: نعم قد خرج،...فإن قال:(أَمَا خرج زيد؟)، وكان لم يخرج، فإنك تقول له في الجواب:(نعم)، أي: نعم ما خرج، فصدّقت الكلام على نفسه باطّراح حرف الاستفهام، كما صدقته على إيجابه، ولم ترفع النفي وتبطله بخلاف(بلى)، وإن كان قد خرج، قلت في الجواب:(بلى)،أي: بلى قد خرج، فرفعت ذلك النفي، وحدث في بعضه إثبات نقيضه، بخلاف(نعم)التي تبقي الكلام على حاله»[1]. فابن يعيش بيّن أنّ الجواب ببلى هو الذي يزيل النفي ويثبت نقيضه الإثبات، ثم استشهد بقوله تعالى:﴿**أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى**﴾.ولو قال:(نعم)، لكان كفراً، وقال بأنّ هذا قول النحويين المتقدمين[2]. أما الشلوبين فقد أجاز الجواب بنعم بعد النفي المسبوق باستفهام وشكّك في قول ابن عباس، قائلا:«على ذلك جاء ما يُروى عن ابن عباس من قوله في قول الله تعالى:﴿**أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ**﴾، أنّهم لو قالوا في الجواب: نعم لكفروا، ولكن قد يوجد مع ذلك خلافه في قول القائل:

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو وَإِيَّانَا فَـذَاكَ بِنَا تَدَانِ

نَعَمْ وَتَرَى الْهِلاَلَ كَمَا أَرَاهُ وَيَعْلُو بِالنَّهارِ كَمَا عَلانِي.

ويفتقر كلام ابن عباس مع وجود قول القائل إلى فضل نظر، وهو أن تقول: نعم في قول الشاعر ليس بجواب، لأنّ الجواب بنعم إذا جاء بعد الاستفهام إنّما يكون تصديقا لما بعد

[1]- شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش، ج5، ص 55.

[2]- ينظر نفسه، ص56.وسورة البقرة،الآية260، وتمامها:﴿ **قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** ﴾.

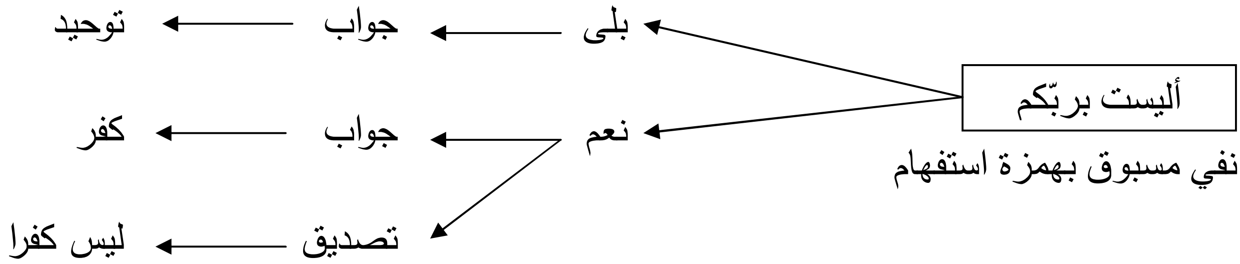
ألف الاستفهام، ولم يُرد الشاعر أن يصدق أنه ليس يجمعه النهار مع أم عمرو، فلذلك يكون بنو آدم إذا قالوا في الجواب لقوله:﴿**أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ**﴾، نعم كفاراً، لأنّهم إذا قالوا ذلك مُجيبين كان الجواب بنعم مصدقا لما بعد ألف الاستفهام من النفي فتكون في ذلك تصديقا أنّه ليس ربّهم فيكون ذلك كفراً،وهو الأكثر في الاستعمال-(أعني كون نعم بعد الاستفهام)جوابا- ولكنّه لا يمتنع مع ذلك أن يقولوا: نعم، لا على الجواب للاستفهام، ولكن لأنّ الاستفهام في قوله:﴿ **أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ** ﴾ تقرير، والتقرير خبر موجب، ولذلك امتنع سيبويه أن تُجعل أمْ في قوله:﴿**أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا**﴾ متصلة؛ لأنّ أم المتصلة لا تأتي بعد الخبر، فإذا كان التقدير خبراً معناه الإيجاب جاز أن تأتي بعده نعم كما تأتي بعد الخبر الموجب، لكن إذا أتت نعم هناك لا تأتي على جهة الجواب لكن على جهة التصديق، وإذا كان الأمر كذلك لم يكن في إجازة نعم للمخلوقين في هذه الآية، ولا كان الشاعر في قوله نعم بعد قوله:

أليس الليل... ... ...

مخالفين لابن عباس فيما قاله من ذلك، لأنّهما لم يتواردا معه على معنى واحد، فإنّ الذي منعه إنّما منعه على أن نعم جواب، وإذا كانت جوابا إنّما تكون تصديقا لما بعد ألف الاستفهام، والذي أجزناه إنّما أجزناه على أن تكون نعم غير جواب، إنما نعم فيه على وجه التصديق كما تكون في قولك نعم لمن قال: قام زيدٌ »[1].

فقد أجاز الشلوبين الجواب بنعم على النفي المسبوق بهمزة الاستفهام، ولكنّه وضّح بأنّ هذا يكون عن طريق التصديق وليس عن طريق الجواب، وهذا الذي قاله يُعدّ اجتهاداً منه في هذه المسألة، ويمكن أن نوضح رأيه بالمخطط الآتي:

[1]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين،ج3،ص1159-1161،وتمامها:﴿ **شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ** ﴾، وسورة الأعراف،الآية172.وسورة الزخرف،الآيتان51 و52، تمامها:﴿ **أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ** ﴾،والبيتان لجحدر بن مالك الحنفي في حزانة الأدب، ج11، ص201- 208.



وقد نقل لنا رأي الشلوبين في المسألة ابن هشام قائلا:« ويتحرّر على هذا أنّه لو أجيب: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ بـ(نعم) لم يكف في الإقرار؛ لأنّ الله سبحانه وتعالى أوجب الإقرار بما يتعلق بالربوبية العبارة التي لا تحتمل غير المعنى المراد من المُقرِّ؛ ولهذا لا يدخل في الإسلام بقوله:(لاَ إلهَ إلاَّ اللهُ) برفع (إله)؛ لاحتماله لنفي الوحدة فقط، ولعلّ ابن عباس رضي الله عنهما إنّما قال: إنّهم لو قالوا: نعم، لم يكن إقراراً كافياً. وجوّزَ الشلوبين أن يكون مراده أنّهم لو قالوا: نعم، جواباً للملفوظ به على ما هو الأفصح لكان كفراً؛ إذ الأصل تطابق الجواب والسؤال لفظاً، وفيه نظر؛ لأنّ التكفير لا يكون بالاحتمال»[1].

كما أثبت البغدادي رأي الشلوبين بقوله:« وهذا التوجيه نسبه ابن هشام(في بحث نعم من المغني) إلى جماعة من المتقدمين والمتأخرين، منهم الشلوبين، قال الشلوبين: إذا كان قبل النفي استفهام فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرد، وإن كان مراداً به التقرير فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفي، رعياً للفظه. ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بما يجاب به الإيجاب، رعياً لمعناه. ألا ترى أنّه لا يجوز بعده دخول أحدٍ، ولا الاستثناء المفرّغ؛ لا يقال: أليس أحدٌ في الدار، ولا أليس في الدار إلاّ زيد. وعلى ذلك جاء قول الأنصاري وقول الشاعر: نعم، بعد النفي المقرون بهمزة الاستفهام»[2].

---

[1]- مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، ج4، ص 307 – 308. وسورة الأعراف، الآية 172، سبق تخريجها.

[2]- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 4، سنة 1418هـ – 1997م، ج11، ص 203.

لقد اتّضح من النصين أنّ الشلوبين هو الذي أجاز قول نعم بعد النفي المقرون بهمزة الاستفهام.

وعندما تحققنا من المسألة وجدنا مَن يذكر رأي الشلوبين وإن لم يشر إليه، وكأنّ رأيه هذا فتح للنحاة الباب بأن يذكروا في المسألة هذا الرأي الجديد الذي لم يكن عند النحاة القدامى فهذا المالقي يقول:« و(نعم) توجب لا غير، ولا يقع قبلها النفي، ولو جاء لجاز فلهذا قال بعض النحويين في قوله تعالى:﴿**أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى**﴾، إنّهم لو قالوا نعم لكان كفراً، يريد: إنّهم لو قالوا(نعم) لصدّقوا النفي فكفروا، و(بلى) تنفيه وتوجب الجواب،...وقال بعضهم: إنّه قد يقع كلّ واحد منهما موضع الآخر، وأنشد:

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو وَإِيَّانَا فَـذَاكَ بِنَا تَدَانِي

نَعَمْ وَتَرَى الْهِلاَلَ كَمَا أَرَاهُ وَيَعْلُو بِالنَّهارِ كَمَا عَلانِي

فلو قال هنا: بلى لجاز، وقوله (نعم) جائز»[1]. فالمالقي هنا يشير إلى رأي الشلوبين، والدليل على ذلك:هو أنّه استشهد بالبيتين اللذين استشهد بهما الشلوبين في جواز قول(نعم) ردّاً على النفي المسبوق بهمزة الاستفهام، وأشار إليه بـ قال بعضهم.

وكذلك قال المرادي: « لأنّ(بلى) إيجاب لنفي مجرد، كقولك(بلى)، لمن قال: ما قام زيدٌ أو مقرون باستفهام حقيقة، نحو:أليس زيد بقائم؟ فتقول: بلى،أو للتقرير كقوله تعالى:﴿**أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى**﴾،أجرت العرب التقرير مجرى النفي، ولذلك قال ابن عباس: لو قالوا:(نعم) لكفروا.لأن(نعم) لتصديق المخبر في الإيجاب والنفي. فإذا قال: ليس لك عندي وديعة، فقلتَ(نعم)، كان تصديقا له، وإن قلت(بلى)، كان إيجابا لما نفى...وقال بعضهم: يجوز أن يؤتى بـ(نعم)، بعد التقرير تصديقا له، لأنّ معناه الإيجاب، وإنّما يمتنع إذا جُعلت جواباً،

[1]- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق، ط3، سنة 1423هـ- 2002 م، ص 426-427. وسورة الأعراف،الآية 172، سبق إتمامها، والبيتان سبق تخريجهما.

قال: ولا يكون الشاعر في قوله(نعم) بعد قوله(أليس) مخالفاً لابن عباس رضي الله عنهما، فيما قاله من ذلك، لأنّه لم يتوارد معه على معنى واحد»[1]. فالمرادي في هذا النص يشير إلى رأي الشلوبين الذي ذكرناه، حيث أورد استشهاده بالبيت الشعري وبيّن ما قاله الشلوبين في التوضيح الذي سبق ذكره في نص الشلوبين.

ورأي الشلوبين ذكره كذلك الرضي الاستراباذي لكن دون نسبته إليه، حيث قال: جوّز بعضهم إيقاع نعم موقع بلى إذا جاءت بعد همزة داخلة على نفي لفائدة التقرير، أي الحمل على الإقرار والطلب له، فتكون(نعم) في الحقيقة، تصديقاً للخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي، لا تقريراً لما بعد همزة الاستفهام، فالذي قاله ابن عباس رضي الله عنهما مبنيّ على كون(نعم) تقريراً لما بعد الهمزة، والذي جوّزه هذا القائل، مبنيّ على كونه تقريراً لمدلول الهمزة مع النفي، فلا يتناقض القولان، والدليل على جواز استعمال ما قال هذا القائل قول الشاعر:

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو وَإِيَّانَا فَـذَاكَ بِنَا تَدَانِي

نَعَمْ وَأَرَى الْهِلاَلَ كَمَا تَرَاهُ وَيَعْلُوها النَّهارُ كَمَا عَلانِي[2] .

أما أبو حيان فقال بأنّ(بلى) تثبت النفي المجرّد، وتثبت النفي المقرون بأداة الاستفهام سواء أردت الاستفهام عن حقيقة النفي أم أردت التقرير، فإذا أردت تصديقهما قلت: نعم، وإن أردت تكذيبهما قلت: بلى، واستدلّ بالآية الكريمة المذكورة سابقا، وبقول ابن عباس، ونفى أن تكون(نعم) في البيتين المذكورين نصّاً في أنّ التقرير يُجاب بـ(نعم)[3].

---

[1]– الجني الداني في حروف المعاني للمرادي، ص 422 –423. وسورة الأعراف، الآية172، وسبق تخريجه.

[2]– ينظر شرح كافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي، ج4، ص 427، والبيتان لجحدر بن مالك الحنفي في الخزانة، ج11، ص201–208.

[3]– ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان، ج4، ص 2369.

وخلاصة القول أنّ الشلوبين أجاز الجواب بنعم عن السؤال المنفي المسبوق بهمزة الاستفهام، وهو بهذا الرأي مخالف لجمهور النحاة.

المسائل النحوية المنسوبة للشلوبين غير الموجودة في كتبه المطبوعة.

بعدما أنهينا الكلام عن المسائل النحوية التي انفرد بها والموجودة في كتبه المطبوعة، التي وصلت إلينا، وبعد تحليلها وإثباتها له، شرعنا نتحدّث عن المسائل النحوية التي نُسبت إليه من طرف النحاة الذين جاءوا بعده وتأثروا بآرائه، ولكنّنا عندما بحثنا عنها في كتبه التي بين أيدينا لم نعثر لها على أثر ربّما قالها في كتبه المفقودة، أو التي لم تطبع أو قالها مشافهة لطلابه وتناقلها النحاة عن بعضهم، ولأنّنا لم نتأكد من نسبتها إليه فإنّنا سنذكرها كما وردت عند النحاة الذين قالوها دون مناقشتها. مبتدئين بالأسماء ثمّ الأفعال ثمّ الحروف بالمنهجية التي اعتمدناها في هذه الدراسة.

إعراب ما لا ينصرف.

لقد جوّز الشلوبين إعراب أسماء السور القرآنية التي وازنت الأسماء الأعجمية، ذكر هذا أبو حيان:« فإن وازن الأسماء الأعجمية، وأضفت إليه سورة لفظا أو تقديرا نحو: ياسين وحاميم، قال ابن عصفور، فالحكاية، وقال الأستاذ أبو علي: الحكاية، وإعرابه إعراب ما لا ينصرف، وهو نص سيبويه»[1]. ونص سيبويه يقول بالحكاية فقط، حيث يقول:«أمّا حم فلا ينصرف،جعلته اسماً للسورة أو أضفته إليه، لأنّهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجمي، نحو:هابيل وقابيل...وكذلك: طاسين، وياسين. واعلم أنّه لايجيء في كلامهم على بناء:حاميم وياسين، وإن أردت في هذا الحكاية تركته وقفاً على حاله»[2]. كما ذكر رأي الشلوبين هذا السيوطي، فقال:«الخامس: ما وازن الأعجمي كحاميم وطاسين وياسين فأوجب ابن عصفور فيه

---

[1]– ارتشاف الضرب لأبي حيان، ج2، ص 886.

[2]– الكتاب(كتاب سيبويه)، ج3، ص257– 258.

الحكاية،لأنّها حروف مقطعة، وجوّز الشلوبين فيه ذلك، والإعراب غير مصروف لموازنته هابيل، وقابيل، وقد قرئ(ياسينَ) بنصب النون، وسواء في الأمرين أضيف إليه سورة أم لا»[1].

وخلاصة القول أن الشلوبين أجاز إعراب أسماء السور القرآنية مثل(حاميم وطاسين) على الحكاية وإعراب ما لا ينصرف.

هُنّ وهَنَهْ، كناية عن النكرات.

لقد جعل الشلوبين(هن وهنه) كناية عن نكرة، قال هذا أبو حيان:« وقال الأستاذ أبو علي: الهَنُ والهَنَهْ كنايتان عن النكرات»[2]. وقال السيوطي:« وكنوا عن اسم جنس غير علم بـ(هن) في المذكر، و(هَنَة) بفتح النون و(هَنْت) بسكونها في المؤنث. ولا يكنى به عن علم عاقل أو غيره كأسامة، قاله الشلوبين والخضراوي وابن مالك»[3]. ومنه نقول إنّ أبا علي هو الذي أوّل مَن جعل(هن وهنة) كناية عن النكرة.

فل وفلة، كناية عن العلم.

لقد جعل الشلوبين(فُلُ) و(فلة) كناية عن العلم، نقل هذا الرأي أبو حيان بقوله:« وزعم الأستاذ أبو علي، وابن عصفور، وصاحب البسيط، وابن مالك أنّ قولهم (يا فُلُ) كناية عن العلم كقولهم:(يا فلان) وأنّه لا يستعمل محذوفا إلاّ في النداء»[4]. وكذلك قال الأشموني:« وذهب الشلوبين وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أنّ فل وفلة كناية عن العلم نحو زيد

---

[1]- همع الهوامع للسيوطي، ج1، ص 117.

[2]- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، ج2، ص 972.

[3]- همع الهوامع للسيوطي، ج1، ص 242.

[4]- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، ج5، ص 2223.

وهند بمعنى فلان وفلانة، وعلى ذلك مشى الناظم وولده»[1]. ومن النصين نستنتج أنّ الشلوبين هو الذي جعل(فل وفلة) كناية عن العلم بمعنى فلان وفلانة.

أيمن في القسم.

قال الشلوبين(أيمن) مغيّر لهذا لا يُطالب بوزنه، ذكر هذا الرأي أبو حيان فقال:« وقال الأستاذ أبو علي: أيمن مغير كـ(امرئ)، و(ابن)، فلا يطالب بوزنه، كما لا يطالب بوزن (امرئ)، إذ ليس في الكلام مثله »[2]. والكلام نفسه نقله المرادي،فقال:« وقال الشلوبين:(ايمن) مغيّرٌ كـ(امرئ) و(ابن) فلا يُطالب بوزنه كما لا يطالب بوزن(امرئ)»[3].

وخلاصة القول إنّ الشلوبين قال بأنّ(أيمن) مغيّر كـ(امرئ) فلا يطالب بوزنه.

تمييز(كم) الخبرية.

لقد منع الشلوبين أن يكون تمييز(كم) الخبرية جمعاً، ذكر هذا أبو حيان فقال:« وتمييز (كم) الخبرية مجرور، ويكون مفرداً، وهو أكثر وأفصح، وجمعاً... وزعم الأستاذ أبو علي، أنّه لا يكون في هذه اللغة إلاّ مفرداً لا جمعاً، وتبعه ابن هشام» [4]. وأثبت هذا أيضاً السيوطي بقوله:« وإذا نصب بفصل، أو بغير فصل جاز كونه أيضاً مفرداً أو جمعاً كما إذا جُرّ. هذا مذهب الجمهور. وذهب الأستاذ أبو علي، وابن هشام الخضراوي: إلى أنّها إذا نصب تميزها التزم فيه الإفراد، لأنّ العرب التزمته في كلّ تمييز منصوب عن عدد أو

[1]– حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، سنة1417هـ– 1997م، ج3، ص236.
[2]– ارتشاف الضرب لأبي حيان، ج4، ص 1773.
[3]– ينظر الجني الداني في حروف المعاني للمرادي، ص 539.
[4]- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ، ج2، ص 782.

كناية ككم الاستفهامية»[1]. ومنه نستنتج أنّ الشلوبين منع أن يكون نصب تمييز(كم) الخبرية جمعاً.

تقدير عامل نصب المصدر مثل(حمداً).

لقد قدّر الشلوبين عامل نصب المفعول المطلق المنصوب بإضمار فعل، على أنّه منصوب بفعل محذوف تقديره(إحْمَدِ اللهَ حمداً) أي على الجملة الإنشائية، وقدّرها غيره على الجملة الخبرية، إذ هم يقدّرون: أحمد الله حمداً، هذا ما ذكره أبو حيان بقوله:« ومن ذلك: حمداً وشكراً لا كفراً، فقيل هو إنشاء، وهو مذهب الأستاذ أبي علي، وقيل: خبر، وقد سردها سيبويه مع ما هو خبر، قال: هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره»[2]. وهذا ما قاله سيبويه:« فإنّما ينتصب هذا على إضمار الفعل، كأنّك قلت: أحمدُ اللهَ حمداً وأشكرُ اللهَ شُكراً، وكأنّك قلت: أعجبُ عَجباً، وأُكرِمُكَ كرامةً»[3]. ومنه نقول إنّ الشلوبين هو الذي قدّر أن يكون العامل في المصدر المحذوف الفعل مثل(حمداً وشكراً) فعلا محذوفاً تقديره(اَحمدْ أو اُشكرْ)أي فعل أمر على نية الدعاء، وهو تقدير إنشائي.

المفعول المطلق.

أعرب الشلوبين عبارة(تُرْباً وجَنْدَلاً) مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف مخالفاً لسيبويه الذي نصبها على المفعول به، نقل لنا هذا الرأي أبو حيان:« وأما:(ترباً وجندلاً) فنصبهما سيبويه، وفاهاً لفيك نصب المفعول به، وذهب الأستاذ أبو علي وغيره إلى أن نصب(ترباً وجندلاً) نصب المصادر، وإن كانت جواهر، ولذلك تدخل اللام نحو: تُرباً لك كما تقول:

1- همع الهوامع للسيوطي، ج2، ص 277.

2- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، ج3، ص 1367.

3- الكتاب(كتاب سيبويه)، ج1، ص319.

سقياً لك»[1]. وقال السيوطي:« وذهب الشلوبين وغيره: إلى أنّ ترباً وجندلاً انتصبا انتصاب المصدر بدليل جواز دخول اللام، فيقال: ترباً لك، كما يقال: سقيا لك»[2]. أما سيبويه فقد قدّره مفعولاً به فقال:« وذلك قولك: تُرْباً، وجَنْدَلاً، وما أشبه هذا. فإنْ أدخلت(لك) فقلتَ: تُرْباً لك، فإنّ تفسيرها ههنا كتفسيرها في الباب الأوّل، كأنّه قال: أُلْزِمك اللهُ وأَطعَمك اللهُ تُرْباً وجندلاً، وما أشبه هذا من الفعل، واختزل الفعلُ ها هنا لأنّهم جعلوه بدلاً من قولك: تَرِبَتْ يداك وجُنْدِلْتَ»[3]. وخلاصة القول إنّ سيبويه ينصب عبارة(تُرْباً) نصب المصادر، ويخالف بذلك رأي سيبويه الصريح في المسألة.

المصدر المؤول.

لقد اختلف النحاة في إعراب المصدر المؤول في عبارة(ما زاد إلاّ ما نَقَصَ) فقال الشلوبين إنّ المصدر في هذه العبارة منصوب على المفعولية الحقيقية، نقل لنا هذا الرأي أبو حيان فقال:« نحو: ما زاد إلاّ ما نَقَصَ، وما نفع إلاّ ما ضرَّ ف(في) زادَ ونَقَص ضميران فاعلان و(ما) مصدرية كأنّه قال: ما زاد إلاّ النقص، وما نفع إلاّ الضرّ...وزعم أبو بكر محمد بن إسماعيل مبرمان، وأبو سعيد السيرافي: أنّ المصدر المنسبك من(ما) والفعل هنا في موضع رفع على الابتداء، وخبره محذوف تقديره: ما زاد النهر لكن النقصان أمره، وما نفع زيدٌ لكن الضرَ شأنه، وزعم الأستاذ أبو علي: أنّ المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره: ما زاد شيئاً إلاّ النقصان، ثم فرّغه له ك(ما ضُرِبَ إلاّ زيدٌ) أو جعله متصلا، وكان الذي قام مقام الزيادة النقصان. وذهب ابن الطراوة إلى أنّ(ما) زائدة، وخطأ سيبويه في جعل(ما) مصدرية كأنّه قال: ما زاد إلاّ نقص، وما نفع إلاّ ضرّ... وزعم بعض المتأخرين أنّه قد

---

[1]- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، ج3، ص 1380.

[2]- همع الهوامع للسيوطي، ج2، ص 95.

[3] - الكتاب(كتاب سيبويه)، ج1، ص314- 315.

يصحّ البدل بتقدير معطوف محذوف، فالتقدير: ما في الدار أحدٌ»[1]. كما أثبت هذا الرأي صاحب شرح التصريح قائلا:«(نحو ما زاد هذا المال إلاّ ما نقص) فما مصدرية، ونقص صلتها، وموضعهما نصب على الاستثناء، ولا يجوز رفعه على الإبدال من الفاعل لأنّه لا يصحّ تسليط العامل عليه(إذ لا يقال زاد النقص ومثله) في القياس...وزعم السيرافي ومبرمان في حواشيه أنّ المصدر المنسبك من ما والفعل هنا في موضع رفع على الابتداء، وخبره محذوف تقديره ما زاد هذا المال لكن النقصان شأنه وما نفع زيد لكن الضرّ شأنه، وزعم الشلوبين أنّ المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره: ما زاد المال شيئاً إلاّ النقصان، ثم فرّغه له، وجعله متصلا»[2].

ومجمل القول إنّ الشلوبين قدّر المصدر المؤول في عبارة(ما زاد إلاّ ما نقص) مفعولا به حقيقة.

جواز حذف المفعول الأول في الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل.

لقد أجاز الشلوبين حذف المفعول الأول في الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل وبقاء الآخرَيْن. ذكر هذا السيوطي بقوله:« الثالث: وعليه الشلوبين: يجوز حذف الأول فقط مع ذكر الآخرَيْن، نحو: أعلمت كبشك سميناً، ولا يجوز حذف الآخرَيْن دون الأول، ولا حذف الثلاثة، ولا حذف الأول وأحد الآخرَيْن»[3]. كما أثبت هذا الرأي للشلوبين أبو حيان الأندلسي فقال:« وتحذف المفعولين الأخيرين فتقول: أعلمتُ كبشك سميناً...وأجاز الجرمي: الاقتصار على الأوّل دون الأخيرين، وذهب سيبويه إلى أنّه لا يجوز أن يقتصر عنه ولا عليه،...ونُقِلَ عن الأستاذ أبي علي أيضاً أنّه لا يجوز أن يُقتصر على الأوّل فتقول: أعلمتُ زيداً ولا عليه وعلى أحد الآخرين، ويجوز الاقتصار على الآخرين، وحذف الأوّل،

[1]- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، ج3، ص 1512.
[2]- شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري، ج2، ص 542.
[3]- همع الهوامع للسيوطي، ج1، ص 507.

وهذان المفعولان أصلهما المبتدأ والخبر»[1]. وقال في كتاب آخر:« ونقل عن الأستاذ أبي علي أنّه ذهب إلى أنّه لا يجوز أن يُقتصر على الأوّل، فتقول: أعلمتُ زيداً، ولا عليه وعلى أحد الأخيرين، ويجوز الاقتصار على الأخيرين وحذف الأوّل، فتقول: أعلمتُ كبشَكَ سمينا. فصارت المذاهب ثلاثة: مذهب الجمهور، ومذهب س ومَن تبعه، ومذهب الأستاذ أبي علي»[2]. ومنه نستنتج أنّ أبا علي الشلوبين يجيز أن يُحذف المفعول الأول من المفاعيل الثلاثة ويقتصر على المفعولين الآخرين، أي الثاني والثالث.

تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان.

لقد أوجب الشلوبين تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان، وقال هذا مذهب البصريين ولكنّ ابن مالك لم يوافقه، قائلا:« ولا خلاف في موافقة عطف البيان متبوعه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، ويتوافقان أيضا في التعريف والتنكير. وزعم الشيخ أبو علي الشلوبين أنّ مذهب البصريين التزام تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان، ولم أجد هذا النقل من غير جهته، وعلى تقدير صحة النقل، فالدليل أولى بالانقياد إليه، والاعتماد عليه، وذلك أنّ الحاجة داعية إليه في المعرفتين فهي في النكرتين أشدّ، لأنّ النكرة يلزمها الإبهام فهي أحوج إلى ما يُبيِّنُها من المعرفة، فتخصيص المعرفة بعطف البيان خلاف مقتضى الدليل»[3]. وقال السيوطي:« ومنع البصرية جريانه على النكرة، وقالوا: لا يجري إلاّ في المعارف كذا نقله عنهم الشلوبين. قال ابن مالك: ولم أجد هذا النقل عنهم إلاّ من جهته»[4]. وخلاصة القول أنّ الشلوبين أوجب تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان وأرجعه إلى مذهب البصريين حسب قول ابن مالك.

---

[1]- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، ج4، ص2135.

[2]- التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي، ج6، ص156.

[3]- شرح التسهيل لابن مالك، ج3، ص 326.

[4]- همع الهوامع للسيوطي، ج3، ص132.

ضمير النصب المنفصل.

اختلف النحاة في فصاحة ضمير النصب المنفصل وضمير النصب المتصل عند جوازهما معاً، فقال الشلوبين بفصاحة الانفصال، وقال غيره بفصاحة الاتصال، ذكر هذا الخلاف أبو حيان بقوله:« فإن كان أقرب جاز في الثاني الاتصال والانفصال، نحو: الدرهم أعطيتني إيّاه ، وأعطيتنيه، والدرهم أعطيتك إيّاه، وأعطيتكه ولم يذكر سيبويه في هذا إلاّ الاتصال، وحكى غيره الانفصال، فقال السيرافي: لا يُجيز سيبويه فيه الانفصال، وقال الأستاذ أبو علي: الانفصال أفصح، وتأوّل كلام سيبويه»[1]. وقال السيوطي:« وإذا كان الفعل يتعدى لاثنين ليس ثانيهما خبراً في الأصل، وجاءا ضميرين مختلفي الرتبة، جاز في الثاني الوصل والفصل نحو: الدرهم أعطيتكه، وأعطيتك إيّاه، والوصل أرجح عند ابن مالك، ولازم عند سيبويه، ومرجوح عند الشلوبين. فهذه ثلاثة مذاهب»[2]. ومن هذا يتّضح لنا أنّ الشلوبين جعل الضمير المنفصل أفصح عند جواز الاتصال والانفصال في مثل(الدرهم أعطيتك إياه، والدرهم أعطيتكه).

تثنية المصدر(المفعول المطلق) الذي يفيد النوع.

لقد منع الشلوبين تثنية المصدر الذي يفيد النوع أو جمعه جاءنا هذا في الهمع، ما نصه:« وأما النوع ففيه قولان: أحدهما: أنّه يُثَنّى ويجمع، وعليه ابن مالك قياساً على ما سمع منه كالعقول، والألباب والحلوم. والثاني: لا، وعليه الشلوبين قياساً للأنواع على الآحاد فإنّها لا تثنّى، ولا تجمع لاختلافها »[3]. ونقل لنا هذا ابن عَقيل فقال:«(ويُثنى ويُجمع)أي المختص، سواء أكان معدوداً نحو: ضربتُ ضربتين وضربات، ولا خلاف في هذا، أم غير معدود، وذلك عند اختلاف النوع. وظاهر كلام سيبويه أنّ ذلك لا ينقاس، وهو اختيار

[1]- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ، ج2 ، ص 934-935.

[2]- همع الهوامع للسيوطي، ج1، ص212.

[3]- همع الهوامع للسيوطي، ج2، ص 73 -74.

الشلوبين»[1]. وخلاصة القول أنّ الشلوبين منع أن يثنى ويجمع المفعول المطلق الذي يفيد النوع وهو غير معدود.

النصب والرفع على تقدير حذف كان.

اختلف النحاة في عبارة(إنْ حيراً فخير)أيّ الوجوه أفضل الرفع أم النصب، فوقف الشلوبين موقفاً وسطاً، وقال بأنّهما متكافئان، وجدنا هذا في قول السيوطي:« وعُلم من ذلك أن في مسألة:(إن خيراً فخير) أربعة أوجه: أحسنها نصب الأول، ورفع الثاني، أضعفها عكسه، وبينهما نصبهما، ورفعهما. ثمّ قال الشلوبين: إنّهما متكافئان، لأنّ ما في نصب الأول من الحسن يقابله قبح رفعه، وما في نصب الثاني من القبح يقابله حسن رفعه. وقال ابن عصفور: بل رفعهما أحسن لقلّة الإضمار فيهما بالنسبة إلى نصبهما»[2]. وقيل:« وأما نصبُهما ورفعهما فزعم الأستاذ أبو علي أنّهما متكافئان لأنّ ما في نصب الأوّل من الحسن يقابله قبح رفعه، وما في نصب الثاني من القبح يقابله حسن رفعه. وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: هذا خطأ لأنّ أحسن الحسنين اللذين هما نصب الأوّل من(إن خيراً فخيراً) ورفع الثاني من(إن خيرٌ فخيرٌ) رفع الثاني؛ لأنّ إضماراً كإضمار، ويفضل الرفع لأنّك أضمرت ما أظهرت، ففضلُ حسنِه حسن نصب الأوّل، ولأنّ أقبح القبيحين نصب الثاني لأن فيه إضمار كلام، وفي رفع الأوّل إضمار جزء كلام»[3]. ومنه نستنتج أنّ أبا علي جعل الرفع والنصب في عبارة(إنْ خيراً فخيراً) متكافئان وبهذا امتاز بهذا الرأي عن غيره.

---

[1]- المساعد على تسهيل الفوائد(شرح التسهيل) لبهاء الدين بن عَقيل، تحقيق محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة أم القرى مكة المكرمة، د، ط، د، ت، ج1، ص466.

[2]- همع الهوامع للسيوطي ، ج1 ، ص 385.

[3]- التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي، ج4، ص229.

الأفعال.

تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي.

اختلف النحاة المتأخرون في إجازة تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي، ولكنّ الشلوبين منع ذلك ووافقه أبو حيان، قائلا:« واختلفوا في تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي كما شُبّه وصفه باسم الفاعل المتعدي، فأجاز ذلك بعض المتأخرين، فتقول: زيد تفقأ الشحم، أصله تفقأ شحمه، أضمرتَ في تفقأ، ونصبت الشحمَ تشبيها بالمفعول به، ومنع من ذلك الأستاذ أبو علي، وهو الصحيح إذ لم يثبت من لسان العرب ولا حجة في قوله:(تهراق الدماء) إن صحّ، لاحتماله التأويل»[1]. وخلاصته أنّ الشلوبين لم يوافق على تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي الذي ذكره بعض النحاة المتأحرون.

توسط خبر(عسى) مقرونا(بأن).

لقد منع الشلوبين توسط خبر(عسى) بينها وبين اسمها رغم إجازته من كبار النحاة ذكر لنا رأيه أبو حيان، قائلا:« وتوسطه بين الفعل ومرفوعه، والفعل غير مقرون(بأن) جائز نحو: طفق يُصلّيان الزيدان؛ فإن كان مقرونا(بأن)ففيه خلاف،أجاز ذلك المبرّد، والسيرافي، والفارسي، وصححه ابن عصفور، ومنهم من منع ذلك وإليه ذهب الأستاذ أبو علي، وزعم أنّه لا يجوز في عسى أن يذهب زيد، إلا أن يكون زيد فاعلا بيذهب، ومن أجاز توسيطه يجيز هذا الوجه»[2]. يفهم من كلامه هذا أن توسط خبر(عسى) بينها وبين اسمها غير جائز إلاّ إذا كانت(عسى) تامة لا تحتاج إلى خبر فتكون الجملة بعدها في محل رفع فاعل، تقديره: عسى ذهاب زيد. وكذلك السيوطي أثبت رأي الشلوبين في المسألة:« فإن اقترن بـ(إن) ففي التوسط قولان: أحدهما: الجواز كغيره، وعليه: المبرّد والسيرافي، وصححه ابن

[1]- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، ج5، ص 2361..

[2]- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلس، ج3، ص 1229 – 1230.

عصفور،والثاني: المنع،وعليه الشلوبين»[1]. ومن النصّين نستنتج أنّ الشلوبين يمنع أن يتوسط خبر(عسى) بينها وبين اسمها إذا اقترن بـ(إن).

العامل في(إذ) و(بينا).

اختلف النحاة في عامل(إذ) و(بينا) في قول الشاعر:

فَأَصْبَحوا قَدْ أَعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ   إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ[2].

وقول آخر:

اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْراً وَارْضَيَنَّ بِهِ   فَبَيْنَما العُسْرُ إِذْ دارَتْ مَياسيرُ[3]

فقال الشلوبين(إذْ) مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل. جاءنا هذا في قول أبي حيان وغيره، قال أبو حيان:« فما الناصب لهذا الظرف، قال ابن جني: الناصب لها هو الفعل الذي بعدها، وليست مضافاً إليها، فجاء بنصب(إذْ) والناصب لبينا...وقال الأستاذ أبو علي: العامل في بينما ما يفهم من معنى الكلام، و(إذْ) بدل من بينما أي حين أنا كذلك حين جاء زيد، وافقتُ مجيء زيد»[4]. وقال المرادي:« ومنه قول الفرزدق:

فَأَصْبَحوا قَدْ أَعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ   إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ

... واختلف في(إذ) هذه. فقيل: هي باقية على ظرفيتها الزمانية... فإن قلت: إذا جُعلت ظرفا فما العامل فيها؟،قلتُ: قال ابن جني: الناصب لها هو الفعل الذي بعدها، وليست مضافة إليه، والناصب لـ(بينا) و(بينما) فعل يقدّر مما بعد(إذ). وقال الشلوبين: العامل

---

[1]- همع الهوامع للسيوطي، ج 1، ص 420.

[3] البيت للفرزدق في ديوانه ، ص167.

[3]- البيت بلا نسب في خزانة الأدب للبغدادي، ج7، ص60.

[4]- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، ج3، ص 1405.

في(بينا) ما يفهم من سياق الكلام، و(إذ) بدل من (بينا)، أي حين أنا كذلك، إذ جاء زيد، وافقت مجيء زيد»[1]. وكذلك ابن هشام ذكر هذا بقوله:« وعلى القول بالظرفية فقال ابن جني: عامُلها الفعل الذي بعدها؛لأنّها غير مضافة إليه،وعامل(بينا وبينما)محذوف يفسِّره الفعل المذكور. وقال الشلوبين(إذْ) مضافة إلى الجملة، فلا يعمل فيها الفعل، ولا في بينا وبينما؛لأنّ المضاف إليه لا يعمل في المضاف، ولا فيما قبله، وإنّما عاملهما محذوف يدلّ عليه الكلام، و(إذْ) بدل منهما»[2]. وقال السيوطي:« وعلى القول بالظرفية قال ابن جني وابن الباذش: عاملها الفعل الذي بعدها، لأنّها غير مضافة إليه، وعامل(بينا) و(بينما) محذوف يفسّره الفعل المذكور. وقال الشلوبين:(إذ) مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل، ولا في(بينا) و(بينما)،لأنّ المضاف إليه لا يعمل في المضاف، ولا فيما قبله، وإنّما عاملها محذوف يدلّ عليه الكلام، و(إذْ) بدل منهما»[3]. ومن هذه النصوص نستنتج أنّ الشلوبين جعل(إذ) في البيتين مضافة لا يعمل فيها الفعل الذي بعدها وعاملها محذوف يدل عليه الكلام.

الحروف

(أنْ) تفيد التعليل

لقد نقل لنا ابن هشام رأي الشلوبين في(أنْ) قائلا:« وقال الشلوبين: لما كانت(أنْ) للسبب في:(جئتُ أنْ تعطي)، أي للإعطاء، أفادت هنا أنْ الإساءة كانت لأجل المجيء وبعقبه، وكذلك في قولهم:(أما والله أنْ لو فعلتَ لفعلت) أكدت أنْ ما بعد لو وهو السبب في الجواب، وهذا الذي ذكراه لا يعرفه كبراء النحويين»[4]. أيْ أفادت(أنْ) الإساءة في الآية الكريمة:﴿ **وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُوا لَا تَخَفْ وَلَا**

---

[1]- الجني الداني في حروف المعاني للمرادي، ص189- 190. والبيت سبق تخريجه.

[2]- مغني اللبيب لابن هشام، ج1، ص105.

[3]- همع الهوامع للسيوطي، ج2، ص 130.

[4]- مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، ج1، ص56 .

تَحْزَنْ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا امْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾[1]. يعني الإساءة كانت من أجل المجيء. وخلاصة القول أنّ الشلوبين جعل(أنْ) تفيد التعليل.

اللام الفارقة.

لقد ذكر لنا المرادي رأي الشلوبين في اللام الفارقة فقال:« واختلف في هذه اللام الفارقة، فذهب قوم إلى أنّها قسم برأسه، غير لام الابتداء، منهم الفارسي، وذهب قوم إلى أنّها هي لام الابتداء الداخلة على خبر(إنّ)، لزمت للفرق، وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن مالك، واستدل الشلوبين على أنّها لام أخرى بعمل الفعل قبلها فيما بعدها»[2]. فالشلوبين يَعدُّ اللام الفارقة ليست لام الابتداء ولكنّها لام أخرى، ولم يُوضّح ما هي هذه اللام الأخرى.

إلاّ.

اختلف النحاة في معنى(إلاّ) في الآية الكريمة:﴿ **لَوْ كَانَ فِيهِمَا آَلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ** ﴾[3]. هل للاستثناء أم للوصف بمعنى(غير) فقال الشلوبين بأنّها بمعنى(غير)، نقل لنا هذا الرأي ابن هشام الأنصاري فقال:« الثاني: أن تكون بمنزلة غير فيوصف بها وبتاليها، وجمعٌ منكر أو شبهه. فمثال الجمع المنكر:﴿ **لَوْ كَانَ فِيهِمَا آَلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾ فلا يجوز في إلاّ هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى...وزعم المبرّد أنّ(إلاّ) في هذه الآية للاستثناء، وأنّ ما بعدها بدل،... قال الشلوبين وابن الضائع: ولا يصحّ المعنى حتّى تكون(إلاّ) بمعنى(غير)التي يُراد بها البدل والعوض، قالا: وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئة للمسألة، وهو(لو كان معنا رجل

---

[1]- سورة العنكبوت، الآية 33.

[2]- الجني الداني في حروف المعاني للمرادي، ص 134.

[3]- الأنبياء الآية 22.

إلاّ زيدٌ لغلبنا) أي: رجل مكان زيدٍ أو عوضاً من زيدٍ»[1]. كما ذكر الرأي أبو حيان عند تفسير الآية الكريمة، فقال:« وقال الأستاذ أبو علي الشلوبين في مسألة سيبويه(لو كان معنا رجلٌ إلاّ زيدٌ لغلبنا) أنّ المعنى لو كان معنا رجل مكان زيدٍ لغلبنا فإلاّ بمعنى غير التي بمعنى مكان، وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: لا يصحّ المعنى عندي إلاّ أن تكون إلاّ في معنى غير التي يراد بها البدل: أي لو كان فيهما آلهة عوض واحد، أي بدل الواحد الذي هو الله لفسدتا»[2]. فالشلوبين يجعل(إلاّ) في الآية بمعنى(غير) التي بمعنى مكان.

ربّ.

لقد أجاب المرادي على السؤال الذي طرحه حول المعنى الذي تفيده(ربّ) بقول الشلوبين قائلا:« فقد أجاب الشلوبين عن ذلك بما معناه: إنّ لمجرور(ربَّ)، في تلك المواضع نسبتين مختلفتين: نسبة كثرة إلى المفتخر، ونسبة قلّة إلى غيره، فتارة يأتي بلفظ(كم) على نسبة الكثرة، وتارة تأتي بلفظ(ربَّ) على نسبة القلّة»[3]. فالمرادي هنا نقل لنا رأي الشلوبين في معنى (ربّ) الذي هو ليس دائما للقلّة، بل يفيد الكثرة في بعض الأحيان. وكذلك قال ابن عَقيل:« ووجِّه بأنّ ما فيها من معنى القلّة أو الكثرة يُغني عن الوصف كما في كم الخبرية، واحتجّ له بقول أم معاوية:

يَا رُبَّ قَائِلَةٍ غَداً　　　يَا لَهْفَ أُمِّ مُعاوِيَهْ

وقوله: أَلا رُبَّ مَوْلودٍ... … … …

[1]- مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، ج1، ص92- 93 ، وسورة الأنبياء، الآية22.

[2]- تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ج6، ص 283.

[3]- الجني الداني في حروف المعاني للمرادي، ص 446.

(خلافا للمبرّد ومن وافقه) كابن السراج والفارسي، وعليه أكثر المتأخرين ومنهم الشلوبين»[1].
وخلاصة القول أنّ أبا علي الشلوبين جعل(ربّ) تفيد التقليل في الحالة العادية، وتفيد التكثير عند الافتخار ككم الخبرية.

الجملة التفسيرية .

لقد خالف الشلوبين جمهور النحاة في محلّ الجملة التفسيرية من الإعراب، فقال الجمهور بأنّها لا محلّ لها من الإعراب، وقال الشلوبين: بأنّ محلها من الإعراب على حسب ما تفسِّره، نقل هذا الرأي ابن هشام، فقال:« قولنا: إنّ المفسِّرة لا محل لها، خالف فيه الشلوبين، فزعم أنّها بحسب ما تفسِّره، فهي في نحو(زيداً ضربته) لا محلّ لها، وفي نحو:﴿ **إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾ ونحو:(زيدٌ الخُبزَ يأكلُهُ)- بنصب الخبز- في محل رفع، ولهذا يظهر الرفع إذا قلت: آكِلُهُ، وقال:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤَمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ   وَمَنْ لاَ نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفزَّعَا

فظهر الجزم، وكأنّ الجملة المفسِّرة عنده عطف بيان أو بدل، ولم يُثْبِتْ الجمهور وقوع البيان والبدل جملة»[2]. هذا النصّ ذكر للشلوبين ثلاث حالات لإعراب الجملة المفسرة. وهي أنّها تكون لا محل لها من الإعراب، وتكون في محل رفع خبر، وتكون في محل جزم عطف بيان أو بدل. وقال السيوطي ناقلا رأي الشلوبين:« والقول بأنّ المفسِّرة لا محل لها هو المشهور، وقال الشلوبين: إنّه ليس على ظاهره، والتحقيق: أنّها على حسب ما كانت

---

[1]- المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عَقيل، ج2، ص286، والبيت الأول لهند بنت عتبة وأم معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم في شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار الثقافة العربية ودار المأمون للتراث دمشق، ط2، سنة1410هـ- 1989م، ج3، ص212، والبيت الثاني لرجل من أزد السراة في خزانة الأدب للبغدادي، ج2، ص381- 384، وتمامه:

أَلاَ رُبَّ مَوْلودٍ ولَيْسَ لَهُ أَبٌ   وَذي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوانِ.

[2]- مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري،ج2، ص65. وسورة القمر، الآية 49. والبيت لهشام بن المرّيّ في خزانة الأدب للبغدادي، ج9، ص38- 40.

تفسيرا له، فإن كان المفسَّر له موضع فكذلك هي، وإلاّ فلا...وهذا الذي قاله الشلوبين هو المحتار عندي»[1]. والخلاصة التي نخرج بها في المسألة أنّ الشلوبين خالف جمهور النجاة في مسألة محل الجملة التفسيرية من الإعراب وقال بأنّ الجملة التفسيرية ليست دائماً لا محلّ لها من الإعراب ولكن إعرابها على حسب ما تفسره من الكلام، وأعطى لها ثلاث حالات من كلام العرب: الأولى لا محلّ لها من الإعراب، والثانية في محل رفع خبر، والثالثة في محل جزم عطف بيان أو بدل.

[1]- همع الهوامع للسيوطي ، ج 2 ، ص 258.

الفصل الخامس

جهود الشلوبين في تيسير النحو العربي

توطئة

مما لا شك فيه أنّ النحو العربي نشأ من أجل عصم اللسان العربي من اللحن،أي من أجل تعليم اللسان كيف يحافظ على سلامة نطق اللغة العربية، فالغرض من نشأة النحو العربي إذاً هو تعليمي بحت:« الفائدة فيه الوصول إلى التكلّم بكلام العرب على الحقيقة صواباً غير مبدّل ولا مغيّر، وتقويم كتاب الله عز وجل، الذي هو أصل الدين والدنيا والمعتمد، ومعرفة أخبار النبيّ صلى الله عليه وسلم، وإقامة معانيها على الحقيقة، لأنّه لا تفهم معانيها على صحة إلاّ بتوفيتها حقوقها من الإعراب»[1]. ولكنّه لما اكتمل بناؤه واستوى عوده، وأصبح علماً قائماً بذاته، أراد المعلّمون أن يطبقوه في أرض الواقع، أي يُعلّموه لطلاب العربية، اصطدموا بصعوبات حالت دون ذلك، صوّرها لنا أحد الباحثين قائلا:« لقد أحسّ النحاة قديماً بالعبء الفادح الذي حملوا أنفسهم عليه وأرادوا أن يحملوا النّاس عليه أيضاً، فاصطدموا بالنفور والإعراض عن بضاعتهم المختلطة المضطربة»[2]. فبدأوا البحث والتنقيب عن حلّ لهذه المشكلة، فوصف لنا خلف الأحمر عمل النحاة بالتطويل وكثرة العلل، ونادى بتخليص النحو من ذلك، فقال:« لمّا رأيتُ النحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل، وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلّم المتبلّغ في النحو من المختصر والطُّرُقِ العربِيّة، والمأخذ الذي يخفُّ عن المبتدئ حفظه، ويعمل في عقله، ويحيط به فهمه، فأمعنتُ النظر والفكر في كتاب أؤلفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين ليستغني به المتعلّم عن

---

[1]- الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت،ط 3، سنة 1399هـ- 1979م، ص 95.

[2]- تدريس فنون اللغة العربية(النظرية والتطبيق) لعلي أحمد مدكور، دار المسيرة عمان الأردن، ط1، سنة 1430هـ -2009م ، ص 321 .

التطويل»[1]. وهكذا قد اعترف خلف الأحمر(ت–180هـ) بصعوبة النحو على المتعلمين، وحاول أن يسهّله على المبتدئين ، وردّ الصعوبة إلى التطويل وكثرة العلل. ومنه نستنتج: إنّ المطالبة بتسيير النحو العربي كانت مبكرةً، أي ظهرت مع ظهور العلم نفسه، وكذلك: إن الهدف الرئيس للنحو، هو: التعليم، لأنّه ذَكَر المتعلّم أكثر من مرّة في هذه الفقرة القصيرة.

لهذا نجد أستاذنا عبد المجيد عيساني يجعل التعليم هو:الهدف من نشأة النحو، ويذكره في مقدمة العوامل التي أدّت إلى مناداة القدامى بتسيير النحو، وأجملها في: الانحراف عن الهدف الحقيقي من النحو، والصراعات المذمومة، والرغبة في الاختلاف دون جدوى، وعدم احترام القراءات القرآنية وأولويتها في وضع القواعد النحوية، وإجحافهم في حقّ الحديث النبوي الشريف ، والمزج بين النحو العلمي والنحو التربوي ، والتكلف والتمحّل في الإعراب، والضرورة الشعرية وردّ القاعدة ، والجمود والتكلف في الأمثلة والشواهد ، وطرق التأليف وسوء التبويب[2].

من هذه العوامل، وغيرها تعالت الأصوات المطالبة بتبسيط النحو للطلاب، فكان الجاحظ(ت– 225هـ) من الأوائل الذين دعوا إلى اختصار النحو، قائلا:« أما النحو فلا تشتغل قلب الصبي منه إلاّ بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن، ومن مقدار جعل العوام في كتاب كتبه، وشعر إن أنشده، وشيء إن وصفه، وما زاد على ذلك فهو مشغلة عمّا هو أولى به ومذهل عمّا هو أردّ عليه، من رواية المثل والشاهد والخبر الصادق والتعبير البارع، وإنّما يرغب في بلوغ غاية النحو ومجاوزة الاقتصاد فيه مَن

[1]– مقدمة في النحو لخلف الأحمر ، تحقيق عز الدين التنوخي ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم دمشق، ط1، سنة 1381هـ – 1961 م، ص 33–34.

[2]– ينظر النحو العربي بين الأصالة والتجديد لعبد المجيد عيساني، دار ابن حزم بيروت لبنان، ط1، سنة 1429 هـ – 2008م ، ص 22.

يَحتاج إلى تعرف جسيمات الأمور والاستنباط لغوامض التدبير لمصالح العباد والبلاد... ومَن ليس له حظ غيره ولا معاش سواه، وعويص النحو لا يجري في المعاملات، ولا يضطر إليه شيء»[1]. فاستمع النحاة لنصيحة الجاحظ ،وتنافسوا في وضع المختصرات، وتتابعت على مرّ العصور،لأنّ:« الشكوى من النحو وُلدت مع التصنيف فيه، وظلت تنتقل من جيل إلى جيل، وترتفع الصيحات مطالبة بتيسير النحو التعليمي ويدور الجدل بين العلماء المتخصصين فيما يُحذف بدعوى أنّه لا حاجة إليه»[2]. فأوّل تسهيل للنحو قام به النحاة الأوائل هو الكتب المختصرة، وهي التي:« اُختصرت فيها قواعد النحو بأسلوب واضح وبعبارات دقيقة، معتمدة في ذلك أمثلة سهلة، يقرّبون بها المعاني إلى التلميذ دون عناء»[3]. ولأنّ المختصرات التي ألفها النحاة كثيرة. سنكتفي بذكر أهمّها حسب التسلسل الزمني إلى أن نصل إلى ما قام به الشلوبين في هذا المضمار، وهي كالآتي:

تأليف الكتب النحوية المختصرة عند المشارقة.

أولا: **مقدمة في النحو لخلف الأحمر(ت – 180هـ).**

يتضح من خلال عنوان الكتاب أنّ صاحبه يريد الاختصار والتيسير على المتعلّمين، وهذا ما صرّح به في مقدمة كتابه، قائلا:«...ليستغني به المتعلّم عن التطويل...فمَن قرأها وحفظها وناظر عليها، علم أصول النحو كلّه ممّا يُصلح لسانه في كتاب يكتبه، أو شعر ينشده، أو خطبة أو رسالة إنْ ألّفها»[4].

---

[1]– تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده لشوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، د ، ط، د ،ت، ص13.

[2]– النحو التعليمي في التراث العربي لمحمد إبراهيم عبادة،الناشر المعارف الإسكندرية، د ، ط ، د، ت، ص15.

[3]– النحو العربي بين الأصالة والتجديد لعبد المجيد عيساني، ص 79.

[4]– مقدمة في النحو لخلف الأحمر، ص 34.

هذا الكلام يدلّ على أنّ خلف الأحمر رسم الهدف الذي يصبو إليه في هذا الكتاب وهو التبسيط، لأنّ الغرض كان تعليميا، فأين يظهر هذا التيسير؟.

مظاهر التيسير عنده.

لقد استطاع صاحب الكتاب أن يجمع أبواب النحو والصرف الأساسية للمتعلّم في عدد قليل من الصفحات، حيث لا يتجاوز حجم الكتاب الذي يحمل المادة النحوية سبعاً وستين(67) صفحةً مع عمل المحقّق، فإذا حذفنا معلومات التحقيق فلا تتعدى المادة النحوية أربعين(40) صفحة، وهذا ليرغّب الطالب في الحفظ . هذا عن حجم الكتاب. أما مظاهر التيسير فيمكن أن نجملها في الأمور الآتية:

1- الاكتفاء بموضوعات القواعد النحوية الضرورية التي يحتاجها المتعلم، مثل: المرفوعات، والمنصوبات والمجرورات والمجزومات حيث ابتدأ كتابه بأقسام الكلمة (الاسم والفعل والحرف) ثم أردفها بباب الحروف التي قسمها على أربعة أقسام: الحروف التي ترفع كل اسم بعدها، ثم الحروف التي تنصب كل شيء أتى بعدها، ثم الحروف التي تخفض ما بعدها من اسم، ثم حروف الجزم، ثم تكلّم عن وجوه الرفع ووجوه النصب، ثم اتبعها بباب الخفض، كما ضمّن كتابه باب النواسخ وحروف الإشارات، وباب الحروف التي تقتضي الفاعل والمفعول، وباب الحروف التي تنصب الأفعال، كما أودع كتابه أبواباً أخرى مثل باب الحكاية وباب النداء، وباب الاستثناء وباب التحذير والإغراء، وغيرها.

2- عدم التطرق إلى تعريف المصطلحات النحوية.

3- التمثيل بالأمثلة المتداولة بين المجتمع العربي أنذاك، و دون الإكثار منها.

4- عدم ذكر اختلافات النحويين في المسائل النحوية .

5- عدم ذكر العلل النحوية.

ولقد جمعت مقدمة خلف الأحمر أساسيات النحو العربي رغم صغر حجمها، ولقد خالف في استعمال مصطلح(الحرف)النحاة لأنّه أطلقه على الكلمة، فجمع فيه الاسم والفعل والحرف.

ثانيا: **التفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس(ت-338هـ).**

يُعدّ كتاب التفاحة من المؤلفات المختصرة التي وُصفت بالتيسير، إذ استطاع صاحبه أن يُقدّم موضوعات النحو الأساسية في مصنّف لا يتجاوز ست عشرة صفحة. لكنّه لم يذكر لنا سبب هذه الاختصار، لأنّه لم يقدّم لكتابه كما فعل خلف الأحمر،وبحكم التقدّم الزمني في التأليف النحوي، جاء عمله منظّماً وفق منهجية تسهّل على المتعلّمين تعلّم النحو، حيث ابتدأه بباب أقسام العربية(اسم وفعل وحرف) موضّحاً الفرق بينها، ثم أتبعه بباب الإعراب، وذكر فيه وجوه الإعراب الأربعة:(الرفع والنصب والجر والجزم)، ثم قرنه بباب ثالث ضمّنه المثنى والجمع وكيفية إعرابهما، وتتابعت أبواب النحو الأخرى: من باب أقسام الفعل، وباب الفاعل المفعول، وباب الابتداء، وباب حروف الجر، وباب الحروف التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، وباب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار، وباب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة، وباب الجواب بالفاء، وباب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة، وباب حروف الرفع، وباب المفعول الذي لم يُسم فاعله، وباب المعرفة والنكرة، وباب التوابع، وباب الحال، وباب الإغراء والتحذير، وباب التعجب،وباب النداء،وباب العدد،وباب الاستثناء، وباب الأسماء التي لا تنصرف، وغيرها، حتّى بلغ عدد الأبواب التي احتواها هذا الكتاب واحداً وثلاثين باباً[1]. ويمكن أن نجمل مظاهر التيسير عنده كالآتي:

[1]- ينظر التفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس، تحقيق كوركيس عواد، مطبعة العاني بغداد، ط1، سنة 1385هـ-1965م، ص 14-30.

مظاهر التيسير في كتاب التفاحة

1- الاكتفاء بموضوعات النحو الضرورية، حيث أهمل الموضوعات الفرعية كالاشتغال والتنازع وغيرها.

2 -عدم التعرّض إلى موضوعات الصرف.

3- تجنب الحديث عن العلل النحوية .

4- أهمل خلافات النحويين في المسائل النحوية.

5-أبعد الاستشهاد بالشعر والقرآن والحديث كليًّا، ولم يكثر من الأمثلة. وبهذا جاء عمله مختصراً سهلاً حفظاً وفهماً، ومنه عُدّ من الكتب التي يسرت النحو.

ثالثا: **كتاب اللمع في العربية لابن جني (ت-392 هـ)**

لقد صنّف الباحثون كتاب اللّمع لابن جني ضمن الكتب المختصرة التي ساهمت في تقديم مادة النحو العربي بشكل مفيد لطلاب العربية، رغم أنّ صاحبه جمع فيه أغلب مواضيع النحو والصرف، ولكنّه تمكّن من عرضها في شكل مختصر مبتعداً عن التطويل الذي يرهق كاهل المتعلمين، فقد تناول ابن جني معظم أبواب النحو بإيجاز حيث تعرّض في لمعه إلى: أضرب الكلام، وباب المعرب والمبني، وباب معرفة الأسماء المرفوعة، ثم باب معرفة الأسماء المنوّنة، وباب معرف ما يتبع الاسم في إعرابه، وباب النكرة والمعرفة، وباب إعراب الأفعال وبنائها، وباب معرفة ما ينصرف وما لا ينصرف، كما تناول في مواضيع الصرف: باب الجمع، وباب القسم، وباب الموصول والصلة، وباب التنوين، وباب النسب، وباب التصغير، وباب ألفات القطع وألفات الوصل، وباب الاستفهام، وباب ما يدخل على الكلام فلا يغيّره، وباب الحكاية، وباب الخطاب، وباب

الإمالة، وحمّل كل باب مسائله النحوية، مثل: الأسماء المرفوعة، جاء فيه: المبتدأ والخبر، والفاعل ونائبه وكان وأخواتها، وإنّ وأخواتها، ولا النّافية، أمّا الأسماء المنصوبة فقد ضمّنها: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، والحال والتمييز والاستثناء. وهكذا جاءت مظاهر التيسير في كتاب اللمع.

مظاهر التيسير عنده

1- الاكتفاء بالموضوعات الضرورية من النحو والصرف، وإغفال الموضوعات الثانوية التي لا تفيد المتعلّم مثل: الاشتغال، والتنازع، والاختصاص، والإغراء والتحذير، وعمل المشتقات، كاسم الفاعل.

2- تقديم المادة النحوية باختصار دون تحليل.

3- الابتعاد عن اختلافات النحويين.

4- عدم التطرق إلى العلل النحوية.

5- عدم الإكثار من الاستشهادات فهو يكتفي بشاهد أو اثنين حين يضطر للاستشهاد، فمثلا: استشهد لبدل الكلّ بقوله تعالى:﴿ **اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ** ﴾[1]. واستشهد مرة أخرى، فقال:« وأما قوله سبحانه:﴿ **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا**﴾، فهذا بدل البعض»[2]. وفي باب المفعول له استشهد بقول الشاعر:

وَأَغْفِرُ عَوْراءَ الْكَريمِ اِدِّخارَهُ   وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئيمِ تَكَرُّماً[3].

---

[1]- ينظر كتاب اللمع في العربية لابن جني، ص 89، وسورة الفاتحة الآية 06 و07، وتمامهما:﴿ **أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ**﴾.

[2]- كتاب اللمع لابن جني، ص89 ، وسورة آل عمران الآية97،وتمامها:﴿ **وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ**﴾.

[3]- ينظر كتاب اللمع في العربية لابن جنّي، ص 59، والبيت لحاتم الطائي في ديوانه، ص81 .

وهناك مختصرات أخرى ألفها أصحابها من أجل التيسير على المتعلمين نذكرها دون التطرق إليها، منها: مختصر (الجمل)لعبد القاهر الجرجاني(ت-471هـ)، ومقدمة موجزة للتبريزي(ت-502هـ)،وللجواليقي(ت- 540هـ) مختصر موجز في النحو، وللمطرّزي(ت - 610هـ) مختصر سماه المصباح[1].

التأليف النحوي المختصر عند الأندلسيين.

احتاج أهل الأندلس إلى تعلّم اللغة العربية بعد دخولهم في الإسلام، وأصبحوا يبحثون عن مَن يعلّمهم قواعد اللغة العربية، فهاجر الطلاب إلى المشرق لطلب ذلك العلم، وعادوا إلى بلادهم يحملون هذا العلم باختلافاته المعروفة في المشرق، حيث عاد جودي بن عثمان(ت- 198هـ) يحمل نحو الكوفيين بجلبه كتاب الكسائي، ورجع الأفشنيق(ت - 308هـ) ومعه النحو البصري« فلما دخل كتاب سيبويه عكف عليه الأندلسيون دراسة وحفظاً، واشتهر بحفظه عدد منهم، ثمّ تولوه تدريساً، وشرحاً، وتعليقاً»[2]. ولكنّ النحاة أثناء التعليم شعروا بصعوبة هذه القواعد بهذا التطويل، والتعقيد، وتأثروا بفكرة الكتب المختصر في المشرق فبدأوا يألّفون على منوالهم، فألّف جودي بن عثمان كتاباً أسماه(منبه الحجارة)[3]، ولكنّه لم يشتهر، ولم يُذكر إلاّ اسمه، وألّف الزبيدي كتاباً مختصراً سماه(الواضح في العربية)، وتتابعت الكتب النحوية المختصرة التي كانت تهدف إلى تبسيط النحو على المتعلمين، وفي هذا الفصل نريد أن نبرز أهمّها حتّى نصل إلى كتاب الشلوبين، ونبيّن جهده في تيسير النحو:

---

[1]- ينظر تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا لشوقي ضيف، ص 15.

[2]- في أصول النحو لسعيد الأفغاني، مطبعة جامعة دمشق، ط 3، سن 1383 هـ- 1964 م، ص 232.

[3]- ينظر هامش رقم5 من كتاب طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ص256.

كتاب الواضح في العربية للزبيدي (ت–379هـ)

لقد أُلف هذا الكتاب من أجل أغراض تعليمية، فقيمته« تكمن في هذا المنهج العلمي الذي يتبناه الزبيدي في معالجة قواعد النحو لغايات تعليمية من أجل تيسيره، وتسهيل قواعده، وجعلها سائغة أمام المتعلّم»[1]. ولهذا اقترحه ابن حزم ليكون كتابا مدرسيا لتعليم النحو قائلا:« والذي يجب على الطالب أن لا يقتصر على أقل منه من النحو...ويكفي من ذلك كتاب الواضح، أو كتاب الزجاجي»[2]. وقد ضم الكتاب: باب أقسام الكلام، وباب الإعراب، وبيّن فيه مواضع إعراب الكلمة، وإعراب الأسماء الخمسة، وإعراب المثنى والجمع، وأتبعه بباب الأفعال، وتكلّم فيه عن أقسام الأفعال وأنواعها، ثمّ تحدّث عن باب الخفض بالحرف والإضافة، وخصّ الكتاب بباب للنعت والتوكيد والعطف، وباب للمبتدأ والخبر، وجمع فيه عدداً من الموضوعات التي تدخل ضمن الجملة الاسمية، وما يدخل عليها، ثمّ تناول باباً للأفعال المعربة والمبنيّة، وما يدخل على المعرب من حروف للنصب، وحروف للجزم، وغيرها من أبواب النحو، كما عرض فيه أبواب الصرف المختلفة كالتصغير، والنسب والجمع، والتذكير والتأنيث، وغيرها،كما تعرّض لعلم العروض والقوافي،ومخارج الأصوات، فجاء الكتاب يشتمل على جميع موضوعات النحو والصرف والأصوات على وجه التقريب، إلاّ أنّه قدّمها مختصرة لا تثقل كاهل المتعلم. هذا عن مادته، أما إذا بحثنا عن مظاهر التيسير فيه فإنّها تتّضح في النقاط الآتية.

---

[1]– الواضح في العربية للزبيدي، تحقيق عبد الكريم خليفة، منشورات الجامعة الأردنية الأردن، د، ط، د، ت، ص 18.

[2]– رسائل ابن حزم الأندلسي تأليف ابن حزم الأندلسي، تحقيق إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر القاهرة، ط2، سنة 1987م ، ص164.

1- سهولة اللغة التي كتب بها الكتاب، حيث نجح الزبيدي في تقديم مادة النحو بلغة سهلة بسيطة،لأنّ هدفه هو تعليم المبتدئين قواعد العربية، فعندما تحدّث عن جمع التكسير قال:« فجمع التكسير هو الذي يتغيّر فيه بناء الواحد عمّا كان عليه من حركة وسكون، كقولك: فلس وأفلس وفلوس، وكلب وأكلب وكلاب»[1].

2- استخدام أسلوب الحوار الذي يشدّ انتباه المتعلّم لأنّه يُصبح مشاركاً في عملية التعليم، فالقارئ يجده يقول:« فإن قيل لك أين الرفع في قولك: رجلٌ، فقل: في اللام، فإن قيل لك أين النصب في قولك، رجلاً، فقل، في اللام»[2].

3- إبعاد الشواهد الشعرية والقرآنية، والاعتماد على الشواهد التركيبية البسيطة، والتمثيل بالمتداول منها مثل: ذهب زيد، والإكثار من إعراب الأمثلة:« ذهب زيد. ذهب:فعل ماض، وزيد: مرفوع، لأنّه هو الفاعل الذي ذهب، ورفعه في الدال،لأنّه آخر الاسم»[3]. وقوله:« وتقول: خرج الرجلان، خرج: فعل ماض، والرجلان: فاعلان ورفعهما بالألف وكسرت النون لأنّها نون الاثنين»[4].

4- عدم الاهتمام بتعريف المصطلحات النحوية.

5- الابتعاد عن المسائل الخلافية بين النحويين.

6- عدم الاهتمام بالعلّة النحوية، فإذا استعمل العلة لا يتجاوز العلة التعليمية، نجده يذكرها في الممنوع من الصرف، فيقول:« مررتُ بإسحاقَ بن يعقوبَ، ورأيتُ إسماعيلَ، وقرأتُ سورةَ إبراهيمَ، وجاءني هارونُ بنُ يونسَ، تركت صرف هذه الأسماء لأنّها أسماء أعجمية فثقل صرفها في كلام العرب»[5]. فقوله: ثقل صرفها في كلام العرب، أي علّة

[1]- الواضح في العربية للزبيدي، ص 86.

[2]- نفسه، ص 38.

[3]- الواضح في العربية للزبيدي، ص 40.

[4]- نفسه، ص 40.

[5]- الواضح في علم العربية للزبيدي ، ص 158.

عدم صرفها هو الثقل، وهذه علّة تعليمية، فالزبيدي حتىّ إنْ استعمل العلّة فإنّه يقدّمها بسيطة دون تعقيد.

بعدما تعرفنا عن الكتب المختصرة التي أُلفت من أجل تيسير النحو على المتعلمين في المشرق والأندلس قبل الشلوبين، فإنّنا سنتطرق إلى مختصر الشلوبين في النحو لنبحث عن مظاهر تيسير النحو عنده:

التوطئة لأبي علي الشلوبين

يندرج كتاب التوطئة ضمن الكتب المختصرة التي وضعت للمتعلمين المبتدئين، ذكر هذا بعض الباحثين قائلا:« وللشلوبين الأندلسي المتوفى سنة 645 مختصر في النحو باسم التوطئة»[1]. وقال عنه محقّقه:« حاول الشلوبين ألا يشقّ على الدارس بالإطالة فضغط شرحه وأوجزه، وضمّنه كلّ ما يريده الدارس من معرفة في أبواب النحو عامة،...فجاء كتابه التوطئة دسماً مع إيجازه، مشبِعاً لنهم الدارسين، بل مرجعاً للمتخصصين»[2]. وقد أوضح أبو علي هدفه من تأليف هذا الكتاب، فقال في مقدمته:« وهذه الجمل التي رسمت هنا توطئة قوانين المقدمة، وإحكام ما فيها من الأصول غير المحكمة،موصولاً فرع ذلك بأصله في اللفظ،مُيسراً بنظم ذلك كلّه كلاماً واحداً للحفظ»[3].

إن هذا الكلام يوحي لنا بشكل واضح الهدف الذي من أجله وضع الكتاب، وهو التيسير والتسهيل من أجل الحفظ ، وفهم القواعد النحوية .

1– تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا لشوقي ضيف، ص 15.

2– التوطئة لأبي علي الشلوبين، ص 102.

3– التوطئة لأبي علي الشلوبين ، ص 111.

أبواب الكتاب ومحتواه

يقع كتاب التوطئة في حوالي ثلاثين ومئتين صفحة(230) مسبوقا بمقدمة ودراسة للمحقّق، جمع فيه صاحبه معظم أبواب النحو المختلفة، فقد بدأه بباب الكلام وما يتألف منه، وثناه بباب المعرب والمبني، وعلامات الإعراب، وتتابعت الأبواب النحوية، والصرفية المذكورة في الفصل الأوّل بعنوان: مادة كتاب التوطئة، وخُتم الكتاب بالحديث عن الإدغام. فجاء كتاب التوطئة جامعاً شاملاً مختصراً، يُظهر رغبة مؤلفه في التسهيل، ويمكن رؤية مظاهر التيسير من خلال الدراسة الآتية:

مظاهر التيسير في كتاب التوطئة

1- اسم الكتاب

لقد اختار الشلوبين لمؤلفه هذا اسماً يوحي بالتبسيط، وجلب الانتباه، لأنّ كلمة (توطئة) تدلّ على أنّ الكتاب ما هو إلاّ مقدمة أو مدخل، أو تمهيد لمن يريد أن يدرس علم العربية بالتفصيل، وكأنّه يلمّح للمتعلمين بأنّ هذا المصنف ما هو إلاّ توطئة لعلم النحو الواسع فأقبلوا عليه، فإن أردتم الاستزادة فعليكم بالكتب الضخمة بعد ذلك، لأنّ كلمة(وَطّأَ) للشيء تعني: مهّد له، جاء في اللسان:« التوطئة، وهي التمهيد والتذليل»[1]. ومن المعلوم أنّ الكتّاب يمهدّون لكتبهم قبل الدخول في الموضوع، ليعرّفوا القارئ على ما يحتويه مؤلفهم. والحقيقة أن اختيار عنوان الكتاب هو فنّ ليس من السهل أن يتقنه كلّ كاتب، لأنّه يؤثر على نفسية القارئ، ويجلبه إلى قراءة هذا العمل، ويترك في نفسه ارتياحا يسهّل عنه تناول هذا المؤلف وتفحّصه،ويحفّزه على حبّ التعرف على ما يحويه هذا الكتاب، وهذا ما قصده أبو علي من تسميه مؤلفه بهذا الاسم، لأنّه يهدف إلى

[1]- لسان العرب لابن منظور، مادة (و- ط- أ).

ترغيب الناشئة في علم النحو، بعدما رأي عزوف المتعلمين عنه، وهذا يدخل ضمن التيسير.

2- طريقة الاستشهاد بالقرآن والحديث والشعر والأمثال

لقد وظّف أبو علي الشلوبين أنواع الشواهد المعروفة، حيث استشهد بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأشعار العربية، والأمثال العربية، ولكنّه تعامل مع الشاهد بنوع من الحكمة، حتّى لا يكون سبباً في تعقيد النحو مثلما حدث في بعض كتب النحو التي احتاج الشاهد فيها إلى الشرح، فجاء استشهاده في خدمة الهدف الذي يرغب فيه، وسنوضح هذا في النقاط الآتية.

أ- الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته

إنّ القرآن الكريم يُعدّ مصدراً من أهمّ المصادر التي اعتمد عليها النحاة في وضع قواعد النحو العربي، ونتيجة لتعدد القراءات القرآنية المتواترة منها والشاذ، وجد النحاة فيها أرضية سانحة لإظهار خلافاتهم في المسائل النحوية، خاصة بين البصريين والكوفيين، فقد استغلّ نحاة الكوفة القراءات الشاذة، وبنَوْا عليها أحكاماً نحوية، قابلهم فيها نحاة البصرة بالرفض، وذلك بتأويل القراءات[1] . أما نحاة الأندلس فقد اهتموا بالقرآن الكريم« فلم يؤثر عن أحد من نحاة الأندلس أنّه ردّ إحدى القراءات القرآنية الشاذة، أو توقف عن الأخذ بها، أو اعتبارها حجّة يستند إليها في تأصيل قواعد نحوها وصرفها وأصواتها، وقد استشهد عدد كبير من نحاة القرن السابع في الأندلس بالقراءات الشاذة»[2]. وأبو علي الشلوبين أحد هؤلاء النحاة الذين استشهدوا بالقرآن الكريم وقراءاته

1 - ينظر أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية لسالم مكرم، مؤسسة الصباح الكويت، ط2، سنة 1978م، ص57- 63

2- خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، ص 150.

سالكاً طريق أستاذه السهيلي الذي«استشهد بالقراءات الثابتة سواء أكانت من المتواتر أم الشاذ»[1]. فأورد في كتابه التوطئة قرابة تسعين(90) شاهدا قرآنيا، ولكنّه وظّفها لتخدم الهدف المنشود الذي هو التسهيل والتبسيط، إذ جعلها تأصّلُ القاعدة المطلوبة، ومن الأمثلة التي نجد فيها أنّ الشلوبين قد استعمل الشواهد القرآنية سبيلا إلى التيسير والتخفيف، والابتعاد على التخريج. الأمثلة الآتية .

1- رفض أبو علي أن تكون(في) في قوله تعالى:﴿ **وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ**﴾[2]. بمعنى(على)، وردّ الرأي القائل بذلك دون الإشارة إليه، فقال:« والصواب أن(في)على بابها، لأنّ جذوع النخل مكان المصلوب»[3].وكذلك(إلى) في الآية الكريمة:﴿ **مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ**﴾[4]،التي قال عنها أكثر النحاة بأنّها بمعنى(مع)[5]، فرفض الشلوبين أن تخرج عن أصلها،وقال:« والصواب:أنّ(إلى)على بابها، والمعنى، مَن أنصاري مُضيفين أنفسهم في نَصْرى إلى الله، ثمّ حذف هذا المقدّر لدلالة(إلى) عليه»[6]. كما لم يذكر الرأي القائل بهاء السكت في الآية الكريمة:﴿ **فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ**﴾[7]، وأعربها مفعولاً مطلقاً[8]، وهذا على سبيل التخفيف لأنّ أغلب النحاة يقولون بأنّها هاء السكت لا محلّ لها من الإعراب. والأمثلة التي تؤكد على أنّ الشلوبين رفض أن يكون الشاهد القرآني مصدراً للتعقيد والخلاف بين

---

[1]- تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب لمحمد المختار ولد أباه، دار الكتب العلمية بيروت، ط2، سنة 1429هـ- 2008م، ص 244.

[2]- سورة طه، الآية71، وتمامها﴿ **وَ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى** ﴾.

[3]- التوطئة للشلوبين، ص 245.

[4]- سورة الصف، الآية 14، وتمامها﴿ **قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ فَآمَنَتْ طَائِفَةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَكَفَرَتْ طَائِفَةٌ فَأَيَّدْنَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَى عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِين** ﴾.

[5]- ينظر ارتشاف الصرب لأبي حيان الأندلسي، ج3، ص 1730-1731.

[6]- التوطئة للشلوبين ص 244.

[7]- سورة الأنعام، الآية 90، وتمامها﴿ **قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَى لِلْعَالَمِينَ** ﴾.

[8]- ينظر التوطئة للشلوبين، ص 186.

النحويين كثيرة في كتاب التوطئة، ويمكن أن تسجل ملاحظات على أنّ الشلوبين ما كان يرغب من استشهاده بالقرآن الكريم إلاّ التسهيل.

2- عدم شرح الآيات القرآنية أو التعليق عليها.

ابتعد الشلوبين عن شرح الآيات القرآنية، بل اكتفى بذكر الآية محلّ الشاهد فقط في المسألة، ولم يورد أيَّ رأي حولها سواء للمؤيدين لرأيه أو المخالفين له، وذلك لأنّه لا يرى فائدة في ذكرها، ولأنّها تشوّش عن المتعلمين،ولا تخدم الهدف الأصلي الذي هو التخفيف، وهذا هو أسلوبه في كلّ الكتاب إلاّ في آية واحدة وجد الشرح فيها يوضّح المسألة النحوية، ويسهّل الفهم عن المتعلّم[1].

3- الاكتفاء بذكر الشاهد في الآية

إنّ صاحب كتاب التوطئة لم يكن يذكر الآية القرآنية كاملة، بل كان يكتفي بالجزء المطلوب فقط ، وهكذا العمل من أجل أن يبعد المتعلم عن مشقّة البحث عن الشاهد، وحتّى يسهّل عليه فهم القاعدة، وحتّى لا يحشو الكتاب بالآيات القرآنية التي تثقل كاهل القارئ، لأنّ الغرض دائما هو الاختصار، وهذا واضح في معظم الآيات الواردة في المصنّف، نذكر منها على سبيل المثال: عندما تكلّم عن الموصولات الاسمية استشهد بجزء من الآية، فقال:« وعليه قراءة من قرأ:﴿ **مَا بَعُوضَةٌ** ﴾ رفعاً»[2]. وعندما تحدّث عن عن الباء التي تكون زائدة في الفاعل استشهد بقوله تعالى:﴿ **وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا** ﴾[3].

[1]- ينظر التوطئة للشلوبين، ص 314 ، و شرحه للآية الكريمة :﴿ **وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ**﴾ القمر ، الآية 12.

[2]- ينظر التوطئة للشلوبين، ص 174 ، و سورة البقرة الآية 26، وتمامها :﴿ **إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ**﴾ .

[3]- ينظر التوطئة للشلوبين، ص 247 ، وسورة النساء الآية6.

وفي باب نعم وبئس استشهد بجزء آية، فقال:« وما يُفسّر به المضمر فيهما(ما)النكرة غير الموصوفة، نحو:﴿ **فَنِعِمَّا هِيَ** ﴾، أي نعم شيئا هي»[1].

4- عدم ذكر آراء العلماء في الآية موطن الشاهد

أبعد أبو علي آراء النحاة في الآيات القرآنية التي استشهد بها في(التوطئة)، في حين نجده يخالف هذا المبدأ في كتب أخرى ، نذكر لهذا العنصر مثالا، فقد اكتفى بالشاهد فقال:« ومن هذا:﴿ **فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى** ﴾،في مَن نصب؛ ولا يحتاج أن يشرب(لعلّ) معنى(ليت)»[2]. في حين ذكر رأي الجزولي في شرح المقدمة الجزولية الكبير، وردّ عليه[3].

5- البعد عن القراءات الشاذة

حرص الشلوبين على أن يبتعد عن القراءات القرآنية الشاذة،وأن لا يستشهد إلاّ بالقراءات المتواترة في كتابه التوطئة، هذا الذي لم يلتزم به في الشرح الكبير، ويدخل هذا دائما في إطار التيسير على المتعلمين المبتدئين،إلاّ بعض الآيات القليلة التي أشار إليها ولم يذكر بأنّها شاذة مثل:﴿**مَا بَعُوضَةً**﴾[4] التي ذكر رفعها[5]. وهي قراءة الضحاك وإبراهيم

---

[1]- التوطئة للشلوبين، ص 274 ، وسورة البقرة الآية 271، وتمامها:﴿ **إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ**﴾.

[2]- التوطئة للشلوبين، ص 141، وسورة غافر الآية 37 ، وتمامها﴿ **وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ** ﴾.

[3]- ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص466- 467

[4]- سورة البقرة ، الآية26، وتمامها﴿ **فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ**﴾ .

[5]- ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص608.

بن أبي عبلة وقطرب[1].

وإذا مثلنا لإبعاده القراءات الشاذة من هذا الكتاب، فإنّنا نجده في الشرح الكبير يستشهد بالآية الكريمة:«﴿قُلْ رَبُّ أُحْكُمْ بِالْحَقِّ﴾على قراءة من ضم الباء»[2]. وكذلك الآية الكريمة:﴿ **إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا**﴾[3] بضم الهاء في(تشابه)،وقال:« وتشابه علينا. بالفتح على التذكير، والضم على التأنيث »[4]. في حين لم يذكر الآيتين في كتاب التوطئة تجنباً لذكر الخلاف، والتشويش على المبتدئين، وبذلك يكون قد أبعد الاستشهادات القرآنية الشاذة عن تعقيد القواعد النحوية،وجعلها سبباً لتسهيل النحو على الناشئة.

ب – الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف

اختلف النحاة حول الاستشهاد بالحديث النبوي، فرفض النحاة الأوائل الاستشهاد به،

وجوّز المتأخرون الاستشهاد به خاصة نحاة الأندلس، حتى وُصف بأنّه إحدى سماتهم الأساسية[5]. والشلوبين واحد من نحاة هذه المدرسة، ولكنّه تعامل مع القضية في كتاب التوطئة بعقلية النأي بالنفس، فهو لم يرفض الاستشهاد بالحديث النبوي، ولكنّه لم يكثر منه، حيث لم يستشهد إلاّ بثلاثة أحاديث فقط ، فذكر الحديث الأول أثناء حديثه عن

---

[1]– ينظر تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ج 1 ، ص 267.

[2]– شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ، ج 2 ، ص 845، وسورة الأنبياء، الآية 112، وتمامها﴿ **وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ** ﴾، وهي قراءة أبي جعفر، ينظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق على النجدي وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، إحياء التراث قسم الدراسات الإسلامية كلية التربية جامعة أم القرى الطائف السعودية، ط2، سنة1406هـ ، ج 2 ، ص 69.

[3]– سورة البقرة، الآية 70، وتمامها﴿ **وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ**﴾. وهي قراءة شادة منسوبة إلى الحسن بن سعيد المطوعي، ينظر تفسير بحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ج 1 ، ص 419.

[4]– شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج 3 ، ص 937 .

[5]– ينظر خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري لعبد القادر الهيتي، ص157.

اتصال الضمير، فقال:« ويتصل بأنّ، نحو:أنّك ، وأنّه ، وكان، نحو قوله في الحديث: (كُنْ أَبا خَيْثَمَة فَكانَهُ)، وبأخواتها»[1]. والحديث الثاني أورده عندما تكلّم عن المبتدأ والخبر فقال:« نحو قوله:(أَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلي:لاَ إِلَهَ إلاَّ اللهُ)»[2]. والثالث جاء في معرض حديثه عن المؤنث، فقال:« أو نعته، نحو:(فِي كُلِّ ذَاتِ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْراً)»[3]. وهذا يدل على أنّ الشلوبين في كتابه هذا كان يهدف إلى الابتعاد عن الخلافات التي تحدث بين النحويين، وتزيد في تعقيد القواعد النحوية على المبتدئين .

ج- الاستشهاد بالشعر العربي

إنّ المتصّفح لكتاب التوطئة يلحظ أنّ صاحبه قد أكثر من الاستشهاد بالشعر العربي فقد استشهد بثمانية وتسعين(98) بيتاً،وعشرة أنصاف أبيات،إذا أخذناه مجرداً عن استشهادات النحويين بالشعر. ولكن إذا قورن باستشهاداتهم فأنّ استشهاد الشلوبين لا يكون كثيراً، فلو أخذنا كتاب شرح شذور الذهب لابن هشام لوجدناه يحوي ستين ومائتين(260) بيتاً شعرياً،وحتّى إن سلمنا بكثرة الاستشهادات الشعرية في كتاب التوطئة، فإنّنا نجدها تصبّ كلّها في الهدف الذي أُلف من أجله الكتاب الذي هو التسهيل، إذ لم يضع الرجل تلك الشواهد إلاّ في إطار التمثيل، إذ نجده لا يذكر الشاهد الشعري إلاّ بعد أن يضرب عدة أمثلة تركيبية سهلة، مثل، قوله:« وتلزم الفاء مع الجملة

---

[1]- التوطئة للشلوبين ، ص 185. والحديث في صحيح مسلم بلفظ مغاير، حيث ورد في حديث توبة كعب بن مالك رضي الله عنه،أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم(رأى رجلا مبيضا يزول به السراب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كُنْ أبا خيثمة فإذا هو أبو خيثمة الأنصاري)،ج17، ص89- 90.

[2]- التوطئة للشلوبين، ص 218. والحديث في موطأ مالك،ج1، في كتاب الحجّ، ص422- 423، والحديث(أَفضَل الدُّعاءِ دُعاءُ يوم عرفة. وأَفضل ما قلتُهُ أنا والنّبيّون من قَبلي: لا إلَهَ إلاّ اللهُ وحدهُ لا شريكَ لهُ) .

[3]- نفسه ، ص 338 . والحديث في صحيح مسلم، ج14، ص242،الحديث(قالوا يا رَسولَ اللهِ وإنَّ لنا في هذه البهائم لَأَجْراً فقال في كُلِّ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرٌ).

الاسمية مطلقا سواء كان فيها طلب، نحو:إن قام زيد فالله يغفر له، وإن قام زيد فهل عمرو قائم، أو لم يكن، نحو:إن قام زيد فعمرو قائم،إلاّ في الضرورة، نحو قوله :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُها   وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ »[1].

وفي مكان آخر يقول:« وتقع الجملة الاسمية والفعلية مشتملة على ضمير يعود على ذي الحال، نحو:جاء زيد هو ضاحك، وجاء زيد يضحك،وجاء زيد قد ضحك. ويؤكد الارتباط في هذا النحو بالواو،نحو جاء زيد وهو ضاحك، وجاء زيد ضحك، وقوله:

بِأَيْدِي رِجالٍ لَمْ يَشيمُوا سُيُوفَهُمْ   وَلَمْ تَكْثُرِ القَتْلَى بِها حِينَ سُلَّتِ»[2].

فهو لم يستشهد بالبيتين إلاّ بعد التمثيل بالكلام البسيط المتداول بين العرب، كما كان لا يأخذ من البيت إلاّ ما يحتاج إليه، فتجده يكتفي بالشطر، أو بجزء من الشطر،ولا يرهق القارئ بسرد البيت كاملاً مثل استشهاده بـ :

...إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغاً   ...   .[3].

وفي أحيان كثيرة كان يرفض الشاهد الشعري، ويردّه إلى الشذوذ أو الضرورة الشعرية. أما عن الشاذ الذي لا يقاس عليه، قال:« إن كان ظاهراً لم يكن في الأمر العام إلاّ: بالألف واللام الجنسيتين، أو مضافاً إلى ما هما فيه، نحو:نِعْمَ الرّجلُ زيد، ونعم صاحب القوم عمرو، وقوله :

فَلَنِعْمَ صاحِبُ قومٍ لاَ سلاحَ لَهُمْ   وَصاحبُ الرَّكْبِ عُثْمانُ بنُ عَفّانَا

---

[1]- التوطئة للشلوبين، ص 152، والبيت لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت في خزانة الأدب للبغدادي،ج2،ص365.

[2]- التوطئة للشلوبين، ص 214 ، والبيت نسب للفرزدق، في الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، ج2، ص196، ولم يرد في ديوان الفرزدق.

[3]- ينظر نفسه ، ص 153 ، والبيت لعبد يغوث بن وقاص،في خزانة الأدب للبغدادي، ج1، ص 413، وهو كاملا :

فَياراكِباً إمّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ   نَداماىَ مِنْ نَجْرانَ أَنْ لاَ تَلاقِيَـا .

يحفظ ولا يقاس عليه»[1].

أما الضرورة الشعرية فقد استعملها كثيراً، مثل استشهاده بها عند حدّيثه عن(أنْ) الخفيفة،قائلاً:« وأما في الضرورة فيجوز ألا يُفصل في موضع الإمكان، كقوله :

فَلَمّا رَأى أنْ ثَمَّرَ اللهُ مَالَهُ وَأَثَّـلَ مَوْجوداً وَسَدَّ مَفاقِرَهْ »[2].

وعندما تكلّم عن العدد وإضافته، قال:« ويضاف إلى: مائة، ومائتين، وألف وألفين إلاّ في الضرورة نحو قوله :

إذا عاشَ الْفَتى مائَتَيْن عاماً فَقَدْ ذَهبَ المَسَرَّةُ وَالْفَتاءُ »[3].

وكان يطالب أحيانا بحذف الشذوذ وعدم الأخذ به، كما فعل مع لغة(أكلوني البراغيث)، فقال:« وعلامة التثنية وعلامة الجمع يجوز إثباتها في شذوذ، نحو قوله :

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِراءِ النَّخيـ لِ أَهْلِي فَكُلُّهُمُ أَلْوَمُ

ونحو قوله:

أُلْفِيَتَا عَيْناكَ عِنْدَ الْقَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذا وَاقِـيَـهْ

وهي لغة(أكلوني البراغيث) وحذفها أفصح لخروج الضمائر عن أصلها من الاسمية إلى

---

[1]– التوطئة للشلوبين، ص 272 ، والبيت لكثير بن عبد الله الهشلي، في خزانة الأدب للبغدادي، ج9، ص415– 418 .

[2]– التوطئة للشلوبين، ص 235 ، والبيت للنابغة الذبياني في ديوانه ، ص63.

[3]– نفسه ، ص 281 ، والبيت للربيع بن ضبع الفزاري، في خزانة الأدب للبغدادي ج 7 ، ص 379– 380.

الحرفية»[1]. رغم هذا العدد من الاستشهاد بالشعر إلاّ أنّه قد غُيِّبَ في كثير من صفحات الكتاب، خاصة في بدايته، حيث لم يظهر الشاهد الشعري في الصفحات(من الصفحة 116 حتى الصفحة 136) كما نرى غيابه في عدد من أبواب الكتاب مثل:باب العلم، وباب التوكيد ، وباب البدل، وغيرها، وهذا كله من أجل التسهيل والاختصار .

د – الاستشهاد بالأمثال العربية

لم يستشهد أبو علي في كتابه التوطئة إلا بتسعة أمثال عربية، وهدفه من ذلك دائما الاختصار والتيسير، ولذا لا يأتي بالمثل إلاّ بعد أن يمثّل للمسألة النحوية بالأمثلة التركيبية كما فعل مع الشاهد القرآني، والشاهد الشعري، مثل ما استشهد به عند حديثه عن شروط الابتداء بالنكرة، فقال:« ومنها: العموم لفظا ومعنى، نحو:كلّ أحد يفعل هذا، وقوله: ثَمَرةٌ خيرٌ من جرادة»[2]. وكان يوضّح المثل إذا وجد فيه صعوبة للمتعلّم، مثل قوله:« ومنها: كون الكلام في معنى كلام آخر لا يَخلّ بمعناه كونُ الاسم نكرة فيه،نحو: شَرٌّ أَهَرَّ ذا نَاب، وَشَيْءٌ ما جاءَ بِكَ إلى مخّة عُرْقوبٍ، أي: ما أهرّ ذا ناب إلاّ شرٌّ، وما جاء بك إلى مخّة عرقوب إلاّ شيءٌ»[3]. وأحيانا يذكر المثل دون أن يعلّق عليه، مثل قوله في باب الترخيم:« وإذا وقفت فبالهاء في الأكثر، وقد تُفخّم الهاء في مُرَخَّم

---

[1]– التوطئة للشلوبين ، ص 164 ، والبيت الأول لأمية بن أبي الصلت، في ديوانه، ص129 ، والبيت الثاني لعمر بن ملقط الطائي، في خزانة الأدب للبغدادي ، ج 9 ، ص 21.

[2]– التوطئة للشلوبين ص 216 ، والمثل لعمر بن الخطاب، في موطأ مالك، كتاب الحجّ، ص416.

[3]– نفسه ، ص 216– 217، والمثل الأول في مجمع الأمثال للميداني ، ج 2 ص 172.والثاني في جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، ج1، ص549، برواية مغايرة مفادها:شرٌّ ما أجاءَك إلى مُخَّةِ عُرقوب.

المؤنث مفتوحة وصلا، نحو:أَطْرِقْ كَرَا»[1].ولم يكثر من الاستشهاد بالأمثال في التوطئة طلباً للتسيير والتسهيل.

3- ترتيب الموضوعات النحوية

لقد سلك الشلوبين في ترتيب موضوعات كتابه طريقاً يناسب الهدف الذي من أجله وضع الكتاب،الذي هو: التعليم،حيث بدأه بأقسام الكلام وما يتألف منه، وأتبعه بالمعرب والمبني،لأنّ العربية لغة الإعراب، ثمّ بقية الأبواب النحوية،وقد راعى في ترتيبها التناسق بين المواضيع، فالأبواب المتصلة ببعضها جعلها تتتابع، مثل باب المبتدأ والخبر أتبعه بباب كان وأخواتها، وباب إنّ وأخواتها أتبعه بباب فتح همزة إنّ وكسرها، وكذلك فعل مع باب المصادر الثلاثية أتبعه بالمصدر الميمي، وكأنّه منهج الكتب المدرسية اليوم، وما إلى ذلك من أبواب النحو المختلفة .

4- أسلوبه في عرض المادة، ولغة الكتاب

لقد عرض صاحب التوطئة مادته النحوية بأسلوب واضح سهل، يميل إلى طريقة المعلّم الخبير،وليس ذلك غريباً على مَنْ عمل أكثر من خمسين عاماً في تعليم العربية، فهو يضع عنواناً واضحاً لكلّ باب، ثمّ يقدّم تعريفاً للموضوع إذا كان يحتاج إلى تعريف، ثمّ يدخل إلى الموضوع بكلّ يسير وسهولة مدعّماً ذلك بالأمثلة التركيبية الواضحة، وأحيانا يستشهد بالشواهد اللغوية المختلفة، بعيداً عن اللغة النحوية الممزوجة بالمنطق، وهكذا جاءت لغة الكتاب سهلة لا تحتاج إلى شرح كثير أو توضيح، ومن أراد أن يتأكد فعليه أن يعود إلى الكتاب ويطالعه.

---

[1]- التوطئة للشلوبين ، ص 294، والمثل في مجمع الأمثال للميداني، ج 2 ، ص 285 ، والمثل كاملا:(الأطراف كرا يُحْلَبُ لك) يضرب للأحمق تمنيه الباطل فيصدّق .

5-الإكثار من الأمثلة التركيبية الواضحة السهلة

إنّ القارئ لكتاب التوطئة يلفت انتباهه كثرة الأمثلة البسيطة الواضحة، وكأنّه يطالع كتاباً مدرسيا اليوم، وهذا التمثيل من أجل ترسيخ القواعد النحوية لدى المتعلمين، وهذه الأمثلة تتصدّر عادة الاستشهادات اللغوية كالآيات القرآنية، والشعر العربي، ويمكننا أن نوضّح هذا بالمثال الآتي: فعندما تحدّث عن عودة الضمير على اسم، قال:« إذا ذُكر اسم وذُكر بعده فعل، أو اسم يعمل عمله، تناول ضميره، أو الملابس لضميره، مرفوعاً كان تناوله بواسطة أو بغير واسطة، وجب الرفع بالابتداء في الاسم الأول، نحو: زيدٌ قام، وزيدٌ كُفي به، وزيدٌ قام به أبوه، وزيدٌ كُفي بأبيه، وكذلك: زيدٌ ضُرِب، وزيدٌ ذُهِبَ به، وزيدٌ ضُرِبَ أخوه، وزيدٌ ذُهِبَ بأبيه »[1].

6- الاختصار غير المخل، والابتعاد عن الحشو

الإيجاز هو أهم المظاهر التي تدل على تيسير الكتاب:فقد جاء التوطئة موجزاً غير مخلّ بالقواعد النحوية،إذ ذُكرت فيه جلّ المواضيع النحوية التي يحتاجها المتعلّم المبتدئ، وقد ظهرت هذه السمة في الكتاب بعدة قضايا نذكرها في النقاط الآتية :

أ- حجم الكتاب

قُدمت أبواب النحو المختلفة في حجم صغير لا يتعدى ثلاثين ومئتين(230) صفحة: بطريقة سهلة موجزة، وهذا الحجم الصغير من شأنه أن يفرح طالب علم النحو، لأنّه يرى فيه مادة سهلة التناول والحفظ ، على عكس الكتب الكبيرة التي تخيف المتعلم، وتسدّ شهيته.

[1]- التوطئة للشلوبين ، ص 221.

ب- الإيجاز في تقديم الموضوعات

عمل الشلوبين على أن يقدّم موضوعات النحو المختلفة في شكل موجز، فمعظم أبواب الكتاب لا تتجاوز صفحتين أو ثلاثاً، مثل: باب النعت، وباب التوكيد، وباب البدل،وباب نعم وبئس، وغيرها. وهناك موضوعات لا تتجاوز أسطراً قليلة مع أنّها تبلغ صفحات كثيرة في كتب أخرى، فالفاعل مثلا في كتاب التوطئة قُدّم مع المفعول به في خمس صفحات[1]. بينما عرضه لوحده في كتابه شرح المقدمة الجزولية في عشر صفحات[2]، وباب المبتدأ والخبر في التوطئة في خمس صفحات[3]. وجاء في الشرح الكبير في ثماني عشرة صفحة[4]. والحقيقة أنّ هذا الإيجاز لموضوعات النحو جاء خدمة للتسيير والتسهيل .

ج- حذف غير الضروري من الباب النحوي

لقد حذف الشلوبين المسائل التي لا تهم المبتدئ، وهي المسائل التي يستطيع المتعلم أن يستغني عنها في أوّل أمره، فهو يناقش من الموضوع أهمّه، ويترك ما لا يراه مفيداً للناشئة، فحين ناقش الفاعل مثلا، لم يتطرق إلى حذفه جوزاً أو وجوباً، ولم يتحدّث عن تقديمه وتأخيره، كما لم يتحدّث عن علّة رفع الفاعل، بينما نجده ذكر هذا كلّه في الشرح الكبير، وأما باب التنازع الذي كثر فيه الخلاف بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة، فقد ناقشه أبو علي بسهولة ويسر في صفحة واحدة، لا غير[5]، لم يذكر فيها أيَّ رأي من آراء النحاة.

---

[1]- يُنظر التوطئة للشلوبين ، ص161- 166

[2]- ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ، ج 1، ص 228 -237.

[3]- ينظر التوطئة للشلوبين ، ص 216-220.

[4]- ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ج 2 ص 741-758.

[5]- ينظر التوطئة للشلوبين ، ص 276.

7- البعد عن التأويل المتكلف

ابتعد صاحب التوطئة عن التأويل المتكلف في كتابه، وتعامل مع الشواهد القرآنية والشعرية بعقلية الظاهرية دون الخوض في تأويلات النحاة من ذلك رفضه لتأويل البصريين لنصب كلمة(فأطلع)الواردة في الآيتين الكريمتين:﴿ **لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ**﴾[1]. وقال:« في من نصب؛ ولا يحتاج أن يشرب(لعلّ)معنى(ليت)»[2]. وهذا دائما من أجل أن يسهل النحو عن المتعلمين .

8- استخدام أسلوب الحوار

لأنّ الهدف من وضع كتاب التوطئة هو التعليم والتسهيل، فإنّ صاحبه كان مطالَباً بأن يستعمل أسلوباً، يشدّ المتعلمين إلى مادة الكتاب، بعدما نفروا منها بسبب الكتب التي عقّدت النحو بالمنطق، وكثرة التعليلات، والتطويل، فاختار أن يعتمد على أسلوب الحوار، وكأنّه تعليم من دون معلّم، فهو في صفحات كثيرة من الكتاب يتخيّل من يسأله، وهو يجيب، أو يوجه الكلام إلى مَنْ هو أمامه، فاستخدامه لمصطلحات الحوار يدلّ على ذلك، مثل:(ألا ترى) في:« نحو: يقوم زيد إن قام عمرو،ألا ترى أنّ العرب إنّما تقول: أنت ظالم إن فعلت، ولا تقول:إن تفعل»[3]. و(تقول) موجها الخطاب،مثل:« وتقول: مَنْ يقمْ أقمْ معه»[4]. أو(قولك) في« كقولك:هذا قاضٍ»[5]. و« فكأنّك قلتَ: الخبرة أكلتها، ثمّ قلتَ:إيّاه أكلتُ، وقولك: ثلث الخبرة أكلتها، ممتنع، لعدم العائد على المبتدأ»[6].

---

[1]- سورة غافر، الآيتان 36-37.

[2]- التوطئة للشلوبين ، ص 141.

[3]- التوطئة للشلوبين ، ص 152.

[4]- نفسه ، ص 154.

[5]- نفسه ، ص 157.

المبتدأ»[1]. وغيرها من الكلمات التي توحي إلى القارئ بأنّه جزء من الحوار، والعملية التعليمية.

إنّ كتاب التوطئة يُعدُّ من الكتب المختصرة التي ساهمت في تيسير النحو العربي، ولهذا أشتهر عند الأندلسين، وكلّ الذين ترجموا للشلوبين ذكروا له هذا المصنّف.

شرح الكتب النحوية

بعد ما أنهينا الكلام عن الكتب المختصرة التي ساهمت في تيسير النحو العربي منذ العصور الأولى لنشأة النحو العربي، وتتابعت مع مرور الزمن لحاجة الأجيال المتعاقبة إلى هذه المادة المهمّة، وهذا العلم الجليل، حتّى وصلْنا بها إلى اختصار الشلوبين الموسوم بـ(التوطئة)، وبيّنا مظاهر تيسيره للنحو العربي بهذا المختصر، فإنّنا نريد أن نسلط الدراسة على نوع آخر من أنواع تيسير النحو العربي، ألا وهو شرح الكتب النحوية التي أُلفت من أجل تبسيط النحو وتسهيله لطلابه، مبتدئين بشرح الكتب المشرقية، لأنّها أصل هذا العلم.

شرح الكتب المشرقية

1- كتاب سيبويه

وجه النحاة اهتمامهم إلى كتاب سيبويه، لأنّه يعدّ أوّل كتاب حمل القواعد النحوية العربية بصفة نهائية، فقد لقي هذا الكتاب العظيم اهتماماً كبيراً من النحاة منذ تأليفه إلى عصور متأخرة، وقد قيل عن صاحبه:« وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله ولم يلحق به بعده »[2]. ونُقل لنا عن الكتاب، أنّ المبرّد كان« إذا أراد إنسان أن يقرأ عليه

[1]- التوطئة للشلوبين ، ص 202.

[2]- الفهرست لابن النديم، تحقيق محمد أحمد أحمد ، المكتبة التوفيقية، د،ط، د، تا، ص79 .

كتاب سيبويه يقول له: هل ركبت البحر، تعظيماً له، واستصعاباً لما فيه»[1]. فهذا المبرّد الذي عاش في العصور الأولى لتأليف هذا الكتاب استصعبه، فما بالك بالأجيال اللاحقة؟. فقد وَصف أحد الباحثين مادة الكتاب، فقال:« فترتيب الكتاب على غير المألوف في كتبنا المتداولة بين أيدينا، والإسراف في عناوين أبوابه جاوز الحدّ،فقد بلغت عشرين وثمانمائة مع الغموض الذي لا يُفصح عن المقصود لأوّل وهلة، ومع التداخل في الكثير من الأبواب»[2]. فإذا كان الكتاب بهذه الصعوبة، وهذا الغموض، وله من الأهمية ما له، لأنّه يحمل المادة النحوية التي يحتاجها المتعلمون، ولأنّه« ما يزال الكتاب جديداً على الرغم ممّا أُلف بعده من كتب وأسفار، وما يزال منبعاً صافياً لمَن يريد دراسة النحو والصرف وغيرهما من علوم العربية»[3]. وهذا الكتاب:« الذي صار إماماً لكلّ ما كتب فيها من بعده »[4]. كان لا بدّ أن يكون في مقدمة الكتب التي يشرحها النحاة لتسهل مادته أمام طلاب النحو في كلّ العصور، وهذا ما حصل منذ وفاة صاحبه،فقد ذكرت المصادر والمراجع لنا اعتناء العلماء بكتاب سيبويه.

لقد جمع هذا الكتاب بين طياته مادة واسعة من علوم العربية لا يستطيع أن يفكّ رموزها إلا جهابذة العلماء، فتنافس النحاة على شرح هذه الكنوز الثمينة، فكان في مقدمتهم الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة(ت-215هـ)،و« هو من أكبر أئمة النحويين البصريين، وأعلم مَن أخذ عن سيبويه، وممَّن أخذ عن الذين أخذ عنهم سيبويه، وهو الطريق إلى كتابه، لأنّه لم يُعلم أحد قرأه على سيبويه، وما قرأه سيبويه على أحد»[5]. ومن النحاة القدامى الذين شرحوا كتاب سيبويه بكر بن محمد المازني(ت-249هـ)، هو

[1]- الفهرست لابن النديم ، ص79- 80 .

[2]- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد الطنطاوي ، ص49 .

[3]- كتاب سيبويه وشروحه لخديجة الحديثي، دار التضامن بغداد، ط1 ،سنة 1386 هـ-1967 م ، ص 62 .

[4]- مقدمة ابن خلدون، دار العودة بيروت ، د، ط ، ص454.

[5]- كتاب سيبويه وشروحه لخديجة الحديثي ، ص151 .

القائل:« مَن أراد أن يصنّف كتاباً واسعاً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي»[1]. من تصانيفه:« تفاسير كتاب سيبويه، والديباج في جوامع كتاب سيبويه»[2].كما شرح الكتاب ابن السراج(ت-316هـ)الذي ألف:« كتاب الأصول الكبير. كتاب جمل الأصول.كتاب الموجز صغير. كتاب الاشتقاق. كتاب شرح سيبويه»[3]. وغيرهم. ومن أهم شروح الكتاب في المشرق العربي شرح السيرافي،الحسن بن عبد الله(ت- 368هـ)الذي قيل عنه:« وله تآليف منها:(شرح كتاب سيبويه) وأحسن فيه»[4]. وقيل عنه:« فشرح كتاب سيبويه بما لم يُسبق إليه، حتى حسده أترابه»[5]. و« هو شرح في ثلاثة آلاف ورقة، ولم يجاره فيه أحد، أحد، ولا سبقه إلى تمامه إنسان، ولو لم يكن له غيره لكفاه فضلاً وفخراً»[6]. هذا عن نحاة المشرق، فهل شرح نحاة الأندلس كتاب سيبويه؟.

الأندلسيون وكتاب سيبويه

اهتم نحاة الأندلس- كغيرهم من النحاة- بكتاب سيبويه، لأنّهم وجدوا فيه ما يُشبع نهمهم من النحو والصرف، فراحوا يدرسونه، ويشرحون مادته ليسهل على متعلميهم. ومن هؤلاء النحاة.

[1]- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد الطنطاوي ، ص67 .

[2]- كتاب سيبويه وشروحه لخديجة الحديثي ،ص154 .

[3]- الفهرست لابن النديم، ص94 .

[4]- البلغة للفيروز أبادي ، ص 116 .

[5]- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد الطنطاوي، ص 120 .

[6]- كتاب سيبويه وشروحه لخديجة الحديثي ، ص 177 .

أ-الأعلم الشنتمري(ت-476هـ)[1]

ألف في النحو:« شرح الجمل للزجاجي، وشرح شواهد سيبويه، وشواهد الجمل»[2]. وله أيضا: النُّكت في تفسير كتاب سيبويه.

ب- علي بن محمد المعروف بابن خروف(ت-609هـ).

لقد ذكرت المصادر له:« وشرح كتاب سيبويه وسماه:تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، وجمل الزجاجي»[3].

ج- أبو الحسين ابن معط الزواوي(ت- 628هـ)[4].

أشار السيوطي في ترجمته لابن معط إلى أنّه شرح أبيات الكتاب، فقال:« وله العقود و القوانين في النحو... وكتاب شرح أبيات سيبويه نظم»[5].

د- القاسم بن علي الصفار(ت- 630هـ).

الذي قيل عنه:إنّه« شرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً،ويقال:إنه أحسن ما وُضع عليه»[6].

1- هو يوسف بن سيلمان ولد بشنتمرية، ورحل إلى قرطبة وتلقى عن الإفليلي وغيره، وروى عن الإفليلي كتاب سيبويه، في عصره ازدهرت دراسة النحو في الأندلس. ينظر المدارس النحوية لإبراهيم السامرائي، ص167- 168.

2- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد الطنطاوي ، ص 236 .

3- الذيل والتكملة للمراكشي، السفر 5 ، ص 320 .

4- هو يحيى زين الدين بن عبد المعطي، ولد بالمغرب من قبيلة زواوة، سمع من الجزولي ابن عساكر، ثم رحل إلى المشرق واستوطن فيها. ينظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد الطنطاوي، ص 128.

5- بغية الوعاة للسيوطي ، ج2 ، ص344 .

6- البلغة للفيروز أبادي ، ص235 .

هـ- أبو علي الشلوبين(ت-645 هـ).

ذكر القفطي شرحه على كتاب سيبويه، فقال:« وقيل إنه صنّف شرحاً لكتاب سيبويه، لم يظهر بعد، وصنّف شرحاً للجزولية»[1]. وقال السيوطي:« صنف تعليقاً على كتاب سيبويه»[2]. ولكنّ هذا الشرح من الكتب المفقودة للشلوبين.

وغيرهم من نحاة الأندلس الكثير الذين شرحوا كتاب سيبويه، وهدفهم دائماً هو تيسيره على طلاب النحو في الأندلس.

2- كتاب الجمل للزجاجي

حظي كتاب الجمل للزجاجي بشهرة كبيرة تضاهي شهرة كتاب سيبويه، فأقبل عليه النحاة يدرسون مادته، ويشرحونها، حتّى« قال بعض المغاربة: لكتابه عندنا مائة وعشرون شرحا »[3]. و« لهذا الكتاب حظوة عند المغاربة تداني كتاب سيبويه عند المشارقة»[4]. وكان لنحاة الأندلس اهتمام كبير بكتاب الجمل للزجاجي، لكونه كتاباً مختصراً يشتمل على أبواب النحو والصرف، خالياً من التعليلات الكثيرة، فاتّخذوه أرضية يعتمدون عليها في تسهيل النحو لطلابه في الأندلس. ومن النحاة الذين شرحوه:

أ- ابن خروف (ت-609هـ).

ذكر هذا الشرح ابن عبد الملك، فقال: له شرح لجمل الزجاجي[5]، ونقل منه السيوطي

---

[1]- إنباه الرواة للقفطي ، ج2 ، ص333 .

[2]- بغية الوعاة للسيوطي ،ج2 ، ص225 .

[3]- شذرات الذهب لابن العماد ،ج4، ص220 .

[4]- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد الطنطاوي ، ص105 .

[5]- ينظر الذيل والتكملة للمراكشي ، السفر 05 ،، ص320 .

في كتابه الأشباه والنظائر [1].

ب-ابن معط (ت-628هـ).

أشار إلى شرحه السيوطي[2]. وكذلك قال الطنطاوي:« ومن مصنفاته النحوية(الألفية) التي أشار إليها ابن مالك في مستهل ألفيته ، وشرح الجمل للزجاجي»[3].

ج- أبو إسحاق البطليوسي الملقب بالأعلم(ت-637هـ)[4].

أشار إلى شرحه الزركلي، فقال:« له كتاب في آداب أهل بطليوس، وشروح للإيضاح للفارسي، والجمل للزجاجي، والكامل للمبرد »[5] .

د- علي بن مؤمن، أبو الحسن بن عصفور(ت-669هـ).

ترجم له الفيروز أبادي، وذكر له عدة مؤلفات منها:« وثلاثة شروح على الجمل»[6]. و« شرح كتاب سيبويه، وجمل الزجاجي، ومصنّفه في التصريف جليل نافع»[7].

وغيرهم كثير كلّهم يهدفون بشروحهم إلى تيسير النحو على طلاب الأندلس.

1- ينظر الأشباه والنظائر للسيوطي ، ج2 ، ص40 .

2- ينظر بغية الوعاة للسيوطي ، ج2 ، ص344.

3- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد الطنطاوي ، ص128 .

4- قيل عنه:« إبراهيم بن قاسم...أخذ النحو عن الأستاذ هُذيل، وبرع فيه. قرأ عليه أبو الحسن عليّ بن سعيد»، بغية الوعاة للسيوطي، ج1، ص422.

5- الأعلام قاموس تراجم للزركلي ، ج1 ، ص62 .

6- البلغة للفيروز أبادي ، ص219 .

7- الذيل والتكملة للمراكشي ، السفر 05 ، ص414 .

3- كتاب الإيضاح لأبي على الفارسي

من الكتب التي اهتمّ بها نحاة الأندلس كثيراً كتاب الإيضاح للفارسي، ويتّضح ذلك من خلال شروحهم له، وتعليقاتهم عليه، وممّن اهتمّ بكتاب الإيضاح للفارسي من نحاة الأندلس، نذكر بعضهم على سبيل التمثيل:

أ- محمد بن أحمد بن سلمان الزهري الأندلسي(ت-617هـ)

أشار إلى شرحه الفيروز أبادي ، فقال:« وصنّف ما أشرف به وأناف، شرح الإيضاح في خمسة عشر سفراً، والمقامات الحريرية، وأقسام البلاغة وأحكام الفصاحة»[1].كما أشار إلى شرحه السيوطي [2] .

ب- يوسف بن معزوز القيسي، أبو الحجاج(ت- 625هـ)[3]

الذي صنف:« شرح الإيضاح للفارسي، والتنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصل، وما خالف فيه سيبويه»[4].

ج- أبو علي الشلوبين(ت- 645هـ)

لقد ذكر الشلوبين نفسه أنّه قد شرح كتاب الإيضاح، فقال عندما كان يشرح باب(نعم وبئس):« وقد ذكرناه في شرح الإيضاح »[5].ولم يذكره الذين ترجموا له.

---

[1]- البلغة للفيروزي أبادي ، ص 254.

[2]- بغية الوعاة للسيوطي ، ج 1، ص 50.

[3]- هو يوسف بن معزوز، أخذ العربية عن أبي إسحاق بن ملكون، وأبي زيد السهيلي، ألف:شرح الإيضاح للفارسي، والرد على الزمخشري، ينظر بغية الوعاة للسيوطي،ج2، ص 362.

[4]- الأعلام للزركلي ، ج 8 ،ص 254.

[5]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ، ج 3 ، ص 906.

د- محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي(ت - 646هـ)

أثبت المترجمون له،أنّه من المهتمين بكتاب الإيضاح للفارسي، حيث قيل عنه:« له مؤلفات جليلة، منها: كتاب الإفصاح بفوائد الإيضاح، وكتاب الاقتراح في تلخيص الإيضاح، وكتاب فصل المقال في تلخيص أبنية الأفعال»[1]. وقيل:«عني في تصنيفه بكتاب الإيضاح فألف الإفصاح بفوائد الإيضاح، والاقتراح في تلخيص الإيضاح، وغرر الإصباح في شرح أبيات الإيضاح»[2].

هـ- ابن أبي الربيع الاشبيلي، عبيد الله بن أحمد(ت-688 هـ)

لقد وُصف بأنّه:« صنّف شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو، شرح جمل الكبيرة للزجاجي في النحو، شرح كتاب سيبويه»[3]. كما أثبت له هذا الشرح الفيروز أبادي، فقال:« وله شرح الإيضاح لأبي علي، وشرح الجمل للزجاجي»[4].

هذه بعض مجهودات نحاة الأندلس في شرح الكتب النحوية المشرقية التي ألفت من أجل تيسير النحو وتسهيله على طلابه، وتنافسوا من أجل أن يجعلوها سهلة بسيطة خالية من التعقيد، وقد كان الشلوبين من هؤلاء النحاة الذين حاولوا أن يسهلوا القواعد النحوية للمتعلمين، وقد لاحظنا أنّه شرح كتاب سيبويه، وكتاب الإيضاح للفارسي، ولكنّ هذين الكتابين لم يصلا إلينا، وضاعت مع المؤلفات التي فقدت، ولو وصلت إلينا لوجدنا طريقته في التيسير.

[1]- البلغة للفيروز أبادي، ص 286 .

[2]- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد الطنطاوي، ص 139 .

[3]- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي، وكالة المعارف الجليلة استانبول تركية، ط1، سنة1951م،ج1 ، ص649 .

[4]- البلغة للفيروز أبادي ، ص176 .

ثانيا: شرح الكتب الأندلسية المعاصرة لنحاة القرن السابع.

لقد اهتم نحاة الأندلس بالكتب النحوية التي ألفت في بلادهم، وإن كانت قليلة مقارنة بالكتب المشرقية، فمن الكتب النحوية الأندلسية كتاب المقدمة الجزولية ، والدرة الألفية المعروفة بألفية ابن معط.

1- كتاب المقدمة الجزولية للجزولي(ت-607هـ)

حظي كتاب المقدمة الجزولية باهتمام نحاة الأندلس،لأنّه يحمل القواعد النحوية في شكل مختصر، ويكتنفه غموض كبير، لا يفكّ رموزه، وإشاراته إلاّ النحاة المقتدرون، فقد قيل:في ترجمة صاحبه:« وصنّف فيه المقدمة التي سماها القانون،ولقد أتى فيها بالعجائب، وهي في غاية الإيجاز مع الاشتمال على شيء كثير من النحو، ولم يسبق إلى مثلها »[1]. وقيل عن المقدمة الجزولية:« فيها كلام غامض، وعقود لطيفة،وإشارات إلى أصول صناعة النحو غريبة»[2]. و« اعتنى بها جماعة من الفضلاء فشرحوها، ومنهم من وضع لها أمثلة، ومع هذا كلّه لا تفهم حقيقتها، وأكثر النحاة يعترفون بقصور أفهامهم عن إدراك مراده منها، فإنّها كلّها رموز وإشارات وبالجملة فإنّه أبدع فيها»[3]. و« قال بعضهم: ليس فيها نحو إنّما هي منطق لحسن حدودها، وصناعتها العقلية »[4]. وقيل:« ليس فيها نحو إنّما هي منطق لدقّة معانيها وغرابة تعاريفها»[5].

وحتى يتمكّن الطلاب من الاستفادة من هذه المقدمة التي لقيت شهرة كبيرة في بلاد الأندلس، تنافس كبار النحاة على شرحها، فقد أطلعنا صاحب كشف الظنون على

[1]- وفيات الأعيان لابن خلكان ، ج 3 ، ص 488- 489.

[2]- إنباه الرواة للقفطي ، ج 2 ،ص 378.

[3]- شذرات الذهب لابن العماد ، ج 7 ، ص 50.

[4]- الوافي بالوفيات للصفدي، ج 23 ، ص 147.

[5]- كشف الظنون لحاجي خليفة ، ج 2 ، ص 1800.

شرّاحها، وعدّد لنا عشرة منهم[1]. وهدفهم من شرحها هو تيسير قواعد النحو والصرف الموجودة فيها إلى المتعلمين صغاراً و كباراً. فيمكن أن نذكر من شرّاح المقدمة الجزولية ما يلي:

أ- يحيى زين الدين بن عبد المعطي الزواوي،المعروف بابن معط(ت- 628هـ)

أشار إلى شرحه السيوطي، فقال:« قال ابن معط في(شرح الجزولية:وتقول في الحال: إنْ تزرني ضاحكاً آتك في هذه الحالة، ولا يجوز الكناية عنها لأنّ الحال لا تضمر»[2].

ب – سمش الدين بن حسين بن الخباز الأريلي،أبو العباس(ت – 639هـ)

ذكره حاجي خليفة من شرّاح المقدمة الجزولية[3]. وأشار إلى شرحه السيوطي، فقال:« قال ابن الخباز في(شرح الجزولية):أقسام التنوين عشرة: تنوين التمكين، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العوض، وتنوين الترنم، والتنوين الغالي، وتنوين المنادي عند الاضطرار، وتنوين ما لا ينصرف عند الاضطرار، والتنوين الشاذ،...وتنوين الحكاية»[4].

ج – أحمد بن محمد،أبو العباس الشريشي(ت- 640هـ)

نسب إليه السيوطي شرح الجزولية، فقال:« وله كتاب توحيد الرسالة، ورسالة التوجيه في أصول الدين...وكتاب شرح المفصل في النحو، وكتاب شرح الجزولية في النحو»[5].

[1]- ينظر كشف الظنون لحاجي خليفة ، ج 2 ، ص 1800-1801.

[2]- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ، ج 4 ، ص 187.

[3]- ينظر كشف الظنون لحاجي خليفة ، ج 2 ، ص 1801.

[4]- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ، ج 2 ، ص 140.

[5]- بغية الوعاة للسيوطي ، ج 1 ، ص 361.

د- عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله أبو علي الشلوبين(ت- 645هـ)

أشار إلى شرح الجزولية كلّ مَن ترجم له، منهم القفطي،قال:«وصنّف شرحاً للجزولية،رأيت منه فصولاً»[1]. كما ذكره صاحب وفيات الأعيان، فقال:« وشرح المقدمة الجزولية شرحين كبيراً وصغيراً، وله كتاب في النحو سماه(التوطئة)»[2]. وذكره السيوطي في بغيته[3]. سنعود إلى شرح المقدمة الجزولية لنبيّن مظاهر التيسير فيه .

هـ- قاسم بن أحمد بن موفق بن جعفر،أبو محمد المعروف باللورقي(ت-661هـ)

ذكر شرحه المقري، فقال:« وشرح المفصل في النحو في أربع مجلدات، فأجاد وأفاد، وشرح الجزولية، والشاطبية»[4]. كما قيل:« له شرح المفصل أربع مجلدات، وشرح الشاطبية، والمباحث الكاملية في شرح الجزولية»[5].

و- علي بن مؤمن، المعروف بابن عصفور الإشبيلي(ت- 669هـ)

من مصنفاته شرح الإيضاح وشرح الحماسة، وشرح الجزولية [6].

وقيل:« وشرحها الإمام ابن عصفور علي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي...ولم يكمله، وكمله تلميذه الشلوبين الصغير محمد بن علي الأنصاري»[7].

---

[1]- إنباه الرواة للقفطي ، ج 2 ، ص 333.

[2]- وفيات الأعيان لابن خلكان ، ج 3 ، ص 452.

[3]- ينظر بغية الوعاة للسيوطي ، ج 2 ، ص 225.

[4]- نفح الطيب للمقري ج 2 ، ص 50.

[5]- الأعلام للزركلي ، ج 5 ، ص 172.

[6]- ينظر البلغة للفيروز أبادي ، ص 219.

[7]- كشف الظنون لحاجي خليفة ج 2 ، ص 1801.

ز- محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني(ت- 672هـ).

هو من الذين شرحوا المقدمة الجزولية، ذكرها صاحب كشف الظنون، قائلا:« وشرحها ابن مالك محمد بن عبد الله النحوي...وسماه المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي»[1]. وأشار إليه السيوطي،فقال:« ورأيت بخط الذَهَبي في مختصر طبقات النحاة للقفطي في ترجمة الجزولي أنّ ابن مالك شرح الجزولية »[2].

ح- علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بالأبذي(ت-680هـ).

أشار إلى شرحه صاحب البلغة،فقال:« له إملاء على كتاب سيبويه، وعلى الإيضاح، والجمل، ومشكل الأشعار الستة الجاهلية، والجزولية»[3]. ونقل عنه السيوطي كثيراً، منها: منها: « قال أبو الحسن الأبذي في(شرح الجزولية)المنفي عندهم هو ما دخلت عليه أداة النفي، نحو: ما قام القوم إلاّ زيداً »[4]. وقال:« ذكره أيضا أبو الحسن الأبذي في(شرح الجزولية) فقال:لا يعطف بلا إلاّ بشرط هو أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي الفعل عما بعدها»[5].

ط- أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد أبو جعفر المالقي(ت- 702هـ).

أشار إلى شرحه السيوطي،فقال:« صنّف شرح الجزولية، شرح مقرّب ابن هشام الفهري»[6].وذكره صاحب كشف الظنون، فقال:« وشرحها أحمد بن عبد النور المالقي»[1].

المالقي»[1].

---

[1]- كشف الظنون لحاجي خليفة : ج 2 ، ص 1800.

[2]- بغية الوعاة للسيوطي ، ج 1 ، ص 133.

[3]- البلغة للفيروز أبادي ، ص 217.

[4]- الأشباة والنظائر للسيوطي ، ج 2 ، ص 104.

[5]- الأشباه والنظائر، ج 4 ، ص 146.

[6]- بغية الوعاة للسيوطي ، ج 1 ، ص 331.

ي- محمد بن علي بن الفخار المالقي الجذامي(ت- 723هـ).

ذكر شرحه حاجي خليفة، فقال:« وشرحها محمد بن علي بن الفخار المالقي الجذامي»[2]. وقيل عنه:« وله من التصانيف: تفسير الفاتحة،...شرح مشكلات سيبويه، شرح قوانين الجزولية»[3].

بعدما تعرفنا على كبار شرّاح المقدمة الجزولية، فإنّنا نريد أن نتعرّف على شرح المقدمة الجزولية للشلوبين لنبيّن مظاهر تيسير النحو فيه .

شرح المقدمة الجزولية للشلوبين

لقد شرح أبو علي الشلوبين المقدمة الجزولية شرحين صغيراً وكبيراً، كما مرّ بنا، وكأنّه أراد أن يكون الشرح الصغير للمبتدئين، والشرح الكبير للمتخصصين، ولأنّ الشرح الصغير لا يختلف كثيراً عن كتاب(التوطئة)الذي درسناه في المختصرات، وبيّنا مظاهر تيسيره، فإنّنا لا نكرر هذا في الشرح الصغير، وسنكتفي بالشرح الكبير .

مظاهر التيسير في شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين

إنّ الدارس لكتاب شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين يلاحظ أنّ أبا علي تعامل مع المادة النحوية تعامل الأستاذ الحاذق، الذي يهدف إلى تقريب الكتاب الذي يشرحه، وتسهيل مادته لطلابه الذين يرغبون فيها. ويمكننا أن نكشف عن مظاهر التيسير، والطرق التي انتهجها من خلال النقاط الآتية:

[1]- كشف الظنون لحاجي خليفة ج 2 ، ص 1800

[2]- نفسه ج 2 ، ص 1801.

[3]- بغية الوعاة للسيوطي ج 1 ، ص 188.

1 - اسم الكتاب

لقد فرض العمل نفسه على مؤلفه، ولم يجد له اسماً أفضل من أن يكون دليلاً على جوهره، ولبّه ألا وهو الشرح : الذي هو: فكّ غموض المقدمة الجزولية، وتوضيح ما فيها للدارسين، فقد ذكرت المعاجم، فقالت:« شَرَحَ الشيءَ يشرحه شرحاً:(فَتَحَ) بَيَّنَ وكشف. وكلّ ما فُتِحَ من الجواهر فقد شُرِحَ أيضاً، تقول: شرحت الغامض، إذا فسرته»[1] . وقيل:«الشرح:الكشف، يُقال:شَرَحَ فلانٌ أمرَه، أي أوضحه، وشرح مسألةً مشكلةً:بيّنَها»[2]. وهذا ما يهدف إليه الشلوبين من تأليفه لهذا الكتاب، فقد صرّح بالأسباب التي جعلته يُقبل على هذا العمل في مقدمته .

2- أسباب تأليف الكتاب

لقد استهلّ أبو علي شرحه بمقدمة بيّن فيها دافعه من تصنيف هذا الكتاب، فقال:« سألني بعضُ مَن يكرم عليّ أن أكتب له على المقدمة المضافة إلى أبي موسى الجزولي ... حواشي تبيّن ما انبهم منها، وتستدرك ما عوّل صاحبها عليه من إسقاط مثلها، وتتبّه على ما تيسر مما اختلّ وضعه منها فأسعفته فيما سأله»[3]. هذه المقدمة تجمع الشرحين الصغير والكبير، ويضيف في الكبير، فيقول:« وبعدما خرج هذا الكتاب[4] عنّي بهذه الزيادة التي زدتها فيه، سألني سائلون أن أشبع لهم المسائل المذكورة فيه من العربية، وأمدّ أطنابها، وأذكر أسبابها، وأن أستأنف لهذا المعنى نسخة أخرى غير الأولى،إذ كانت

[1]- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، تحقيق حسن نصار،مطبعة حكومة الكويت،مادة(ش-ر-ح)، ط1، سنة 1369هـ- 1969 م ، ج 6 ، ص 502.

[2]- لسان العرب لابن منظور، مادة : (ش-ر-ح) .

[3]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج 1 ، ص 191.

[4]- الكتاب المقصود هو الشرح الصغير.

المسائل في النسخة التي استقرت آخراً من هذا الشرح غير مشبعة ولا ممتدّة الأطناب، ولا مذكورة الأسباب في الغالب، وإنّما كان المهم فيها شرح مراد مؤلف هذه المقدمة، لا استفاء المسائل المذكورة فيه بالشرح، ومدّ الأطناب بذكر التوجيهات والأسباب، فأجبتهم من ذلك إلى ما سألوه، وأسعفتهم منه فيما أملوه، وأخذت الآن في المشي على ما خرج من تلك النسخة عنّي غير مستوفى بالاستيفاء، والقصد فيه مقصد الاستقلال في تلك المسائل والاكتفاء، وإن كانت الإحاطة متعذرة»[1]. أشار الشلوبين إلى الهدف الذي ألّف هذا الشرح من أجله، وأوضح بأنّه يريد أن يمكّن طلبة النحو من مادة المقدمة، ويبيّن غوامضها، ويُسهلها لهم،ويذلّل ما صعب عليهم، ويذكر للمتخصصين العلل التي تيسّر لهم المسائل النحوية بالشرح المستفيض، والإطناب المفيد.

3 –المنهج الذي اتّبعه في شرحه

لم يسلك في شرحه للمقدمة الجزولية الكبير مسلك مَن يشرح الكتاب كلّه، ولكنّه يختار من نص الجزولي ما يحتاج إلى توضيح، أو تعليل أو مناقشة، فيعالجه بأسلوب عقلي يغلب عليه استعمال التعليل، والمناقشة المنطقية، وكثرة الفرضيات، والردّ عليها، ويمكن أن يُوضَّح بالأمور الآتية:

أ– شرح العبارة التي تحتاج إلى الشرح

لأن الشلوبين كان هدفه التبسيط والتوضيح، فكان لا يشرح العبارات الواضحة، ولكنّه يعمد إلى العبارات التي يرى فيها غموضاً، وتشويشا على المتعلمين فيشرحها، مثلما نجد في باب(نواصب فعل المضارع)، فنصّ المقدمة الجزولية، يقول:«(نواصب المضارع) الحرف الذي ينصب الفعل المضارع بعده ينقسم قسمين:ناصب بنفسه، وغير ناصب بنفسه: فالناصب بنفسه: أن ولن وإذن وكي في أحد قسميها. فأن:لها ثلاثة مواضع:

[1]– شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين،ج 1، ص192 .

موضع تضمر فيه ولا تظهر، وموضع تظهر فيه ولا تضمر، وموضع يجوز فيه الأمران. فالموضع الذي تضمر فيه ولا تظهر بعد حتّى وكي الجارة ولام الجحود والواو والفاء في الأجوبة الثمانية وأو بمعنى إلاّ أنّ. فحتّى وكي الجارة ولام الجحود من حيث كانت حروف الجرّ فلا تلي الفعل إلاّ وهو في تأويل الاسم لكن ما به الفعل كذلك في تأويل الاسم لم يلفظوا به وهو إما ما المصدرية وإما أن أختها و إما كي، لكن ما ظهر في الفعل من النصب ينفي أن تكون ما والمعنى ينفي أن يكون كي فهو أن. وأما الفاء والواو وأو فلا تنصب بنفسها إذ لو نصبت هنا بنفسها لنصبت في كل موضع فالناصب بعدها مضمر، وليس من النواصب ما يُضمر إلاّ أنْ ، فالمضمر بعدها أن، والفاء في الأجوبة الثمانية لم تعطف الفعل على الذي قبله للمخالفة فهو على مصدره وهو اسم، والمعطوف عليه ينبغي أن يكون اسماً بإضمار الحرف المذكور»[1]. فيجيء أبو علي فينتخب ثلاث عبارات يراها تحتاج إلى شرح، فيقول:« وقوله: وكي في أحد قسميها.هذا القسم الذي تكون فيه كي ناصبة بنفسها هو القسم الذي تكون فيه كي مع ما بعدها بتأويل المصدر كأنْ، والقسم الآخر هو الذي لا تكون فيه كذلك، ولكن حرف جرّ كاللام. وقوله: والفاء والواو في الأجوبة الثمانية. تمامه وما كان مثلها مما هو غير واجب، وإلاّ فقد يقال حسبته شتمني فأثِبَ عليه بالنصب وليس من الأجوبة الثمانية، وقد أجاز سيبويه إنْ تَقُمْ فتحسن إلى فلان أجزك، بنصب فتحسنَ وليس من الأجوبة الثمانية، وقد قُرِئ:﴿ **وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ**﴾، بنصب فيغفرَ ويعذبَ وليس من الأجوبة الثمانية. وقد قرئ:﴿ **فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى**﴾،نصباً وليس من الأجوبة الثمانية، وجاز النصب في ذلك لكون هذا كلّه غير واجب في المعنى. ولو كان هذا كلّه حاضراً عند هذا المؤلف إذ قال: وقد أشرب لعلّ معنى ليت مَن قرأ(فأطّلعَ) نصباً لما قاله، وسيأتي في موضعه. وقوله: فأما

---

[1]- المقدمة الجزولية للجزولي، ص 34-37.

الفاء والواو وأو فلا تنصب بأنفسها إذ لو نصبت هنا...إلى آخره. يريد إذ لا علّة توجب عملها في هذا الموضع، وكونها غير عاملة في غيره، فإنّها في كلّ ذلك حرف عطف، وهي على حالة واحدة، وإن لم يكن مراده هذا لزمه الاعتراض بإذن فإنّها تنصب في موضع ولا تنصب في آخر، اللهم إلاّ أن يقول: إذن لو نصبت في كلّ موضع، لأنّ نواصب الفعل كلّها إذا نصبت في موضع نصبت في كلّ موضع، هذا أصلها وعلى ذلك جاءت(لن وأن وكي)التي بمعناها، ولم يجئ منها ما ينصب في موضع ولا ينصب في كلّ موضع إلاّ إذن لكونها تعمل وتلغى دون سائر أخواتها، وذلك شاذ لا يعمل عليه وإنما العمل على الأصول، فإذا قال ذلك كان لقوله وجه»[1]. أما في باب همزة الوصل فلم يشرح منه إلاّ عبارة واحدة، حيث جاء في المقدمة الجزولية:«همزة الوصل لا تلحق اسماً ليس مصدراً لفعل ثبتت في ماضيه إلاّ في قولهم: اسم واست وابن وابنة وابنم وامرؤ وامرأة واثنان واثنتان وأيمن الله ولا والله في القسم ولا الحرف إلاّ في قولهم الغلام، ولا الفعل الثلاثي غير المزيد فيه إلاّ في نحو: افعل أمراً، ولا الرباعي البتة ولا الخماسي إلاّ في ثلاثة أوزان من الفعل وهي: افعل وافتعل وانفعل، والسداسي كلّه ألفه ألف وصل»[2]. فيقول الشلوبين في شرحه:« قوله: إلا في نحو:افعل أمراً. يعني: الأمر من الثلاثي المجرد»[3]. لأنّه رأى أنّ الجزولي وضّح الباب فلا يحتاج إلى زيادة كلام. ولكنّه إذا وجد باباً يحتاج الشرح لصعوبته أو غموضه فإنّه يشرحه كاملاً أو معظمه، مثل ما

---

[1]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ،ج 2 ، ص 465 -468، وسورة البقرة، الآية 284، وتمامها﴿ **وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ آمَنَ الرَّسُولُ**﴾، وسورة غافر، الآية 37، وتمامه﴿ **وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ**﴾ .

[2]- المقدمة الجزولية للجزولي، ص233 -234 .

[3]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج3،ص 1025

فعل مع باب(ما ينصرف وما لا ينصرف)[1] ، ولأنّه يهدف إلى التيسير فإنّه لم يشرح باب الحكاية.

ب- الإكثار من استعمال العقل.

لقد أكثر الشارح من استعمال العقل، فهو يذكر القول، ويردّ عليه، وهذا من أجل ترسيخ المسائل في أذهان المتخصصين، لأنّه يعتقد أنّه يلبي دعوة الذين طلبوا منه أن يشبع لهم مسائل هذه المقدمة، فنجده عندما كان يتكلّم عن التنوين، وأنّه أصل في الأسماء، قال:« وإنّما قلنا: إنّ الاسم أصل والفعل والحرف فرعان لأنّ الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلاً، وقد يوجد كلام مفيد كثيراً لا يكون فيه فعل ولا حرف،...فإن قيل: فقد نجد كثيراً من الأسماء لا يدخله تنوين كالأسماء المبنيّة وكالأسماء التي لا تنصرف فلو كان دخول التنوين في الأسماء لما ذكرتم من أصالتها لدخل التنوين في هذين النوعين من الأسماء، فالجواب: أنّ التنوين إنّما فائدته كما قال المؤلف أنّ الاسم أصل باقٍ على أصالته، والاسم المبني ليس باقيا على أصالته، لأنّه لم يُبن حتّى أشبه الحرف»[2]. وكذلك قوله عندما ردّ عن شيخه ابن طلحة:« إلاّ أبا بكر بن طلحة خالفهم في ذلك وقال:إنّ المبتدأ هنا ليس محذوف الخبر، وأنّ ما قدّره النحويون في ذلك من قولهم: يمينُ الله قسمي، ولعمرُ الله قسمي، وأيمنُ الله قسمي خطأ. قيل له: لِمَ يكون ذلك خطأ؟ قال:لأنّ العرب لا تقول يمين الله قسمي...فقلنا له: لم يقولوا ما لم تقله العرب بل أضمروه ولم يستعملوا إظهاره، ومما يتوّول عليهم ولم يظهر في لسانهم كثيراً، ألا ترى أنّك تقول: قام أصله قَوَمَ، وباع أصله بَيَعَ ولم ينطق بقَوَمَ ولا بَيَعَ قط ...ثمّ إنا نماشيه في الكلام في مذهبه ليتبيّن هنا بهما شأنه في كثرة أخطائه في مذهبه فنقول له:إذا لم يكن خبر المبتدأ محذوفاً كما يقول النحويون في هذا، فهل يكون المبتدأ بلا مسند إليه،

[1]- يُنظر نفسه،ج3، ص975- 988.

[2]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين،ج1 ، ص 273 .

والمبتدأ مسند، ولابدّ للمسند من مسند إليه...فيقول: أقول: إن المبتدأ في هذا له مسند إليه وهو قوله لأفعلنّ ولا أقول: إن له خبراً فيكون المبتدأ في هذا لا خبر له، ولكن لا مسند إليه. قلنا له: المسند إلى المبتدأ لابدّ أن يكون له فيه ذكر وهذا لا ذكر له فيه. فقال: أنا أخالف في هذا أيضاً، فأقول: إن المبتدأ لا يلزم أن يكون في المسند إليه ذكر منه،...فنقول له: المسند والمسند إليه إذن عندك جملة واحدة أو جملتان...فان قال: جملتان لزم أن يكون في الجملة الأولى مسند...وإن قال: جملة واحدة...قيل له القسم، وجوابه إنّما هما جملتان»[1]. فاستعماله لهذا الأسلوب: قال، وقلنا، وقيل له، ونقول له، هو من أجل ترويض الجانب العقلي عند المتخصصين، ولكنّه يعسر على المبتدئين فلهذا لم يستعمله في الشرح الصغير ولا في التوطئة.

4- الإكثار من التعليل(العلل التعليمية).

لقد عني الشارح عناية كبيرة بالعلّة النحوية، حتّى أنّه علّل لكل قضية نحوية عرض لها، لأنّ هذا كان هدفه إذ صرّح به في مقدمة كتابه قائلا:« سألني سائلون أن أشبع لهم المسائل المذكورة فيه من العربية وأمدّ أطنابها وأذكر أسبابها»[2]. وهذا ما فعله في معظم شرحه إن لم نقل كلّه، وسنقدم أمثلة على ذلك، فقد علّل لانفراد الأفعال بالتصرف، فقال:« وعلّة انفراد الأفعال بالتصرف الذي ذكرناه: أنّ الذي هو من الكلم دال على معنى في نفسه،وله بنيّة تدلّ على زمان ذلك المعنى هو الفعل لا الاسم ولا الحرف، والتصرف: هو اختلاف الأبنية للأزمنة فانبغى ألاّ يكون إلا في الأفعال لأنّ ذلك كما قلنا إنما هو معنى مختص بالأفعال»[3]. فعلّه تصرف الأفعال هو أنّ اختلاف أبنية الأفعال عند اختلاف الزمن، مثل: ضرب- يضرب- اضرب.

---

[1]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين،ج2 ، ص 858 -859 .

[2]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ، ج1، ص 192 .

[3]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ، ج1 ، ص286 .

وكذلك علّل دخول الألف واللام والنعت على الاسم فقال:« انبنى هذا التعليل على أنّه لا يختص إلاّ المخبر عنه، وأما المخبر به فلا يخصص، وهذا الذي بُني عليه هذا التعليل يحتاج إلى تعليل أيضاً وإلاّ لم يتم، وإنما لم يخصص إلا المخبر عنه،لأنّ تخصيص الشيء بأمر ما إخبار عنه في المعنى بأنّه مختص بذلك الأمر الذي اختص به، ولا يكون الإخبار إلا عن الأسماء، فلا يكون التخصيص إذن إلاّ في الأسماء فإذا كان الأمر على هذا، فقد كان ينبغي أن يختصر هذا، ويجعل هذا التعليل أوّلاً لا ثانياً فيقال:الألف واللام والنعت كلاهما تخصيص للاسم، وتخصيص الشيء بأمر ما إخبار عنه في المعنى بذلك الأمر الذي اختص به، فلا ينبغي أن يكون واحد منهما إلاّ فيما يُخبر عنه والذي يخبر عنه إنما هو الاسم»[1]. وعلّة اختصاص الألف واللام والنعت بالاسم لأنّه هو الذي يُخبر عنه، أي أنّه يكون هو المسند إليه.

وهذا دائما من أجل التيسير على المتعلمين، فهو يحاول أن يعلّل لهم المسائل حتّى تترسّخ في الأذهان. كما علّل اختصاص التنوين بالأسماء بعلة خفة الاسم، فقال:«أن الأسماء متمكنة عندهم لا يخلو كلام منها، ألا ترى أنّه ليس في الدنيا كلام مفيد يخلو من الاسم، وكم من كلام مفيد ليس فيه فعل ولا حرف، فكان الاسم بذلك أمكن عندهم وأخف عليهم فلذلك تصرفوا فيه بزيادة حركات الإعراب فيه، وزيادة التنوين، وتصرفهم فيه بزيادة حركات الإعراب والتنوين مرافق لخفته عليهم غير مناقض له، فإنّ الخفيف يزاد فيه ليثقل ويعادل الثقيل، ويتصرف فيه بوجوه لا يتصرف فيها فيما يثقل عليهم فلما كان وضع الأسماء عندهم على هذا أعني على أنّها خفاف يتصرف فيها بزيادة حركات الإعراب»[2].

9- التمثيل بالأمثلة التركيبية البسيطة

---

[1]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ،ج 1، ص280

[2]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1، ص289 .

لقد أدرك الشلوبين أنّ اختيار المثال يسهّل عملية التلقي عند المتعلمين فكان من المطبقين لهذا في شرحه للمقدمة الجزولية فأكثر من استعمال الأمثلة البسيطة المتداولة في الأوساط العربية، فحتّى إن استشهد بالآيات القرآنية، أو الأبيات الشعرية فتكون بعد الأمثلة التركيبية، فنجده عمل بهذا المبدأ في كلّ شرحه، سنذكر بعض هذه الأمثلة على سبيل التمثيل، لأنّها تغطي كلّ المسائل النحوية، وحتّى الجزئيات والقضايا النحوية، فها هو يستعمل الأفعال المتداولة في الأسر العربية، فيقول في توضيح ربط الفعل بالاسم بواسطة حرف الجر عندما يراد التبعيض:« وأما بين فعل واسم ينضاف أحدهما إلى الآخر على معنى فإذا أريد سوى ذلك المعنى لم ينضف إليه إلاّ بحرف الجر وذلك: أكلت الرغيف إذا لم تُرد التبعيض فإن أردته لم ينضف إليه بمِنْ نحو: أكلت من الرغيف»[1]. فاستعمل الفعل(أكل) المتداول، والاسم(الرغيف)، وكذلك يقول:« وقوله: كلّ اسم أسند إليه فعل، يريد في نحو: قام زيد، وقوله: أو اسم في معنى الفعل ، يريد في نحو: مررت برجل قائم أبوه »[2]. وفي التمثيل للحال،قال:« الحال تكون على وجهين: تكون تبيينا لكيفية الموصوف في حال وجود الصفة له ، وذلك قولك: جاء زيدٌ ضاحكاً، فضاحك تبيين لكيفية الموصوف.وتكون تبيينا للصفة في حال وجودها بالموصوف وذلك قولك:جاءني زيدٌ مشياً،فقولك مشياً تبيين للصفة في حال وجودها بالموصوف»[3]. نلاحظ أنّه يستعمل الأمثلة البسيط المعروفة عند كلّ المتعلمين،مثل:أكل- قام- مرّ-جاء- ضحك- مشى،هذا في الأفعال، والأسماء:الرغيف- زيد- الرجل،هذه هي السمة البارزة في كلّ الشرح، والتمثيل هو أهم تيسير في الحقيقة، لأنّ بالمثال يتضّح المقال كما يُقال، وحتّى إذا استشهد فإنّه يذكر الشاهد بعد التمثيل السهل، فها هو يستشهد للحال جملة اسمية فيقول:« وقوله: والاسمية، مثال ذلك: جاء زيد يده على رأسه، ومنه:

---

[1]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1 ، ص221.

[2]- نفسه ، ج1 ،ص 230 .

[3]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2 ، ص 725 .

نَصَفَ النَّهارَ المَاءُ غامِرُهُ وَرَفيقُهُ بِالغَيْبِ مَا يَدْرِي.

ونحو: جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ »[1]. فهنا مثّل بمثال عادي ثمّ استشهد بالبيت الشعري، وختمه بمثال تركيبي بسيط حتّى يرسخ المعلومات في الأذهان.

هكذا نجد التيسير باستعمال الأمثلة البسيطة التي يعرفها المتعلمين، ويتعاملون بها في بيوتهم،لأنّ المتعلم يفهم القواعد النحوية عندما يتعلّم من رصيده اللغوي الذي يملكه.

6- طريقته في الاستشهاد بالقرآن والحديث والشعر

لأن قواعد العربية صادرة من شواهدها أيام نشأة النحو، كان من الواجب على النحاة أن يستعملوا هذه الشواهد أثناء مناقشتهم لهذه القواعد، وهذا ما فعله أبو علي الشلوبين، ولكنّه تعامل مع الشواهد العربية بأنواعها المختلفة تعامل المعلّم الماهر الذي يراعي مصلحة متعلميه، ويضعها في المرتبة الأولى، فلا يوظّفها إلاّ لخدمة هدفه المنشود ألا وهو تبسيط النحو وتسهيله لطلابه، فلم يختلف استشهاده في الشرح الكبير كثيراً عن استشهاده في كتاب التوطئة، وإن كان أكثر في الكمية، وسنذكر هذا التوظيف في الأمور الآتية:

أ- الاستشهاد بالقرآن الكريم

القرآن الكريم مصدر هامّ من مصادر النحو العربي، ولا يمكن لنحوي أن يغفله، لأنّه يحمل المادة الأساسية لبناء هذه القواعد، وصاحب الشرح الكبير وظّفه كغيره من النحاة، فاستعمل ما يقارب مئة وعشرين(120)آية قرآنية، ولكنه استعان بها أي بهذه الآيات القرآنية في تقديم قواعد النحو العربي بسهولة ويسر دون تعقيد ولا تعسير. ومن الأمثلة التي تدلّ على أنّه استعملها للتيسير:

[1]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ، ج2، ص734 -735، والبيت للأعشى ميمون ، في خزانة الأدب للبغدادي ، ج3، ص233- 236 .

1- الاستشهاد بها بعد التمثيل البسيط.

استشهد بعدد كبير من الآيات القرآنية بعد أن يعطي أمثلة تركيبية بسيطة، فهو يعتمد عليها لتثبيت الفهم، وليس للفهم،أي بعد أن يفهم الطالب المسألة النحوية يمدّه بالآية القرآنية ليكتمل فهمه، مثل حديثه عن الربط في أدوات الشرط ،حيث قال:« فأما دخولها فليس كما يسبق إلى الخاطر من أنّها دخلت على الفعل المستقبل، وإنما دخلت على جملة من مبتدأ وخبر، والمبتدأ هو ضمير الأمر والشأن، في مثل قولك: إنْ قام زيدٌ فيقوم عمرو أو غيره، في مثل:﴿ **وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ**﴾، أو في مثل: إن يقمْ فأقوم. والسبب في هذه الدعوى ما استقرّ بالاستقراء مما تقدّم من أنّ الجواب متى كان مما يرتبط بأداة الشرط لا يحتاج إلى الفاء، ومتى كان لا يرتبط به احتاج إليها، فلما وجد النحويون الفاء في هذه المواضع، أعني في مثل: إن يقمْ زيدٌ فيقوم عمرو،﴿ **وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ**﴾، وإن يقم فأقوم، وكان هذا الذي بعدها في الظاهر مما يرتبط بأداة الشرط دلّ ذلك على أنّ الفاء لم تدخل عليه، وإنّما دخلت على جواب لا يرتبط بأداة الشرط ، والذي يمكن أن يكون من ذلك هنا هو جملة المبتدأ والخبر فتكون هذه الجملة الظاهرة هي الخبر والمبتدأ مضمر بعدها،لأنّ الفاء مما يضمر المبتدأ بعدها كثيراً »[1]. وكذلك عندما تحدّث عن الضمائر المنفصلة، قال:« وقوله: وهو ضمير الشأن.مثاله: هو زيدٌ قائمٌ، ومنه قوله تعالى:﴿ **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾،»[2]. ومثال ثالث ذكره عندما تكلّم

[1]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص528، وسورة المائدة ، الآية 95 ، تمامها﴿ **وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ** ﴾.

[2]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين،ج2، ص 622 ، وسورة الإخلاص ، الآية 01.

عن نون الوقاية، فقال:« وقوله: فيجوز الفك والإدغام. مثاله: يضربونني، وعليه﴿ **أتُمِدُّونَنِ**﴾،﴿ **أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ**﴾ في قراءة مَن شدّد»[1].

2- شرح الآية التي تحتاج شرحاً.

لقد دأب الشارح على شرح الشاهد في الآية إذا كان يحتاج إلى شرح من أجل التيسير دائما، فها هو يقوم بهذا عند كلامه على ما الموصولية:« وقوله: ونكرة غير موصوفة. مثاله: ما أحسن زيداً في قوله سيبويه، ودققته دَقّا نعمَّا،وقوله تعالى:﴿ **إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ** ﴾،أي نعم شيئا هي، وقد قدّره بعضهم فنعم الشيء هي، والذي ذكرناه أظهر، إلاّ أن يكون من قدّره كذلك قصد به تقدير المعنى لا تقدير الإعراب»[2]. وكذلك قوله:« وقوله: وأنْ تفسيراً. مثاله:﴿ **وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا**﴾،والانطلاق في المكان، ولأن(امشوا) تفسير لذلك الكلام، الذي انطلقوا فيه، و(أن) فيه بمعنى أي»[3]. كما قال:« وقوله: وقد يدخلها معنى على. مثاله:﴿ **وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ**﴾ أي على جذوع النخل، وليس هذا عند المحققين على ما قال، ولكن(في) فيه على أصلها وهي هنا للوعاء، لأنّ الجذع مكان المصلوب والمكان وعاء للمتمكن فيه»[4]. رغم أنّ الشلوبين لا يوافق على هذا التخريج، ولكنّه قدّم له مثالا، لأنّه في شرح المقدمة، وختمه برأيه في المسألة.

---

[1]- نفسه، ص642، وسورة النمل، الآية 36، تمامها:﴿ **بِمَالٍ فَمَا آتَانِيَ اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا آتَاكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ**﴾، وسورة الأنعام، الآية80، تمامها﴿ **وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ** ﴾ .

[2]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص611- 612، وسورة البقرة، الآية271، تمامها﴿ **وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ** ﴾

[3]- نفسه، ص798، وسورة صاد، الآية 06، وتمامها﴿ **وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ** ﴾.

[4]- نفسه، ص820، وسورة طه، الآية 71،وتمامها﴿ **وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى** ﴾.

3- الاكتفاء بذكر الشاهد في الآية.

حتّى لا يرهق كاهل المتعلّم بالآية كاملة كان يكتفي بذكر الشاهد في الآية فقط، لأنّه يعتقد أن هذا يسهّل على المتعلّم فهم القاعدة، ولقد مرّت بنا الآيات التي مثلنا بها كلّها تمتاز بهذه الصفة، ويمكن أن نقدّم أمثلة أخرى، فما هو يستشهد بكلمة واحدة من الآية عند حديثه عن الإضافة، فيقول:« قوله: إلا أن يَرِدَ شاذّ. مثاله:﴿ **وَمَحْيَايَ**﴾ في قراءة مَن سكّن ياء محياي»[1]. وكذلك عندما تكلّم عن الإدغام، فقال:« وقوله: وكلما تقارب المخرجان قوي وبالعكس، يبيّن ذلك إدغام مَن أدغم:﴿ **بَلْ رَانَ**﴾ وإظهاره:﴿ **بَلْ تُؤْثِرُون**﴾»[2].

4- الاستشهاد بالقراءات الشاذة دون الإشارة إليها

استشهد الشلوبين ببعض الآيات القرآنية الشاذة، ولكنّه لم يذكر بأنّها شاذة حتّى لا يشوش على المتعلمين، ولقد مثلنا لها عند حديثنا عن مظاهر التيسير في كتاب التوطئة، فلا داعي لتكرارها، وهي في الشرح الكبير كثيرة [3].

ب- الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف

استشهد الشارح بستة أحاديث نبوية في كتابه الشرح الكبير فقط ،لأنّه يهدف إلى الابتعاد عن الجدل الذي حدث بين النحاة حول الاستشهاد بالحديث النبوي، وقد فصّلنا هذا في الحديث عن مظاهر التيسير في كتاب التوطئة.

---

[1]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2 ،ص848، وسورة الأنعام،الآية 162، والآية كاملة:﴿ **قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** ﴾.

[2]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ، ج3، ص1154، وسورة المطففين،الآية 14، تمامها:﴿ **كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ** ﴾، وسورة الأعلى،الآية16، تمامها:﴿ **بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا** ﴾.

[3]- في الصفحات: 466-467، و 845 ، و 937، و 608، وغيرها .

ج-الاستشهاد بالشعر العربي

للشاهد الشعري مكانة عظيمة عند النحاة، لأنّه يحمل المادة التي يحتاجها النحوي لبناء قواعد العربية، ولأنّ العرب نقلت به لغتها لسهولة حفظه مقارنة بالنثر، وانتقل هذا الاهتمام إلى نحاة الأندلس الذين بالغوا في الاستشهاد بالشعر، ومنهم الشلوبين الذي اشتهر بسعة حفظه:« حيث حفظ لنا في مصنفاته أبياتاً لم تدّون في دواوين الشعراء، وكثيراً ما خرج لنا محققو مصنفات الشلوبين بقولهم: لم نعثر على الشاهد»[1]. لقد استشهد الشارح بالشعر كثيراً، حتى فاق تسعين ومئة(190) بيت شعري، ولكنّه طوعه ليخدم هدفه المنشود ألا وهو التسهيل على المتعلمين، وسنعرض هذا كالآتي:

1- الاكتفاء بالشطر المتضمن للشاهد.

يكتفي بالشطر الذي يحمل الشاهد حتّى لا يرهق كاهل المتعلّم، والأمثلة كثيرة في شرحه، منها قوله:« يريد أن الكوفيين يزيدونها وينشدون على ذلك:

يَا شاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ ... ...

وغيرهم يجعلها في ذلك موصوفة بالمصدر»[2]. ومنها:« وقوله: واسم أخرى كعن وعلى وكاف التشبيه. مثال كونها اسما: حيث من عن يمينه، وغدوت من عليه . و:

رُحْنا بِكَابْنِ الْماءِ ... ...»[3]،

---

[1]- أبو علي الشلوبين وأثره في الدراسات النحوية لإيمان عبد الله محمد حسنات، رسالة ماجستير في اللغة العربية، إشراف إبراهيم يوسف السيد، قدمت لكلية الآداب والعلوم في جامعة آل البيت، مؤتة الأردن،سنة 2002 م،ص140.

[2]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين،ج2، ص610- 611، والبيت لعنترة بن شداد، في ديوانه،ص83، وعجزه:

.... **حَرُمَتْ عَلَيَّ وَلَيْتَها لَمْ تَحْرُمِ.**

[3]- نفسه، ج2، ص817، والبيت لامرئ القيس، في ديوانه، ص132 ، والبيت كاملاً:

ومنها: استشهاده عن معنى(رُبّ)،إذ قال:« وقوله: ورُبَّ للتقليل. قد تكون لتقليل ذات الشيء، وقد تكون لتقليل نظيره، نحو:

فَيَا رُبَّ مَكْروبٍ كَرَرْتُ وَراءَهُ ... ...

هكذا ينبغي أن يؤخذ هذا على أنّ المراد بدخول رُبّ هنا تقليل نطير هذا المذكور هنا»[1].

وقد يكتفي بجزء شطر البيت، مثل:« ونحو : كفى بزيد فارساً، ونحو قوله:

فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ... ... ...

وما أشبه ذلك مما هو تعظيم للمذكور فإنّه تعجب منه في المعنى »[2].

2- توجيه الشاهد الشعري

من أجل تيسير الشاهد الشعري الذي يحمل القضية النحوية عمد أبو علي إلى توجيهه حتى يصل به بعض الأحيان إلى آراء بلاغية ففي البيت الآتي:

إنَّ الْرَبيعَ الجَوْدَ وَالخَريفَا يَدَا أَبِي العَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا[3].

ردّ على ابن الطراوة الذي يرى أنّ الربيع خبر(إنّ) و(يدا) اسم إنّ، فقال:« فقال هو:إنّ الدليل عليه المعنى وهو أنّ الغرض تشبيه يدي أبي العباس بالخريف والصيوف، لا

وَرُحْنا بِكَابْنِ الماءِ يُجْنَبُ وَسْطَنَا تُصَوَّبُ فيهِ العَيْنُ طَوْراً وَتَرْتَقي . ابن الماء: طائر طويل العنق. ينظر الديوان، ص132. والشاهد: استعمال كاف التشبيه اسما بمعنى مثل، ودول حرف الجرّ عليها. ينظر خزانة الأدب للبغدادي،ج10، ص167- 171.

[1]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ،ج2، ص820-821، والبيت لامرئ القيس، في ديوانه، ص112، وعجزه :

... ... **وَطاعَنْتُ عَنْهُ الخَيْلَ حَتّى تَنَفَّسا** .

[2]- نفسه، ج2، ص889، والبيت لامرئ القيس، في ديوانه ، ص50، وهو من معلّقته :

فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجومَهُ بِأَمْراسِ كتَّانٍ إلى صُمِّ جَنْدَلِ.

[3]- البيت لرؤبة من العجاج، في ديوانه، ص 179 .

يشبه الربيع الجود والخريف والصيوف بيدي أبي العباس،قلنا: أنّ نقول له من كلام العرب المبالغة في التشبيه بأن تقلب المشبه مشبها به والمشبه به مشبها، كقولهم:

وَرَمْلٍ كَأَوْراقِ العَذارَى قَطَعْتُهُ ... ...»[1].

د- الالتزام بترتيب الجزولي

لقد التزم الشلوبين في شرحه الكبير بالترتيب الذي وضعه الجزولي في مقدمته حتّى يسهل على المتعلم متابعته، والاستفادة من هذا الشرح، وهذا ذكرناه في منهجيته في كتاب الشرح الكبير في الفصل الأول، ينظر هناك.

هـ- الإكثار من الشرح والتحليل

لقد أكثر الشارح من الشرح، والتحليل من أجل أن يوصل الفهم إلى طلابه خلافا لما فعله في كتاب التوطئة،لأنّ الشرح الكبير كان موجهاً إلى المتخصصين، فها هو يقدّم باب الفاعل في عشر صفحات[2]. وقدمه مع المفعول في التوطئة في خمس صفحات. وكذلك شرح الكلام وأقسامه في اثنين وثلاثين(32) صفحة[3]، بينما ذكره في كتاب التوطئة في صفحتين فقط[4]. كما ذكر باب نواصب المضارع في الشرح الكبير في ثماني عشرة صفحة[5]. ولكنه في التوطئة في سبع صفحات فقط.

ويمكن أن نمثّل لكثرة الشرح والتحليل بقوله في باب الفاعل، حيث يبدأ الباب بالرد عن تعريف الجزولي، فيقول:« وقوله: الفاعل كل اسم...إلى آخره.الفصل غرضه بشرح الفاعل والمفعول في هذا الباب شرح قول أبي القاسم...فلا بد المؤلف أن يحذف الاسم:

---

[1]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص753، والبيت لذي الرمة، في ديوانه، ص148، وعجزه:

... ... **إذا جَلَّتْهُ المُظْلِماتُ الْحَنادِسُ.**

[2]- ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1، ص.228-237.

[3]- ينظر نفسه، ج1، ص.196-227.

[4]- ينظر كتاب التوطئة للشلوبين، ص.112-113.

[5]- ينظر شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ، ج2، ص.465-482.

في قوله: كل اسم أسند إليه فعل، وفي قوله أو اسم في معنى الفعل، وأن يضع في موضعهما: ما أو ما أشبه ذلك، فيقول: كل ما أسند إليه فعل أو ما هو في معنى الفعل، وإلاّ فكيف يشرح ما هو شرح للاسم وهو قول أبي القاسم...بما هو محال على معرفة الاسم، وهو قوله:الفاعل كلّ اسم أسند إليه فعل أو اسم في معنى الفعل،لكن له أن يقول: ليس الاعتماد في هذا على اللفظ إنّما على المعنى، والمعنى إنّما هو كلّ ما أسند إليه فعل أو ما هو في معنى الفعل...فلا التفات إلى الاسم في الحدّ كما لم يلتفت إليه في المعنى»[1]. ثمّ يواصل التحليل قائلاً:« فالجواب:أنّ هذا الكلام غير متمرن في العلم ولا متمرس فيه، بل كلام مَن لم يتعد بشيء منه والحدود التي يجتنب فيها ذلك حدود قوم ليسوا النحويين، إنّما هم المتكلّمون،...إنّما الحدّ الذي عند النحويين هو اللفظ الجامع المانع كائناً ما كان وبأي لفظ كان، ولا يضيق القوم في حدودهم أعني النحويين هذا التضييق الذي ضيقه هؤلاء المتكلّمون»[2]. وبعد كلام طويل يردّ فيه عن المؤلف، يعود إلى الشرح، قائلاً:« وقوله: كلّ اسم أسند إليه فعل. يريد في نحو: قام زيدٌ...وقوله:على طريقة(فَعَل أو فاعَل). يريد بقوله على طريقة(فعل) في الفعل أن يكون الفعل فِعْل فاعل نحو: قام زيدٌ، أو على وزن فِعْل الفاعل وإن لم يكن فِعْل فاعل حقيقة نحو: هلك زيدٌ»[3]. ثمّ يستطرد في الشرح ليقول:« فالجواب: أنّ الفعل في قولنا: ضَرَبَ زيدٌ عمراً ليس مسنداً إلى المفعول وإنّما هو مسند إلى الفاعل خاصة، ألا ترى أنّك إذا قلتَ: إنّ(ضُرِبَ) مسند إلى المفعول إنّما تقول: إنّه مسند إليه على معنى أنّه فُعِلَ به لا على أنّه ضرب»[4]. وينهي شرح التعريف ليقول:« فلذلك اختار النحويون القول الأوّل على هذا لاطّراد معنى الأوّل وانكسار معنى هذا الثاني، ولذلك قال المؤلف: على طريقة فَعَل أو فاعِل، ولم يقل

[1]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ، ج1، ص228.

[2]- نفسه ، ص 229.

[3]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1، ص231.

[4]- نفسه ، ص232.

على معنى فَعَل أو فَاعَل لفساد ذلك عنده لعدم اطّراده »[1]. وينتقل بعد ذلك لتّحدّث عن العامل في الفاعل دون أن يستند إلى قول الجزولي، فيقول:« فصل: وتحقيق القول في العلّة الرافعة للاسم إذا ارتفع بالفعل أنّها اشتغال الفعل بالاسم الذي يرتفع بالفعل وتفرغه له وبناؤه له»[2]. ويقدّم آراء النحاة في القضية، ويردّ عليها لينهي الباب بما قاله في العامل في الفاعل[3].

هذا الشرح وهذا التحليل من أجل أن يوصل الفهم إلى المتعلمين.

و- استخدام أسلوب الحوار

ومن مظاهر التيسير في الشرح الكبير استخدام مؤلفه أسلوب الحوار الذي يجعل المتعلّم عنصراً فعالاً في العملية التعليمية، فقد وظّف الشارح كثيراً من عبارات الحوار في شرحه، مثل:(ألا ترى- قولك- قلت- تقول) وغيرها. سنذكر بعض الأمثلة على ذلك، فها هو يقول:« وإنّما هو مسند إلى الفاعل خاصة ألا ترى أنّك إذا قلتَ: إنّ(ضرب) مسند إلى المفعول إنّما تقولَ: إنه مسند إليه على معنى أنّه فعل»[4]. وفي مكان آخر يقول:« ألا ترى أنّ قولك: زيد وزُيَيْد وزُيُود اختلاف صيغ لاختلاف المعاني، وليس تصرفاً تنفرد به الأفعال»[5]. وفي مثال آخر يقول:« جعلها ظروفا مكانية،لأّها في معنى اسم مكان منصوب مقدّر بفي، ألا ترى أنّها كلّها في معنى أي مكان: إذا قلتَ: أين تجلس أجلس وأنى تجلس وأجلس وحيثما تجلس أجلس كان المعنى في ذلك كلّه لمعنى قولك: أي مكان تجلس أجلس أي في أي مكان تجلس أجلس»[6].

[1]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1، ص 234.

[2]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1 ، ص 235.

[3]- ينظر نفسه، ج1، ص 235-237.

[4]- نفسه ، ج1، ص 232.

[5]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ، ج1، ص 285.

[6]- نفسه ، ج2، ص 510.

ز- ذكر الخلافات النحوية ومناقشتها.

لقد أكثر الشارح من ذكر خلافات النحويين ومناقشتها من أجل أن ييسر القضايا النحوية للمتعلّمين، لأنّه يذكر القول ويفصّل فيه حتّى يسهل فهمه. وسنذكر بعض الأمثلة على ذلك، فها هو يناقش علامات إعراب الأسماء الستة فيذكر أقوال النحاة فيها، ويردّ عليها فيقول:« فالجواب:أنّ الأقوال التي قالها النحويون في هذا الموضع كلّها لم نجد فيها شيئا يجري على الأصول جريان هذا القول الذي أحكمناه فيها، فلذلك قلنا به دون غيره من تلك الأقوال، فأما قول من قال:إنّ هذه الحروف علامات إعراب واحتج بأنّها تختلف باختلاف العوامل فتكون مع عامل الرفع واواً ومع عامل النصب ألفاً ومع عامل الخفض ياءً...نقول له: وأنت ها هنا إن قلتَ: إنّ كلّ ما يختلف آخره باختلاف العوامل إعراب فقل: إن علامة الرفع في قولك: جاءني أخوك الضمة والواو...وقد قام الدليل هنا على أنّ هذه الحروف ليست بإعراب لوجهين: أحدهما: أنّ القول بأنّ هذه الحروف إعراب يؤدي إلى ما لا نظير له، وهو أنا إذا قلنا بذلك في:(فوك و ذو مال) كان كلّ واحد منهما اسماً معرباً على حرف واحد وهذا لا نظير له لأنّه لا يوجد ذلك في الأسماء المبنية إلاّ في الضمائر المتصلة بما قبلها فما ظنّك به في الأسماء المعربة. وأيضا: فإنّ هذه الأسماء غير مثناة ولا مجموعة والأسماء غير المثناة والمجموعة إنّما هي كلّها معربة بالحركات لا بالحروف. فإن قلنا: إنّ هذه الأسماء معربة بالحروف كسرنا ما اطّرد في الأسماء غير المثناة والمجموعة، وكسر ما اطّرد إذا أمكن ألا يكسر لا ينبغي أن يقال به. وأما قول مَن قال: إنّ هذه الأسماء معربة بالحركات في حال إضافتها كإعرابها بها في حال إفرادها، وأنّ حروف المدّ واللين التي بعدها ناشئة عن إشباعها فإنّه احتجّ بأمرين أحدهما:أنّ العرب قد قالت: جاءني أخُك ورأيت أخَك ومررت بأخِك فأعربتها بالحركات مع إضافتها، فكذلك ينبغي أن تكون إذا كانت حروف المدّ واللين مع هذه الحركات، وتكون تلك الحروف إشباعها. والآخر: أنا لم نجد شيئا يعرب في حال إضافته إلاّ بالذي يعرب في حال إفراده...هذا الذي قلتَه خطأ من ثلاثة أوجه:

أحدهما: أن الإشباع للحركات إنّما هو من قبيح ضرورات الشعر...والثاني: أنّك تحمل اللغة الفصيحة الكثيرة على اللغة القليلة ...والثالث: أنّك إذا فعلت ذاك حملك هذا القول إلى أن تقول في(فوك و ذو مال):إنّ هذه الحروف إشباع وقد تقدّم ما فيه...وأما قول مَنْ قال: إنّ هذه الأسماء معربة بإعرابين بالحركات وبحروف المدّ واللين بعدها فإنّه احتج في ذلك في شيئين: أحدهما: أنّ الشيئين اختلفا باختلاف العوامل، وما يختلف باختلاف العوامل هو الإعراب...والثاني: أنّ نظيرها في ذلك امرؤ وابنم، فإن كلّ واحد منهما معرب بشيئين. فيقال لهذا الآخر: هذا أفسد من الأوّل»[1]. ويواصل مناقشة كلّ رأي والردّ عليه حتّى يبيّن الآراء وينتصر للرأي الذي يراه مناسباً، وهو بهذا العمل يبسط القول في المسألة النحوية حتّى تسهل على المتعلمين. ونكتفي بمثال آخر دليلا على ما قلناه، فيقول:« وقوله: وللاثنين كلاهما فقط. هذا مذهب البصريين، والكوفيون يقولون: كلاهما أجمعان، أكتعان،أبصعان أبتعان. والصواب الأوّل لأنّ مثله لا يقال إلا بعد استقراء السماع ولم يسمع، فيعلم أنّه قد استغنى عنه، والمخالفون إما أن يخالفوا لاقتضاء القياس له أو لسماع سمعوه، وكيف ما كان لم ينبغ أن يلتفت إلى ما خالفوا لأجله، لأنّه إن كان قياسا فالسماع قد عارضه بأن تركوه ولم يستعملوه، والسماع إذا عارض القياس لم يلتفت إلى القياس، وإن كان سماعا فهو- ولابدّ- سماع قليل لأنّ البصريين قد استقرأوه فلم يجدوه، فدلّ ذلك على قلّته وشذوذه إن كان وجد، والشاذ القليل لا يعتدّ به»[2].

وفي الأخير يمكن أن نلخّص ما قلناه في هذا الفصل بالنقاط الآتية:

- إنّ الشلوبين ساهم في تيسير النحو العربي بتأليفه في المختصرات النحوية التي ساهمت في تيسير النحو على المبتدئين، وهذا بكتاب(التوطئة) وجاء تيسيره كالآتي:

---

[1]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ، ج1، ص 349-354.

[2]- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج2، ص 678-679 .

1- طريقته المتميزة في الاستشهاد بالقرآن والحديث والشعر.
2- ترتيبه للموضوعات النحوية.
3- أسلوبه في عرض المادة النحوية.
4- الإكثار من الأمثلة التركيبية السهلة.
5- الاختصار والابتعاد عن الحشو.
6- البعد عن التأويل والتكلف
7- استخدام أسلوب الحوار.

كما ساهم كذلك بشرح لكتاب المقدمة الجزولية الكبير،الذي توسع فيه كثيراً، وكأنّه مقدّم للمتخصصين في النحو، فظهر تيسيره كالآتي:

1- منهجه في الشرح الكبير.
2- الإكثار من العلل التعليمية.
3- الإكثار من الأمثلة التركيبية السهلة.
4 - طريقته في الاستشهاد بالقرآن والحديث والشعر العربي
5 - الالتزام بترتيب الجزولي للموضوعات.
6 - الإكثار من الشرح والتحليل.
7 - استخدام أسلوب الحوار.
8 - ذكر الخلافات النحوية ومناقشتها.

خاتمة

حاولت هذه الدراسة أن تقدم وصفاً دقيقاً للجهود النحوية التي قدمها أحد نحاة المدرسة الأندلسية في القرن السابع الهجري، وقد سعت إلى الكشف عن هذا النحوي، وعن المجهودات التي بذلها من أجل خدمة النحو العربي، فكانت النتائج التي توصلت إليها كالاتي:

1 - يُعدّ الشلوبين من مشاهير نحاة القرن السابع الهجري في الأندلس، ومن النحاة الذين أسهموا في تأسيس قواعد المدرسة النحوية الأندلسية.

2 - أثر أبو علي في النحاة الذين جاءوا بعده تأثيراً كبيراً لهذا نجد ذكره يملأ الكتب النحوية التي كتبت ما بعد القرن السابع الهجري.

3 - تتميز مؤلفات الشلوبين بطابعها التعليمي البحت وخاصة كتاب التوطئة وشرح المقدمة الجزولية الكبير.

4 - يندرج كتاب التوطئة ضمن الكتب المختصرة فهو موجه إلى المبتدئين.

5 - ينضوي كتاب شرح المقدمة الجزولية الكبير ضمن الكتب الكبيرة لذا فهو مؤلف للمتخصصين.

6 - تأثر أبو علي بالمنطق، وهذا ظاهر في تآليفه وخاصة شرح المقدمة الجزولية الكبير.

7 - أغلب اختيارات الشلوبين آراء بصرية المذهب. ويميل إلى آراء سيبويه كثيراً عند اختلاف نحاة البصرة .

8 - يرفض آراء نحاة الكوفة في أغلب الأحيان ويردها بالأدلة الصادرة عن نحاة البصرة.

9 - تعامل أبو علي مع آراء نحاة بغداد بنظرة الرافض الناقد، ولم يقبل منها إلاّ ما كان موافقاً لآراء نحاة البصرة كآراء أبي علي الفارسي الذي كان ميالاً إلى آراء المذهب البصري.

10- ردّ الشلوبين آراء نحاة الأندلس الذين خالفوا إجماع البصريين، ووافق الآراء التي لم يجتهد فيها البصريون.

11- اعتنى أبو علي بالسماع عناية البصريين، ووظفه كثيراً في كتبه ليقوي به آراءه النحوية، وفضله عن القياس إذا تعارضا.

12- شواهده متنوعة المصادر من قرآن كريم وحديث نبوي شريف وشعر ونثر.

13- اهتمّ الشلوبين بالقياس اهتماماً بالغاً، واستعمله كثيراً، واعتمد أقسام القياس المتفق عليها مثل: قياس العلّة وقياس الشبه، وأهمل الأقسام المختلف فيها مثل: قياس الطرد.

14- اعتمد التعليل النحوي كثيراً ليرسخ به القواعد النحوية في أذهان المتعلمين، فاستعمل معظم أقسام العلل التي ذكرها الأصوليون، ولكنه لم يشر إلى أسماء هذه العلل.

15- استعمل الشلوبين قواعد استصحاب الحال كلّها، ولم يهمل منها أية قاعدة.

16- معظم الآراء التي انفرد بها كانت في الفروع، ولم تكن في الأصول، وقد أحصينا له خمسة وأربعين رأياً.

17- آراؤه الخاصة تغطي أقسام الكلام في العربية(اسم وفعل وحرف جاء لمعنى)، وهي قريبة من آراء البصريين، ويستعمل الأدلة المنطقية ليقويها، مع التعليل.

18- يستشهد لآرائه الخاصة بالقران أوّلا في معظم الأحيان إذا وجد ذلك ممكناً، ثمّ بالشعر العربي، ويكثر منه.

19- ساهم الشلوبين في تيسير النحو العربي بتأليفه في المختصرات النحوية مثل كتاب(التوطئة)، وجاء تيسيره في النقاط الآتية: طريقته المتميزة في الاستشهاد بالقرآن والشعر- أسلوبه في عرض المادة النحوية- الإكثار من الأمثلة التركيبية السهلة- الاختصار والابتعاد عن الحشو- استخدام أسلوب الحوار في عرض القواعد.

20- كما ساهم في التيسير بالكتب الكبيرة مثل: شرح المقدمة الجزولية الكبير، وكان تيسيره كالآتي: الإكثار من العلل التعليمية- الإكثار من التمثيل التركيبي السهل- طريقة الاستشهاد بالقرآن والشعر- الإكثار من الشرح والتحليل- استخدام أسلوب الحوار- ذكر الخلافات النحوية ومناقشتها لأنّ الكتاب مقدم للمتخصصين.

ونرجو أن نكون قد وفقنا في هذا البحث وقدمنا للمكتبة العربية نبذة ولو وجيزة عن نحاة الأندلس. ونسأل الله التوفيق والسداد لكلّ من تحمل عناء البحث والتنقيب في ثنايا تراثنا العربي العريق، وهو خير مَن يُسأل وأفضل مَن يجيب.

فهرس المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع.

القرآن الكريم برواية حفص:

المصادر والمراجع:

1- أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، تأليف عبد العال سالم مكرم، مؤسسة علي جراح الصباح نشر وتوزيع الكويت، ط2، سنة1978م.

2- الإحاطة في أخبار غرناطة، لذي الوزارتين لسان الدين بن الخطيب، تحقيق محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، سنة1393هـ- 1973م.

3- أخبار النحويين البصريين، تأليف أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق نخبة من العلماء، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة، ط2، سنة1428هـ- 2008م.

4- اختصار القدح المعلى في التاريخ المحلى، لابن سعيد أبي الحسن علي بن موسى، اختصره أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن خليل، تحقيق إبراهيم الأنباري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية القاهرة، سنة1959.

5- الأدب الأندلسي في عصر الموحدين لحكمة علي الأوسي، مكتبة الخانجي القاهرة، د، ط، د، ت.

6- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، سنة1418هـ- 1998م.

7- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق مصطفى أحمد النماس، مطبعة النسر الذهبي، ط1، سنة1404هـ- 1984م .

8- الأشباه والنظائر في النحو، ألفه أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبو بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق فائز ترحيني، دار الكتاب العربي بيروت، ط3، سنة1417هـ- 1996.

9- أصول النحو العربي، تأليف محمد خير الحلواني، أفريقيا الشرق الدار البيضاء المغرب، ط2، سنة 2011م.

10- الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب- النحو- فقه اللغة- البلاغة لتمام حسان، عالم الكتب القاهرة، ط1، سنة1430هـ- 2009م.

11- الأصول في النحو، لأبي بكر بن محمد بن سهل بن السراج النحوي، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، د، ط ، د، ت.
12- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين تأليف خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين بيروت لبنان، ط15، سنة 2002م.
13- الإغراب في جدل الإعراب، تأليف أبي البركات عبد الرحمن كمال الذين بن محمد الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر دمشق، ط1، سنة1377هـ- 1957م.
14- الاقتراح في علم أصول النحو، الإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب القاهرة، ط4، سنة1430هـ- 2010م.
15- انباه الرواة على أنباه النحاة، تأليف الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط1، سنة1406هـ- 1986م.
16- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تأليف الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، د، ط، د، ت.
17- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين ابن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية صيدا بيروت، د، ط، د، ت.
18- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس بيروت، ط3، سنة1399هـ- 1979.
19- البداية والنهاية ، الإمام الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق محي الدين ديب مستو، دار ابن كثير د مشق بيروت، ط2، سنة1431هـ- 2010م.
20-برنامج شيوخ ابن أبي الربيع السبتي، عبد الله بن أحمد بن عبد الله القرشي الأموي العثماني، تخريج الإمام قاسم بن عبد الله الشاله السبتي، تحقيق عبد العزيز الأهواني، مركز ودود للمخطوطات، د، ط، د، ت.

21- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع السبتي، تحقيق عياد بن عيد الثبيتي دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، ط1، سنة1407هـ- 1986م.
22- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر بيروت، ط2، سنة1399هـ- 1979.
23- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تصنيف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، تحقيق محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع دمشق، ط1 ، سنة1421هـ- 2000م.
24- تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، مطبعة حكومة الكويت، ط1، سنة1385هـ- 1965م.
25- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لمؤرخ الإسلام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط1، سنة1423هـ- 2003م.
26- تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب تأليف محمد المختار ولد أبّاه، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط2، سنة1429هـ- 2008م.
27- التبصرة والتذكرة، لابن إسحاق الصيمري، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر دمشق، ط1، سنة1402هـ- 1982م.
28- التبيان في إعراب القرآن، تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل بيروت لبنان، ط2، سنة1407هـ- 1987.
29- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تأليف أبي البقاء العكبري، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، ط1، سنة1406هـ- 1986 م.
30- تدريس فنون اللغة العربية(النظرية والتطبيق)، لعلي أحمد مدكور، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان الأردن، ط1، سنة1430هـ- 2009م.
31- تذكرة النحاة، لأبي حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط1، سنة1406هـ- 1986م.
32- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،ألفه أبو حيان الأندلسي، تحقيق حسن

هنداوي، دار القلم دمشق، ط1، سنة1422هـ- 2002م.
33- التفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس، تحقيق كوركيس عواد، مطبعة العاني بغداد، ط1، سنة1385هـ- 1965م.
34- تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهيد بأبي حيان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، سنة1413هـ- 1993م.
35- تلخيص الشواهد وتخليص الفوائد، تصنيف العلامة جمال الدين بن هشام الأنصاري،تحقيق عباس مصطفى صالحي، دار الكتاب العربي بيروت، ط1، سنة1406هـ- 1986م.
36- التوطئة لأبي علي الشلوبين، تحقيق يوسف أحمد المطوع، المكتبة المركزية جامعة القاهرة، ط2، سنة1401هـ- 1981م.
37- تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، د، ط، د، ت.
38- جمهرة أنساب العرب، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف القاهرة، ط5، د، ت.
39- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، سنة1413هـ- 1992.
40- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الشيخ محمد بن علي الصبان الشافعي، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، سنة1417هـ- 1997م.
41- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام، الذين ذكرهم أبو بكر ابن مجاهد، تصنيف أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث دمشق، ط1، سنة1404هـ- 1984م.
42- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط4، سنة1418هـ- 1997م.
43- الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الشربيني شريدة، دار

الحديث القاهرة، ط1، سنة1428هـ- 2007م.
44- خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، تأليف عبد القادر رحيم الهيتي، منشورات جامعة قار يونس بنغازي ليبيا، ط1، سنة1993م.
45- الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري، تأليف محمد حسين آل ياسين، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت، ط1، سنة1400هـ- 1980م.
46- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطي، وضع حواشيه محمد باسل عيون السور، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، سنة1419هـ- 1999م.
47- الدولة العربية في اسبانية من الفتح حتّى سقوط الخلافة، تأليف إبراهيم بيضون، دار النهضة العربية بيروت، ط3، سنة1406هـ- 1986م.
48- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون المالكي، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث القاهرة، د، ط، د، ت.
49- ديوان الأخطل، شرح مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط2، سنة1414هـ- 1994م.
50- ديوان امرئ القيس، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة بيروت لبنان، ط2، سنة1425هـ- 2004م.
51- ديوان جرير بن عطية، دار بيروت للطباعة والنشر بيروت، سنة1406هـ- 1986م.
52- ديوان جميل بن معمر، دار بيروت للطباعة والنشر بيروت، طبعة 1402هـ- 1982م.
53- ديوان حاتم الطائي، دار صادر بيروت، د، ط، د، ت.
54- ديوان حسان بن ثابت، حققه وليد عَرفات، دار صادر بيروت، طبعة 2006م.
55- ديوان الحماسة لأبي تمام برواية ابن الخضر الجواليقي، شرح أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، سنة1418هـ- 1988م.
56- ديوان ذي الرمة، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة بيروت، ط1، سنة1427هـ- 2006م.

57- ديوان زهير بن أبي سلمى، اعتنى به حمدو طمّاس، دار المعرفة بيروت، ط2، سنة1426هـ- 2005م.
58- ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس دمشق، ط 2000م.
59- ديوان عنترة بن شداد، مطبعة الآداب بيروت، ط سنة1893م.
60- ديوان فرزدق، شرح علي فاعور، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، سنة1407هـ- 1987م.
61- ديوان قيس بن الملوح، حققه عبد الستار أحمد فراج، دار مصر للطباعة، د، ط، د، ت.
62- ديوان متنبئ، دار بيروت للطباعة والنشر بيروت لبنان، طبعة 1403هـ- 1983م.
63- ديوان نابغة الذبياني، اعتنى به حمدو طمّاس، دار المعرفة بيروت لبنان، ط2، سنة1426هـ- 2005م.
64- ديوان أبي النجم العجلي، حققه محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق، طبعة 1427هـ- 2006م.
65- ديوان أبي نواس، دار صادر بيروت، د، ط، د، ت.
66- ديوان هذليين، الدار القومية للطباعة والنشر، طبعة1385هـ- 1965م.
67- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة للمراكشي، تحقيق محمد بن شريفة وإحسان عباس، أكاديمية المملكة المغربية الرباط، دار الثقافة بيروت، د، ط، د، ت.
68- الردّ على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف مصر، ط2، د، ت.
69- رسائل ابن حزم الأندلسي، تأليف ابن حزم الأندلسي، تحقيق إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر القاهرة، ط2، سنة1987م.
70- رصف المباني في شرح حروف المعاني، تأليف أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق، ط3، سنة1423هـ- 2002م.

71- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تأليف العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، تحقيق السيد محمد السيد وسيد إبراهيم عمران، دار الحديث القاهرة، د، ط، د، ت.

72- سرّ صناعة الإعراب، تأليف إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط2، سنة1413هـ- 1993م.

73- سنن الترمذي وهو الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل المعروف بجامع الترمذي، للإمام الحافظ محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تعليق العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني،اعتنى به أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض، ط1، د، ت.

74- سيّر أعلام النبلاء، للإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، اعتنى به حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية لبنان، طبعة سنة2004م.

75- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تأليف العلامة الجليل الأستاذ الشيخ محمد بن محمد مخلوف، المطبعة السلفية القاهرة، د، ط، سنة1349هـ.

76- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الإمام شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي الدمشقي، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير دمشق، ط1، سنة1408هـ- 1988م.

77- شرح أبيات مغني اللبيب، صنفه عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار الثقافة العربية ودار المأمون للتراث دمشق، ط2، سنة1410هـ- 1989م.

78- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى(منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، للأشموني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي بيروت لبنان، ط1، سنة1375هـ- 1955م.

79- شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة

والنشر والتوزيع الجيزة القاهرة، ط1، سنة1410هـ- 1990م.

80- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ الإمام العالم العلامة خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية القاهرة، د، ط، د، ت.

81- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي، تحقيق فواز الشعار، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، سنة1419هـ- 1998م.

82- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة، ط2، سنة1400هـ- 1980م.

83- شرح قطر الندى وبل الصدى، صنفه جمال الدين عبد الله ابن هشام الأنصاري، تحقيق بركات يوسف هنود، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان، ط1، سنة1418هـ- 1997م.

84- شرح كافية ابن الحاجب، تأليف رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي، تحقيق أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية القاهرة مصر، د، ط، د، ت.

85- شرح كتاب سيبويه، تأليف أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، سنة1429هـ- 2008م.

86- شرح المفصل للزمخشري، تأليف موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، سنة1422هـ- 2001م.

87- شرح مقامات الحريري لأبي العباس الشريشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية صيدا بيروت، ط1، سنة1413هـ- 1992م.

88- شرح المقدمة الجزولية الكبير، للأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين، تحقيق تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع بيروت لبنان، ط2، سنة1414هـ- 1994م .

89- شواذ القراءات، للإمام الشيخ رضي الدين شمس القراء أبي عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني، تحقيق شمس الرب العجلي، مؤسسة البلاغ بيروت البنان، د، ط، د، ت.

90- الصحاح(تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت لبنان، ط2، سنة1399هـ- 1979م.
91- صحيح مسلم بشرح النووي، دار الكتاب العربي بيروت لبنان، ط1،سنة1407هـ-1987م.
92- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي، شرح محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة المملكة العربية السعودية، د، ط، د، ت.
93- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف مصر، ط2، د، ت.
94- ظهر الإسلام، تأليف أحمد أمين، دار الكتاب العربي بيروت، ط5، د، ت.
95- ابن عصفور الإشبيلي وأثره في النحو العربي، تأليف بلخير شنين، مطبعة دار هومة الجزائر، ط1، سنة2010.
96- الفصيح، لأبي العباس ثعلب، تحقيق صبيح التميمي، دار الشهاب للطباعة والنشر باتنة الجزائر، د، ط، د، ت.
97- الفهرست، لابن النديم، تحقيق محمد أحمد أحمد، المكتبة التوفيقية، د، ط، د، ت.
98- الفوائد والقواعد، عمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع بيروت لبنان، ط1، سنة1422هـ- 2002م.
99- في أصول النحو،تأليف سعيد الأفغاني،مطبعة جامعة دمشق،ط3، سنة1383هـ-1964م.
100-القاموس المحيط، للفيروز أبادي(العلامة مجد الدين بن يعقوب الفيروز أبادي الشيرازي)،الهيئة المصرية العامة للكتاب،ط1، سنة1398هـ - 1978م.
101- القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، لمحمود أحمد الصغير، دار الفكر دمشق سوريا، ط1، سنة1419هـ- 1999م.
102- كتاب الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، سنة1959.
103- كتاب الإيضاح، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي الفارسي، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار عالم الكتب بيروت لبنان، ط2، سنة1416هـ-

1996م.
104- كتاب التكملة، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار عالم الكتب للطباعة والنشر بيروت لبنان، ط2، سنة1419هـ- 1999م.
105- كتاب الجمل في النحو، صنفه أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، سنة1404هـ- 1994م.
106- كتاب جمهرة الأمثال، تأليف الشيخ الأديب أبي هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، دار الجيل بيروت لبنان، ط2، سنة1408هـ- 1988م.
107- كتاب سيبويه وشروحه، لخديجة الحديثي، دار التضامن بغداد، ط1،سنة1386هـ -1967م .
108- كتاب الصلة، لابن بشكوال، ومعه كتاب صلة الصلة، لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم الغرناطي، تحقيق شريف أبو العلاء العدوي، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة، ط1، سنة1429هـ- 2008م.
109- الكتاب،(كتاب سيبويه) أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط5، سنة1430هـ- 2009م.
110- كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمؤلفه أبي محمد مكي ابن أبي طالب القيسي، تحقيق محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة بيروت، ط3، سنة1404هـ- 1984م.
111- كتاب اللمع في العربية، صنفه الشيخ أبو عثمان بن جني الموصلي النحوي، تحقيق فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع الأردن، ط1، سنة1409هـ- 1988م.
112- كتاب الموطأ، للأمام مالك برواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي، ضبط وتخريج صدقي جميل العطار، دار الفكر للنشر والتوزيع بيروت لبنان، ط4،سنة1425هـ- 2005م.
113- كتاب الوافي بالوفيات، تأليف صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، ط1، سنة1420هـ-

2000م.
114- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، مكتبة العبيكة الرياض، ط1، سنة1418هـ- 1998م.
115- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للعالم الفاضل الأديب والمؤرخ الكامل الأريب مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، تحقيق محمد شرف الدين يالتقايا ورفعت بيلكة الكليبي، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، د، ط، د، ت.
116- اللباب في علل البناء والإعراب، تأليف أبي البقاء العكبري محب الدين عبد الله ابن الحسين البغدادي، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة، ط1، سنة1430هـ- 2009م.
117- لسان العرب لابن منظور، تحقيق عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف القاهرة، د، ط، د ، ت.
118- لمع الأدلة في أصول النحو، تأليف أبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر دمشق، ط1، سنة1377هـ- 1957م.
119- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن إبراهيم الميداني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل بيروت لبنان، ط2، سنة1408هـ- 1987م.
120- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج،اعتنى بتصحيحه وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع الكويت، د، ط، د، ت.
121- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف أبي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، إحياء التراث قسم الدراسات الإسلامية كلية التربية جامعة أم القرى الطائف السعودية، ط2، سنة1406هـ.
122- المدارس النحوية، إبراهيم عبود السامرائي، دار الميسرة عمان الأردن، ط1، سنة1427هـ- 2007م.
123- المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، د، ط، د، ت.
124- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل، دار نهضة مصر للطبع، د، ط، د، ت.

125–المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للعلامة السيوطي، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، سنة1418هـ- 1998م.
126- المساعد على تسهيل الفوائد(شرح التسهيل)، للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل، على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة أم القرى مكة المكرمة، د، ط، د، ت.
127- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق محمد الشاطر وأحمد محمد أحمد، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر القاهرة، ط1، سنة1405هـ- 1985م.
128- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين عبد الله السيكاوي، مطبعة العاني بغداد، د، ط، د، ت.
129- المستدرك على الصحيحين، للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، ط1، سنة1417هـ- 1997م.
130- معاني القرآن، تأليف أبي زكريا يحي بن زياد الفراء، تحقيق إبراهيم سمش الدين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، سنة1423هـ- 2002م.
131- معاني القرآن، تأليف أبي زكريا يحي بن زياد الفراء، عالم الكتب بيروت، ط1، سنة1403هـ- 1983م.
132- معجم الأدباء أو إرشاد الأديب إلى معرفة الأديب، لياقوت بن عبد الله الحموي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط5، سنة1411هـ- 1991م.
133- معن بن أوس: حياته، شعره، أخباره، جمعه كمال مصطفى، مطبعة الساج عبد العزيز مصر، ط1، سنة1927م.
134- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين ابن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع القاهرة، د، ط، د، ت.
135- المفصّل في علم العربية، تأليف أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق سعيد محمود عَقيل، دار الجيل بيروت لبنان، ط1، سنة1424هـ- 2003م.

136- المقتضب، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة، د، ط، سنة1415هـ- 1994.

137- مقدمة ابن خلدون، المسمى بكتاب العِبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، لوحيد عصره العلامة عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي المغزلي، دار العودة بيروت، د، ط، د، ت.

138- المقدمة الجزولية في النحو العربي، للجزولي، تحقيق عبد الوهاب محمد، دار أم القرى للطبع والنشر والتوزيع، ط1، سنة1408هـ- 1988م.

139- مقدمة في النحو، لخلف الأحمر، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم دمشق، ط1، سنة1381هـ- 1961م.

140- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، سنة1412هـ- 1992م.

141- النحو التعليمي في التراث العربي لمحمد إبراهيم عبادة، الناشر المعارف الإسكندرية، د، ط، د، ت.

142- النحو العربي بين الأصالة والتجديد لعبد المجيد عيساني، دار ابن حزم بيروت لبنان، ط1، سنة1429هـ- 2008م.

143- النحو والنحاة المدارس والخصائص، تأليف خضر موسى محمد محمود، دار عالم الكتب، ط1، سنة2003م.

144- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تأليف الشيخ محمد الطنطاوي، دار المنار، د، ط، د، ت.

145- النشر في القراءات العشر، تأليف الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، د، ط، د، ت.

146- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تأليف الشيخ أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت، د، ط، سنة1408هـ- 1988م.

147- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، مؤلفه إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، د، ط، د، ت.
148- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، سنة1418هـ-1998م.
149- الواضح في العربية للزبيدي، تحقيق عبد الكريم خليفة، منشورات الجامعة الأردنية الأردن، د، ط، د، ت.
150- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أجمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت، د، ط، د، ت.

الرسائل الجامعية.

1- حواش على كتاب المفصل للزمخشري للأستاذ أبي علي الشلوبين(دراسة وتحقيق) عبد الفتاح علي عبد الغني، إشراف: فارس بطاينة، رسالة ماجستير في جامعة اليرموك الأردن، تخصص: لغة ونحو، سنة 2004م.

2- الشرح الصغير للمقدمة الجزولية لأبي علي الشلوبين، تحقيق ناصر بن عبد الله الطريم، إشراف: أمين علي السيد، رسالة ماجستير، مقدمة لجامعة محمد بن سعود الإسلامية كلية اللغة العربية، السعودية، السنة الجامعية: 1401هـ-1402هـ.

3-أبو علي الشلوبين وأثره في الدراسات النحوية لإيمان عبد الله محمد حسنات، إشراف: إبراهيم يوسف السيد، رسالة ماجستير في اللغة العربية، قدمت لكلية الآداب والعلوم في جامعة آل البيت مؤتة الأردن، سنة 2002م.

مركز ودود للمخطوطات، موقع شيخة المري.

W w w . wadod . com.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوعات.. الصفحات

المقدمة ....أ- ب- ج- د- ه

التمهيد: نشأة النحو العربي وتطوره...11- 30

الفصل الأوّل: الشلوبين وكتاباه(التوطئة وشرح المقدمة الجزولية).....................32- 131

ترجمة أبي علي الشلوبين.. 32

اسمه ونسبه ولقبه...32

نشأته وحياته العلمية...34

مرحلة الجلوس للتدريس...35

أخلاقه وصفاته..38

العيوب الخَلْقية...38

العيوب الخُلُقية...40

رحلات الشلوبين...43

مذهبه الديني..45

مذهبه النحوي..46

شيوخه..46- 57

تلاميذه...57- 69

وفاته..........69
منزلته العلمية وآراء العلماء فيه.......... 70- 75
مؤلفات الشلوبين..........75- 81
تأثير الشلوبين في النحاة الخالفين له..........82- 87
التعريف بالمدونة ومنهجية المؤلف فيها..........88- 131
مقارنة بين شرحي الجزولية الكبير والصغير..........89
أسلوبه في الشرحين..........91
المقارنة بين كتاب التوطئة وشرح المقدمة الجزولية الكبير..........91
كتاب التوطئة..........91
عنوان الكتاب..........92
مادة الكتاب..........93
طريقته في عرض المادة..........94
أسلوبه في الشرح..........98- 102
مصادره في كتاب التوطئة.......... 102- 109
شواهده.......... 110
كتاب شرح المقدمة الجزولية الكبير.......... 110
عنوان الكتاب..........110

أسباب التأليف...111

مادة الكتاب...111

طريقة الشلوبين في الشرح...112

بتر نصوص المقدمة الجزولية...112

الافتراضات العقلية.. 113

كثرة التعليل.. 115

أسلوبه في الشرح..116

الاستطراد المملّ...116

الاختصار المخلّ...118

التأثر بالمنطق...119

مصادره في شرح المقدمة الجزولية الكبير.. 120- 130

شواهده...130-130

الفصل الثاني: الشلوبين والمدارس النحوية...133- 182

الشلوبين ومدرسة البصرة...133- 154

الشلوبين ومدرسة الكوفة...155- 163

الشلوبين ومدرسة بغداد...164- 170

الشلوبين وعلماء مدرسة الأندلس النحوية...171- 182

الفصل الثالث: الشلوبين وأدلة النحو..184- 225

السماع 184- 199

القياس...200- 209

العلّة...210 – 218

استصحاب الحال...219- 225

الفصل الرابع: الآراء النحوية التي انفرد بها الشلوبين.....................................227- 318

الأسماء...227- 270

الاسم أصل للفعل والحرف...227

علّة تقدير الاسم المنقوص في حالة الرفع والجرّ..229

تحمّل الخبر الجامد ضمير المبتدأ...233

الإخبار بالضمير العائد على(الذي)..236

تقدّم المصدر المؤكد على فعله..238

عامل النصب في المفعول معه...240

تقدير نصب المفعول معه بعد الضمير المجرور 243

نصب عبارة(أنت وشأنك)...246

جرّ المفعول له بلام إذا كان نكرة...249

التمييز المنقول من المفعول به...251

تصنيف(ميل وفرسخ) ضمن ظرف المكان المعدود..254

التصرف في الأسماء وفي الأفعال..257

دلالة(إذ)..259

المبدل من الضمير..262

ترخيم(أسحار)..265

أجمع في التوكيد بمعنى(مجتمع)...267

باب القسم..270

الأفعال...273- 278

الزمن المنفي بليس...273

أفضل صيغ الأمر..278

الحروف..282- 303

دخول همزة الاستفهام على(لا) النافية...282

الزمن المنفي بلمّا 286

معاني الأمر والنهي..290

دلالة(لو)..293

حروف التصديق والإيجاب(نعم)..297

المسائل النحوية المنسوبة للشلوبين غير الموجودة في كتبه المطبوعة..........303- 317

إعراب مالا ينصرف..303
هن وهنة كناية عن النكرات..304
فل وفلة كناية عن العلم..304
أيمن في القسم...305
تمييز كم(الخبرية)..305
تقدير عامل نصب المصدر..306
المفعول المطلق...306
المصدر المؤول...307
جواز حذف المفعول الأوّل من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل......................308
تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان..309
ضمير النصب المنفصل..310
تثنية المفعول المطلق الذي يفيد النوع..310
النصب والرفع على تقدير حذف(كان) 311
الأفعال...312 -313
تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي.. 312
توسط خبر(عسى) إذا كان مقرونا بـ(أن)..312
العامل في(إذ وبينا)..113

الحروف...314- 316

دلالة(أن)...314

اللام الفارقة...315

إلاّ 315

ربّ 316

الجملة التفسيرية...317

الفصل الخامس: جهود الشلوبين في تيسير النحو العربي............................320- 378

تأليف الكتب النحوية المختصرة عند المشارقة.. 322

مقدمة في النحو لخلف الأحمر...322

التفاحة في النحو للنحاس..324

كتاب اللمع في العربية لابن جني...325

التأليف النحوي المختصر عند الأندلسيين...327

كتاب الواضح في العربية للزبيدي.. 328

التوطئة لأبي علي الشلوبين..330

مظاهر التيسير في التوطئة...331- 345

شرح الكتب النحوية..345

شرح الكتب النحوية عند المشارقة...345

الأندلسيون وكتاب سيبويه..347
شرح الكتب الأندلسية..353
كتاب المقدمة الجزولية...353
شرح المقدمة الجزولية الكبير..357
مظاهر التيسير في شرح المقدمة الجزولية الكبير..................................357- 378
أسباب تأليف الكتاب...358
المنهج الذي اتبعه في شرحه...359
الإكثار من استعمال العقل..362
الإكثار من التعليل...363
التمثيل بالأمثلة التركيبية البسيطة..364
طريقته في الاستشهاد بالقرآن وبالحديث وبالشعر...366
الالتزام بترتيب الجزولي..372
الإكثار من الشرح والتحليل...372
استخدام أسلوب الحوار...374
ذكر الخلافات النحوية ومناقشتها...375
الخاتمة.. 380- 382
فهرس المصادر والمراجع..384- 397